التنمية المستدامة في البلدان العربية
بين
النظرية والتطبيق

تأليف

الدكتور قادري محمد الطاهر



مكتبة حسين العصرية
للطباعة والنشر والتوزيع

التنمية المستدامة في البلدان العربية
بين
النظرية والتطبيق

التنمية المستدامة في البلدان العربية
بين
النظرية والتطبيق

الدكتور قادري محمد الطاهر

مكتبة حسن العصرية
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى	: 1434هـ/ 2013 م
عنوان الكتاب	: **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**
تأليف	: د. قادري محمد طاهر
عدد الصفحات	:376 صفحة
قياس	: 17 × 24
صف وإخراج	: غنى الريّس الشحيمي
الناشر	: مكتبة حسن العصرية
العنوان	: بيروت- كورنيش المزرعة- بناية الحسن سنتر- بلوك 2- ط 4
هاتف خليوي	: 009613790520
تلفاكس	: 009617920452 - 009611306951
ص.ب.	: 14-6501 بيروت- لبنان
الترقيم الدولي	: 3 - 36 - 561 - 9953 -978

E-mail: Library.hasansaad@hotmail.com

Printed in Lebanon 2013 طبع في لبنان

الإهداء

.. هي من البلدان القلائل على المستوى العالمي التي تتزاوج فيها الصّحراء بالبحر، وتحتضن فيها الجبال السّهول، وتلتقي فيها الفصول الأربعة من ثلوج مرتفعات 'الشّريعة' إلى حرارة أكبر متحف مفتوح في العالم 'بالطّاسيلي'، في سيمفونية جميلة تعزف ألحانها أوراق أشجار الزّيتون 'بجرجرة' وجريد النّخل 'بالواحات'، لتنتهي من إبداع صورة غاية في الجمال، تزيدها صولات الفاتحين وصيحات الشّهداء، لوناً أحمرا يلتقي لأن يعطي هذا العبِق إلى ما تختزنه أحواض 'قاسي الطّويل'، و'حوض الحمراء' من نفطٍ، أحسبه وهبه الله إيّاها تكريماً وعرفانا ..

المقدمة

ظلّ الإنسان القديم ينظر إلى نفسه على أنّه مجرّد كائن حيّ، لا يختلف كثيراً عن بقية الكائنات التّي تنتهي بانتهاء دورها في الوجود الدّنيوي .

ومع الأسف فإنّ هذه النّظرة القاصرة بقيت سائدة عبر المفاهيم التّي قدّمتها الأنظمة الغربية المعاصرة للإنسان، فالماركسيون ينطلقون من أنّ تاريخ الإنسان يبدأ من بحث الإنسان عن الطّعام، وأنّ الأوضاع الاقتصادية هي التّي تشكّل فكر الإنسان وعقائده وأنماط سلوكه، وتحدّد المؤسّسات التّي تقوم عليها حياته، وأنّ هذا كلّه يجري من خلال الطّبقة ومن خلال الصّراع الطّبقي، في أطوار حتمية لا اختيار للإنسان فيها، ولا قُبل له بالخروج من محتواها.

وينطلق الليبراليون من أنّ حبّ الإنسان للاستمتاع بطيّبات الحياة ورغبته الفطرية في السّيطرة والاستحواذ هو جوهر الصّراع الدّائر بين البشر حول التملّك والاستغلال، وهو الذّي يحدّد التّاريخ الإنساني، وينشأ عنه، ما ينشأ من أفكار وعقائد وأنماط وسلوك ومؤسّسات، من خلال الفرد أو من خلال الوجود الفردي في المجتمع.

فالإنسان هو ذلك الكائن الذّي ميّزه الله ﷻ على سائر المخلوقات، فوهبه العقل والتّفكير وحباه بالتّمييز وحسن التّدبير واستّخلفه الأرض وما عليها من خيرات وما تحتها من كنوز ليعيشها ويعمّرها وتستّمر حياته عليها في يسر ورفاه، أو ليس هو خليفة الله في أرضه..

لكنّ الخليفة بطبيعته البّشرية الطّامعة وأنانيته المفرطة، حاول أن يستّأثر بالأرض وما حوت لوحده دون سائر المخلوقات، بل وفي نفس الوقت ومن منطلق القوّة التّي اكتسبها

البعض دون بعضهم، وجعلوها معيارا للاستحواذ على القدر الأكبر من الأرض وخيراتها، فأصبح الأقوى هو الأكثر استحواذا والأكثر استغلالاً، جائرا للأرض وما عليها وما فيها من موارد طبيعية ومواد خام . وبدلاً من أن يعمّر الأرض ويُحسن استغلالها، ويتقاسم مع جيرانه خيراتها ليعيش الجميع في سلام ورفاهية، كان الاستنزاف لموارد الأرض وإهلاك قدرتها، على إعادة تأهيل نفسها وتعويض ما فقدته، فالبيئة الطّبيعية لا يمكنها بأيٍّ حال من الأحوال التكيُّف مع أثار الدّمار الذّي يسبّبه البّشر، وليس بمقدورها من آليات السّنن الطّبيعية مواكبة الهدر والاستنزاف لمواردها وتلويث نظامها الحيوي.

السّبب الذّي أدّى إلى ضعف الأرض والبيئة ووهنهما، وتَعَدَّ الأمر حدود الواقع إلى الخوف على المستقبل، من فقدان الأرض لقدراتها وحرمان الأجيال في المستقبل من مقوّمات الحياة الطّبيعية، فتصبح هذه الأجيال ضحايا للاستغلال الجائر للبيئة والأرض ومواردهما، الذّي مارسه الأجداد في عصور زهوهم التّقني والصّناعي، وما واكبها من ازدياد مسرف في انتشار النّمط الرّأسمالي وما رافقه من استعمار واستغلال جائر للثّروات المعدنية،وتدهور للأراضي الزّراعية ونقص في المياه.

وبدأت أثار هذا الجور في الظّهور، ولاح في الأفق إنذار الخطر وعمَّ كلّ مكانٍ في العالم، وعانى الجميع، إمّا من تراجع في إنتاج ووفرة الغذاء، نتيجة للتّزايد المذهل في تعداد السّكان، ونقص المياه وتلوّث المصادر المائية، وإمّا من تلوّث الجّو وتغيّر المناخ، من جرّاء التّطور الصّناعي واستغلال الطّاقة دون حرص، ممّا زاد في انتشار الغازات الضّارة و السّامة في الّجو، وارتفاع درجة حرارة الأرض، التّي أصبحت مهدّدة بالغرق لو ذاب الغطاء الجليدي للقطب الشّمالي. وجُسِّد هذا في انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والأمراض، وتدهور الموارد الطّبيعية لكوكب الأرض . هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع شماله بجنوبه، حول مدى قدرة الأرض والبيئة على الاحتمال ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي لنفسه ولأحفاده من بعد.. ذلك التّدمير الذّي يمارسه

لأكثر من قرنين من الزّمن، أي منذ بداية النّهضة الصّناعية الأولى وكذا التّوغل الاستعماري.. وكان الجواب في التّنمية المستدامة التّي يرى الكثيرون أنّها الحلّ، فالخطر محدق بالجميع لا محالة، ولن يفرّق بين مجتمع غنيّ قوّي وآخر فقير وضعيف، وإن كانت المجتمعات الفقيرة هي الأقرب من التّضرر، إلاّ أنّ غيرها من المجتمعات القويّة لن تنجو بالضّرورة .. أفرز هذا الانشغال عن وحدة لم يعرفها العالم من قبل، تمثّلت في سعي الجميع وتعاونهم لوضع خطّة عامّة لتحقيق ما اتّفقوا على تعريفه بالتّنمية المستدامة والتّي ترادف مفهوم المحافظة على البيئة والأمن البّشري حتّى أصبحت قضايا الأمن البّشري والبيئة والتّنمية المستدامة، من بين أهم القضايا التّي تشغل العالم منذ الرّبع الأخير من القرن الماضي وحتّى اليوم، ومن المؤكّد أنّها ستبقى شغلهم الشّاغل إلى أمد غير معلوم، لأنّها تُعنى بالمستقبل انطلاقا من الحاضر، وبالأجيال اللاّحقة بكلّ جيل ..

ففي سنة 1962 أصدرت راشيل كارسون كتابها المعروف الرّبيع الصّامت، الذّي اعتبر ثورة في عالم البيئة آنذاك، ثم أعقبه انعقاد مؤتمر روشيلكون بسويسرا سنة 1971، حيث دّق ناقوس الخطر، ليحذّر العالم من الجور على البيئة والكون، وينادي بالسّعي نحو تنمية مستدامة باعتبارها تعني تلك التّنمية التيّ تمكّن من الاستجابة للحاجات الرّاهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها، بحيث يجب أن تكون هناك مساواة بين الأجيال، تتحقّق في حرص أجيال الحاضر على البيئة والطّبيعة والموارد على اختلافها لصالح كلّ أفراد أجيال الحاضر والمستقبل معاً من حيث أنّ كلّ جيل يعتبر مستخدما لتراث بشري طبيعي عظيم كونه مستخلف في الأرض وحارسا عليها، عندها كان لزاما عليه أن يترك لأجيال المستقبل نفس الفرص التي حضي بها .

أهمية وأهداف البحث:

لقد استحوذ موضوع التّنمية المستدامة على اهتمام العالم كلّه، فعُقدت من أجلها القّمم والمنتديات العالمية، فتتّضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد

بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبّشر والبيئة، والتيّ برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التّنمية البشرية عام 1972، ومرورا بقمّة الأرض في ريو دي جانيرو بالبّرازيل حول البيئة والتّنمية عام 1992، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن 147 دّولة وحكومة، في سبتمبر 2000، بالتّوقيع على إعلان الألفية، وأكدّوا مجدّداً دعمهم لمبادئ التّنمية المستدامة، ووصولا إلى قمّة جوهانسبرغ التيّ عُقدت في جنوب إفريقيا صيف عام 2002، حول التّنمية المستدامة، فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي بكوالا لامبور بماليزيا حول المعرفة والحكمة عام 2003 .

فلم تعد التّنمية المستدامة في الحقيقة، ترفاً فكرياً، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع ثمار ومكاسب التّنمية والثّروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، لشعوب المعمورة قاطبة، حيث أنّ تحقيق التّنمية المستدامة يتطلّب توجيه الاهتمام لا بالنّمو الاقتصادي فحسب، وإنّما كذلك بالمسائل الاجتماعية الأخرى، وما لم يتّم التّصدي بصورة كاملة لتحوّل المجتمع وإدارة البيئة، إلى جانب النّمو الاقتصادي، فإنّ النّمو في حدِّ ذاته سيتعرّض للمخاطر على الأمد البعيد، لذلك تتجلّى بوضوح أهمّية الموضوع وأحقّيته في الدّراسة والبّحث.

إشكالية البحث:

على اعتبار أن هذا البحث يهدف إلى الكّشف عن التّأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة، مع محاولة تحديد أهّم الصّعوبات والمعوّقات الحائلة دون تحقيق هذه التّنمية الشّاملة المستدامة، وعن البّحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلّف والفقر والتّبعية التّقانية، والتّدهور البيئي الذّي تعرفه الجزائر .

وبذلك فقد جاءت **الإشكالية العلمية المطروحة** محصورة أساساً في مدى إمكانية تحقيق

تنمية مستدامة في الجزائر، وما هي الصّعوبات والتّحدّيات التيّ تحول دون ذلك، على الرّغم من توفر الإمكانات الطّبيعية والمتاحات المادّية والبّشرية ؟

فرضيات البحث :

وتفترض الدّراسة أنّ الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة فعلية في الجزائر يكمن في التّطبيق الكفء لدرجة عالية من المعرفة المنظّمة على حلّ المشكلات الحقيقية للمجتمع .

كما تفترض هذه الدّراسة أيضاً، بأنّ للجزائر كلّ الإمكانات والمقوّمات التيّ تمكّنها من تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، شريطة تفعيل ما يسمّى بآلية الحكم الصّالح .

منهجية البّحث :

أمّا **المنهج العلمي** المتّبع في دراسة هذا الموضوع، فهو **منهج تحليل المضمون**، الّذي يستهدف الوصف الدّقيق والموضوعي لما قيل عن الموضوع قيد الدّراسة، إضافة إلى أدوات **المنهج الوصفي** باعتباره طريقة مناسبة للحصول على معلومات دقيقة وموضوعية، من خلال البيانات الميدانية والإحصاءات التيّ تمّ جمعها، ولو بصورة نسبية، ولعلّ ما يبرّر اعتمادي على هذين المنهجين هو حداثة موضوع الدّراسة – على الأقل في الجزائر – الأمر الذّي يجعل الحصول على المورد العلمي في جانبه المتعلّق بالمضمون أمراً ليس باليسير، لذلك اعتمدت الوصف والتّحليل، علّني أقترب من ملامسة مضمون هذا الموضوع الحيوي والهام، ومعرفة كيفيات تفعيله في الجزائر .

أقسام الدّراسة :

تقع دراسة هذا الموضوع في خمسة فصول، حيث يتناول الفصل الأول ماهية التّنمية المستدامة، بدءا بموضوع التّنمية من خلال الفكر الاقتصادي، وذلك بشكل عام، في سرد

لبعض مفاهيمها وأهمّ نظرياتها ونماذج السّياسة الاقتصادية المتعلّقة بها.

وكذا ماهية التنمية المستدامة، من خلال تعريفاتها من قبل بعض المفكرين، وكذا ما دار حول موضوع التّنمية المستدامة في القّمم العالمية، إضافة إلى تعديد عناصر وأبعاد التّنمية المستدامة، من البُّعد البيئي والشّق الاقتصادي والجانب الاجتماعي، على اعتبار أنّها كلٌّ متكامل فيما بينها .

في حين يتطرّق **الفصل الثّاني** إلى المسيرة التّنموية في الجزائر، بدءً من مرحلة التّصنيع والنّمو ثمّ مرحلة التّعديل الهيكلي، وصولاً إلى الانتعاش الاقتصادي في التّنظير الكينزي، ثمّ استعراض أهمّ مقوّمات الانطلاق وبوادر التّقدم للاقتصاد الجزائري، وذلك تمهيداً لموضوع التّنمية المستدامة في الجزائر .

أمّا **الفصل الثّالث** فيتعلّق بواقع التّنمية المستدامة في الجزائر، من خلال إعطاء لمحة عن الإمكانات الطّبيعية والبّشرية في الجزائر، وذلك بتقديم لمحة عن الأنظمة البيئية والأراضي والإقليم والمناخ والسّكان في الجزائر، ثم استعراض أهمّ مؤشّرات التّنمية المستدامة في الجزائر، التيّ تتراوح بين المؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحتى المؤسّساتية .

ومن خلال **الفصل الرّابع**، فقد تمّ التّركيز على استعراض وتعديد أهمّ تحدّيات ومعوقات التّنمية المستدامة في الجزائر، سواء تعلّقت بمؤشّرات التّدني والتّدهور الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي، أو بعراقيل المديونية والنّظام التّجاري العالمي الجديد، وكذا تحدّي العولمة التّي أضحت تفرض نفسها بقوّة كأحد أهمّ العقبات، التيّ تقف حائلا دون تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة في الجزائر .

وأمّا في **الفصل الخامس والأخير**، فيتناول إدارة وحلول التّنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تقديم موجز لأهمّ الأدوات المعتمدة والآليات المقترحة في سبيل تحقيق التّنمية

المستدامة في الجزائر، إضافة إلى التّركيز على ضرورة تفعيل آلية الحكم الصّالح على اعتبارها أهمّ آلية على الإطلاق،وأنّ كلّ الجهود الرّامية إلى تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر، سيكون مصيرها الفّشل والإخفاق، إذا لم تفعّل بدءً آلية الحكم الصّالح والحكومة الرّشيدة .

أمّا خاتمة البّحث فهي عبارة عن حوصلة واستنتاجات، وبعض الاقتراحات لما توصّلت إليه في هذا البّحث العلمي المتواضع .

إضافة إلى ذلك بعض **الجداول والبيانات والأشكال والإحصائيات والملاحق العلمية**، التّي لها صلة وثيقة بموضوع آليات تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر.

هذا الموضوع الذّي يكتسي أهميّة بالغة، خاصّة في الدّول المتقدّمة التيّ أدرجته ضمن وزارات مستقلّة، تُعنى بمسائل التّنمية المستدامة، وكيفيات تحقيقها،من حفاظ على الأصول، وتفعيل للآليات، وترشيد في استغلال المتاحات وتوعية وتحسيس للأفراد، الأمر الذّي يلزم الجزائر ضرورة الاعتناء به، وإعطاءه المكان اللاّئق والشّأن الجدير والمرموق، إن هي أرادت أن يكون لها موضعا بين جنبات هذا العالم المهول ..

المؤلف

الفصل الأول

ماهية التنمية المستدامة

محتويات الفصل الأول

تمهيد

من المعروف أنّه للنّهوض باقتصاد ما من وضعية الرّكود إلى وضعية أفضل يستوجب ذلك وضع سياسات اقتصادية، يمكن تحديدها من خلال اكتشاف المتغيّرات والعلاقات الأساسية في العملية التّنموية، فتحديد مفهوم التّنمية الاقتصادية يتعلّق بتحديد أهدافها التّنموية، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو غيرها.لذلك لا يمكن الفصل بين مفهومها ومهامها[1]، وعلى هذا الأساس نجد أنّ معظم الاقتصاديين، عند تحديدهم لمفهوم التّنمية الاقتصادية، يربطون ذلك مباشرة بمختلف مهامها وأهدافها المتوقّعة.

فقد اختلف البعض بمن فيهم المفكّرون الاقتصاديون والاجتماعيون في التَّحديد الدّقيق لمفهوم التّنمية عموماً، وأبعادها ومجالاتها ومعوّقاتها، ولكون الجانبين الاجتماعي والاقتصادي هما أبرز مجالي التّنمية، وتأتي تحت لواء كل منهما بشكل أو بآخر مجالات فرعية أخرى للتّنمية، حسب درجة قرب كل منهما للعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية.

ومن البديهي القول بأنّ كلا من التّنمية الاجتماعية والتّنمية الاقتصادية متلازمتان ومرتبطتان بصورة يجب فيها ألاّ تطغى مراحل التّنفيذ أياً منهما على حساب الأخرى، تلافيا لأي فجوة بينهما، ولكون التّنمية هي عبارة عن عملية متواصلة الحركة وتهدف للوصول بالمجتمع وأفراده إلى حالات أفضل من الرّفاهية، فإنّها تتطلّب استمرار تضافر الجهود على المستويين الرّسمي والشّعبي، لكي تتحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدّي لأمن ورخاء الإنسان، بحسن اعتماده على مقوّماته وعمله لتطوير حاجاته واحتياجاته، للوصول للمزيد من الرّفاهية والرّقي، في كافة مجالات التّنمية ومفاهيمها المطلوبة، ويبقى الاتّفاق على مفهوم ثابت للتّنمية لم يتحقق بعد. ويرجع هذا الغموض إلى أنّ التّنمية قد ينظر إليها في ذاتها، على أنّها عملية تحويل أو تغيير لغاية أو هدف واجب التّحقيق أو كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

---

(1) التّنمية الاقتصادية، محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، الدّار الجامعية 2001، ص30.

المبحث الأوّل: التنمية من خلال الفكر الاقتصادي

مدخل:

تعدّدت تعاريف التّنمية واختلفت تبعاً لأوضاع المفكّرين وجنسياهم، وربّما حتى انتماءاهم[1]، وكانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التّنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التّغيير الكّمي، وإنّما تمتّد لتشمل التّغيير النّوعي والهيكلي، بخلاف **النّمو الاقتصادي** الذّي يقاس بمعدّل الزيادة في النّاتج القومي الإجمالي، أو متوسّط نصيب الفرد منه فقط، ولـــو كان مصدر الزيادة قطاعاً واحداً من قطاعات الاقتصاد.

في هذا المبحث نحاول أن نوجز أهم التّعريفات الشّائعة المتعلّقة بالتّنمية – ولو بصورة موجزة – وأهم الأفكار الواردة في هذا المجال:

المطلب الأوّل: مفهوم التّنمية لدى بعض المفكّرين.

- المفكران " **ميّير** " و"**بالدوين**" يقولان:

" إنّ التّنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدّخل القومي الحقيقي للنّظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة. فإذا كان معدّل التّنمية أكبر من معدّل زيادة السّكان فإنّ الدّخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة. ويقصد بكلمة " عملية التّنمية " ذلك التّفاعل القوي الذّي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدّولة ويشتمل على تحوّلات في الأشياء وفي الكمّيات أيضا، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزّمان والمكان. لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها والنّتيجة العامّة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنّظام الاقتصادي وهي في حدِّ ذاها تغيُّر معين طويل الأمد "[2].

---

(1) جورج قرم، التّنمية المفقودة، دار الطليعة للطّباعة والنّشر، بيروت، ص6.

(2) ميير وبالدولين، التّنمية الاقتصادية، الدّار القومية للطّباعة والنّشر، القاهرة، ص5، 6.

- تعريف " فيورتادو " "CELSO FURTADO ":

" تتوخى نظرية التّنمية الاقتصادية وفي تطلّع شامل لشرح هذين النقطتين:

أ – أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآليتها.

ب – انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتّوزيع وتوظيفات النّاتج الوطني " [1].

وفي الواقع أنّ التّنمية الاقتصادية " ليست سوى العملية الاجتماعية – الاقتصادية التّي تقضي على التّخلف بكلّ مؤشّراته وأسبابه كمًّا وكيفًا والتّي لا يمكن أن تتمّ إلاّ في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين، حيث تحدّد القوانين الاقتصادية لهذا النّمط مسيرة وإنجاز مهام التّنمية الاقتصادية ".

- المفكّر " والت روستو ROSTOW ":

عالج هذا الكـــاتب الأمــريكي"روستو"في كتابه الذّي يحمل عنوان مراحل النّمو الاقتصادي[2] وقضية النّمو والتّنمية، حيث يرى أنّه بالإمكان تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات على النّحو التّالي:

1. المجتمع التّقليدي.
2. المجتمع الذّي تحقّقت له الشروط المؤهلة للانطلاق.
3. المجتمع المنطلق.
4. المجتمع السّائر نحو النّضوج.
5. المجتمع الذّي دخل عنصر الاستهلاك النّسبي الوّاسع.

---

(1) سيلسو فيورتادو، النّمو والتّخلف، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق 1973، ص27.

(2) محي الدّين نصرت وآخرون. تنمية المجتمعات الرّيفية، مقال خاص : المركز القــومي للبّحــوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة 1971)، ص301.

وفي تحليل مراحل النّمو هذه يشير "روستو " أنّ المجتمع التّقليدي في سعيه للحاق بالعصر والانتقال من مرحلة لأخرى لاحقة لابدّ أن تتوافر الشّروط المؤهلة للانطلاق، فإنّ ذلك يتمّ بتأثير عاملين:

أولهمـــا: وجود قوّة أجنبية (أي عامل خارجي) حيث تتدّخل في شؤون البلاد.

ثانيهما: وجود قوّة وطنية تعمل على تفعيل وتسبيل التّحديث والتّقدم.

وعند الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مرحلة الانطلاق، فإنّ هذه المرحلة تحتاج إلى جيلين آخرين قبل أن يبلغ المجتمع مستوى النّضوج.

وفي النّهاية إذا ما توازى ارتفاع الدّخل إنشاء الكفاية الفنيّة، يتّجه الاقتصاد النّاضج نحو إمكانية تحرير وتوفير البضائع الاستهلاكية والخدمات بشكل واسع يؤمّن الرّفاه لأعداد السّكان المتزايدين في المدن والضّواحي.

وبهذا التّحليل يستعيض ويستبدل"روستو" عن مراحل تطوّر المجتمع البشري (المشاعية، العبودية، الإقطاعية، الرّأسمالية، الاشتراكية ...) بمراحل النّمو الاقتصادي والاجتماعي، كما يعيد النّظر بهذا التّحديد عن واقع استغلال الدّول الاستعمارية لشعوب البلدان النّامية. إضافة إلى أنّ هذا التّحليل يسعى إلى تغطية الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخلّف الدّول النّامية، من خلال تأكيده أنّ الشّعوب والأمم تبدأ أساساً من مرحلة التّخلف التّقليدية وليس للاستعمار أي دور في هذا الواقع. كما يصور هذا التّحليل الدّول النّامية أنّ وضع تخلّفها هو وضع طبيعي مؤقّت، ومن هنا نستشّف الموقف السّياسي للكاتب من خلال هذا التّحليل الذّي ينم عن نظرة السيد المتخاذل الذّي يحاول أن يبرر عدوانيته واستنزافه لثروات الغير على شاكلة قانون التّوازن الطّبيعي " الحوت الكبير والدّيدان الصّغيرة ".

- **تعريف " رانغار نور كسه "**:

صاحب الصيغة الشّهيرة التّي بمقتضاها " يكون البلد فقيراً لأنّه فقير " (1953)، يعرّف التّنمية على أنّها: " مسألة توافر المال، فالادّخار غير كاف لأنّ الدّخل متدن،

والدّخل متدن لأنّ زيادة الإنتاج تصطدم بضعف الأسواق ونقص رؤوس الأموال وكذلك بغياب الحوافز على الاستثمار... إذن يكون انطلاق التّنمية بتمويل المرحلة الانتقالية، وهذه هي المسألة الرّئيسية، إلى أن يبلغ الادّخار مستوى كافياً ويتدّعم النّمو ذاتياً.

وهكذا تصبح التّنمية "وعداً بالتّمويل". فما أن يرتفع الدّخل حتى تخصّص موارد جديدة للاستثمار. وبمعنى آخر ما أن يتنوّع الإنتاج حتى يكتسب الاقتصاد استقلالية حيال الخارج "[1].

- سميلسر " SMELSER ":

أمّا الأستاذ سميلسر فيقول:" إنّ التّحديث (أو التّنمية) يتضمّن تحوّلاً في بعض متغيّرات الحياة مثل التّكنولوجيا (أي أن تصبح أكثر تعقيداً)، والسّكان (مزيد من التّحول إلى المدن)، والزّراعة (مزيد من الإنتاج التّجاري)، والأسرة (مزيد من الثّورية)، والدّين (مزيد من العلمانية) وهكذا..، كما ذهب ***"بارســـونز"*** إلى أنّ العملية التّطورية للبلدان النّامية – هي في حقيقتها – زيادة (أو تدعيم) القدرة التّكليفية للمجتمع، وأنّ العملية التّطورية تنشأ إمّا من داخل عملية الانتشار الثّقافي أو من خلالها[2].

- **تعريف كندل بيرجر "Kindle Berger":**

يعتقد كندل بيرجر: " أنّ التّنمية فعل تراكمي يمكن أن يحدث مع ضرورة وجوب توافر تغيّرات تكنولوجية مع تعاون المؤسّسات الإنتاجية في تحسين طرق إنتاجها "[3].

---

(1) السا اسيدون، النّظريات الاقتصادية في التّنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمـــشق، 1997، ص 16.

(2) السيد الحسيني، التّنمية والتخلّف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطابع سجل العرب، الطبعـــة الأولى، 1980، ص 64.

(3) السيد الحسيني، التّنمية والتخلّف، مرجع سابق، ص 120.

- **تعريف بيندكس " Bendix ":**

" إنّ التّحديث يمثل التّقدم الاقتصادي والسّياسي لنمط رائد من المجتمعات (الأوربية)"، كما يلاحظ أنّه قد قسّم دول العالم إلى دول (متقدّمة) أو (مرجعية) ودول (متخلّفة) أو (تابعة)، وأنّ الدّول الأولى تمثل محور اهتمام الدّول الثّانية[1].

- **نيتل وروبرتسون " Nettel & Robertson":**

الأستاذين ' نيتل وروبرتسون 'عرّفا التّحديث(التّنمية) بأنّه:" العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوات القومية –بنجاح– نحو الحدّ من انخفاض مكانة أممهم، والتّحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة "[2].

- **تعريف " شومبيتر ":**

يقدّم "شومبيتر" في كتابه (نظرية التّنمية الاقتصادية) تفسيرًا لكل من مفهومي النّمو والتّنمية، إذ يرى أنّ **النّمو** هو تغيّر تدريجي منظّم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزّيادة العامّة في الموارد. أما **التّنمية** فهي نتاج قوى تعمل في داخل النّظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغيّر تلقائي غير متّصل، يظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة.

ومن ثَم يعنى النّمو بالتّبدلات الكمّية التي تحصل بين المتغيّرات الاقتصادية الإجمالية، كالدّخل الوطني والنّاتج الوطني والإنتاج الإجمالي، وحصّة الفرد منها، وتشتمل التّنمية إضافة لذلك على مجمل التّحولات الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي تتحقق في بلد معين بصورة قصدية إرادية من خلال اعتماد سياسات البرامج الإنمائية طويلة الأجل.

كما أنّ تطوير الاستهلاك كمًا ونوعًا ورفع حصّة الفرد من السّلع والخدمات الاستهلاكية (تحقيق الرّفاه)، يمثّل الهدف النّهائي لعملية التّنمية، كما أنّ رفع مستوى

---

(1) السيد الحسيني، التّنمية والتخلّف، مرجع سابق، ص 120.

(2) السيد الحسيني، التّنمية والتخلّف، مرجع سابق، ص 120.

الدّخل الحقيقي للفرد على شكل حصته من السلع والخدمات يعبّر عن المعيار الحقيقي لنجاح عملية التّنمية من عدمها[1].

- **تعريف " إسماعيل عبد الله ":**

يُعرّف التّنمية بأنّها: " تعني التّغير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات وزيادة ما بينهما من ترابط، وتقاس التّنمية عادةً بأهمية القطاع الثّانوي (الصناعة التّحويلية) في النّاتج القومي الإجمالي "[2].

كما يعتبر الإنسان ورأس المال العنصران الأساسيان اللّذان ترتكز عليهما التّنمية الاقتصادية وهما يمثلان عوامل الإنتاج بصفة عامة، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التّوفيق بين العنصرين يضمن التّناسق بينهما حتى يتسنى ضمان حدوث العملية التّنموية، كما ركّز على ضرورة تكوين العنصر البشري وإعداده إعدادا يوفّر له القدرة والإيمان بالإقبال على العمل التّنموي ممّا يتمخّض على ذلك توفيراً لرأس المال، حيث أنّه من الخطأ اعتبار منطق التّنمية من رأس المال فقط، أو من خلال وضع برامج اقتصادية تنتظر التّنفيذ.

- **تعريف " محمد علي الليثي ":**

يُعرّف التّنمية الاقتصادية على أنّها " تعني تقدّم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطّاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مَرِّ الزمن.

ومن ثمّ فإنّ التّنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة فحسب بل وتتضمّن كذلك تغييرات هامّة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتّنظيمية.

فالتّنمية الاقتصادية تتضمّن زيادات في الدّخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه. وهذا التّحسن في الدّخل (الإنتاج) يساعد على زيادة الادخار ممّا يدعم التّراكم الرّأسمالي والتّقدم التّكنولوجي في المجتمع، كما تشتمل عملية التّنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وقدرة وكفاءة العامل على الحصول على الدّخل، وتنظيم

---

(1) شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتّنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، ص23.

(2) نفس المصدر السابق، ص23.

الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النّقل والمواصلات، وتحسين أداء المؤسّسات المالية، وزيادة معدّل التّحضر في المجتمع، وتحسين مستويات الصّحة وتوقّعات الحياة والتّعليم وزيادة وقت الفراغ وتحسين التّجهيزات المتاحة للاستجمام "[1].

- **تعريف " عبد الباسط حسن ":**

" التّنمية ما هي إلاّ عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافّة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخطّطة والمتعمدة والمنظّمة لأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين[2]، ويستفاد في تحقيق تنمية المجتمعات بالتّقدم الذّي تحقق في المجتمعات الصناعية، واحتذاء هذه الدّول النّامية لنموذج الدّول المتقدّمة الذّي اتّبعته، وتعبئة المصادر القومية بها وتنسيق القوى الاجتماعية والسّياسية فيها[3]، مع توجيه اهتمام خاص للاستخدام الأمثل للموارد المحليّة وتوزيع أوسع للمنافع النّاشئة من تلك التّنمية، والتّركيز على احتجاجات أغلب السّكان للقضاء على الفقر وزيادة الدّخول وإشباع الاحتياجات الأساسية، وتحتاج كلّ هذه المطالب إلى إحداث إصلاحات جذرية في نظامي الإنتاج والتوزيع[4].

---

(1) محمد علي الليثي، الدّار الجامعية، مصر، 2001، ص 8، 9.

(2) عبد الباسط محمد حسن، التّنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البّحوث والدّراسات العربية، المطبعة العالمية، 1970، ص90-100.

(3) سهير لطفي، التّنمية الاجتماعية وجرائم المال العام، القاهرة، دار النّهضة العربية، 1978، ص 29 -30.

(4) م.ن هوج، مساهمة التّصنيع في التّنمية الرّيفية، دراسة منشورة في مجلة التّنمية والتّقدم الاجتماعي والاقتصادي، القاهرة، منظّمة تضامن الشّعوب الإفريقية والآسيوية، العدد 12، السّنة الرّابعة، 1980، ص 5 – 6.

تعريف " عاطف غيث ":

يرى أنّ التّنمية:" تعني التّحرك العلمي المخطّط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتمّ من خلال أيديولوجية معيّنة لتحقيق التّغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها "[1].

- **تعريف " هيئة الأمم المتحدة للتنمية ":**

أقرّت هيئة الأمم المتّحدة للتّنمية في عام 1956 تعريفاً مميزاً للتّنمية على " أنّها تلك العمليات التّي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية في المجتمعات المحلّية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمّة والمساهمة في تقدّمها بأقصى قدر مستطاع "[2].

ويعدّ هذا التّعريف المميّز، لهيئة الأمم المتّحدة، بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بعمليات التّنمية، وذلك في تحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللاّزمة، في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها.

- تعريف كارل ماركس والأطروحات الأخرى البديلة:

أوّلاً – المفهوم الماركسي للتّنمية:

إنّ الطرح الذّي دعا إليه كل من كارل ماركس (1818-1883)، وفريدريك أنجلز، يرتكز عند الانشغال بتفسير عدّة قواسم مشتركة تتمثّل في التّوجه الأساسي للتّنمية نحو الدّاخل وليس نحو الخارج، والاعتماد على النّفس أساساً، والمشاركة الشّعبية في تحقيق التّنمية وتخفيض التّنمية الاقتصادية المستقلّة التيّ تهدف إلى رفاهية إنسان العالم الثّالث.

(1) محمد شفيق، دراسات في التّنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، ص 16.

(2) محي الدّين نصرت وآخرون، تنمية المجتمعات الرّيفية، مقال في : المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة 1971، ص301.

وتأثيرها على أهمية العلاقات الاجتماعية للإنتاج سواءً على المستوى الوطني أو الدولي، وتبرز بالتالي أهمية تملّك وحيازة وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج، وأهمية استغلال المصادر الوطنية والتّحكم فيها وكذا أهمّيّة التّوزيع المتكافئ لجهود وخبرات التّنمية.

وينظر إلى التّخلف في هذا الإطار كتعبير حدودي لعملية تاريخية يتم فيها كبح القوى المنتجة عن طريق علاقات الإنتاج الرّأسمالية المشكلة للسّوق الدّولي[1].

ثانياً– أطروحات التّنمية الأخرى البديلة:

وهي تتّسع لتشمل أطروحات لا تختلف كثيراً عن النّظرية الماركسية للتّنمية مع إضافات لبعض الأفكار أو إضافة أولويات إستراتيجية، كما يمكن تحديد اختلاف المفاهيم الجديدة حول التّنمية عن مثيلتها في أربع نقاط أساسية:

1- تعالج عملية التّنمية من منظور متكامل لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل يشمل معه الجوانب الاجتماعية والبنيوية والتّقنية.

2- توجّه التّنمية نحو الدّاخل أساساً.

3- ترتكز على مكانة ودور الإنسان كعنصر مركزي وكمحرّك لهذه العملية.

4- تأخذ في عين الاعتبار في نفس الوقت المشاكل المتعلّقة بالبعد الدّولي للتّنمية.

وتُعبّر تلك النقاط الأساسية عن نفسها في تحديد مفهوم التّنمية يشمل أربع مستويات "تنمية متكاملة، ومركّزة على الإنسان، ومتوجّهة نحو الدّاخل، وعامّة".

أ – مفهوم تنمية متكاملة:

" يتجّه هذا المفهوم لإعطاء معنى شامل ومتكامل للتّنمية لا يقتصر على المظهر

---

(1) مصطفى حسن علي، شركاء في تشويه التنمية، دار الطليعة، بيروت، 1983، الطبعة الأولى، ص259-260.

الاقتصادي فقط المعبّر عنه بمعدّلات النّمو، بل يشمل كل المظاهر الاجتماعية الخلاّقة التّي تسمح بتطبيق واستعمال المعرفة اللاّزمة للسّيطرة على الطّبيعة، والتّي تسمح أيضّا بتفجير وانبثاق الطّاقات الخلاّقة للمجتمع "(1).

لا تقتصر المجهودات إذن على الاهتمام بمعدّلات النّمو الاقتصادي فقط بل تمتدّ وفي شكل متناسق ومتكامل إلى تحسين معيشة السّكان، وتشجيع العلم والتّكنولوجيا، والمعلومات والاتّصالات، والتّعليم والثّقافة، التّي تستطيع أن تعطي مجتمعا ما، وبصفة عامّة سواء الوسائل الخاصّة به لتأمين نموه الاقتصادي، أو القدرة على تحديد أهداف هذا النّمو التّي لا تتحقق بمفردها، ومن خلال هذا المفهوم لا ينظر للتّنمية كمجرد نمو اقتصادي بحت وبمعناه الضيّق (الادّخار، التّراكم، الأسعار، الإنتاجية، التّوازن، معدّل النّمو ...)، بل كعملية تمسّ على حدّ سواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية والسّياسية في المجتمع. وهذا المفهوم يتلافى القصور الذّي كان يميّز تحليلات بعض الاقتصاديين الذّين لا يهتّمون سوى بالعوامل الاقتصادية البّحتة في تفسير التّخلف والتّنمية، الأمر الذّي يعني زيادة الاهتمام بمقاربة جديدة تأخذ في الحسبان التّرابط والتّداخل بين الظّواهر المختلفة والتّنمية، أي بمقاربة تأخذ في اعتبارها تشابك الممارسات الاجتماعية المختلّفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أيديولوجية أو غيرها.ولكن حوّلت تحليلات المنظّمات الدّولية مفهوم التّنمية المتكاملة الاجتماعية من مفهوم يعطي لها معنى مرادفاً للتّنمية الشّعبية إلى مفهوم يقتصر على أشكال الحماية الاجتماعية أو مجال الخدمات التّي يمكن أن تقدمّها الطّبقات المسيطرة في سبيل تحسين معيشة الجماهير الأفراد.

ب– مفهوم تنمية مرّكزة على الإنسان:

الإنسان هو الذّي يحدّد أهداف التّنمية، وهو الذّي يبذل الجهد في عمل واعي لإخضاع التّنمية لتحقيق هذه الأهداف ينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التّنمية

---

(1) راجع وثائق ندوة الخبراء التي نظّمتها اليونسكو في دّولة منغوليا من 19 إلى 23 أوت 1980.

ككل. فالتّنمية لا تعني مجرد تنمية الأشياء ولكنها تدّل على تنمية الإنسان أولاً وقبل كلّ شيء. هذا المفهوم يثير عدّة مشاكل كمشكلة العلاقة بين الإنسان والمحيط، ومشكلة تدخّل الإنسان الوّاعي في التّنمية، ومشكلة تحديد معنى الإنسان بدءً.

– مشكلة العلاقة بين الإنسان والمحيط:

"الإنسان لا يتحوّل إلى مجرّد كيان بيولوجي يحتاج إلى إشباع حاجات متعدّدة، فهو هاهنا في تفاعل مستمر بينه وبين محيطه ".

– مشكلة تدخّل الإنسان في التّنمية:

" ليس فقط على مستوى تنفيذ ما تحدّده له حفنة اجتماعية من أهداف، ولكن على مستوى المشاركة في تحديد تلك الأهداف، بمعنى مدى إمكانية تحديد دور الإنسان في تلك التّنمية ".

وقد عمدت مجمل التّحليلات في هذا الشّأن على " نفي فكرة وجود قانون أو صيغة واحدة عالمية للتّنمية، وأنّ على كلّ بلد أن يحدّد أهدافه تبعاً للأزمات التّي يتعرّض لها وتبعاً لإمكانياته، مدى توفّر أو ندرة الموارد وتبعاً كذلك لقيّمه الشّخصية وأيديولوجيته، عدم وجود صيغة موّحدة بالمعنى الذّي يؤكّد على رفض المفهوم الخطّي للتّنمية أو التّنمية باللّحاق أو التّقليد الميكانيكي لنمط الغرب، لذا فإنّ عملية تحديد أهداف عامّة لمجتمعات العالم الثّالث تحتاج إلى مزيد من التّوقف والتّحديد تبعاً لخصوصيات تميّز هذه الدّول"[1].

– مشكلة تحديد معنى الإنسان:

" الأمر لا يعني الإنسان بالمعنى الفردي كما تُصوّره النّظريات البرجوازية، حيث ينظر إلى المجتمع كمجموعة من الأفراد الأحرار، الذّي يكمن في داخل كل منهم رجل

---

(1) راجع كلمة أوسكار بينو سانتوس، جمعية اقتصاديي العالم الثّالث، الندوى الخاصّة لنادي روما المنعقدة في الجزائر في :25-28 نوفمبر1976.

اقتصادي يسعى لتحقيق مصالح نفسه، وفي نفس الوقت يسعد الآخرين وبشكل آلي. كما لا يقتصر حقّ الإنسان في التّنمية على مجرّد الحقوق المدنية والسّياسية الجوفاء، التّي لا يكون لها أي معنى واقعي في ظلّ إنسان محروم من لقمة العيش. وعلى النّقيض من ذلك فإنّ حقّ الإنسان في التّنمية يعني في المحل الأوّل حقّ كلّ إنسان وبشكل متساو في المشاركة في أعباء التّنمية والتّمتع بثمارها ".

ج – مفهوم تنمية موجّهة للدّاخل:

تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم على أنّ مصدر التّنمية يوجد داخل البلد المعني، بحيث توجّه التّنمية نحو نفس البلد، وبالتّالي فإنّ المجهودات الدّاخلية والإصلاحات الاجتماعية، ينبغي أن ترفض كلّ الأشكال النّخبوية للتنمية، هذا الأمر يعني قيام المجتمع بتعبئة مصادره الخاصّة ومجمل طاقاته لتحقيق أهداف تنمية مرّكزة على الإنسان بمعنى تنمية اجتماعية متكاملة. كما يرفض هذا المفهوم بشدّة أن تكون التّنمية تعتمد على علاقات خارجية عن سلطة تحكم هذا المجتمع، بمعنى جميع الأنماط التّي تعطي الأولوية للسّوق العالمي في تحديد مسار التّنمية (نمط التّصنيع من أجل التّصدير وهو المثال الأكثر تناقضاً مع مفهوم تنمية موجّهة للدّاخل)، ومفهوم التّنمية الموجّهة للدّاخل يقترب من مفهوم الاعتماد على النّفس باعتبارهما تنمية مناقضة لفكرة التّنمية التّابعة.

د – مفهوم تنمية عامّة:

إنّ مفهوم التّنمية المعتمدة على النّفس لا يعني الاكتفاء الذّاتي، بل يعني مستوى مرتفع للاستقلال الذّاتي في اتّخاذ القرارات المؤثّرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرهما من المناحي، كما أنّ انتهاج الاعتماد على الذّات لا يعني قطيعة تامّة مع العالم الخارجي، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إلحاق مفهوم آخر يأخذ في اعتباره مجمل المشاكل العالمية التّي يمكن أن تواجه عملية التّنمية، وهذا كذلك لا يعني إخضاع التّنمية وتوجيهها تبعاً لالتزامات المشاكل العالمية.

ويعتمد هذا المفهوم على الادّعاء" بمقاربة شاملة تتناول التّشابك المعقّد والمتبادل، بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية والبيئية التّي تعتمد عليها الإنسانية في مجملها كالفقر والحرمان، السّكان، المحيط، والبيئة، المصادر الطّبيعية، التّغذية، الطّاقة، الصّراع ضدّ المرض، نزع السّلاح ...الخ "[1].

– والملاحظ من هذه المفاهيم المختلفة للتّنمية الاقتصادية وكذا المفاهيم المشابهة لها يمكن أن نخلص إلى أنّ التّنمية الاقتصادية لا تعني أبداً مؤشّرات كميّة يمكن أن تحدث خارج نمط الإنتاج الاجتماعي، بل التّنمية الاقتصادية بمفهومها العام تعني العملية الاجتماعية الاقتصادية وكذا البيئية التّي تقضي على التخلّف بكلّ مؤشّراته ومسبّباته كماً ونوعاً والتيّ تتمّ في إطار نمط إنتاج اجتماعي معيّن وضمن هيكل بيئي محدّد على أساس خصوصيات تميّز كلّ بلد، حيث تحدّد القوانين الاقتصادية لهذا النّمط مسيرة وإنجاز مهام هذه التّنمية.

كما أنّ هنالك قانونا جدلياً للنّمو والتّطور، وهو ما إن تحلّ قضية معيّنة وما إن يتمّ التّغلب على صعوبة محدّدة، حتى تولد بسرعة مهام جديدة وتولد معها آفاق جديدة، ومن هذا المنظار لهذا المبدأ الجدلي يمكن فهم التّنمية الاقتصادية وأهدافها في حياة الشّعوب، على الخصوص منها بمجتمعات العالم الثّالث.

(1) راجع كلمة أوسكار بينو سانتوس، جمعية اقتصاديي العالم الثّالث، الندوة الخاصّة لنادي روما المنعقدة في الجزائر في :25-28 نوفمبر 1976.

المطلب الثاني: النّظرية التقليدية في التّنمية وتعديلاتها.

من المعروف أنّها قامت على أنقاض الفكر التّجاري "جون بودان" ثم الطّبيعي "فرنسوا كينيه " مجموعة من الأفكار لمجموعة من الرّواد عُرفوا بـــ"الكلاسيك"، ولعلّ أول روّاد هذا الفكر هو "آدم سميث" خاصّة بعد هدمه ونقده للفكر التّجاري وتأثّره بالمدرسة الطّبيعية، أمّا "روبرت مالتوس" (1766-1834)، فقد برز من خلال نظريته التّشاؤمية الشّهيرة في السّكان ثُمّ "دافيد ريكاردو" (1772-1823)، و"جون ستيوارميل"، و"وليام بيتي" وغيرهم..، ونحاول أن نوجز أهمّ ما توصل إليه رواد هذه المدرسة فيما تعلّق بالتّنمية ونظرياتها [1].

أوّلاً: النّظرية التقليدية.

أ – التحليل الكلاسيكي:

ومن رواد هذا التّحليل العالم الكبير "آدم سميث" (1723-1790) صاحب كتاب "دراسة في طبيعة ومسبّبات ثروات الأمم " الذّي يعرف بكتاب " ثروة الأمم " الذّي صدر سنة 1776، حيث يرى بأنّ تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، كما يؤكّد أيضاً على حاجة الاقتصاد القومي إلى التّراكم الرّأسمالي من أجل التّوسع في تقسيم العمل، ومن ثمّ زيادة نصيب الفرد من الدّخل، هذا إضافة إلى قيد آخر على تقسيم العمل والمتمثّل في حجم السّوق، كما يرى كذلك "آدم سميث " أنّه حين تبدأ "عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتياً ". ومن رواد هذه الفكرة كذلك "دافيد ريكاردو" الذّي قام بتوضيح كيفية ظهور وانتشار الرّكود في النّهاية على كافة الاقتصاديات.كما توجد جماعات اقتصادية رئيسية في نموذج "ريكاردو" عن التّنمية هذه الجماعات تتمثّل في الرّأسماليين والعمّال

(1) عبد الله ساقور، الاقتصاد السّياسي، دار العلوم للنّشر والتّوزيـــع، عنابـــة، الجزائـــر، 2004، ص(99-104).

وأصحاب الأراضي. كما أيّدَ "ريكاردو"و"سميث" فيما يتعلّق بالفكرة التيّ مفادها أنّ عملية التّنمية هي عملية متجدّدة ذاتياً وبصورة آلية، ولكي نبدأ عملية التّنمية يتطلّب ذلك أن يكون معدّل الرّبح موجباً.

كما يرى كذلك " جون ستيوارت ميل " أنّه عندما يصل الاقتصاد إلى حالة السّكون أو الرّكود فإنّه يكون في وضع ينطوي بصفة عامّة على تقدّم كبير على الأحوال التّي سادت عصره [1].

ب – التّحليل النّيوكلاسيكي:

إنّ معظم الاقتصاديين " النّيوكلاسيك " تخلّوا عن المنهج المبسّط الذّي اتبّعه الكلاسيكيون رغم شموليته، وقد اعتبروا التّغيرات السّكانية في نظريتهم أنّها معطى من المعطيات، وبذلك لم يعتبروها كجزء من أجزاء تحليل عملية التّنمية. كما اعتبروا كذلك أنّ التّقدم التّكنولوجي يأخذ مكانه تلقائياً ويعتمد على عوامل اقتصادية بالدّرجة الأولى.

كما أنّهم قاموا كذلك بتحسين التّحليل الكلاسيكي فيما يختّص بعملية التّراكم الرّأسمالي وجعله أكثر انطباقاً عن الهياكل الاقتصادية القائمة في القرنين التّاسع عشر والعشرين. في التّحليل النّيوكلاسيكي يلعب معدّل الفائدة دوراً أساسياً في تحديد الاستثمار حيث يقوم رجال الأعمال بالمقارنة بين معدّل العائد المتوقّع من أي مشروع استثماري ومعدّل الفائدة الذّي يمكن اقتراض الأرصدة على أساسه، كما رفض النّيوكلاسيك قبول فكرة سيادة حالة السّكون أو الرّكود.

علماً أنّ " الخاصية المميّزة في آرائهم حول التّنمية تتمثّل في أنّ التّنمية ذات طبيعة تدرجية متّسعة، فهي حسب رأيهم ليست عملية تكسب فيها مجموعة من النّاس ويخسر

---

(1) محمد عبد العزيز عجيمية، محمود علي الليثي، التّنمية الاقتصادية، الدّار الجامعيـــة، 2001، ص (69-77).

آخرون فيها، بل هي عملية تقطف كلّ المجموعات ثمار النّمو فيها "[1].

تمثّل إحدى الإضافات الهامّة للنّظرية النّيوكلاسيكية في الاهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات واعتبروا أنّ صيغة المنافسة الحرّة بصفة عامّة هي السّياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التّنمية، "التّنمية في نظرهم تأخذ مكانها في خطوات بسيطة ومستمرة في غالب الأحيان ".

ج – التّحليل الماركسي:

هذا التّحليل يعتبر تحدّياً للنّظرية التّقليدية (الكلاسيكية والنّيوكلاسيكية) فقد اعتبروها مخلّة وتافهة، كما اعتبروا أنّ العوامل المقدّمة لتفسير أسباب المشاكل المواجهة لعملية التّنمية من طرفهم ما هي إلاّ الأسباب الظّاهرية لهذه المشاكل، ومن أجل التعرّف على الأسباب الرّئيسية وجب دراسة طبيعة النّظام الاقتصادي، وحسب ماركس فإنّه إذا أردنا القيام بإجراء تقييم دقيق لعمليات التّنمية واحتمال نجاحاتها فإنّ ذلك يقتضي تحليل النّمو من خلال إطار التّفسير المادّي والتّاريخي، والنّظام الاجتماعي الذّي ارتكز عليه هو بالطّبع الرّأسمالي الذّي اعتبر أنّه يحتوي على كل أنواع التّناقضات الدّاخلية التّي تحوّل دون تحقيق عملية تنمية ناجحة بل تجعلها مستحيلة في بعض الأحيان، وهنا ينادي "ماركس" بأن يحلّ محل النّظام الرّأسمالي النّظام الاشتراكي حتى يستفيد كلّ فرد من عملية التّنمية.

يرى "ماركس" أنّ حظ الرّأسماليين ليس أوفر من حظ العمّال، فيجد الرّأسماليون أنفسهم مطوّقين بدرجة متزايدة، تمثّل القّسوة فيها متطلّب أساسي للبقاء والصّمود.

يمكن كذلك ذكر أنّ "ماركس" قد أصرّ على الأوضاع الاقتصادية في المناطق المستعمرة التّي اعتمدت على ما كان يحدث في الدّول الرّأسمالية القديمة، فمثلاً نجد أنّ الدّول المستعمرة – سابقاً – ومن بينها الجزائر، قد استخدمت كأسواق هامّة للسّلع

---

(1) محمد عبد العزيز عجيمية، محمود علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (77–83).

الصناعية المنتجة على نطاق واسع في الدّول المتقدّمة، ويرى كذلك ماركس أنّه كلّما أصبحت عملية التّنمية في الدّول الرّأسمالية المتقدّمة أقلّ استقراراً وأكثر سوءاً، تقوم هذه الدّول بوضع قيود متزايدة القّسوة على مستعمراتها، فتجري كلّ المجهودات لتطوير موارد رخيصة للمواد الخام والمواد الغذائية، في الدّول المستعمرة، بالإضافة إلى إعانة إنشاء أنشطة صناعية منافسة داخل هذه الدّول المتخلّفة[1].

ثانياً: التّعديلات التّي جرت على النّظرية التّقليدية للتنمية.

أ – تحليل شومبيتر:

حاول " جوزيف شومبيتر " أن يسدّ الفجوة القائمة بين أراء "ماركس" والنّيوكلاسيك الخاصّة بالتّنمية الاقتصادية، لم يكن "شومبيتر" مقتنعاً بأنّ التّنمية ذات طبيعة تدرجية منسّقة كما صوّرها النّيوكلاسيك، فيرى أنّه رغم أنّ النّمو يأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة سلسة تدرجية، إلاّ أنّه في هذه المجالات ليس النّمو الذّي يترتّب عليه الانحراف إلى مستويات معينة أعلى بكثير من تلك المستويات السّالفة، بحيث يرى أنّ التّنمية تحدث في صورة قفزات وتوقّعات غير منطقية، ومن ثمّ فإنّ فكرة التّراكم الرّأسمالي عند النّيوكلاسيك غير مرضية له، وهذا يؤدّي إلى درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التّأكد فيما يتعلّق بالقرارات الكبرى الخاصّة بالأعمال. يعتبر"شو مبيتر" التّنظيم هو مفتاح عملية التّنمية ولكنه كان متشائما حول النّظام الرّأسمالي لعدّة أسباب، منها الابتكارات التيّ صارت نشاطاً روتينياً غير شخصي، تناقض مقدرة رجال الأعمال والصناعيين على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرّأسمالية، ممّا يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمّال.

---

(1) محمد عبد العزيز عجيمية، محمود علي الليثي، التّنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص (82-83).

ب – تحليل روبرت سولو:

شرح " روبرت سولو "(1) ، في محاضرة ألقاها في" ستوكهولم " في عام 1987، أنّ نقطة الانطلاق في فكره الذّي أنتج نموذج النّمو الشّهير في المدّة الطويلة (1956)، كانت أفكار كلّ من "هارود" و" دومار" و" لويس "، الفكرة التيّ تقول: "بأنّ الانتقال من نمو بطيء إلى نمو سريع يعود إلى ارتفاع مدعوم في معدّل الادّخار لم تكن مقنعة له، وأنّ تبنّي تابع إنتاج يترجم اختياراً بين تركيبات مختلفة من تقنيات الإنتاج، سواء كانت كثيفة العمل أم كانت كثيفة رأس المال، كان يبدو له الأقرب إلى الحقيقة ".

ج – تحليل "جون ماينار كينز"(1883–1946):

يعتمد مستوى الاستثمار في نموذج 'كينز' عن تحديد الدّخل القومي على نفس العوامل التيّ يعتمد عليها في نموذج النّيوكلاسيك "معدّلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية من ناحية، ومعدّل الفائدة من ناحية أخرى ".

كما قرّر كذلك " كينز" وغيره من الاقتصاديين الكثر، أنّ البطالة كظاهرة شبه أزلية سوف تبقى مشكلة الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومات دوراً أكبر في الاقتصاد الوطني وركّز بدوره كذلك عن الآثار المترتّبة عن الاستثمار في مجال الطّلب الكلّي أو التّجميعي وأوضح أنّ الحل يكمن في مدى تفعيل فكرة الاستثمار الأمثل للموارد وعلى رأسها الإنسان لأنّه أساس كل ثروة (2).

ويُعوّل "كينز" كثيراً على الاستثمارات العامّة، بمعنى الأشغال الكبرى التّي تنجزها السّلطات السّياسية في مواجهة البطالة بأنواعها المختلفة، عن طريق الدّعم من ميزانية الدّولة، بما يتناسب والإنفاق العام، والطّلب الفعلي بالأجر السّائد. وهي جميعها إجراءات اقتصادية كفيلة بضمان الاستخدام الكامل المطلق (Full-Employment).

---

(1) السا اسيدون، النّظريات الاقتصادية في التّنمية، دار الفاضل، دمشق، 1998، ص 54.

(2) محمد شفيق، دراسات في التّنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص18.

كما يعتبر "كينز" من مروّجي نظرية ما أسماه بالتّضخم الرّبحي 'Profit inflation'، حيث يرى أنّ مثل هذا التّضخم الذّي يحدث في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدّل اكبر من ارتفاع المستوى العام لتكاليف الإنتاج، وبخاصّة تعويضات العمل، يؤدّي إلى ارتفاع هوامش الأرباح، ممّا يحفز على زيادة الاستثمار وتكوين أصول إنتاجية جديدة.

د – تحليل إستراتيجية التنمية وفق مبدأ الدّفعة القوية "Big push":

يتمثّل مبدأ الدَّفعة القوية بإغراق الاقتصاد الوطني بحجم ضخم من الاستثمارات توجّه لبناء مشاريع القاعدة الأساسية من طرق وشبكة مواصلات ومشاريع إنتاج الطّاقة وغير ذلك من المشروعات، عالية التّكلفة غير القابلة بطبيعتها للتّجزئة، مثل هذه المشروعات تخلق وفورات اقتصادية خارجية تؤمّن خدمات إنتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة، وتعدّ ضرورية لإقامة المشاريع الصناعية والزّراعية، التّي يكون من الصّعب إقامتها لولا توافر مثل هذه الخدمات، كذلك ضخامة الاستثمارات تؤدّي بالضّرورة إلى تحقيق زيادة سريعة في الدّخل الوطني، ومن ثَمَّ ارتفاع الميل الحدي للادّخار، ممّا يجعل عملية التّنمية قادرة على تمويل ذاتها بصورة متواصلة.

ويرى "روز نشتاين رودان" (1943)، الذّي يعارض هو أيضا أسلوب التّنمية المتدرّجة، أنّ التّصنيع هو السّبيل الوحيد لتطوير الاقتصاديات المختلفة، ويصرّ أيضاً على أهمّية تحقيق التّوازن فيما بين مشاريع القاعدة الأساسية ومشاريع الصناعة الاستهلاكية.

فمبدأ الدَّفعة القويّة يقول، نظراً لارتفاع تكاليف إقامة مشاريع القاعدة الأساسية، وعدم إقبال القطاع الخاص، لأنّها لا تدّر ربحاً مباشراً، فإنّه يجب أن يكون للدّولة دوراً بارزاً في هذا المجال، وكذا في تنفيذ برامج التّصنيع.

كما يؤيّد مناصروا فكرة الدَّفعة القوّية والقطاعات الرّائدة على ضرورة أن ترتكز الاستثمارات على الصناعات الأكثر تحريضا، أي الصناعات الإستراتيجية ذات الأثر الكبير في التّحفيز على القيام بنشاط استثماري لاحق ومكمل، بدلاً من تشتيت العمليات

الاستثمارية على عدّة جبهات متفاوتة الأهمية [1].

هـ - تحليل إستراتيجية النّمو المتوازن والتّنمية غير المتوازنة:

1 - نظرية النّمو المتوازن:

تعتبر نظرية النّمو المتوازن أنّ القيد الرّئيسي الذّي يواجه البلدان المتخلّفة، هو ضيق حجم السّوق الوطنية، الذّي يؤدّي بدوره إلى التّخفيض الحافز على الاستثمار، ويعود ذلك إلى عامل انخفاض الإنتاجية، ممّا يؤدّي إلى انخفاض حجم القوّة الشّرائية والميل الوسطي للادّخار. أمّا مبدأ التّوازن فيما بين هذه الصناعات فيرتكز على مقولة، أنّ قيمة النّاتج في كلّ صناعة يخلق دخلاً موازياً لهذه القيمة، يوجّه لشراء منتجات تلك الصناعة، ومنتجات الصناعات الأخرى، ولذلك فإنّ تزامن إقامة الصناعات وتكاملها يحقّق شرط النّمو الشّامل في حجم السّوق الدّاخلي، وتصريف مجمل النّاتج المحقّق.

2- نظرية التّنمية غير المتوازنة:

تتّفق هذه النّظرية مع نظرية التّنمية المتوازنة، بأنّ انطلاق عملية التّنمية وتجاوز عقبة الرّكود الاقتصادي، يحتاج إلى دفعة قوية من الاستثمارات، لكن نقطة الاختلاف الأساسية تتمثّل في حجم هذه الدّفعة وفي طبيعة المشروعات التّي تتوجّه إليها ونوعيتها.

ففي حين تؤيّد نظرية التّنمية المتوازنة فكرة أن يكون حجم الاستثمار كبيراً وموجهاً إلى جبهة عريضة من المشروعات، فإنّ نظرية النّمو غير المتوازن ترتكز على توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات والمشروعات الرّائدة القادرة على إحداث أكبر قدر من الآثار التّحريضية التّي تحفز على الاستثمار في صناعات وأنشطة بديلة أخرى.

وجوهر نظرية النّمو غير المتوازن يتمثّل في أنّ تحقيق التّوازن بالنّسبة لسلعة معيّنة

---

(1) السا اسيدون، النّظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997، مصدر سابق، ص80.

يؤدّي إلى خلق اعتلال آخر بالنّسبة لسلعة أخرى، فتتوجّه الاستثمارات إلى تلك السّلعة لإعادة التّوازن إليها، وتتكرّر هذه الحالة إلى ما لا نهاية، فيعمّ النّمو مختلف القطاعات[1].

المطلب الثالث: نماذج السّياسة الاقتصادية في التّنمية.

إنّه من السّهل فكرياً عزل مختلف القضايا الجماعية، كامتصاص البطالة، وتحسين فعالية استخدام الموارد، وزيادة مخزون رأس المال، وتأمين سرعة التّقدم التّكنولوجي، غير أنّه من الصّعب حل جميع هذه القضايا معاً بسياسة اقتصادية واحدة.

وتعدّ كل سياسة اقتصادية قاصرة إذا أهملت حل بعض القضايا الهامّة، كما نلاحظ في سلسلة السّياسات الاقتصادية سلسلة من الأساليب تتّفق في الغالب مع الفلسفات الاقتصادية السّائدة في حينه. هذه الأساليب تختلف حتى في فترة المبدأ الحّر الذّي ساد في القرن التّاسع عشر، تبعاً للزّمان والمكان[2].

لقد كانت السّياسة التي أرادها السيد " جون ماك دوناند " في كندا السّياسة التيّ اتّبعها "بسمارك" في ألمانيا، تنبّئان بأسلوب السّياسات التيّ تتّبعها الدّول النّامية حالياً.

وبعد الحرب العالمية الثّانية، أصبحت أساليب السّياسة الاقتصادية مختلفة جدّاً، بلجيكا وألمانيا تعارضتا مع فرنسا وبريطانيا، ولكن سرعان ما زالت هذه الفوارق وتوّحدت أساليب السّياسة المتّبعة.« إنّ السّياسة الاقتصادية فنّ مارسه المختصّون عبر الأزمان، بنجاح متفاوت ». و لم يصل علم السّياسة الاقتصادية - رغم دقّة أساليبه – إلى درجة متقدّمة في التّطور.

---

(1) نفس المصدر السابق، ص 80.

(2) روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة سموحي فوق العادة، المكتبة العلمية، دار عويـدات، لبنان، ص 227- 228.

بعد أن أعلن " آدم سميث " إيمانه بما سمّاه " اليّد الخفية " وأوصى بحريّة التّبادل كعنصر من عناصر التّقدم، قام كل من "روبرت مالتوس" و" دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" بالحثّ عن الحدّ من الإنجاب وزيادة الادّخار.بوصفهما عنصرين للرّفاهية الفردية، في سبيل تحقيق التّنمية.

وإذا أضفنا إلى ذلك احترام المقاول الذّي أبرز"جوزيف شومبيتر" وفرة إنتاجه الاجتماعي، أمكننا تعريف النّموذج الأوّل للسّياسة الاقتصادية المتمثّل في النّموذج الحّر الكلاسيكي، هذا النّموذج السّياسي يولي الفرد وإطار المنافسة الذّي يعمل فيه، ثقته الكاملة. كما أيّده الاقتصادي الإيطالي الشّهير " باريتو " (1848 – 1923)، الذّي أوضح نظرية الحدّ الاقتصادي الأقصى، التيّ تتّفق تقريباً مع الأوضاع الحقيقية وبعد الحرب العالمية الثّانية كانت ذكرى الانهيار الكبير ماثلة أمام الجميع، لذلك التّفَ رجال الاقتصاد والحكومات نحو " كينز " كمصدر للإلهام.

إنّ نموذج " كينز " السّياسي، يهدف قبل كلّ شيء إلى المحافظة على استقرار الاستخدام بوسائل مستمدّة من الاقتصاد الموسّع، وقد كانت سياسته مندمجة بمراقبة السّعر والنّقد الأجنبي وأصبحت أكثر تحرّراً خلال الخمسينات. كانت الظّاهرة الكلاسيكية أكثر بروزاً في ألمانيا، في حين أنّ طابع " كينز " كان بارزا في" كندا ". وفي فرنسا لم يكن يُعدّ التّخطيط نموذجاً جديداً للسّياسة الاقتصادية، بل مجرّد أسلوب جديد يمكن أدائه بعبارات يستعملها " باريتو " أو " سولو " أو " كينز " فتطلّع الدّول الصّناعية المشترك إلى النّمو السّريع من خلال منظّمة التّعاون والإنماء الاقتصادي، والمتضمّن متابعة الهدف الرّامي إلى زيادة إنتاج مجموع البلاد الأعضاء بنسبة 50 % خلال الفترة الواقعة بين عامي (1960 – 1970). هذا من أجل تحقيق الاستخدام الكامل بشكل تقريبي والإسراع بالتّوظيف، الرّامي إلى الادّخار وتحقيق التّقدم التّكنولوجي، وأهمية هذا العنصر تبرّر اقتصادياً تنمية فكرة الاستثمار لدى الإنسان[1].

(1) نفس المصدر السابق، ص 228.

أنواع النّماذج:

يوجد أنواع مختلفة لنماذج النّمو حسب التّيارات النّظرية، وهدف هذه النّماذج هو توضيح المحدّدات التّي تعيق عملية النّمو أي قرن المحدّدات الأولية مع تلك التيّ تظهر مع التّغيير الكمّي. لنأخذ اقتصاداً ما ونفترض أنّه ينتج سلعة واحدة تستهلك أو تستثمر، بإسهام عاملي إنتاج هما العمل ورأس المال، وبمردود ثابت. نترك جانباً التّعقيدات النّاجمة على التّجارة الدّولية، والتّغير التّقني، والتّضخم والنّشاط الحكومي. ونفترض أيضاً أنّ الاقتصاد رأسمالي بطبقتين فقط هما العمّال الذّين يستهلكون والرّأسماليون الذّين يستثمرون نسبة (ر) من دخولهم. إذا كان الإنتاج الإجمالي يمكن أن يستهلك أو يستثمر كلّه يمكننا كتابة المعادلة التّالية:

ن = س آ + م (ر/م ن)

حيث (س) تمثّل **استهلاك العامل** و(آ) عبارة عن **نسبة ثابتة للعمل / النّاتج**. و(م ن) عبارة عن **معدّل نمو رأس المال.**

وأيضاً يتمّ توزيع الدّخل كما يلي:

ن = (ج/ س) آ +م ر (ر/ م ن)

حيث (ج/س) هو مستوى الأجور النّقدية. و(س) تمثّل المستوى العام للأسعار. (م ر) عبارة عن معدّل الرّبح.

وإذا أدخلنا فرضية أنّ (ر/م ن) أعلى من معامل رأس المال الفنّي فإنّ هذا يعني أنّه توجد طاقة إنتاج فائضة.

حيث مطابقة الادّخار مع الاستثمار تستدعي تحقيق المساواة بين معدّل نمو رأس المال (م) ومعدّل ادخار الرّأسماليين (ر). ليس هذا النّموذج حلّ لأنّ عدد المتغيّرات (الاستهلاك، معدّل النّمو، مستوى الأجور النّقدية، معدّل الرّبح، علاقة رأس المال بالإنتاج ...إلخ) يزيد عن عدد المعادلات وبالتّالي يستحيل إيجاد حلّ لهذا النّموذج.وكلّ تيّار نظري يُدخل محدّدات إضافية للنّمو.

أولاً: النّموذج الكلاسيكي الجديد.

يفترض النّموذج الكلاسيكي الجديد تحقّق حالة التّشغيل الكامل، وهذا يعني أنّ معدّل نمو رأس المال يتحدّد بمقياس ثابت، (بارامتر) خارجي (ن) وهو معدل النمو السكاني وهذا يعني أيضاً الاستخدام الكامل للطّاقات الإنتاجية المركبّة أي أنّ: (ر/م ن) = معامل رأس المال الفنّي. في الواقع إنّ هذا المعامل يتمّ تصحيحه لضمان تحقيق التّشغيل الكامل، وتتحقّق قيمته التّوازنية عندما يكون الادّخار بالنّسبة للشّخص كافٍ تماماً لتمويل نمو رأس المال الإجمالي للشّخص الواحد الذّي تتطلّبه الزّيادة السّكانية، بما في ذلك تعويض الاستهلاكات. يمكننا أيضاً إدخال معدّل تغيُّر التّقدم التّقني "المندمج" مع رأس المال أو على شكل عامل متبقّي في هذا النّموذج، كما أنّ إدخال عوامل إنتاجية إضافية لا يغيّر منطق نظرية النّمو هذه إلاّ إذا كانت هذه العوامل مأخوذة معاً تعطي مردوداً متزايداً، وفي هذا تتمثّل أصالة أطروحة "النّمو بفعل العوامل الذّاتية الدّاخلية" التّي قال بها "بول رومر" (1986)، الذّي أدخل المعرفة التّراكمية في تابع الإنتاج[1].

ثانياً: النّموذج الكلاسيكي –الماركسي.

يفترض النّموذج الكلاسيكي-الماركسي عرضاً لقوّة العمل محدّداً بالنّمو السّكاني مع تشغيل كامل، والفرضية الرّئيسية في هذا النّموذج تكمن في أنّ مستوى الأجور النّقدية يتحدّد بعوامل خارجية، وتراكم رأس المال تابع للادّخار، وهذا الأخير تابع لتوزيع الدّخل، على الرّغم من الإشكالية المطروحة أمام النّظرية الماركسية من حيث أنّ الرّأسماليون لا يتصرّفون بكلّ القيّم الزّائدة (فائض القيمة) التّي تعود إليهم على شكل أرباح، إذ تقسّم إلى مصروفاقم أو استثمارات على شكل استثمار اجتماعي التّي تأخذ شكلاً اجتماعياً يؤدّي إلى توليد دخل جديد في صالح كلّ طبقات المجتمع[2].

---

(1) السا اسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997، ص 55.

(2) راجع كتاب مطانيوس حبيب في الاقتصاد السّياسي، منشورات جامعة دمشق، كليّة الاقتصاد.

ثالثاً: نموذج كامبردج.

إذا أدخلنا فرضية أنّ المجموعتين (الرّأسماليون والعمّال) تدّخران تبيّن معادلة "نيكولاس كالدور" "1966" «المربّع السّحري:النّمو، التّشغيل، التّضخم، التّوازنات الخارجية»، أنّه من أجل معدّل نمو معطى فإنّ نصيب الأرباح في الدّخل والميل إلى الادّخار عند الرّأسماليين، يتغيّران على نحو متعاكس (يكون نصيبهم في الدّخل أعلى إذا كانوا يدّخرون أقل). عندما يعمل الاقتصاد بطاقته الكاملة تقود محاولة الرّأسماليين استهلاك أكثر وادّخار أقـــلّ، إلى ارتفاع الأســـعار وبالـــتّالي انخفـــاض الأجور الفعلية وإعادة توزيع الدّخل في مصلحة الأرباح.

رابعاً: النّموذج الكينزي الجديد.

يُدخِل النّموذج الكينزي الجديد تابع نمو مرغوب بالصّيغة التّالية:

م = ر (معدّل نمو رأس المال = معدّل الادّخار عند الرّأسماليين).

مفترضاً الاستخدام الكامل للطّاقة الإنتاجية مع التّشغيل الكامل، والنّمو مقيّد برأس المال ولكن معدّل النّمو يرتبط بالطّلب أكثر من ارتباطه بالادّخار المتاح.

أدخل " كاليسكي" (1971) معادلة | أسعار: س= آ ج (1+ ل) |

حيث (ل) تمثّل هامشاً محدّداً تبعاً لدرجة الاحتكار، كما أدخل معادلة النّمو المرغوب.

تُثبّت المؤسّسات الأسعار أو الأجور وتحتفظ بطاقة إنتاجية فائضة لتكييف الإنتاج مع الطّلب، فاستخدام عالي للطّاقة الإنتاجية يُلزم المؤسّسات بالاستثمار بمعدّلات عالية. في هذا النّموذج يلعب النّمو المرغوب والطّلب دوراً حاسماً، والتّوزيع غير العادل للدّخول

يشكل مصدراً لنقص الطّلب ممّا يقود إلى تخفيض معدّل النّمو[1].

والمقاربات النّظرية المختلفة تشترك فيما بينها بإعطاء دور مركزي للاستثمار ولرأس المال. وليس من المؤكّد أنّ "العامل البشري" الذّي أدخله كلٌّ من "بول رومر" و"روبرت لوكاس' (1988)، يقلب فعلاً هذا المنطق بالنّسبة للتّفريق بين العمل المؤهّل وغير المؤهّل.

وما دمنا بصدد دراسة موضوع التّنمية المستدامة المتعلّق بالجزائر، كان من الضّروري والواجب أن نتطرّق إلى عرض أهم نموذج تبنّته الجزائر بعد الاستقلال والذّي عرف بنموذج "دو برنيس"[2].

خامساً: نموذج " جيرارد ديستان دو برنيس " "G..D. De Bernis".

ذكر "جيرارد ديستان دو برنيس" أنّ الاقتصادي "فرنسوا بيرو"، قد عرّف التّصنيع بكونه "عملية شاملة لمجموعة اجتماعية تحت تأثير مركب متناسق من الآلات"، وعلى هذا النّحو يستنتج "دو برنيس"، بأنّه يجب التّمييز بين الصّناعة التيّ تشكّل مجمع ملموس من الماكنات، موجّه لإنتاج سلعة معينة، والتّصنيع الذّي يشكّل عملية شاملة تحدثها الصّناعة، والذّي يتجاوز بكثير القطاع الاقتصادي الذّي يعتبره هو أصله.

كما أكّد 'دو برنيس' حين أسندت له مهمّة صياغة نموذج الصّناعات المصنّعة، المعتمدة على الصّناعات الثّقيلة خاص بالجزائر "بأنّه لا أحد يستطيع أن ينكر وجود صناعات مهمّة في الجزائر، وبالقدر الذّي يصعب إحصاء هذه الصّناعات، وهي ليست صناعات متبقّية كما هو الحال في كثير من البلدان المتخلّفة التّي تتوّفر على موارد طبيعية أساسية ".

---

(1) السا اسيدون، النّظريات الاقتصادية في التّنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997، ص 58.

(2) راجع د.سعدون بوكابوس، عرض الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، ص124-132.

" فالجزائر بلد يتوفّر على مصادر الطّاقة وبكثرة، وبشكل يمكن معه إقامة صناعة متطوّرة تعتمد على البترول والغاز وباعتبارهما يشكّلان مادة أولية للصّناعات العصرية. كما تتوفّر الجزائر أيضاً على مناجم وفيرة نسبيا وأحيانا من أجود الأنواع، مثل: الحديد، الرّصاص، الزّنك، النّحاس، الفوسفات، وغيرها من العناصر المنجمية، هذا من جهة، كما تتوفّر على موارد فلاحية جاهزة للتّحويل الصناعي، مثل: التّبغ، القطن، الصّوف، الفلين، الحلفاء، البنجر وغيرها، من جهة ثانية ". بالرّغم من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة، إلاّ أنّ الجزائر يصنّفها الاقتصاديون ضمن البلدان المتخلّفة غير الصّناعية. لكنّ الحقيقة أنّ الجزائر تُعدّ أكثر تصنيعاً من البلدان الإفريقية المتاخمة للصّحراء الكبرى وأقلّ تصنيعاً من بلدان أمريكا اللاّتينية. وعليه فالاستنتاج يقودنا إلى تحديد نوع من التّناقض الظّاهر، ولا يمكن إزالته إلاّ من خلال تعميق التّمييز بين الصّناعة والتّصنيع.

يذكر"G.D. De Bernis " أنّ الصّناعة تنكشف في غموضها من زاوية مقدرتها المزدوجة، على خلق المصنّعين من غير المصنّعين. فالصّناعة حسب الكاتب مسؤولة عن الوضع السّائد في العالم آنذاك، وتبقى الفكرة مقبولة علميا حتى في وقتنا الرّاهن، فاقتحامها لأقاليم جغرافية خارج الحيّز الجغرافي الأوروبي، في نهاية القرن التّاسع عشر، أدّى إلى تحطيم الوحدة الاقتصادية، التيّ كانت سائدة في هذه الأقاليم دون أن تتمكّن من إحلال نموذج تصنيع تدريجي محل المجتمع ما قبل الصّناعي الذّي كان يميّز هذه الأقاليم.

لم يكن المجتمع المذكور مهيّأ للصّناعة الجديدة، باعتبار أنّ مقدّمات التّصنيع الأوربي داخل هذا المجتمع، لم تكن موجودة، وعليه فمميّزات هذه الصّناعة، المتمثّلة في الطّابع الأجنبي والغريب للمستثمرين، والحجم الكبير للصّناعة في حدّ ذاتها، وغياب أي اعتناء بالبيئة المحليّة، هي في الواقع مميّزات لا علاقة لها بتلك التيّ كانت سائدة في أوروبا القرن التّاسع عشر، كما كانت الصّناعة منفرة للمجتمع بدلاً من كونها جاذبة، ممّا أدّى إلى زرع بذور تفكّك هذا المجتمع من خلال بروز معالم انقسام الاقتصاد الواحد إلى اقتصاديين، الأوّل معبراً عن شكل النّشاط الاقتصادي الجديد الذّي أحدثته الصّناعة،

والثّاني يعبّر عن شكل العلاقات الاقتصادية التيّ كانت سائدة، يضاف لها العوامل السّلبية التيّ أحدثها الاقتصاد الجديد من خلال استمرارية التّفكيك الذّي تحدثها ممارسته.

يرى دو برنيس 'G.D. De Bernis':" بأنّه في حالة الزّراعة الجزائرية، يمكن تصنيف المنتوجات التيّ تحمل التّقدم للزّراعة الجزائرية إلى أربعة مجموعات:

1- منتوجات الحديد والصّلب، ومنتوجات التّعدين والميكانيك.

2- المنتوجات البلاستيكية، حيث أنّ استعمالها في توسّع مستمر.

3- إنتاج الأسمدة الذّي يعدّ ضرورياً لمواجهة الطّلب المتزايد والتّكثيف الضّروري لاستعمال الأسمدة من أجل تطوير القطاع الزّراعي في الجزائر. وحتى تكون الأسمدة ذات فائدة في الزّراعة عموما ينبغي الحصول عليها بأدنى التّكاليف.

4- يضاف لمجموعة المنتوجات، منتوج آخر ذي أهمية قصوى وضروري لأي عملية استثمارية وهو الإسمنت، باعتباره منتوجاً أو مادّة تدخل في بناء جميع الإنشاءات والهياكل.

بعد تحديده لمجموعة المنتوجات، يضع مجموعة من القيود منها:

أ- ضرورة توفّر آجال إنجاز معتبرة من أجل إقامة هذا النّوع من الصّناعات التّي تُعدّ صناعات عصرية واستحداثها يتطلّب ذلك.

ب-يمكن الاعتماد على طاقة الغاز الطّبيعي، في استحداث هذه الصّناعات، باعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري يتميّز بهذه الخاصيّة وأنّ الأبحاث العلمية في ميدان الطّاقة أكدّت إمكانية الاعتماد على طريقة تموين الصّناعات بالغاز الطّبيعي، إضافة إلى إقامة صناعات ينحصر موضوع نشاطها في إنتاج مشتقّات كيميائية من الغاز الطّبيعي.

ت-الاقتصاد الجزائري بإمكانه استبعاد فكرة الانطلاق من لا شيء، بل بالعكس سينطلق بالإمكانيات المتاحة في بعض الصّناعات القائمة، كصناعة الإسمنت بحيث ينتج

حوالي مليون طن سنوياً، صناعة الفولاذ حوالي 30.000 طن سنوياً، وصناعة الأسمدة الفوسفاتية، ويمكن تدعيمها بمصانع أرزيو للأسمدة الآزوتية. إذن فالاقتصاد الجزائري، بعيد كل البعد عن فكرة الانطلاق من الصّفر حسب الكاتب، وفي جميع الأحوال فإنّ هذه الصّناعات سوف تؤدّي وظائف اقتصادية محدّدة، تتجاوز تلك الوظيفة الأوّلية اتّجاه الزّراعة الجزائرية، سوف تشكّل هذه الصّناعات النّسيج الصّناعي الذّي يبني المراحل اللاّحقة للصّناعة الجزائرية ".

"انطلاقاً من هذا فإنّ الصّناعة المقترحة، وفي نفس الوقت كما هو الحال بالنّسبة للمرحلة الثّانية، فإنّ الصّناعة المستحدثة، أو المعدّلة خلال المرحلة الأولى ستزوّد الزّراعة بمنتجات تحتاجها، الأمر الذّي يؤدّي إلى رفع إنتاجية العمل بالقطاع الزّراعي، كما يتمّ تزويد أيضاً فروعا صناعية أخرى، بهياكل تشكّل قواعد إنشائها، وهذا استدلال تمّت البّرهنة عليه عدّة مرات من خلال جدول التّشابك الصّناعي، فالتّصنيع يمكن تعريفه من خلال تضليل المصفوفة المتعلّقة بالجدول، ومصفوفة الجزائر تعرف في معظمها مربّعات بيضاء دائما في إطار المرحلة الثّانية لا تستخدم الصّناعة سوى نسبة ضعيفة من الأيدي العاملة، فالعمّال الذّين اشتغلوا في بناء ورشات المصانع الخاصّة بالدّفعة الأولى، يتمّ تحويلهم إلى ورشات مصانع الدّفعة الثّانية ".

خلال هذا الزّمن الفلاحة لم يتمّ بناء هياكلها بعد، وآثار المكننة تستغرق وقتاً لكي تقلّل من استخدام الأيدي العاملة، في نفس الوقت فإنّ صناعات الأسمدة، والبلاستيك والإسمنت، ستكثف توفير تقنيات المزروعات المختلفة.

"كما يرتفع مستوى معيشة أغلب السّكان، والفلاّحون يستفيدون من تحسّن

الإنتاجية النّاجم عن إصلاح الهياكل الاجتماعية، وتهيئة الرّأسمال العقّاري وآثار المنتجات حاملة التّقدم. في هذا الوقت بالذّات سيعرف سكّان المدن تخفيضاً للضّغط على مناصب الشّغل، وتحسناً معتبراً في مستوى الاستهلاك، وبتكلفة متدنّية ".

"كما أنّ تقدّم الزّراعة النّاجم عن توفّر المنتجات الوسطية المتأتّية من الصّناعة، سوف يحوّل الفلاّحين إلى مستهلكين للمنتجات الصّناعية الاستهلاكية، أين تكون أشغال بناء الهياكل الزّراعية قد تمّت، وبالتّالي ينبغي العمل على إعادة دمج العمّال، الذّين عملوا على إنجاز هذه الهياكل ضمن الصّناعة. بذلك تكون هذه الصّناعة قد كوّنت رأسمالها الحقيقي، ومستهلكي منتجاتها وعمالها، وعليه فإمكانية تحقيق توسّع جديد في الصّناعة ضمن قطاع جديد تصبح ممكنة ".

" بعد هذا التّواصل والتّلاحق بين الصّناعة والزّراعة من جهة وبين الصّناعة وفروعها الجديدة من جهة ثانية، فإنّه يكفي الاستمرار في العمل من أجل تنمية مختلف القطاعات باحترام التّناسب الموجود بين هذه الفروع، عندئذ لا يصبح الكلام عن مشكل التّخلف على اعتبار الوضع السّابق، أين تنفلت الجزائر من قبضة ظاهرة التّخلف، بحيث يرتفع مستوى معيشة أفراد المجتمع آنياً، حينها يتمّ رسم ملامح مستقبل البلاد، هذا البناء سوف يمرّ حتماً عبر ارتفاع إنتاجية العمل، لذلك فالتّصنيع يبنى وفقاً لثلاثة مراحل متعاقبة، وعلى درجة كبيرة من التّلاحم، بحيث يضمّن ارتفاعا مستمراً في مستوى الاستهلاك ويبحث عن ضمان أعلى مستوى ممكن للتّشغيل "[1].

"يتحقّق هذا الإنجاز بتوفّر شروط محدّدة منها:

1- إتّباع سياسة إصلاح اجتماعي في القطاع الفلاحي.

2- كلّ القرارات الجزئية ينبغي أن لا تخرج عن التّصور الشّامل للمخطّط، وهذا الإنجاز لا يمكن تحقيقه إلاّ بواسطة تطوير القطاع العمومي.

3- ينبغي أن تكون المراكز الصناعية الحديثة بالضّرورة كبيرة الحجم، والجزائر لها مصلحة حقيقية من وجهة النّظر الاقتصادية أن تتصوّر تصنيعها داخل الإطار المغاربي الجهوي الإقليمي اعتماداً على مواردها الخاصّة وحسن إدارتها لها ".

---

(1) نفس المصدر السابق، بتصرف..

خــلاصة المبحث الأوّل:

الحقيقة أنّ فشل الكثير من الجهود التّنموية وخاصّة في العالم الثّالث، يدّل أكثر على أنّ المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي، يتمثّل في إجراء بعض المعادلات الرّياضية، وصياغتها على شكل نظريات ونماذج، وكذا نقل الكثير من المعدّات والتّجهيزات الإنتاجية من دّول العالم المتقدّم، والانصياع إلى بهرجة الغرب دون التّفتيش داخل الذّات عن شيء متناثر قد يكوّن في الأخير هويّة متميّزة، إنّما القضيّة قبل أي شيء آخر هي اتسّاق مجتمعي واتّزان حضاري.

هذا بدوره يستوجب وجود قيادات فكرية ونخب رائدة، لها رؤية واضحة في أمور الرقّي الحضاري، مستعدة للتّضحية متى وكيفما كانت عن امتيازاتها الآنية، بغية تأمين مستقبل مشرق لجميع أفراد المجتمع.

ومن جهة ثانية فإنّ مفهوم اقتصاد التّنمية كان محلّ نزاع وخلاف بين المنظّرين والمفكّرين الاقتصاديين، بحيث يبدو للمتفحّص للجانب الفكري في الاقتصاد، أنّ تحليل مشاكل التّنمية لا يزال في مرحلة أولية، ولا نزال في حقيقة الأمر لم نجد بعد نظاما اقتصاديا للتّنمية جديراً بهذا الاسم، حيث أنّ هذا النّظام لا يمكن أن يولد إلاّ بمجابهة النّظرية الاقتصادية، والتّجربة التّطبيقية للتّنمية، وعليه فإنّ مفهوم التّنمية الاقتصادية بشكل عام، لا يزال بعيداً من حيث التّعريف بطريقة وفاقية، ما يجعلنا في نهاية الأمر نخلصُ إلى أنّ التّنمية لا تقتصر على مجرّد نمو اقتصادي بسيط، إنّما الأمر يستلزم تحوّلات أساسية في العلاقات الاجتماعية، وفي المؤسّسات بوجه عام، لأنّ التغيّر في العادات يجعل بالفعل من وجود العلاقات المتطابقة بين العلاقات والجماعات الاجتماعية، ليس مجرد معنى جاف، ولكن لا تختزل هذه العلاقات إلى أبسط تجميع ممكن واعتماد للسّلوكيات الضّرورية للأدوار مثلما تسلّم بذلك النّظرية النّيوكلاسيكية، والأصل فيما تعلّق بوضع الدّول النّامية، أن نتساءل عمّا إذا ما لم تكن التّنمية هدفا لهذه الدّول..

ولعلّ التّنمية المستدامة هي الحل لكل عالق من المشاكل، كيف لا.. وغيرنا من الدّول الرّائدة السبّاقة، نصّبت وزارات منفصلة ومستقلة تُعنى بمسائل التّنمية المستدامة جميعها.

فمتى نفكّر ونسارع في تفـــعيل وتبنّي فكرة التّنمية المـــستدامة.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التّنمية المستدامة.

ظلّت التّنمية المستدامة غامضة خلال عقد السّبعينيات ومقتصرة على النّدوات العلمية والمغلقة التّي كانت تحاول أن تجد تعريفاً وقبولاً لهذا المفهوم وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلّبات البيئة، وإن كان بالإمكان التّخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارّة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيوداً غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدّم والرقّي والنّمو الاجتماعي والاقتصادي وكان الاعتقاد السّائد خلال هذه المرحلة بأنّ التّنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النّشاط الاقتصادي والتّنموي والنّظام البيئي والطّبيعي لكن من بداية عقد الثّمانينيات أخذ البعض يطرح التّنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وفكرة متجدّدة.

وفي هذا المبحث نحاول أن نورد أهم التّعاريف الشائعة المتعلّقة بالتّنمية المستدامة – ولو بصورة موجزة – وأهم الأفكار الواردة في هذا المجال وذلك من خلال القّمم والمؤتمرات العالمية:

المطلب الأوّل: تعريف التّنمية المستدامة.

تعدّدت التّعاريف المتعلّقة بالتّنمية المستدامة واختلفت، باختلاف الحقب الزّمنية والانتماءات الفكرية، والانتسابات القطرية، إلاّ أنّ المتفحّص والمتتّبع يجد أنّ جميعها تتبنّى نفس المدلول، وإن اكتسب الطّابع الرّسمي في بعضها، وفي نفس السّياق نحاول أن نقترب إلى تعريف التّنمية المستدامة، بسرد جملة من التّعاريف، نرى بأنّها تقترب إلى ملامسة الفكرة الأصّح والقصد المميّز والقريب من المعنى، نوجزها فيما يلي:

أولاً: تقرير الاتّحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطّبيعية.

برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتّحاد العالمي للمحافظة على الموارد

الطّبيعية الذّي خصّص بأكمله للتّنمية المستدامة وفي هذا التّعزيز الـذّي صدر في عام (1981) تحت عنوان " الاستراتيجية الدّولية للمحافظة على البيئة "، تمّ للمرّة الأولى وضع تعريف محدّد للتّنمية المستدامة، وتمّ أيضاً توضيح أهم مقوماتها وشروطها..

والتّنمية المستدامة كما جاء في هذا التّقرير: " هي السّعي الدّائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النّظام الطّبيعي الذّي يحتضن الحياة"(1).

يوضّف هذا التّعريف البعد البيئي كعنصر مهّم من عناصر التّنمية المستدامة، حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ومغيّبة، في مجالات التّخطيط الاقتصادي ككلّ، كما أنّه يركّز على أنّ الجوهر بالنّسبة للتّنمية المستدامة هو التّفكير في المستقبل، وفي مصير الأجيال القادمة.

ثانياً: تعريف الأستاذ "عبد الهادي العشري"(2).

" التّنمية البيئية والطّبيعية هما وجهان لعملة واحدة وكلّ منهما يكمّل الآخر فلا يمكن تحقيق الأمن البيئي إلاّ من خلال تحقيق التّوازن بين البيئة من قبل الدّولة والأفراد من أجل تحقيق الرّفاهية والتّقدم الاجتماعي وتأمين المواطن ضدّ المخاطر، فإنّه لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطّبيعية، ولماّ كانت هذه الموارد المتاحة جزءً من البيئة فإنّ لأي عملية تنموية يتّم تنفيذها بغرض تحقيق إشباع حاجات المجتمع لا يمكن أن تحقق بعيداً عن البيئة، وبالاعتماد على مواردها المتاحة، ومن ثَمَّ فإنّ الاستخدام الرّشيد لهذه الموارد يعتبر ضرورة تحتّمها اعتبارات التّوازن البيئي من ناحية، كما تقتضيها التّنمية الحقيقية التيّ لا تضحي بمصلحة الأجيال القادمة من أجل المصلحة الآنية للجيل الحاضر

---

(1) مصطفى كمال طلبة وآخرون، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، ينـاير، 2001، ص 44، 45.

(2) أحد الخبراء في هذا المجال، مدّرس القانون الدّولي بكلية الحقوق **"بجامعة المنوفية"** -ورقة عمـل تحت عنوان (الأمن والاستقرار البيئي ثمرة التّوازن بين البيئة والتّنمية).

والتّنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتّم في مجتمع من المجتمعات إلاّ في ظلّ الأمن والاستقرار اللّذين لا يمكن تحقيقهما إلاّ من خلال تنمية متواصلة محافظين على التّوازن البيئي ".

ويُفرد هذا التّعريف، فكرة الاستغلال الأمثل للموارد الطّبيعية من خلال إحداث توازن بين البيئة والتّنمية من قبل الدّولة والأفراد على السواء.

ثالثاً: تعريف الأستاذ " أسامة الخولي ".

" يقصد بالتّنمية المستدامة التّنمية التيّ تلبّي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ... إنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التّنمية التّقنية والتّطوير المؤسّسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلّعاتهم"[1].

ومن الملاحظ أنّ هذا التّعريف يحوي مجموعة من التّعاريف الفرعية لقضايا هامّة تعالجها مسألة التّنمية المستدامة تتمثل في:

- " التّنمية المطلوبة لا تسعى لتقدّم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، ولكن للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد ".

- "التّنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها".

- "مستويات المعيشة التّي لا تتجاوز الحدّ الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلاّ عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كلّ مكان متطلّبات الإدامة على المدى البعيد ".

---

(1) أسامة الخولي، أبعاد التنمية المستدامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبو ظبي، 2002، ض 51 -52.

- " الاحتياجات كما يتصوّرها النّاس تتحدّد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثَمّ فإنّ التّنمية المستدامة تتطلّب انتشار القِيم التّي تشجّع مستويات الاستهلاك التّي لا تتخطّى حدود الممكن بينياً ".

وعليه فإنّ التّنمية المستدامة هي " تعبير عن التّنمية التّي تتّصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتّواصل، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزّمني وحق الأجيال القادمة في التمتّع بالموارد الأرضية ".

رابعاً: تعريف الأستاذ " كمال رزيق ".

" إنّ البشر هم محل اهتمام التّنمية المستدامة، فمن النّاحية النّظرية التّنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، والتّنموي، وتؤكّد على صلة التّكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها، من جهة وبين التّنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدّول لتحقيق التّنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصّالح، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشّعبية إلاّ أنّ هناك نقائص مازالت كبيرة، من حيث تراجع المشاركة الشّعبية، والانتهاك الصّارخ لحقوق الإنسان، وتشديد القيود على وسائل الإعلام وكذا منظّمات المجتمع المدني، فالدّول العربية (على سبيل المثال) لا يمكنها تحقيق التّنمية المستدامة على الرّغم من ثرواتها الكبرى، إن لم تحقّق الحكم الرّاشد الصّالح "[1].

ومن خلال هذه الأفكار، نستخلص أنّ تفعيل التّنمية المستدامة يرتبط أساساً، بفكرة الحكم الرّاشد. التّي تعدّ شرطاً ضروريًا لنجاح أي فكرة تهدف إلى تحقيق تنمية مهما كانت صورها.

---

(1) د.كمال رزيق، عميد كلية الاقتصاد- سابقاً – بجامعة البليدة ' سعد دحلب '، مقال بعنوان " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

خامساً: تعريف الأستاذ " مصطفى كمال طلبة ".

" إنّ من أهمّ شروط التّنمية المستدامة، القدرة على تصميم تدابير في مجال السّياسات تستطيع استغلال التّآزر المحتمل بين أهداف النّمو الاقتصادي الوّطني وبين السّياسات التّي ترتكز على البيئة، كما أنّ التّنمية المستدامة تحتاج إلى تغييرات جذرية في مجال التّكنولوجيا وما يتّصل بها، فالابتكارات التّكنولوجية والنّقل والتّنفيذ السّريعين للخيارات التّكنولوجية والنّظم الشاملة، تمّثل عناصر رئيسية في الاستراتيجيات العالمية لتحقيق تثبيت المناخ والتّنمية المستدامة معاً "[1].

وهذا التّعريف يؤكّد ضرورة التّأهيل في تصميم الخطط الملائمة التيّ من شأنها أن تساهم في تحقيق التّنمية المستدامة، من حيث أنّها تستدعي جملة من التّغييرات الجذرية في مجموع المجالات، سواء كانت تقنية بحتة أو نظم تستدعي خياراً تقنياً رائداً من جانب آخر.

سادساً: تعريف الأستاذ " ماجد بن عبد الله آل سعود ".

" المقصود بالتّنمية المستدامة هو تلك التّنمية الملائمة لاحتياجات الواقع، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، خاصّة فيما تعلّق بمواضيع تغيّر المناخ والحفاظ على الموارد الطّبيعية ومواكبة التّطورات الحديثة في مجال الاتّصالات وتقنية المعلومات، هذه الأخيرة التّي تعدّ كنظم مساندة في اتّخاذ القرار المتعلّق بالتّنمية المستدامة "[2].

يركز هذا التّعريف على الخصوص على فكرة التّنمية الملائمة والتّقنية الملائمة لها، في فكرة تدعو إلى ضرورة الانتقاء التّقني والاختيار التّكنولوجي.

---

(1) مصطفى كمال طلبة وآخرون، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، ينـــاير، 2001، ص44.

(2) سمو الأمير الدّكتور ماجد بن عبد الله بن مشاري آل سعود، رئيس جمعية الحاسبات السعودية، مؤتمر ' تقنية المعلومات والتّنمية المستدامة '، من : 26 إلى : 29 صفر 1427، الرياض، السعودية.

سابعاً: تعريف الأستاذ " نوزاد عبد الرحمن الهيتي".

" التّنمية المستدامة هي عملية تراكمية، تتأسّس على ما هو قائم، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدّد، وهي ليست نشاطاً من الأنشطة التّي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل، بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسّطة والطّويلة الأجل، والأنشطة والممارسات التيّ تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملّحة، وفي نفس الوقت التّطرق للمسائل الطّويلة الأجل " [1].

أمّا هذا التّعريف فهو يؤكّد على فكرة مفادها، أنّ التّنمية المستدامة هي عملية تراكمية واقعية، بمعنى أنّها تتأسّس على ما هو قائم ومتاح، وربّما هذا وضع يترك في نفوسنا كثيراً من الطمأنينة والرّاحة.

ثامناً: تعريف المفكّر " جون بيار هوي " jean- pierre hauet.

" التّنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السّلطات العمومية والخاصّة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصّحية للإنسان، وتنظّم التّنمية الاقتصادية لفائدته، والسّعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغضّ النّظر عن الاختلافات الثّقافية واللّغوية والدّينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، كما أكّد ذلك تقرير 'brandt land ' لسنة 1997، فيما يتعلّق بموضوع التّنمية المستدامة، على أنّها تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة "[2].

---

(1) د.نوزاد عبد الرحمن الهيثي، خبير المتابعة وتقييم الأداء في مجلس التّخطيط، مقال بعنوان ' التّنمية المستدامة في المنطقة العربية '، الحالة الرّاهنة والتّحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، السّنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

(2) Jean- Pierre Hauet, le devleoppement durable, seminaire sur le devloppement durable en pays. francophone op cit.

وهو تعريف يؤكّد على ضرورة توزيع وتنسيق المهام بين العام والخاص، والحاكم والمحكوم، مادامت التّنمية المستدامة هي عملية تنصهر فيها كلّ الاختلافات.

تاسعاً: تعريف المفكّران "ساتو " و"هيرياما " 'Sato and Hirayama' .

التّنمية المستدامة في معناها – وان اختلف صوغها – فإنّها تعني: " تلك الإدارة التّي توفّر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرّفاه والتّمتع بالموارد، ووضع حدّ أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي "[1].

ومن هذا التّعريف نستشّف أنّ التّنمية المستدامة بمعناها المتداول تهدف إلى احترام حقوق الأجيال اللاّحقة، وعدم الاستحواذ الانفرادي بالموارد الآنية، في نظرة قاصرة عن الحاضر فقط (البعد الزّماني)، وضرورة الاستشراف المستقبلي من خلال الآجال الزّمنية المتدفّقة إلى أبعد الآجال الممكنة، تمهيداً لحياة أفضل لأحفاد الحاضر.

عاشراً: بيان « هيئة الأمم المتحدّة ».

جاء في بيان هيئة الأمم المتّحدة بشأن الألفية، لشهر سبتمبر 2000: " أنّها لا تدّخر جهداً في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع، ولا يتمّ هذا إلاّ بتحقيق بيئة مواتية للتّنمية، والنّجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضّرورة على توافر الحكم الصّالح (الرّاشد) في كل بلد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، باعتبارهما وسيلتين فعّالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التّنمية المستدامة فعلاً "[2].

وممّا تبيّن نجد أنّ هذا البيان ينادي إلى تفعيل مبادئ التّنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة جميع أنواع العنف ضدّ المرأة،

---

(1) أسامة الخولي، البيئة والتنمية المستندامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدّولية، أبو ضبي، 2002، ص (51 – 54).

(2) إعلان الأمم المتّحدة بشأن الألفية، المنعقد في نيويورك، الولايات المتّحدة، من: 06 إلى : 08 سبتمبر 2000.

والسّماح بمشاركة جميع المواطنين في العملية السّياسية ، وحريّة الإعلام.

ويعتبر هذا البيان دعوة صارخة، للحكومات قبل الشّعوب لتفعيل مبادئ التّنمية المستدامة، على اعتبارها بمثابة صمّام الأمان، لتحقيق الاستدامة العالمية، وربّما تحقيق الاستدامة أيضا لمنظّمة عالمية تسمى هيئة الأمم المتّحدة..

خلاصة لما تقدّم من تعاريف مختلفة لمفهوم التّنمية المستدامة - ذلك غيظ من فيض - لتعاريف أخرى كثيرة لعلماء وباحثين، يصعب علينا الإلمام بهم جميعاً لحداثة اعتماد المصطلح وعذرية البّحث فيه ويمكن أن نخلص إلى أنّ 'التّنمية المستدامة' ما هي إلاّ تلك العملية التّراكمية التيّ تتأسّس على ما هو قائم الآن، آخذين في الحسبان وبصورة ملزمة، الامتداد الزّمني، كحقٍ لغيرنا علينا.

ففي سنة 1962 أصدرت راشيل كارسون كتابها الرّبيع الصّامت، والذّي اعتبر ثورة في عالم البيئة آنذاك، ثم أعقبه انعقاد مؤتمر روشيلكون بسويسرا سنة 1971، حيث دقّ ناقوس الخطر ليحذّر العالم من الجور على البيئة والكون، وينادي بالسّعي نحو تنمية مستدامة باعتبارها تعني تلك التّنمية التيّ تمكن من الاستجابة للحاجات الرّاهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها، بحيث يجب أن تكون هناك مساواة بين الأجيال تتحقّق في حرص أجيال الحاضر على البيئة والطّبيعة والموارد على اختلافها لصالح كلّ أفراد أجيال الحاضر والمستقبل معاً من حيث أنّ كلّ جيل يعتبر مستخدما لتراث بشري طبيعي عظيم -كونه مستخلف في الأرض - وحارسا عليها، عندها كان لزاماً عليه أن يترك لأجيال المستقبل نفس الفرص التّي حظي بها.

وتحقيق التّنمية المستدامة هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدّد، وهي ليست نشاطاً من الأنشطة التّي يترك أمر تحقيقها إلى المدى الطّويل، بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة وكذا المتوسطة وأيضاً الطّويلة الأجل، والأنشطة والممارسات التّي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملّحة، والخوف من المستقبل المجهول، مع التّطرق في نفس الوقت

للمسائل طويلة الأجل، ومن ثمّ فإنّ تحقيق التّنمية المستدامة يتطلّب إتباع سياسات عميقة الأثر وإجراء إصلاحات مؤسّسية، وانخراط جميع القطاعات، وهي ليست مسؤولية الحكومة وحدها أو قطاع واحد أو قطاعات من المجتمع على حدا، بل هي مسؤولية الجميع، لأنّها هدف الجميع.

مادام الزّمان ليس زماناً واحداً منفصلاً، وإنّما زماننا فيه ماضٍ نعيش عليه، وحاضر نعيش فيه، ومستقبل نعيش له، تماماً كما هو حاضرنا مستقبل سلفنا، فإنّ مستقبلنا حاضر خلفنا، بمعنى حقّنا على غيرنا، وحقّ غيرنا علينا ...

وتتّبعاً لتطور مفهوم التّنمية المستدامة وترسُّخه عبر القنوات الرّسمية، نحاول أن نتّتبع ذلك من خلال ما أثير حوله في أهمّ القّمم العالمية.

المطلب الثّاني: التّنمية المستدامة في القمّم العالمية.

اتّضحت أهمّيّة هذا البّحث من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبشر والبيئة، والتّي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداءً من مؤتمر" ستوكهولم " حول " التّنمية البشرية " المنعقد عام 1972 "النّاس هم الثّروة الحقيقية للأمم، لذلك فإنّ الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان، كما أنّه هو المحرّك الأوّل لها...".

مروراً بتقرير لجنة سنة 1987 'brandt land' الذّي استعمل لأوّل مرّة مصطلح " التّنمية المستدامة "، والذّي كان يقصد به " تنمية مبنية على التّسيير الجيّد للموارد المتاحة، بما يخدم الأجيال الحالية، مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة ".

هذا التّقرير كان أساس عمل مؤتمر " ريو دي جانيرو " حول " البيئة والتّنمية" المعروف "بقمّة الأرض" سنة 1992 " إنّ البشر هم محل التّنمية المستدامة ...ينبغي على الحكومات بالتّعاون مع المنظّمات الدّولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتّنمية المستدامة، وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزّز مختلف السّياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المنفّذة في البلد المعني وأن توّفق بينها ".

كما أكّد إعلان "ريو" وتحت شعار " مسؤوليات مشتركة، ولكن مختلفة "، من حيث أنّه يجمع البلدان جميعها هدف واحد، يجب على البلدان التيّ تتمتّع بموارد أكثر أن تتحمّل نسبة أكبر من المسؤولية تجاه هذا الهدف، وقد وضع هذا الإعلان حول البيئة والتّنمية، مجموعة من القضايا المهمّة، قيد الاهتمام والدّراسة تراوحت بين القضايا التّجارية والمالية كمسألة النّفاذ إلى الأسواق من خلال التّعريفات المعتمدة على المنتجات المنتجة في الجنوب، ممّا يؤثّر بشكل مباشر، ويحدّ فعلياً من قدرة اقتصادياها على النّمو، وكذا مسألة الإعانات والإعفاء من الدّيون، إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان والإدارة وحقّ التّمتع بالأرض وخيراها.

كما تمّ تأكيد في الدّورة الاستثنائية للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، التيّ عقدت في عام 1997 لاستعراض جدول أعمال القرن 21 على أنّ الاستراتيجيات الوطنية للتّنمية المستدامة، هي آليات مهمّة، لتعزيز أولويات السّياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والرّبط بينها، وأهيب بجميع البلدان أن تكمل بحلول عام 2002، صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتّنمية المستدامة، تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية.

كما قام رؤساء وحكومات 147 دّولة وحكومة، في سبتمبر 2000، بالتّوقيع على "إعلان الألفية"، وأكدّوا مجدّداً دعمهم لمبادئ التّنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 والمتّفق عليها في مؤتمر " قمّة الأرض" بالبرازيل المعنى بالبيئة والتّنمية، ويشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة، أهدفاً تتعلّق باستدامة البيئية، ينصّ على دمج مبادئ التّنمية المستدامة، في السّياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية.

وسنحاول في الآتي، أن نستعرض أهم النّقاط المدرجة في أجندة هذا الإعلان العام " إعلان الألفية "، خاصّة فيما يتعلّق بمسألتي الاقتصاد والبيئة:

أولاً: إعلان الأمم المتّحدة بشأن الألفية.

الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في اجتماع رؤساء الدّول والحكومات، بمقرّ الأمّم المتّحدة في نيويورك من: 06 إلى: 08 سبتمبر 2000، في فجر ألفية جديدة تؤكّد على:

أ - التّنمية والقضاء على الفقر:

1- لن ندخّر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرّجال والنّساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاّإنسانية، التيّ يعيش فيها حالياً أكثر من بليون شخص، ونحن ملتزمون بجعل الحقّ في التّنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة.

2- لذلك نقرّر أن نهيئ على الصّعيدين الوطني والعالمي، بيئة مواتية للتّنمية والقضاء على الفقر.

3- إنّ النّجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم الرّشيد في كلّ بلد، ويتوقّف أيضاً على وجود حكم سليم على الصّعيد الدّولي، وعلى الشّفافية في النّظم المالية والنّقدية والتّجارية، ونحن ملتزمون بوجود نظام تجاري ومالي متعدّد الأطراف يتّسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التّمييز والقابلية للتّنبؤ به ويرتكز على القانون.

4- نشعر بالقلق إزاء ما تواجهه البلدان النّامية من عقبات في تعبئة الموارد اللاّزمة لتمويل تنميتها المستدامة، ولذا سنبذل قصارى جهدنا لكفالة نجاح الاجتماع الحكومي الدّولي الرّفيع المستوى المعني بتمويل التّنمية، المقرّر عقده في عام 2001.

5- نتعهّد أيضاً بمعالجة الاحتياجات الخاصّة لأقّل البلدان نمواً ونرحّب في هذا الصّدد بعقد مؤتمر الأمم المتّحدة الثّالث المعني بأقّل البلدان نمواً (مؤتمر عُقد في شهر ماي2001) وسوف نعمل على كفالة نجاحه.

6- نحن مصمّمون أيضاً على الاهتمام بمشاكل ديون البلدان النامية ، المنخفضة أو المتوسطة الدخل، بصورة شاملة وفعالة، باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي، لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

7- نقرّر أيضاً مايلي:

- أن نخفّض إلى النّصف، بحلول سنة 2015، نسبة سكّان العالم الذّين يقلّ دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكّان العالم الذّين يعانون من الجوع، وكذا نسبة السّكان الذّين لا يستطيعون الحصول على المياه الصّالحة للشرب أو دفع ثمنها.
- أن نكفل وبحلول ذلك العام نفسه (2015) من أن يتمكّن الأطفال في كلّ مكان، سواء الذّكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التّعليم الابتدائي، وأن يتمكّن الأولاد والبنات، من الالتحاق بجميع مستويات التّعليم على قدم المساواة.
- أن ينخفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع، ووفيات الأطفال دون سن الخّامسة بمقدار ثلثي معدّلاتهما الحالية.
- أن يوقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا، والأمراض الرّئيسية الأخرى التيّ يعاني منها البشر، وتقديم مساعدة خاصّة للأطفال ضحايا الأمراض الفتّاكة السّابقة.
- تحقيق تحسّن كبير في حياة 100 مليون شخص على الأقل من سكّان الأحياء الفقيرة، وفقاً لمبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة " وذلك بحلول عام 2020.

8- كما نقرّر أيضاً:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعّالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التّنمية المستدامة فعلاً.
- وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشّباب في كلّ مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج.

- إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظّمات المجتمع المدني، سعياً إلى تحقيق التّنمية والقضاء على الفقر.
- كفالة أن تكون فوائد التّكنولوجيات الجديدة وبخاصّة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات متاحة للجميع، وفقا للتّوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000 ".

ب – حماية بيئتنا المشتركة:

1- يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، "من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، و لم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاهم ".

2- نؤكّد مجدداً دعمنا لمبادئ التّنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتّنمية.

3- لذلك نقرّر أن نطبّق في جميع أنشطتنا البيئية، أخلاقيات جديدة لحفظ الطّبيعة ورعايتها، ونقرّر كخطوة أولى ما يلي:

- بذل قصارى جهودنا لضمان بدء نفاذ بروتوكول " كيوتو "(*) في موعد لا يتجاوز الذّكرى السّنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتّنمية في عام 2002 .

(*) كان الهدف من هذه الاتفاقية هو مناقشة الوسائل الكفيلة بتخفيض نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجّو، والمهمّات الملقاة على الدّول في هذا المجال، تتمثّل في تحديد النّسب التّي ستلتزم بها الدّول في تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجّو للسّنة الأساس 1990، وكون هذه الاتّفاقية ركّزت على غاز ثاني أكسيد الكربون، لأنّ 70 % من الأسباب التّي تؤدّي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض تعود لهذا الغاز. كما تحتوي هذه الاتّفاقية على 27 مادّة بُدءَ التوقيع عليها في مارس 1998 ولمدّة سنة واحدة، وأصبحت سارية المفعول بعد 90 يوم من توقيع حوالي 55 % من الدّول المشاركة، حيث تسهم في انبعاث أكثر من 50 % من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 1990. وفي 15 مارس عام 1999 وقّعت حوالي 84 دّولة على هذه الاتّفاقية المهمّة.

- تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات – بجميع أنواعها – وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.
- الحثّ بشدّة على تنفيذ اتّفاقية التّنوع البيولوجي واتّفاقية مكافحة التّصحر.
- وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه لوضع استراتيجيات لإدارة المياه، ممّا يعزّز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية.
- تكثيف التّعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطّبيعية المختلفة، والكوارث التّي يتسبّب فيها الإنسان بصورة خاصّة.
- وفي تعهّد لم يسبق له مثيل للالتزام الدّولي بتحسين حياة الفقراء في كلّ مكان، أصدرت البلدان الأعضاء في الأمم المتّحدة حوالي 189عضو إعلان الألفية هذا، خلال مؤتمرها عام 2000، مناشدين وضع خطّة لإنجاز أهداف الإعلان بحلول عام 2015، ممّا أدّى إلى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وغاياتها الثمانية عشر (أنظر التّقرير التّفصيلي في الصّفحة الموالية) [1]، المقصود بهذه الأهداف وغاياتها هو إبقاء العالم في الاتّجاه الصّحيح.

وفي المؤتمر الدّولي حول « التّمويل لأجل التّنمية » الذّي عُقد في "مونتيري" بالمكسيك في مارس عام 2002 ، عَقدت البلدان الغنيّة والفقيرة على حدٍّ سواء صفقة عالمية شاملة لتأمين التّمويل من أجل التّنمية مقابل الممارسة السّليمة في الحكم والاقتصاد.

وعند تفحّصنا لنجاحات وإخفاقات التّنمية خلال العقد المنصرم نجد أنّه بات من الضّروري على بلدان العالم، وجوب تأمين زيادة كبيرة في الموارد حتّى تتمكّن من تحقيق الأهداف المرسومة، وهي زيادة في الموارد تدخل ضمن نطاق ما تعهدّت بتأمينه البلدان المانحة في مناسبات متعدّدة، ولكن ومع الأسف لم تفِ به لحدّ الآن[2].

---

(1) في الصفحة الموالية بيان يوضح أهم أهداف التنمية للألفية وغاياتها..

(2) راجع تقرير التنمية البشرية لعام 2003، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل رقم 08

شكل بين أهداف التنمية الألفية وغاياتها

◄ المقصد الأوّل : استئصال الفقر والجوع .

الغاية 1: بين 1995 و2015 إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف .

الغاية 2 : بين 1995 و2015 إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف .

◄ المقصد الثاني : تحقيق التعليم الابتدائي الكامل .

الغاية 3: ضمان كون الأطفال في كل مكان ، الصبيان والبنات على نحو مماثل قادرين بحلول العام 2015 على إكمال المقرّر التعليمي للمدارس الابتدائية .

◄ المقصد الثالث : العمل على المساواة بين الجنسين وتمكين النّساء .

الغاية 4: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ، والمفضّل حدوث ذلك بحلول العام 2005 ، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015 .

◄ المقصد الرّابع : تخفيض نسبة وفيات الأطفال

الغاية 5: بين عامي 1990 و2015 تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين .

◄ المقصد الخامس : تحسين الصّحة الأمومية .

الغاية 6: بين عاميّ 1990 و2015 تخفيض معدّل وفيات النساء إبّان الحمل والوضع بنسبة ثلاث أرباع .

◄ المقصد السّادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الأيدز/ السّيدا) والملاريا وأمراض أخرى .

الغاية 7 : بحلول عام 2015، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة الأيدز ، ومتابعة ما بُدئ من العمل على عكس اتجاههما.

الغاية 8 : بحلول عام 2015 ، وقف نهائي لمدى حدوث الملاريا وأمراض رئيسية أخرى ، ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما .

◄ المقصد السّابع : ضمان الاستدامة البيئية .

الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه ، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية .

الغاية 10 : بحلول عام 2015 ، إنقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف .

الغاية 11 : بحلول العام 2020 ، تحقّق تحسّن هام في حياة مالا يقلّ عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة

◄ المقصد الثامن : تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية .

الغاية 12 : مزيد من التطوير لنظامي تجاري وماليّ منفتح ، متوقع السلوك ، غير تمييزيّ (يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر .

الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا (بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعرفات والحصص المحدّدة ، وبرنامج معزّز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها ، ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر) .

الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية(عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ، وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامّة)

الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل .

الغاية 16: بالتعاون مع الدول النامية ، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هم في سن الشباب .

الغاية 17 : بالتعاون مع شركات الأدوية، تأمين فرص الحصول على عقاقير جوهرية في الدول النامية بأسعار محمولة .

الغاية 18 : بالتعاون مع قطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة ، وبخاصة تقانات المعلومات والاتصالات ، متوفرة

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2003 : أهداف التنمية للألفية ، تعاهد بين الأمم لإنهاء [redacted] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ثانياً: ملتقى دولة غانا.

كما عقد في دّولة "غانا "بقارّة إفريقيا خلال الفترة الممتدّة من 07 إلى 09 نوفمبر 2001م، المحفل الدّولي المعني " بالإستراتيجيات الوطنية للتّنمية المستدامة "، وبعد استعراض الخبرات المكتسبة في هذا المجال من خلال سرد مجموعة منها من طرف ممثلي أهّم الدّول المجتمعة تمّ الخروج بدليل يتضمّن إرشادات مهمّة وذلك لإعداد إستراتيجية وطنية للتّنمية المستدامة وإدارة التّنمية المستدامة في الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن إستراتيجيات التّنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها.

ثالثاً: الإعلان العربي المشترك حول التّنمية المستدامة.

اجتمع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التّنمية والتّخطيط والبيئة، بمقر جامعة الدّول العربية بالقاهرة بتاريخ 24 أكتوبر 2001، لإعداد الخطاب العربي على مؤتمر القمّة العالمي للتّنمية المستدامة والذّي عُقد "بجوهانسبرغ" بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002، والذّي تضمّن طائفة واسعة من القضايا تشمل اهتمامات المنطقة العربية عامّة يمكن تلخيصها في الآتي:

1- الحدّ من الفقر:

كيف يمكن أن نستهدف قضية استئصال الفقر، كواحدة من لأولويات التّنمية المستدامة، وما هي الطّريقة الأفضل في المنطقة لمساعدة الفقراء، وكيف يمكن التّقليل من الهوّة المتزايدة الاتّساع بين الفقراء والأغنياء.

2- عبء الدّيون:

لقد أعاقت المديونية مجهودات التّنمية الاقتصادية للدّول العربية، نظراً لتحويل الموارد المادّية الأساسية لخدمة الدّين الخارجي، بدلاً من الإسهام بعملية التّطور والتّنمية المستدامة، فكيف يمكن تخفيف عبئ الدّين أو إقناع الدّول المُقرضة بتخفيفه[1].

---

(1) مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 81، أكتوبر 2001.

3- إدارة السّكان:

إن زيادة أكثر من 100 مليون مواطن في أقل من 10 سنوات، تتطلّب موارد هائلة لتلبية احتياجاتهم، ممّا يستلزم إنشاء سياسات إدارة سكانية مناسبة لتعبئتهم باتجاه تحقيق التّنمية المستدامة، فبأيّ طريقة يمكننا معالجة معدّلات نمو السّكان، وهل يمكننا عكس الهجرة من الرّيف إلى المدينة ؟

4- الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات:

كيف يمكّن للتّدريب الجيّد والتّعليم السّليم من الوفاء باحتياجات التّنمية المستدامة ؟

5- تحقيق نمو اقتصادي سليم بشكل أسرع:

من خلال السّياسات الضّرورية لتشجيع إقامة اقتصاديات وطنية قائمة على التّصدير، وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسّطة تهدف إلى خلق حركة صديقة للبيئة من أجل تشجيع تحقيق التّنمية المستدامة.

6- معالجة التّدهور البيئي:

يتمّ ذلك من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجية إقليمية عربية حول الماء، والغذاء، وإدارة النّفايات، والأثر البيئي، النّاتج عن تحرير التّجارة العالمي.

7- الحكمية السّليمة اللاّزمة لتحقيق التّنمية المستدامة:

إنّ إقامة أنظمة جيّدة للحكمية في المنطقة، شرط ضروري لتحقيق التّنمية المستدامة، وذلك من خلال تقوية دور المجتمع المدني، وإشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار.

8- نقل التّكنولوجيا:

يعتبر الحصول على التّكنولوجيا شرط لابدّ منه لتحقيق التّنمية المستدامة، لذلك يجب

تحديد مجالات الاهتمام الرّئيسية في موضوع نقل التّكنولوجيا " مثلاً: مجال الرّي والمياه، أم تدبير النّفايات الصّلبة، أو إنتاج طاقة أكثر نظافة... ".

9- البّحث العلمي والتّطور التّكنولوجي:

من خلال إمكانية تطوير البّحث العلمي والتّحصيل التّكنولوجي خاصّة في مجال القضايا الإقليمية، التّي باتت أكثر من ملحّة، كمسألة تحلية مياه البّحر.

10- التّراث الثّقافي من أجل التّنمية:

لقد بات واضحاً عدم استثمار التّراث الثّقافي للمنطقة كأداة للتّنمية، فإمكانياتها كبيرة لاستخدام تراثها "التّاريخي، الدّيني، العرقي..." من أجل تحقيق نمو وتطوّر بشكل مستدام.

11- السّلام والأمن والاستقرار:

إنّ تحقيق المزيد من العدل الاجتماعي وزيادة مشاركة الأنشطة السّياسية والقومية من شأنها أن يعزز الجهود، لتحقيق السّلام والاستقرار، ومن ثَمّ تفعيل التّنمية المستدامة.

12- تحقيق الوحدة الإقليمية:

لقد أصبح تحقيق الوحدة العربية أولوية أساسية وحلم قائم منذ أمدٍ طويل، خاصّة في عصر العولمة والتّكتّلات، كما يُعدّ محفزاً مرجعياً، مع تنامي الحقد العالمي ضدّ كل مقوّمات الهوية العربية من لغة، ودين، وحضارة.

رابعاً: الإعلان الوزاري للمؤتمر الدّولي المعني بالمياه العذبة.

اجتمع الوزراء المسؤولين عن شؤون المياه والبيئة والتّنمية لــ: 46 دّولة من جميع أنحاء العالم، من أجل مناقشة الإجراءات اللاّزم اتخاذها من أجل تعزيز الأمن المائي، وإدارة الموارد المائية إدارة مستدامة، وذلك في مدينة "بون" بألمانيا في 04 ديسمبر 2001، وذلك يُظهر التزاما متحدّدا للتّنمية المستدامة، ودعوة صريحة لتفعيلها قبل انعقاد المؤتمر العالمي للتّنمية المستدامة في "جوهانسبرغ " في دولة جنوب إفريقيا:

" إنّ استخدام موارد المياه العذبة في العالم استخداماً عادلاً ومستداماً، وحماية هذه الموارد يشكلان تحدّياً رئيسياً على اعتبار أنّ المياه تمثّل " السّلعة النّادرة "[1].

"scarce commodity"، يواجه الحكومات في سبيل إقامة عالم أكثر أمناً وسلاماً وعدلاً ورخاءً. ويتمثّل التّحدي الرّئيسي من أجل تحقيق التّنمية العادلة والمستدامة في مكافحة الفقر، حيث تؤدي المياه دوراً حيوياً فيما يخصّ صحّة الإنسان وأسباب رزقه والنّمو الاقتصادي، فضلاً عن تدعيم النّظم الإيكولوجية..وغيرها.

ونحن في مطلع القرن 21 لا يزال 1.2 مليار إنسان يعيشون في فقر، محرومين من المياه الصّالحة للشرب، ولأنّ قرابة 2.5 مليار إنسان لا تتوافر لهم مرافق صحّية، فالمياه والمرافق الصّحية المأمونة حاجتان أساسيتان للإنسان، ممّا يزيد في تصميمنا على بلوغ الأهداف الدّولية المتّفق عليه في مؤتمر قمّة الألفية، الهادف إلى تخفيض نسبة الذّين يعيشون في فقر مدقع على النّصف بحلول عام 2015، وكذا الذّين يعانون الجوع ولا يستطيعون الحصول على المياه الصّالحة للشرب أو تحمل نفقاتها إلى النّصف، مع ضرورة وقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية عن طريق وضع إستراتيجيات لإدارة المياه على كافة الأصعدة، سواءً الإقليمية أو الوطنية أو المحلّية ".

خامساً: القمّة العالمية " للتّنمية المستدامة ".

التقى قادة العالم ومنظّمات الأمّم المتّحدة والمنظّمات غير الحكومية في مدينة "جوهانسبرغ " بجنوب إفريقيا، خلال قمّة الأرض حول التّنمية المستدامة من 26 أوت إلى 04سبتمبر 2002 حيث حضر القمّة التيّ استمرت 09 أيام ما يزيد عن 20 ألف شخص.

---

(1) راجع كتاب " المياه هي الحياة " water is life، د. سابيني كونـــست، Sabine kunst، جامعة هانوفر، دار النّشر سبرينجر Springer، ألمانيا، 2002.

هاته القمّة تأتي في الذّكرى العاشرة لقمّة الأرض عام 1992 "بريو ديجانيرو" بالبرازيل. التّي وضعت لأوّل مَرَّة القضايا البيئية على الأجندة السّياسية العالمية.

« تهدف القمّة إلى ضمان التزام قادة العالم لتحقيق تنمية مستدامة، بمعنى تنمية اقتصادية تصبو إلى تحقيق منافع ملموسة للفقراء والتّقليل من الأضرار البيئية على حدّ سواء.

وكانت النّقطة الرّئيسية هي ‹ طرق مكافحة الفقر أحد أسباب الدّمار البيئي ›، وتمّ التّأكيد على ضرورة أن تستكمل كافّة الدّول وضع إستراتيجيات للتّنمية المستدامة بحلول عام 2005، وأكّدت مقرّرات "جوهانسبرغ" على أنّ أولويات التّنمية المستدامة تتركّز في المسائل الحيوية كالمياه والطّاقة، الصّحة، الزّراعة، التّنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر والتّجارة والتّمويل ونقل التّكنولوجيا، والإدارة الرّشيدة، التّعليم والمعلومات والبّحوث، كما حدّدت عناصر التّنمية المستدامة إلى ثلاثة أبعاد، هي استدامة اقتصادية، استدامة اجتماعية، واستدامة بيئية، كما رسمت الأهداف الأساسية لتحقيقها إلى سبعة مجالات متعدّدة، تتمثّل في: المياه، الغذاء، الصحّة، المأوى والخدمات، الطّاقة، التّعليم، والدّخل"[1].

وقد بدأت تظهر "أولى علامات المستقبل المستدام" فيحدّد هذا التّقرير بعض بوادر الاستدامة النّاشئة في مناطق مختلفة من أنحاء العالم.

فقد تمّ حالياً اعتماد اثنين بالمائة من الغابات على مستوى العالم على أنّها أراضي ممارسات تتّسم بالاستدامة في مجال قطع تلك الأشجار، كما يتّسع نطاق المحميات الطّبيعية إلى خمسة بالمائة من إجمالي كتلة الأراضي بأوربا، وإحدى عشر بالمائة في أمريكا الشّمالية، أمّا بالنّسبة للطّاقة فيفيد التّقرير، بأنّه زادت حصّة مصادر الطّاقة المتجدّدة في إجمالي

---

(1) الأمم المتّحدة، لجنة التّنمية المستدامة،إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتّنمية المستدامة ‹إدارة التّنمية المستدامة في الألفية الجديدة›، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13 ، نيويورك ، 2002 ، ص 08-09.

إمدادات الطّاقة إلى حوالي 4.5 %، بينما تمّت السّيطرة على معدّلات تلوث الهواء في الحظر المرتفعة الدّخول بارتفاع مستويات المعيشة (طوكيو، سنغافورة، سيول...).

كما تحسّنت طرق الوصول إلى مياه الشرب الآمنة، وتحقّق الهدف المتمثّل في تخفيض معدّلات وفيات الأطفال، هذا الهدف الذّي تمّ إقراره في القمّة العالمية للأطفال لعام 1990، حيث انخفضت المعدّلات تقريباً إلى النّصف أي من حوالي 3.3 مليون عام 1990 إلى 1.7 مليون عام 1999.

وخلاصة لما تقدّم ، نجد أنّ كلّ الملتقيات والقمّم العالمية ناشدت الدّول والحكومات على ضرورة التّسريع في تفعيل التّنمية المستدامة " أنظر التّقرير النّهائي لقمّة الأرض في الصّفحة الموالية " (*)، من حيث أنّها أضحت مطلباً إنسانياً ملحاً.

على أساس أنّها الأداة والعملية الشاملة المبتغاة، التّي من خلالها يتمّ القضاء على أعوص المشاكل التّي تواجه البشرية، خاصّة فيما تعلّق بقضايا الفقر والحرمان والبطالة وتدهور المستوى المعيشي لأغلب سكّان العالم من انتشار لأمراض فتّاكة وتفشي الأمّيّة وانتشار الجريمة، وكذا التّدهور البيئي الشّنيع، الذّي مافتئ يهدّد أمن واستقرار البشرية جمعاء.

(*) في الصّفحة الموالية جدول يشرح الأهداف الأساسية من تحقيق التّنمية المستدامة، حسب التّقرير النّهائي لقمّة الأرض "بجوهانسبرغ" المنعقدة في الفترة 26-04 سبتمبر 2002.

التنمية المستدامة : الأهداف الأساسية من تحقيقها .

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية .	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي .
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير .	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي .	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه .
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة .	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة .
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة .	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية .
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية المواصلات والاستعمال المنزلي .	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء .	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري عادي النطاق المحلي والإقليمي والعلمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة .	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية .
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف الأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي .	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية .

المصدر : التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبورغ عن التنمية المستدامة (26 أوت –04 سبتمبر 2002) .

خلاصة المبحث الثاني:

أدّت عمليات النّمو الاقتصادي المنتهجة من طرف الدّول والحكومات وكذا التّوسع الحضري النّاتج عن التّمدد السّكاني والزّيادة الدّيموغرافية، خاصّة في السّنوات الأخيرة، إلى زيادة الاستغلال للموارد الطّبيعية المتاحة، بشكل يتميّز بالشّراهة واللاّعقلانية، ممّا أثّر بشكل سلبي تماماً على الموارد خصوصاً وعلى البيئة عموماً، هذا الاستغلال المتوحش ! أدّى ويؤدّي بالضّرورة إلى تهديد الحظيرة الطّبيعية للموارد من خلال دقّ ناقوس خطر شحّها أحياناً وفقدانها أحياناً كثيرة، ممّا يؤدّي بطبيعة الحال إلى اختلال التّوازن بين العرض المحدود من جهة والطّلب المتزايد غير المنتهي من جهة ثانية.

فقضايا الفقر والجوع والحرمان، وانتشار الأمراض الفتّاكة، وارتفاع معدّلات الجريمة، وزيادة عدد المتسولين والمنتحرين من كلا الجنسين، والتّدهور الكارثي للبيئة، وأزمة العطش، وتوطّن الأميّة وغيرها من الأمراض والمشاكل المتراكمة من شأنها أن تهدّد أمننا واستقرارنا، والتّنمية المستدامة التّي تهدف إلى المحافظة على البيئة والأمن البشري، ربّما تكون الحل لكلّ مستعصي أو النَّسَق العام على الأقل لكل ما يمكن أن يكون مستعصٍ، لذلك كلّه، عقدت من أجلها القمّم ودارت حولها النّدوات والمؤتمرات في كلّ العالم...

لذا بات من الواضح الاهتمام والاعتراف بهذا الوضع المزري، الذّي بات ينزف قدرات البشرية، يوماً بعد يوم، ممّا يلزمنا ضرورة اعتماد، بل تسريع تفعيل ما أصبح يعرف الآن بآلية " التنّمية المستدامة " هاته الآلية التيّ أضحت الوعاء الأمثل والميكانيزم الأفضل، لحلّ وتخفيف وطأة المشاكل المتراكمة، التيّ صارت تتزايد وتتعقّد وتتداخل، ممّا يثير في أنفسنا شيئاً من الخوف من المستقبل..وبعض الغضب عن الحاضر..وكثيرٌ من الألم عن الماضي...

المبحث الثالث: عناصر وأبعاد التّنمية المستدامة.

ما دامت التّنمية المستدامة هي تعبير عن التّنمية التيّ تتّصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتّواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التّنموية التّي درج العلماء على إبرازها، مثل التّنمية الاقتصادية، أو التّنمية الاجتماعية أو الثّقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، وهي بذلك تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزّمني وحقّ الأجيال القادمة في التّمتع بالموارد الأرضية.

لذا تتألّف التّنمية من ثلاث عناصر رئيسية هي: النّمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.. وغيرها من العناصر ذات الصلة، كالعنصر الثّقافي (احترام التّنوع الثّقافي في المجتمع)، والعنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف، والتّهيئة العمرانية).

لكن الملاحظ أنّ التّعاريف الحديثة ركّزت بصورة أوضح على ثلاثة ركائز أساسية للاستدامة بمفهومها العام، استدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية، هذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان، ليس النّاحية البيئية للاستدامة، أو حتى النّواحي البيئية والاقتصادية لها، بل أيضاً نواحيها الاجتماعية، مع أنّ التّفكير بشأن الاستدامة الاجتماعية ليس متقدّماً بعد، مثل باقي الركيزتين[1].

المطلب الأوّل: البُعد البيئي.

لّما كان يقصد بالتّنمية المستدامة المجال البيئي على الأخص، وذلك حتى زمن ليس ببعيد، ارتأينا أن يكون أوّل أبعاد التّنمية المستدامة هو البعد البيئي.

---

(1) راجع ،د.كمال رزيق ، مقال بعنوان " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الثالثة ، العدد 25 ، نوفمبر 2005.

إنّ مشكل البيئة مشكل تفاقمي أو تراكمي ACCUMULATION، حيث أنّ هذا المشكل تَكَوَّنَ في فترة زمنية طويلة تقدّر بالقرون، وبتطوّر التّاريخ وتعدّد العلوم والباحثين تطوّرت معه مفاهيم وتعاريف البيئة، وليس من السّهل إيجاد تعريف شامل لمصطلح البيئة، ونظراً لتباين هذه المفاهيم فإنّنا سنحاول أن نوضّح هذه التّعاريف في مجموعة من الأقسام متبعين في ذلك المجال الزّمني ومجال الاختصاص(1).

ففي بداية الأمر سنتناولها من منظور الفكر المعاصر وفق مفهومين، أوّلهما إيكولوجي، وثانيهما وفق "مؤتمر ستوكهولم"، ثم نتحدّث عنها وفق المنظور الإسلامي.

أولاً: مفهوم البيئة في الفكر المعاصر.

يمكن تحديد ذلك من خلال مفهومين، أوّلهما ايكولوجي بحت، وثانيهما حسبما اعتمده "مؤتمر ستوكهولم"(أرضٌ واحدة فقط)، ويعد هذا المفهوم الأوسع والأشمل.

• المفهوم الإيكولوجي للبيئة:

البيئة هي المحيط الخارجي الذّي يؤثّر على الحياة بصفة عامّة، بمعنى أنّها مجموعة من العناصر الحيوية وغير الحيوية التّي تؤثّر على الكائن الحيّ، فالعناصر الحيوية هي جميع الكائنات المرئية وغير المرئية، أمّا العناصر غير الحيوية فهي الماء والهواء والتّربة.

أمّا تعريف العالم " كوبر" فالبيئة هي « عبارة عن ثلاثة مصادر تتمثّل في، البيئة كمصدر للتمتّع بالعناصر الطّبيعية، أو مصدر للموارد الطّبيعية، والبيئة كذلك كمستودع لاستيعاب المخلّفات، والموارد الطّبيعية تعني محتويات الأرض من خامات وموارد وماء، وهواء بجميع طبقاته » (2).

---

(1) محمد صالح الشّيخ، الآثار الاقتصادية والمالية للتّلوث البيئي ووسائل الحماية منه، الطّبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنيّة، الإسكندرية، 2002، ص 13 ص17.

(2) محمد صالح الشّيخ، الآثار الاقتصادية والمالية للتّلوث البيئي ووسائل الحماية منه، الطّبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنيّة، الإسكندرية، 2002، ص 13 ص17.

• **مفهوم البيئة وفق مؤتمر ستوكهولم:**

عُقِدَ "بستوكهولم" بالسويد سنة 1972 تحت رعاية الأمم المتّحدة مؤتمر دولي يُعتبر الأوّل في العالم، الذّي يخصّص لمسائل البيئة ومشاكل الإنسان معها، تحت شعار "أرضٌ واحدة فقط" ONLY ONE EARTH، حيث أعطى مفهوماً واسعاً للبيئة، أي أنّها: « كلّ شيءٍ يحيط بالإنسان »، وهو مفهوم يقسم البيئة إلى عنصرين أساسيين أحدهما البيئة الطّبيعية وهو كلّ ما يحيط بالإنسان من ماءٍ وهواء وتراب، وثانيهما ما يُعرف البيئة البشرية التّي تعني كلّ ما حقّقه الإنسان وأنجزه داخل بيئته المتغيرة[1].

ومن هنا نجد أنّ البيئة تشمل العلاقة بين الإنسان والطّبيعة من جهة، والإنسان بالإنسان من جهةٍ ثانية، كالبيئة الإدارية والإدارة البيئية وغيرها...، فالبيئة السّليمة تعد سبباً مباشراً في رفاهية الشّعوب ورقيّها.

ثانياً: مفهوم البيئة من المنظور الإسلامي.

البيئة من المنظور الإسلامي تمثّل نظاماً متكاملاً من العناصر الحيّة وغير الحيّة المهيّأة للإنسان، حتى يستخلف الله في أرضه أحسن استخلاف، وهي تتميّز بمجموعة من السمات نختصر منها:

- تفاعل مكوّنات البيئة الطّبيعية: فهي عبارة عن ظواهر وأشياء تتفاعل فيما بينها آلياً.

- نظام التّوازن: حيث يميّز البيئة الطّبيعية توازن مدهش دقيق يدلّ على عظمة الخالق ﷻ « إنّ كلّ شيءٍ خلقناه بقدر» الآية 49 من سورة القمر.

- تشابك وتعقّد البيئة الطّبيعية: حيث أنّ نظام التّوازن البيئي يقوم على مدى تعقّده وتشابكه، فكلّما زاد ذلك تكاثرت المكوّنات البيئية، بمعنى أنّ تلويث البيئة يؤدّي إلى

---

(1) محمد منير حجاب، التّلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر للنّشر والتّوزيع، 1999، ص21-22.

تبسيط النّظام البيئي وجعله أكثر عرضة للتّخريب والهدم[1].

- الاستمرارية والتّواصل: بمعنى قدرة البيئة في الإبقاء على وجودها وتحقيق استمرارها، مصداقاً لقوله ﷻ: « قد جعل الله لكلّ شيءٍ قدراً » الآية 03 من سورة الطلاق.

إذن العنصر البيئي يتعلّق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النّظم الايكولوجية والنّهوض بها.

واعتماداً للتّقرير النّهائي لقمّة الأرض عن التّنمية المستدامة "جوهانسبرغ، سبتمبر 2002 " فيما يتعلّق بأنواع التّنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها، تكون الاستدامة البيئية في المجالات الحيوية على النّحو التّالي:

الاستدامة البيئية:

1- **في مجال المياه:** تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية...

2- **في مجال الغذاء:** تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البريّة والأسماك وموارد المياه...

3- **في مجال الصّحة:** تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الدّاعمة للحياة...

4- **مجال المأوى (السّكن) والخدمات:** تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطّاقة والموارد المدنية...

5- **في مجال الطّاقة:** تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري، عادي النّطاق المحلّي والإقليمي والعالمي، والتّوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجدّدة الأخرى...

---

(1) محمد منير حجاب، التّلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر للنّشر والتّوزيع، 1999، ص21-22.

6- **في مجال التّعليم:** تهـدف إلى إدخال البـيئة في المعـلومات العـامّة والبرامج التّعليمية...

7- **في مجال الدّخل:** تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطّبيعية الضّرورية للنّمو الاقتصادي في القطاعان الرّسمي وغير الرّسمي.

وعليه لم يعد مفهوم البيئة اليوم ذلك المفهوم الأحادي الضيّق المضمون، الذّي يعني مجرد مكافحة التّلوث بشتّى أشكاله وصوره، بل أضحى مفهوماً مركباً يستوعب الخبرات الجديدة التّي أنتجتها الإنسانية في مختلف حقول العلم والمعرفة، ويعالج جميع المسائل المتّصلة بالحياة، مثل حفظ الأنواع الحيّة، واستثمار الموارد الطّبيعية وغيرها من الأمور.

لذلك يعدّ البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التّي ترتكز عليها التّنمية المستدامة ولا غرابة في ذلك، في أنّنا نجد تلازما يكاد يكون مطلقاً بين مصطلحي البيئة والتّنمية، فكثيراً ما رفع هذا الشّعار في أكبر الملتقيات واللّجان، وعلى سبيل الذّكر، اللّجنة العالمية للبيئة والتّنمية «لجنة بروتلاند 1987»، ومصطلحات المحاسبة الخضراء، التّي تعبّر عن ربط بين المحاسبة الاقتصادية والمحاسبة البيئية، وفي حقيقة الأمر نجد العديد من الدّول التّي اعتنقت مفهوم التّنمية المستدامة، الذّي كان سابقاً يركّز على البعد البيئي، وتطوّر تصوّر هذا المفهوم مع مرور الزّمن، وأصبح حالياً يركّز على التّنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وبيئية [1].

وعموماً تعتبر البيئة بمكوناتها من إنسان وحيوان ونبات وغيرها مجالاً رحباً للتأمّل وميداناً خصباً للدّراسة والتّقصي..

---

(1) البنك الدّولي، تقرير التّنمية لعام 2003، ص 240.

المطلب الثّاني: البُعد الاقتصادي.

يُقرّ عامّة علماء الاقتصاد، متفقين في تحديدهم لموضوع علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية، بأنّه ذلك العلم الذّي يبحث في السّلوك الهادف للنّاس وهم ينشطون في محيطهم البيئي والاجتماعي، كلّهم دأبٌ على تخصيص الموارد النّادرة، وتكييفها باختيار أفضل الوسائل وتنويع البدائل المؤدّية إلى خلق الثّروة وشروطها وما يتّصل بها من ظروف لإشباع حاجات النّاس المتنامية باستمرار، من أجل السّيطرة على الطّبيعة واعتباطاتها، فإذا كان علم الاقتصاد هو علم النّدرة، فكيف يقبل المرء على الاختيارات الرّاشدة من أجل تلبية احتياجاته ؟[1].

والعنصر الاقتصادي كأحد أهمّ الرّكائز الأساسية للتّنمية المستدامة، يستند إلى المبدأ الذّي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حدّ، والقضاء على الفقر، من خلال استغلال الموارد الطّبيعية على النّحو الأمثل، وبكفاءة. ويشير مفهوم "الاحتياجات" الأساسية لفقراء العالم الذّين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى.

ويحضرني في هذا الشّأن قولٌ شهيرٌ للرّئيس الرّاحل "هواري بومدين" (رحمه الله) من على منبر هيئة الأمم المتّحدة:

«.. مهما كانت الرّوابط بين النّاس، سواء كانت عرقية أو دينية أو ثقافية أو غيرها.. فإنّها سرعان ما تزول وتضمحّل أمام ضربات البؤس والحرمان...ففي الوقت الذّي أبان فيه الإنسان عن تفوّقه الخارق بصعوده إلى الفضاء والقمر، ظهر عجزه جلياً أمام ضربات الفقر والحرمان..» [2].

---

(1) عبد الله ساقور، الاقتصاد السّياسي، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2004، ص 10 -11.

(2) مقابلة خاصّة مع السّيدة أنيسة بومدين حرم الرّئيس الرّاحل، ضمن فعاليات الملتقى الرّابع عشر للرّئيس الرّاحل هواري بومدين (الإنعاش الاقتصادي، المصالحة الوطنية، التّنمية المستدامة)، في ولاية الجلفة بالجزائر من 27 إلى 30 ديسمبر 2004.

تبقى المحاولات والاجتهادات جارية سعياً لاجتثاث الفقر والقضاء على الجوع، فهما من أصعب المشاكل الملقاة على كاهل البشرية.

ولعلّ التّنمية الزّراعية والرّيفية المستدامة وتفعيلها للتّخفيف من وطأة الحرمان هي المبتغى الذّي من خلاله تتحقّق الكفاية الغذائية والعدالة الاجتماعية المكانية.

تتّسم التّنمية الزّراعية والرّيفية بالاستدامة، عندما تكون سليمة من النّاحية الايكولوجية وقابلة للتّطبيق من النّاحية الاقتصادية، وعادلة من النّاحية الاجتماعية، ومناسبة من النّاحية الثّقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل.

وهي تعالج بحكم تعريفها قطاعات متعدّدة، لا تشمل الزّراعة فحسب بل تتعدّاه إلى قطاعات المياه والطّاقة والصّحة والتّنوع البيولوجي.

وخلال السّنوات العشر التيّ مرّت منذ قمّة "ريو" عندما حدّد الفصل 14 الخاص بالتّنمية الزّراعية والرّيفية المستدامة في جدول أعمال القرن 21 لأوّل مرّة البرامج التّدابير الرّامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، ليتطوّر مفهوم التّنمية ليشمل الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسّسية فضلاً عن الاستدامة البيئية، ويعني ذلك أنّه لابدّ للتّنمية الزّراعية والرّيفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك، أن تلبي الاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة.

وأن توّفر فرص عمل لائقة ومستدامة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتّحديدية لقاعدة الموارد الطّبيعية، وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكناً، والحدّ من التّعرض لنقص الأغذية، وضرورة الاعتماد على الذّات.

واعتماداً للتّقرير النّهائي لقمّة الأرض عن التّنمية المستدامة "جوهانسبرغ، سبتمبر 2002 " فيما يتعلّق بأنواع التّنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها، تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية على النّحو التّالي:

الاستدامة الاقتصادية.

1- **في مجال المياه:** ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التّنمية الزّراعية والصّناعية والحضرية والرّيفية.

2- **في مجال الغذاء:** رفع الإنتاجية الزّراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتّصدير.

3- **في مجال الصّحة:** زيادة الإنتاجية من خلال الرّعاية الصّحية والوقائية وتحسين الصّحة والأمان في أماكن العمل.

4- **في مجال المأوى (السّكن) والخدمات:** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.

5- **في مجال الطّاقة:** ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطّاقة في مجالات التّنمية الصّناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي.

6- **في مجال التّعليم:** ضمان وفرة المتدربين لكلّ القطاعات الاقتصادية الأساسية.

7- **في مجال الدّخل:** زيادة في الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النّمو، وتوفير فرص العمل في القطاع الرّسمي.

إنّ الاستدامة الاقتصادية لا تتمّ إلاّ من خلال التّركيز أساسا على مفهوم البيئة الاقتصادية وذلك من خلال الهيكل الاقتصادي العام للدّولة ونمط توزيع الثّروة الاقتصادية، والتّحولات الاقتصادية ونمط السّوق والمالية العامّة للدّولة ومدى سلامتها، وكذلك معدّلات التّوظيف بالنّسبة للسّكان ومستويات معيشتهم.فالتّفكير في الاستدامة والرّفاهية بين الأجيال، يتطلّب ضمان ألاَ يقلّ تدفّق الاستهلاك مع مرور الوقت، ذلك يتوقّف على التّغيير في رصيد الأصول أو الثّروة مع مرور الوقت.

كما أن هناك ما يميّز بين نوعين من القيود على النّمو، النّوع الأوّل قيود ضعيفة على النّمو، والتّي يطلق عليها اسم «الاستدامة الضّعيفة»، والتّي تفترض أنّ الأصول قابلة للإحلال فيما بينها تماماً، أمّا النّوع الثّاني فهي القيود القويّة على النّمو التيّ تعرف باسم «الاستدامة القويّة»، والتيّ تؤكّد أنّ الأصول ليست قابلة تماماً في الإحلال فيما بينها، لأنّ بعض الأصول الطّبيعية أو بعض الوظائف التيّ تؤدّيها هذه الأصول، مثل دعم الحياة العالمية لا يمكن استبدالها بغيرها(1).

المطلب الثّالث: البُعد الاجتماعي.

إنّ البعد الاجتماعي يتطلّب تحليل البيئة الاجتماعية للتّركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التّعمير، والمنظومة الصّحية وآفاقها، والتّنظيمات الاجتماعية وكذا نظم التّعليم، دون نسيان جانب الاستعمال التّقني وأثره على المجتمع.

ولعلّ مشاكل البطالة والفراغ وكيفيات اكتساب المعرفة، والوصول إلى مستوى معيشي لائق، والعيش حياة طويلة وصحيّة بأمل حياة أكبر، هي من أهمّ المشاكل على الإطلاق التّي تواجه كلّ عمليات التّنمية في البلدان.

العنصر الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطّبيعة والبشر، وإلى النّهوض برفاه النّاس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصّحية والتّعليمة الأساسية، والوفاء بالحدّ الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثّقافات المختلفة، والتّنوع، والتّعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشّعبية في صنع القرار، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع.

وفي سياق هذا الموضوع على اعتبار أنّ الرّكيزة الاجتماعية لم توفى حقّها كما

---

(1) البّنك الدّولي، تقرير التّنمية لعام 2003، ص 16.

ينبغي، مقارنة بالاستدامتين الاقتصادية والبيئية، فإنّنا نجد أنّ التّنمية الاجتماعية – ولو كانت أشمل بكثير – تقترب لتلامس كثيراً مفهوم التّنمية البشرية المستدامة.

فالتّنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التّنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن[1].

وتنظر للطّاقات المادّية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التّنمية، فهدف هذه التّنمية هو خلق بيئة تمكّن الإنسان من التّمتع بحياةٍ طويلة وصحّية وخلاقة.

فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التّنمية بطريقة تُعنى بكيفية توزيع ثمارها بالآثار الاجتماعية والبيئية، لذلك يعتبر الاقتصادي "آمارتا يسن": « أنّ المضمون الحقيقي للتّنمية هو الحريّة، سواء تعلّق الأمر بالحريّة بمعناها السّلبي كالحرّية من الفقر مثلاً أو الحرّية بمعناها الإيجابي كحريّة المرء على اختيار نوع الحياة التّي يرغب فيها»[2].

كما أنّ عناصر التّنمية البشرية المستدامة تتمثّل فيما يلي:

- الإنتاجية أو المقدرة البشرية على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.
- الاستدامة أو عدم إلحاق الضّرر بالأجيال القادمة، سواء تعلّق ذلك بسبب استنزاف الموارد الطّبيعية أو بمشكلة تلويث البيئة أو بعبء الدّيون العامّة التّي تتحمّل عبئها الأجيال اللاّحقة.
- المساواة وتساوي الفرص المتاحة أمام كلّ أفراد المجتمع على اختلافهم.
- التّمكين للإنسان، فالتّنمية تتمّ بالنّاس أساساً وليس فقط من أجلهم، حيث أنّ «النّاس هم الثّروة الحقيقية للأمم ».

---

(1) كمال رزيق، مقال بعنوان " التّنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصّالح والدّيمقراطية"، مجلّة العلوم الإنسانية، السّنة الثّالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

(2) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، مقدّمة في مفهوم التّنمية البشرية المستدامة، أكتوبر 2003، الأردن.

وقد حدّد برنامج الأمم المتّحدة بشكل خاص، عدّة مقاييس للتّنمية الإنسانية من أهمها:

أ- العيش حياةً طويلة وصحيّة.

ب- اكتساب المعرفة.

ت- الوصول إلى الموارد اللاّزمة لمستوى معيشي لائق.

كما طوَّر خبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة مقاييس لقياس التّنمية البشرية تنحصر في:

- العمر المتوقّع عند الميلاد بحيث يتمّ تحقيق بُعد الحياة الطويلة والصّحية.
- نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة.
- مجموع نسب الالتحاق بمستويات التّعليم الابتدائي والثّانوي والجامعي، فهما يمثلان بُعد المعرفة.
- النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي للفرد مُقاساً بالدّولار الأمريكي ليكون مؤشّرًا بديلاً يبيّن الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق[1].
- مؤشّر مشاركة النّساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

واعتماداً للتّقرير النّهائي لقمّة الأرض عن التّنمية المستدامة (جوهانسبرغ، سبتمبر 2002) فيما يتعلّق بأنواع التّنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها، تكون الاستدامة الاجتماعية في المجالات الخاصّة على النّحو التّالي:

الاستدامة الاجتماعية:

1- **في مجال المياه:** تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزّراعة الصّغيرة للأغلبية الفقيرة.

(1) NDP. (1995) Human develoopment report 1995 (NEW YORK) UNDP Puplication

2- **في مجال الغذاء:** تهدف إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزّراعة الصّغيرة، وضمان الأمن الغذائي المنزلي.

3- **في مجال الصّحة:** تهدف إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحّة البشر وضمان الرّعاية الصّحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

4- **في مجال المأوى (السّكن) والخدمات:** تهدف إلى ضمان الحصول على السّكن المناسب وبالسّعر المناسب، بالإضافة إلى الصّرف الصّحي، والمواصلات للأغلبية الفقيرة.

5- **في مجال الطّاقة:** تهدف إلى ضمان الحصول على الطّاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصّة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.

6- **في مجال التّعليم:** تهدف إلى ضمان الإتاحة الكافية للتّعليم للجميع من أجل حياة صحيّة ومنتجة.

7- **في مجال الدّخل:** تهدف إلى دعم المشاريع الصّغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرّسمي.

وحقيقة يرتسم جلياً البُعد الاجتماعي للاستدامة كأحد ركائز التّنمية المستدامة ككلّ، على اعتبار أنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال عزل العملية التّنموية خارج الوسط الاجتماعي، ممّا يُنشئ نوعاً من المواجهة الشّرسة بين النيّة المسبقة في التّنمية من جهة، وبين التّحديات التيّ يفرضها الواقع المعيشي بكل إفرازاته وتراكماتها من جهة ثانية. فالبطالة التيّ تنخر كيان الدّول خاصّة الفقيرة منها، والأمراض على أنواعها، والتّهميش والإقصاء الذّي تواجهه المرأة في البلاد المتخلّفة، والأميّة ورداءة الأنماط التّعليمية، وتسوّل الأطفال، وظاهرة العنوسة، ونسبة الوفيات المرتفعة عند الأطفال وغيرها من المعضلات الشّائكة تجعلنا أمام تحدي كبير، لا يمكن التّغاضي عنه أبداً، فالإنسان رأس مال هاته الحياة

وسيّدها، فالاستدامة الاجتماعية مطلب إنساني غاية في النّبل، وأتذكّر هنا مقولةً لأحد كبار المثقفين العرب حينما قال: " تباً في هاته الحضارة التيّ تسعى لسعادة الفرد فتقتله "، في تساؤل جدلي عن اللاّتوازن والمنطق المقلوب، فعندما تحاول دول – تسمي نفسها ببلاد الحريّة والعدالة المطلقة – أن ترمي بأطنان القمح والمئونة في أعماق المحيطات حتى تحافظ على استقرار سعره في الأسواق الدّولية، حينها يكون جزءٌ كبيرٌ من البشر يموتون جوعاً !

خلاصة المبحث الثّالث:

إنّ مفهوم الاستدامة التّنموية يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية تتألّف منها التّنمية المستدامة، تمثّل فيما بينها ثالوثاً متكاملاً متناسقاً، لا يمكن فصل أي منها عن الآخر لأنّه لا يصحّ إحداها بدون الاهتمام بباقي الرّكيزتين الأخريين.

فالتّفكير السّابق كان يركز وبدرجة كبيرة على الجانب الاقتصادي فقط مهملاً في الوقت نفسه جانبين مهمّين جدّاً، ملازمين لحركة الإنماء الاقتصادية هما البعدان الاجتماعي والبيئي، فالاقتصاد غايته المجتمع ووسيلته المجتمع كذلك (الإنسان)، والبيئة هي من يحتضن الفعلين الاقتصادي والاجتماعي معاً.

وهناك من يضيف أبعادًا أخرى للتّنمية المستدامة، كالبُعد الثّقافي والمكاني وغيرهما.

ولكن باقي الأبعاد تنتهي لأن تنطوي تحت لواء الثّالوث الأساسي.

واعتماداً على الصّيغة النّهائية لقمّة "جوهانسبرغ" للتّنمية المستدامة التّي حدّدت المجالات الحيوية السّبع، نستنتج تكاملاً واضحاً بين الأبعاد الثّلاثة للتّنمية المستدامة.

وتفعيل التّنمية المستدامة يعني بالضّرورة تفعيل الرّكائز الثّلاث معاً وعلى قدم المساواة، فالتّمادي في استصغار أحدهم وتعظيم أخراهم، يؤدّي لا محالة إلى فشل كلّ المجهودات المبذولة مهما كان حجمها، فالخطر الاقتصادي محدق، والوطأة الاجتماعية وشيكة والدّمار البيئي يهدّد وينذر.

خلاصة الفصل الأوّل

إنّ للاستدامة معنى واسع، هذا ما يجعل تعريفها ليس بالأمر السّهل، وهذا لا يعني وجود بعض المحاولات في هذا النّطاق، ولعلّ أكثر التّعريفات شيوعاً هو ذلك التّعريف الذّي يقدّم التّنمية المستدامة على أنّها ذلك التّقدم الذّي يلبّي احتياجات الحاضر دون أن يعرّض للخطر قدرة أجيال المستقيل على تلبية احتياجاتهم الخاصّة.

وهو تحليل يبرز الحاجة إلى الموازنة والإنصاف بين مصالح الأجيال المتعاقبة من خلال حلقة التّواصل ومبدأ الاستمرار، وربّما كانت أغلب المشاكل التّي نتخبّط فيها الآن هي نتاج من سبقنا، فنصبح هاهنا في موقع الضّحية المغلوبة على أمرها، فالبّشر يتزايدون وتتعاظم حاجياتهم وتتراكم معها مشاكلهم، فيولد النّاس وهم مدانون، ملطّخون بشيء من آثار الماضي، ممّا يُكسب في أنفسهم بعضاً من التّذمر فيصابون بالخوف من المستقبل.

فالزّمان أضحى تركات متعاقبة يتقاسمها الجميع ويتحملّها الحالي في حاضره، ولا يستطيع أن يرفضها الآتي واللاّحق في أوانه.

وتعريف التّنمية المستدامة يرتكز على دعامات الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية الاستدامة البيئية وغيرها.. هذه الدّعامات تُظهر الحاجة إلى أن تؤخذ في الحسبان ليس فقط النّاحية البيئية والاقتصادية للاستدامة، وإنّما تتعدّى ذلك إلى النّاحية الاجتماعية التّي تعتبر حديثة مقارنة بالدّعامتين السّابقتين، رغم أهميتها في التّأثير على بقاء الأصول، ويظهر ذلك جلياً عند حدوث ضغوط اجتماعية، حيث يؤدّي ذلك إلى انهيار تراكم أو بقاء الأصول، ممّا يهدّد بالخطر على الرّفاهية بين الأجيال..

الفصل الثّاني

المسيرة التّنموية في الجزائر

محتويات الفصل الثّاني

تمهيد:

بعد أن أشرنا في الفصل الأوّل السّابق إلى ماهية التّنمية المستدامة، وما أُثير حول هذا الموضوع في القمم العالمية، ومادمنا بصدد دراسة هذا الموضوع بشقّه المتعلّق بالجزائر.

ارتأينا قبل الولوج إلى وصف حالة التّنمية المستدامة في الجزائر، أن نستعرض المسيرة التّنموية بوجه عام في الجزائر، حتى نكون في الصورة، على اعتبار أنّ ما سيكون بشأن تحقيق التّنمية المستدامة ليس أمراً لا أساس له ولا أصل، بل هو امتداد لما هو قائم وتتبّعٌ للمنجز من الحقائق والمشاريع.

فالجزائر كما هو معروف بلدٌ حديث العهد بالاستقلال، فقد تعرّض ولقرون طويلة لشتّى محاولات النّهب والاستغلال والإستدمار – على حدّ تعبير المفكّر والمؤرّخ الجزائري، مولود قاسم نايت بلقاسم، رحمــه الله –.

فقد كانت – ولازالت – الجزائر هذا البلد القارّة محلّ أطماع الغزاة والمعتدين المستعمرين، فهي بلدٌ شاسع المساحة، غزير الثّروات، ممّا كان يُلزم على أولي الأمر من حكام وساسة أن ينتهجوا عدّة طرق قصد تنمية الاقتصاد ورفع الغبن على الشّعب وحمل مشعل الجزائر بعد الاستقلال..

لذا نحاول أن نتتبّع أهمّ مراحل ومحطّات التّجربة التّنموية في الجزائر من خلال استعراض هذا الفصل، لأهمّ التّحولات الاقتصادية في الجزائر وكذا مقومات انطلاقه وبوادر تقدّمه.

المبحث الأوّل: المراحل التنّموية في الجزائر

اعتمدت الجزائر على غرار مثيلاقما من الدّول السّائرة في طريق النّمو على عدّة طرق لتنمية اقتصاد البلاد وتطوير أداءاته، وكان ذلك في كثير من الأحيان لا ينمّ عن اختيار داخلي بل هو كحتمية ملحّة تفرضها قوى ضاغطة خارجية تتبنّى أفكار بعيدة كلّ البُعد وغير صالحة التّطبيق على التّركيبة الجزائرية، وقد تزعم ذلك كلٌّ من البّنك وصندوق النّقد الدّوليين وغيرهما من المؤسّسات العالمية ونوادي الإقراض الدّولية كناديي باريس ولندن وآخرون.

فقد حاولت الجزائر خاصّة في العهد 'البومدييني' تبنّي نموذج الصّناعات المصنّعة المعتمدة على الصّناعات الثّقيلة، المستقاة من أفكار الفرنسي (جيرار دو برنيس)، عن طريق ما كان يسمّى بالمخطّطات التّنموية، ولعلّ النية السّليمة والقصد النبيل للرّئيس الرّاحل "هواري بومدين" - على الرّغم من الاعتراضات الكثيرة — تبرّر الوسيلة المعتمدة، وعند فشل هذا النّموذج (سقوط السّياسة بسقوط الرّجل، وضع طبيعي عند الدّول المتخلّفة)، حاولت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السّوق في محاولة منها إلى اللّحاق بالرّكب الغربي، منتهية في الأخير إلى اعتماد ‹الاقتراب الكينزي› لأفكار مدرسة جون مينارد كينز الشهيرة، وذلك منذ سنة 98 إلى يومنا هذا في محاولة منها للاستدراك والاقتفاء.

المطلب الأوّل: مرحلة التّصنيع والنّمو (1967- 1985).

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على آلية المخطّطات من خلال طبيعة النّظام الاشتراكي المتّبع وخطوطه العريضة المتبنّاة، وكان لأفكار "دوبر نيس" حصّة الأسد من خلال نموذج الصّناعات المصنّعة، المسنود بالتّدفقات المالية الخارجية والمساعدات الدّولية في اختيار تقانة التّكنولوجيا العالية المستوردة، على اعتبار محاولة تأهيل الخبرة الجزائرية وإعداد

الكوادر المؤهّلة للمنافسة في التّصدير الصّناعي خارج إطار المحروقات، ممّا يرفع في الإنتاجية ويزيد في الدّخل الاقتصادي القومي.

والحقيقة أنّ الهدف النّهائي كان الحصول على موارد مالية كبيرة لاعتمادها في القطاع الأهمّ المتمثّل في المجال الزّراعي بغية تحقيق العمالة والوصول إلى الاكتفاء ومواجهة تحدّيات الغذاء، أولى تحدّيات الدّولة الاشتراكية، ولن يتأتّى ذلك إلاّ من خلال التّوجه إلى المجال الصّناعي نظراً لمردوديته المالية الكبيرة والسّريعة وتوازياً مع فكرة نمطية عناصر الإنتاج المتاحة، فالجزائر بلدٌ نفطي يحوز على مساحة مواد أولية واسعة، تؤهّله لأن يقتحم عالم الصّناعة بكلّ اقتدار.

ولعلّ المشكلة (المغيّبة) تيّمناً بمبدأ "هيجل"[1] «كلّ فكرةٍ تحمل بذُورَ فنائها في نفسها » هي مشكلة التّكنولوجيا المستورد، فالجزائر بلدٌ فتيٌّ يعاني من ويلات الأميّة، والصّناعة تحتاج إلى سبقٍ كبير في المجال التّقاني، بمعنى المنظومة التّعليمية المتطوّرة والنَّسَق الثّقافي المتقدّم.

لذلك اعتمدت الجزائر مخطّطات تنموية متنوّعة، نستعرض أهمّها:

أوّلاً: تجربة مخطّط الاستثمار الوطني (1967–1969).

وهو مجرَّد تجربة تستند على مجموعة من البرامج المخطّطة في الحقبة الاستعمارية قُبيل الاستقلال (الثّورة التّحريرية)، وفي هاته الفترة التّي شهدت انطلاق الصّناعة الجزائرية عن طريق إحداث شركات وطنية وتوجيه الاستثمار نحو الصّناعات التّحويلية قصد خلق مناصب شُغل.

فعمدت الجزائر على زيادة ورفع الإنتاج البترولي للحصول على موارد مالية تخصّص لتمويل الصّناعة ومن ثمّ تحقيق التّنمية المنشودة، في محاولة لتبيان القدرة على تسديد الدَّين للمقرضين الأجانب.

(1) SEE : MARKX ; K(1966) ; THE POVERTY OF PHILOSOPHY. FOURTH PRINTING. MOSCOW ; EX USSR.

كما تمّ توظيف حوالي نصف الإنتاج البترولي في تمويل الصّناعة وحدها أي (2.3 من إجمالي 5.1 مليار دولار ناتج بترولي)، وذلك كمحاولة لتفعيل فكرة النّهج الصّناعي المقترحة[1].

ثانياً: المخطّط الرّباعي الأوّل (1970–1974).

خصّصت الجزائر ما نسبته 9.1 مليار دولار للاستثمار في البترول من مجموع الاستثمارات الوطنية البالغة 20.1 مليار دولار، كما عملت على إفراد قدر كبير من معدّلات الاستثمار في هذا المجال.

ولكن يلاحظ غياب الكوادر الكفأة المؤهّلة لمواجهة هذا النّوع من التّقانة العالية، ممّا أدّى إلى عرقلة المبادرة الاستثمارية في كلا القطاعين الخاص والعام.

حيث أخذ القطاع الصّناعي حصّة الأسد في الغلاف الاستثماري للتّنمية، ومبرّر ذلك محاولة تدارك التّأخر الحاصل في أقصر الأوقات ومن ثمّ التّركيز على الصّناعات المعدنية والمحروقات، من خلال مسارعة إنهاء مركبات الحجار للصّلب بعنابة والمحروقات بأرزيو وهران، ومعامل سكيكدة.

ثالثا: المخطّط الرّباعي الثّاني (1974–1977).

وفيه أعيدت هيكلة القطاع الزّراعي من النّاحية المؤسّساتية في شكل إصلاح زراعي عميق فتحصّل القطاع على نسبة تزيد عن 15 % من الاستثمارات، أمّا صناعة المحروقات فقد زادت نفقاته الاستثمارية، ومردّ ذلك إلى الظّروف الدّولية الحاصلة آنذاك، وسوق الطّاقة.

فتوجّهت الجزائر إلى اختيار صناعة التّمييع، وهي صناعة طاقوية تتميّز باستعمال

---

(1) BENISSAD HOCINE : LA RéFORME Economique en Algérie , 2 éme ed , O P U , 1991 , p16.

كثيف لرأس المال، تهدف إلى التّحكم في عملية تصدير الغاز الطّبيعي المميّع[1].

في هاته الفترة تحصلّت الجزائر على أكثر من 60 مليار دينار كإيرادات نفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول سنة 1973[2]، وبالاعتماد المتزايد على فكرة التّقانة العالية كثيفة رأس المال، زادت الجزائر في التّوجه نحو الاستدانة الخارجية لتمويل الاستثمار، وكانت الدّولة ترمي إلى إنشاء اقتصاد تتوّفر فيه الشّروط القاعدية من أجل التّطور المدّعم داخلياً، ولكن الجزائر لم تضحي بالاستهلاك الدّاخلي، تبعاً للبحبوحة البترولية حينها، ممّا مكّنها من تغطية نفقاتها، ولكن لتلبية متطلّبات الاستثمار سلكت خيار الاقتراض الخارجي، (وعموماً الجدول الموالي يبين مؤشّرات تطوّر الإنفاق الاستثماري من خلال المخطّطات التّنموية).

(1) راجع د. سعدون بوكابوس ، مطبوعات عرض وتحليل بنية الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائـــر ص 144.

(2) مدني بن شهرة، مجلة علوم إنسانية، العدد 18، السنة الثانية، فيفري 2005، ص 14.

جدول رقم:03 مؤشّرات تطوّر الإنفاق الاستثماري مع أخذ المخطّط الثّلاثي كأساس (يساوي 100).

القطاعات / المخطّطات	صناعة المحروقات	صناعة قاعدية	صناعة السلع الاستهلاكية	زراعة وري	بناء تحتي	سكن	تكوين	صحّة	أخرى	الإجمالي
المخطّط الثّلاثي(التّجريبي)	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	% 1.00
المخطّط الرّباعي1	2.00	3.92	2.30	2.15	2.81	2.25	3.3	5.00	1.44	% 279.66
المخطّط الرّباعي2	8.47	13.21	9.6	8.73	14.09	20.75	10.00	19.00	6.00	%1220.55
المؤشّر القطـــاعـــي	4.23	3.36	4.17	4.06	5.01	9.22	3.03	3.8	4.16	4.36

المصدر: أ.د سعدون بوكابوس مطبوعات عرض وتحليل بنية الاقتصاد الجزائري، ص 137.

وعموماً فإنّ إستراتيجية التّنمية في الجزائر في تلك الحقبة كانت تتطابق مع الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى المعلن عنها منذ 1965، والمتمثّلة في ‹ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، لتدعيم الاستقلال السّياسي الحاصل في سنة 1962›.

كما ذكر الأستاذ حميد تمار: " أنّ الجزائر لا تريد إدخال تنميتها الاقتصادية، في إطار الاقتصاد الدّولي المندمج، الذّي لا يكون في صالحها، إنّما تسعى الجزائر إلى تحضير الشّروط القاعدية الضّرورية لوضع اقتصادها على مسار نمو، معمّم وذاتي"[(1)].

كما يمكن الإشارة إلى مخطّطين خماسيين، كتكملة لتجربة تخطيط الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدّة مابين (1980-1989):

أ- **المخطّط الخماسي الأوّل** (1980-1985): يعتبر هذا المخطّط المنبثق عن توجيهات المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التّحرير الوطني في جوان 1980، وقد شهدت هاته الخطّة الخماسية أهم عملية تتمثّل في «إعادة هيكلة المؤسّسات العمومية».

ب- **المخطّط الخماسي الثّاني** (1985-1989): يعتبر آخر المخطّطات التّنموية في الجزائر، من حيث أنّه شكّل محطّة هامّة في المسيرة التّنموية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، يهدف إلى تحقيق التّوازنات العامّة للاقتصاد الجزائري من خلال تلبية احتياجات السّكان ومواصلة النّمو بالنّسبة للإنتاج وللاستثمار.

وبما أنّ النتائج المتوخاة عن المخطّطات الإنمائية المتّبعة في الجزائر بدءً من الفترة (1967-1977) التّي لم تكن في المستوى، ولم تلبّي تطلّعات واضعيها وآمال المواطنين، عمدت الدّولة الجزائرية، وانطلاقاً من وضعية المؤسّسة الاقتصادية الوطنية الإنتاجية إلى تفعيل عملية إعادة الهيكلة.

---

(1) نفس المرجع السابق لـــ: د. سعدون بوكابوس.

وطبقاً للمرسوم المتعلّق بإعادة الهيكلة رقم 80 – 242 الصّادر في: 14 أكتوبر 1980، فإنّ عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية[1]، كانت تهدف إلى تلبية حاجات الاقتصاد والسّكان معاً وفق:

- تحسين شروط عمل الاقتصاد.
- تحكّم أكبر في جهاز الإنتاج.
- وجوب نتائج نشاطات المؤسّسات بالنّظر إلى الأهداف المستندة إليها عن طريق التّخطيط.

ومن الأسباب الرّئيسية التيّ جعلت الانتقال إلى إعادة الهيكلة ضرورة [2]، نعدّد ما يلي:

1- تكامل المؤسّسة الوطنية وتركيزها:

المؤسّسات كانت ضخمة، وتتمتّع بالمركزية في التّسيير، وتأخذ القرارات (القرارات تصدر من الهيئة المركزية)، وتقوم المؤسّسة بإنتاج أغلب العناصر المستعملة في المنتوج النّهائي (خيط، نسيج، تفصيل،...إلخ)، وأدّى هذا إلى تركيزها، إذ نجد مثلاً أنّ 1165 وحدة أساسية تُجمع ضمن 16 مؤسّسة وطنية فقط، كانت طبيعة إستراتيجية التّنمية والتّصنيع في الجزائر هي المحدّدة لحجم المؤسّسات.

كلّ هذه الأسباب مجتمعة جعلت المؤسّسة غير قادرة على تسيير نفسها، وبمعنى أصح مواصلة عملية التّسيير بنفس الطّريقة خلال النّظام السّابق (التّسيير الاشتراكي)، أدّى هذا إلى عدّة مساوئ أعاقت عملية الإنتاج، ضعف الاستغلال لطاقاتها الوّاسعة، وعدم تحقيق عائدات اقتصادية مقبولة.

---

(1) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسّسة، دار المحمدية العامّة، الجزائر، طبعة سنة 98، ص 188.

(2) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 185 – 188.

2- عدم التّخصص:

فالمؤسّسات تقوم بمجموعة من النّشاطات الإنتاجية التّي تتمحوّر حول موضوع معين دون تخصّص، فتصبح ومع انتشار وحداتها عبر مختلف أنحاء التّراب الوطني، تتربّع على عدّة اختصاصات، وتعمل في مجال اقتصادي واسع، وأصبحت تهدف إلى تحقيق نتيجة تسمح لها من إعـــادة رأسمـــالها وضمـــان استـــمراريتها.

فأصبح اختيار المشاريع والاستثمارات لإنتاج منتوجات معينة، لا يخضع لإستراتيجية واضحة وخطّة مركزية، إذ يمكن للمؤسّسة أن تنجز أي استثمار يدخل تحت الفرع الذّي تقوم بمراقبته.

3- ضعف وثقل نظام التّوجيه الاقتصادي:

من أهمّ الصعوبات التيّ واجهت المؤسّسة الاقتصادية المراقبة الخارجية لها، حيث متابعة كلّ نشاطات المؤسّسة الهامّة جعلها تفرط في الضّغط على المؤسّسة ونتج عنها إجراءات طويلة لإعداد الملفات وإيصالها بمختلف الجهات الإدارية والجهاز المصرفي قبل انطلاق المشروع وسوء التّنسيق بين (الجهات الإدارية والجهاز المصرفي) والهيئات المركزية.

4- اتجاه المؤسّسات الاقتصادية إلى نشاطات اجتماعية أكثر:

إنّ سوء فهم التّسيير الاشتراكي للمؤسّسات وتوجيهاته جعل المؤسّسة تتّجه إلى تلبية الحاجات الاجتماعية للعمّال (التّعاونيات الاستهلاكية، محو الأميّة والصّحة...)، نشأ عن هذا ارتفاع نسبة الأجور من رقم الأعمال التّي تصل أحياناً إلى 50 %، وارتفاع الأعباء الاجتماعية وتردّي النّتيجة مع انخفاض مردودية العامل (انعدام العلاقة بين الأجر والعمل الحقيقي المقدم).

5- ضعف كفاءة الهياكل الدّاخلية حسب التّسيير الاشتراكي للمؤسّسات:

وهذا نتيجة لعدّة أسباب منها:نقص وعدم انسجام إمكانيات التّدخل عند

الاضطرابات، ونقص الكفاءة في نشاطات الهياكل، وإهمال أو سوء تقييم المشاكل الاجتماعية، سوء ارتباط الأرباح الموزعّة بالعمل أو الأجر بين العمال في نفس المؤسّسة بين المؤسّسات والقطاعات.

وبقيت صلاحيات مجلس العمّال ذات صبغة سياسية، وكذا الضّغط الذّي بقي يمارس من طرف الإدارة المركزية، ومختلف الهيئات الإدارية للرّقابة، وبقيت القرارات الدّاخلية غير مستقلة.

6- نقص استعداد العمّال للمرحلة:

لعبت الأميّة دوراً مهمّاً في جعل العمّال لا يقبلون على التّنظيم الجديد، إمّا لنقص تكوينهم السّياسي أو لسوء فهمهم لأهداف التّسيير الاشتراكي للمؤسّسات.

المطلب الثّاني: مرحلة التّعديل الهيكلي (1986- 1998).

أخذت الجزائر على عاتقها في عدد من المجالات الحيوية القيام بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نذكر منها المجالات التالية:

1- **إصلاح المنظومة المالية:** إن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، جعل الجزائر تقوم بعدة تغيرات جذرية على المنظومة المالية، وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.
- توسيع وعاء الرّسوم على القيمة المضافة، وخاصة على المنتجات البترولية مع رفع الضّريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5 % إلى 33 %.
- إلغاء إعانات الاستهلاك، وإتباع سياسة نقدية مُحكمة.
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك الدولي بداية من سنة 1996، حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4 % لسنة 1997.
- استبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها بـــ: 1200 دج.
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.

2- **الإصلاح النقدي والمالي:** في هذا الجانب اتخذت إجراءات متعلقة بأسعار الفائدة، وتنظيم القطاع المالي.

- التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظام جديد.
- إنشاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك، يصل إلى 5 % مع إنشاء معامل احتياطي إجباري بـــ 3 % على الودائع البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي[1].

---

(1) مدني بن شهرة، مجلة علوم إنسانية، العدد 18، السنة الثانية، فيفري 2005، ص 13.

- الحدّ من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامّة.
- إعادة رسملة البنوك التّجارية، وذلك من خلال السماح للشركاء بالمساهمة، وقد تمّ إنشاء عدّة بنوك خاصة منها: ...union bank , citi bank

بعدما كانت هذه المنتجات قبل 1994 ليسود نظام الأسعار المدعّمة.

1- **ميدان التّجارة الخارجية:** إنّ تسوية سعر الصّرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي، حيث ركّزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار الدّولة لعملة استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض، من أجل الاستيراد في نتناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي:

- إجراءات تتعلّق بنظام الصّرف، وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50 % ذلك بين أفريل – سبتمبر 1994، وإنشاء مكاتب للصّرف، ووضع سياسة تضمن المنافسة الخارجية، وإنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر، وباقي البنوك التجارية.
- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، منها إلغاء كل أشكال منع التّصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية، وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حُددت في أفريل 1994، وتخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من 60 % إلى 50 % سنة 1996، ومن 50 % إلى 45 % سنة 1997.

2- **تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:** من خلال قانون التنمية التكميلي لسنة 1994، تبنّت الجزائر مبدأ تشجيع الاستثمار الخاص، وذلك بالسّماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، مع التّرخيص ببيع المؤسسات العمومية، والتنازل

فيهل لصالح مسيِّرين خواص، مساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية، وهذا في حدود 49 % ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة.

- حيث أن أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفريل 1996 مدعماً من طرف البنك الدولي، وتم خوصصة 200 مؤسسة عمومية محلية في مجال الخدمات.

3- **قطاع الفلاحة:** اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بقطاع الفلاحة، كما أن هذا القطاع يعتمد على التوظيف الجيّد للقدرات الإنتاجية، ويظهر ذلك من خلال برنامج الحكومة لسنة 1997، من أجل تنمية قطاع الفلاحة في الجزائر وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

- إعادة النظر في تسيير القطاع من خلال تسوية النزاعات الفلاحية، وإصدار قانون التوجّه العقاري، والمحافظة على الأراضي الرّعوية، وتشجيع تنميتها والأخذ بعين الاعتبار حق الانتفاع لمربي المواشي، وإعطاء تسييرها للجماعات المحلية بمشاركة المنظّمات المهنية، مع تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص.

- تنشيط الإنتاج الفلاحي: وذلك من خلال استخدام مقاييس تقنية حديثة في الزراعة تتكيّف مع الظروف المناخية، والفلاحية وهذا بتبنّي مجموعة من البرامج والتطوير الميداني للاستثمار الفلاحي عن طريق التعاون والقروض، البيع الايجاري وغيره..

- العمل على تفعيل التنمية المستدامة: وذلك عن طريق تثمين الموارد، والحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف، وعليها اختيار ما يناسب هذه البيئة حتى يتم تطوير المنتجات الفلاحية، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتجاوز معدلات المردودية الضعيفة في الإنتاج الفلاحي.

4- **قطاع السكن:** وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسّكن سنة 1996، خصوصاً في مجالات التعمير، والعقار، وتعزيز الرقابة على البناءات غير الشرعية، وتنظيم السّوق العقاري، مع تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك السكن بالإضافة إلى

إنشاء صندوق لضمان الرهون على القروض، أيضاً إنشاء صندوق للتخفيف من قيود المتعاملين أمام التمويل العمومي، ويسمّى بصندوق ضمان الصفقات العمومية[1].

بذلت الدولة الجزائرية جهوداً كبيرة في إنجاح التعديل الهيكلي، وقد صُرِّح في الكثير من المناسبات، أنها وصلت إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكليّة، وتمكنت من التخفيف في نسبة التضخم.

إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يعترفون بأن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، له أثار سلبية عديدة، خاصة فيما تعلق بالمجال الاجتماعي لدى القطاع العام خصوصاً (العاطلين عن العمل، عمال القطاع الفلاحي، الأسر الفقيرة، وغيرها..).

حيث كتبت إحدى العاملات بالبنك الدولي: « ولّما كان التكيُّف بالتالي يتضمّن عادةً تخفيضاً في مجموع الطلب، والتغيرات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وللمنتجات، وتحولاً في تخصيص الموارد، فإن هذا سيتبع بالضرورة بتكاليف في شكل تقليل الاستهلاك، وتخفيض الاستثمار أو الإبعاد المؤقت للعمل، زيادة البطالة»[2].

رغم وجود هذه الآثار إلا أن خبراء الصندوق والبنك يصرّون على تطبيق هذا البرنامج حالياً أفضل من تطبيقه مستقبلاً، لأن آثاره المستقبلية تكون أكثر سلبية الآن.

إلا أن تصاعد موجات الانتقاد بسبب الآثار السلبية، بدأت بعض المنظمات الدولية تتحدث عن ما يسمى "بالتكييف ذو الوجه الإنساني" dimension social d'ajustment، وإعادة النظر في تشكيلة المجتمعات الفقيرة وتقدم المساعدات لها قصد التخفيف من الآثار السلبية للتكيُّف.

---

(1) مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 13.

(2) رمزي زكي، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي القاهرة، طبعة سنة 1996، ص 177.

لذا اقترح البنك الدولي بعض الحلول كشبكات الأمان الاجتماعي وصناديق التعويضات لمكافحة الفقر خاصة في الأرياف.

وإذا كان مهام التعديل الهيكلي هي تصحيح الاختلالات الاقتصادية من أجل النهوض بالتنمية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي، فإن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر أعطى سياسة اقتصادية جيّدة ولمدّة أربع سنوات كاملة، لكنه لم يعطي سياسة تنموية مستدامة، كانت نتائجه تقريباً على النحو التالي وذلك حسب القطاعات:

1- **القطاع الصناعي:**

تقلّص مؤشر الإنتاج الاقتصادي بحوالي 11 نقطة، وذلك من سنة 1994 إلى 1997، كما تقلّص مؤشر الإنتاج الحرفي التقليدي ب 21 نقطة، وإذا أخذنا سنة 1989 كمؤشر، نجد أن صناعة الجلود والأحذية انخفضت بـــ 53 نقطة سنة 1997، وذلك نتيجة المنافسة من القطاع الخاص (فالجزائر تعهدت بفتح أسواقها الداخلي والخارجي للمنتج الخاص وكذا تسهيل عملية الاستيراد والتصدير)، كما نجد أن كُلاً من صناعات الحديد والصلب والميكانيكا والكهرباء، نظراً لوزنها في ميدان الصناعة تتحمل القسط الأكبر في هذا التقهقر.

في سنة 1998 (سنة تطبيق إجراءات سياسة التعديل الهيكلي) تمكن القطاع الصناعي العمومي في السداسي الأول من تحقيق نمو قدره 5.2 % ونتيجة لتحسن وضعية قطاعات الكيمياء والصيدلة والأسمدة بـــ 34.2 % والكهرباء والإلكترونيك بـــ 14.3 % وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية بـــ 11.3 % وقطاع مواد البناء والزجاج بـــ4.6%[1].

2- **الهيكلة المالية للمؤسسات:** كان لزاماً على المؤسسات الاقتصادية التكيّف مع المحيط الجديد (تحرير الأسعار، معالجة نسب الفوائد، مبدأ المنافسة...) تماشياً مع برنامج

(1) مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 13.

التعديل الهيكلي، فانتقل عجزها المالي من 90 مليار دينار سنة 1995 إلى 113 مليار دينار سنة 1996، بنسبة 28 % من رقم الأعمال (حوالي متوسط ثلاث أو أربع أشهر من الإيرادات) مما يدعو إلى إعادة هيكلة خزينة المؤسسات[1].

عموماً يلاحظ أن القطاع الوحيد الذي له إمكانية توفير سيولة نقدية هو قطاع البناء، نتيجة توازن سعر الاسمنت في السوق، رغم وجود اسمنت أجنبي منافس.

كما شهد قطاع الصناعات الغذائية تعديلاً في الخزينة من سنة 1996 إلى 1998، وتحسن في قطاعي الصيدلة والكيمياء بداية من السداسي الأول لسنة 1998.

3- **القطاع الفلاحي:** رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع، خاصة سياسة تحرير الأسعار إلا أن القطاع بقي يراوح مكانه، فواردات الجزائر الغذائية بلغت 30 % سنة 1995 بزيادة تقارب 10 % عن سنة 1985، ووصلت في سنة 1997 إلى 29.3 % وحوالي 28 % في السنة الموالية.

4- **الخوصصة:** في دراسة مجموعة من الخبراء[2]. بيّنت أن نسبة النجاح وصلت إلى أقل من 5 % فقط إلى غاية شهر ماي 1998 فيما يتعلّق بنتائج عملية الخوصصة، أي من بين 2715 نشاطًا اقتصادياً، لم تتحقق سوى 116 عملية للخوصصة وتمّ حل 850 مؤسسة منها 696 أصبح ملكاً للعمال على حساب 1323 مؤسسة عمومية محلية، مع بيع 350 مؤسسة اقتصادية عمومية ماعدا مؤسسة رياض سطيف التي فُتح رأسمالها للرأسمال الخاص.

5- **قطاع البناء والأشغال العمومية والرّي:** ساهم المستثمرون بقدر كبير في نموّ هذا القطاع في حدود نسبة 4.5 % سنة 1996، وهو قطاع متميّز على الرغم من المشاكل المتراكمة.[3]

6- **البطالة:** إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وُفّق في إعادة التوازن الاقتصادي

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الدوري، سنة 1996، ص 10.

(2) QUOTIDIEN D' ORAN, DU06/3/1997 PAGE 05.

(3) QUOTIDIEN D' ORAN, DU06/3/1997 PAGE 05.

الكلي إلا أن العجز واضح تماما فيما تعلّق بالتشغيل والعمالة، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة وكآثار جانبية للبرنامج في التسريح الجماعي للعمال وتفاقم البطالة، التي انتقلت من نسبة 24 % سنة 1994 إلى أكثر من 29 % سنة 1997، وما نسبته 52 % من البطالة مصدرها القطاع العمومي والباقي تتبع القطاع الخاص فالبطالة المقدرة بأكثر من 2.3 مليون شخص مسّت فئة الشباب ويكفي أن نشير إلى أن ما يزيد عن نسبة 80 % من البطّالين هم شباب لا تتجاوز أعمارهم 30عاماً.

المطلب الثّالث: الانتعاش الاقتصادي في التّنظير الكينزي

(من سنة 1998 إلى غاية اليوم)

انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية مبلورة على شكل اقتراحات لهيكلة النشاطات، التي يمكن التأكد من صحَّتِها ميدانيا، بالرجوع إلى الأسس الفكرية لهذه السياسات المشتقّة أساساً من التنظير الكينزي، الذي ناد به المفكر الاقتصادي الشهير "جون ماينارد كينز " وذلك بداية من سنة 1998 إلى غاية الآن، وقد شمل ذلك عدّة مجالات إستراتيجية، نذكر منها:

1- **التجارة الخارجية:** في شهر أفريل من سنة 2004 تمّ التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، فيما يتعلق في عنصر التجارة الحرّة تعهدت الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة غب دول الاتحاد وذلك في أمدٍ يمتد إلى 12 سنة.

كما تعهدت أيضاً بخفض التعريفة الجمركية المتعلقة بالواردات الزراعية لدول الاتحاد الأوربي.

كما تعمل الجزائر حالياً جاهدةً، على تنويع صادراتها، بما في ذلك منتجاتها النفطية، وذلك من خلال ما يسمّى بالمكتب الجزائري لتشجيع التجارة الخارجية.

في ديسمبر 2000 كانت الجزائر قد وضعت عدداً من الحوافز الجديدة لجلب المستثمر الأجنبي، تمثلت في خفض الرسوم الجمركية والضرائب عن السلع الرأسمالية الخاصة بالمشروعات الجديدة، وإعفاء الأرباح من الضرائب ولمدّة 10 سنوات، كما أسست "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الاستثمار"، لجلب الاستثمارات الأجنبية قصد تفعيل الحركية الاقتصادية وامتصاص البطالة.

بلغت قيمة صادرات الجزائر سنة 2002 حوالي 20.01 مليار دولار معظمها صادرات نفطية، كما بلغت قيمة الواردات حوالي 14.52 مليار دولار للسنة نفسها مقابل 11.27 مليار دولار للسنة السابقة، ومع ذلك مازالت الجزائر تفرض تعريفة جمركية مرتفعة على السلع المستوردة تمثل ما نسبته 22.4 % من قيمة تلك السلع، وزادت في تحرير واردات العتاد المهني والصناعي غير الجديد، وفتحت قيمة القرض الموجّه لاستيراد السلع والتجهيزات مع ترخيص الدفع لنفقات التداوي بالخارج والتعليم وتحويل الأجور ونفقات الإشهار وغيرها..

2- **الخصخصة**: في شهر جانفي 2001 تمّ الإعلان عن عرض بيع 184 شركة حكومية في خلال ثلاث سنوات، وأن 121 شركة ستتم خصخصتها بالكامل، تتبع أغلبها قطاعات الخدمات والأشغال العامة والأغذية، كما اشتمل برنامج الخصخصة لسنة 2001 على اقتراح بيع بعض أصول مصانع الفولاذ ورخص الهواتف النقالة.

ومع رفع الحماية عن قطاع توليد الطاقة بموجب تشريع سنة 2002، تمّ فتح باب الاستثمار الخاص بالتعدين والطاقة، وشهدت هاته الفترة بداية نشأة القطاع الخاص بالجزائر، وهذا ما نادت به مجموعة البنك الدّولي في إقناع الدول النامية، لإتباع هذا المسار من أجل الوصول للتنمية.

وهناك عروض مجموعات دولية بعد إعلان الدولة في شهر جويلية 2003 عن تقديم اقتراحات لخوصصة قطاع المناجم وكذا مصانع الاسمنت الجزائرية التي شهدت دخول المستثمر المصري بقوّة في هذا المجال، هذه العروض الدولية مسّت المؤسسة الوطنية

للغاز الصناعي التي تتخصّص في مختلف الغازات الصناعية وتشغّل أكثر من 900 عامل، ويزيد رقم أعمالها في سنة 2003 عن مبلغ 2430 مليون دينار، وتنتج مواد كأكسيد الآزوت وغازات الهيدروجين والأوكسجين وتلبّي كامل احتياجات السوق الوطنية.

وقد اعتمد برنامج الخوصصة من قِبَل مجلس مساهمات الدولة وتمّت مباشرته بداية من السداسي الثاني لسنة 2005، حيث قرّرت السلطات العمومية اختيار 11 مؤسسة عمومية لدخول البورصة كخطوة أولى في إطار عمليات الخصخصة الجزئية[1].

3- العمالة:

قام البنك الدولي بتوجيه تحذيرات للدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن بينها الجزائر، مؤكداً على أن الثروة الناتجة عن عائدات النفط لن تحل مشكلة البطالة، كما أنها لن تساعد على فتح مناصب شغل كافية، والضرورة تقتضي تطوير مجالات كفيلة بتحقيق نمو فعلي مستدام، كالزراعة، والصناعات التقليدية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعليم.

فقد أشار "كريستيان بورتمان " نائب رئيس البنك الدولي المكلّف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن دولاً من بينها الجزائر نجحت في حماية اقتصادياتها من أزمات محتملة جرّاء انهيار أسعار النفط من خلال خفض قيمة الديون الخارجية، والإنفاق العمومي وإقامة صناديق مخصّصة ادخارية لمواجهة الأزمات، لأن ذلك غير كافٍ لهاته الدول التي تحتاج إلى تحقيق معدلات نمو تعتمد بشكل أكبر عن العمالة، لأن النفط يجلب كثيراً من الموارد المالية، لكنه لا يُنشئ بالضرورة الكثير من مناصب الشغل، كما حذّر صندوق النقد الدولي الجزائر، في إشارة إلى ضرورة أن تعتمد على تحويل مهام صندوق ضبط الموارد المالية الذي بلغت مدّخراته حالياً ما يزيد عن قيمة 700 مليار دينار، والتي تخصّص لضمان سدّ العجز في الميزانية العامة ، وتسديد المديونية الخارجية، حيث يرى أنه

---

(1) جريدة الخبر اليومية، العدد 4326، الموافق ليوم: 23 فيفري 2005، ص 02.

بات من الضروري تحويل مهامه من الادّخار إلى الاستثمار[1].

خلاصة المبحث الأوّل:

حاولت الجزائر منذ استقلالها، تخطّي عقبات الفقر والبؤس واللا إنتاج والمديونية الموروثة عن العهد الاستعماري، وذلك لانتهاجها مجموعة من الخطط العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك تحت لواء مبادئ نظامها السياسي الذي يدعو إلى تبنّي فكرة الاشتراكية كنهج عام.

ولكن ولعوامل متعددة ومتداخلة، كتفشي الأمية في الأوساط الشعبية، والعجز الفادح في الميدان الغذائي على وجه الخصوص، والآثار البليغة النّفسية والمادية الناتجة عن أكثر من قرن من الزّمان تحت نير الاستعباد والقهر، فإن جل المحاولات والمخططات لم يُكتب لها النجاح.

فالمشكلة في الجزائر تتعدّى الحدود التّنظيرية والقوالب المهيأة، لأن فكرة تفعيل ما يسمّى بالتنمية تتعلّق أساساً بالإنسان من خلال كونه الوسيلة قبل أن يكون الهدف. وربّما غياب أدوات الرقابة الكافية، والقدرة على الصّبر والاحتمال فيما يتعلّق بالشقّين المكونين للمجتمع، سواءً النُّخبوي أو الأهلي، فالسّياسة فعلٌ قَار لا يضمر ويزول بزوال الرّجال، ولعلّ أبلغ الوصف في هذا المجال، هو ما صرّحت به الخبيرة الدّولية في شؤون التنمية "ساكيكو فوكودا-بار"[2].

في وصفها لحالة التّنمية في الدّول النّفطية الرّيعية، ' لا يرتبط العائد الاقتصادي في نمط اقتصاد الرّيع بالعمل والاجتهاد، ويُزيّن هذا النّمط استقدام الخبرة من الخارج، ممّا

---

(1) نفس المصدر السابق جريدة الخبر اليومية، ص 02.

(2) ساكيكو فوكودا-بار، خبيرة دولية في شؤون التنمية، زارت الجزائر، مديرة تقرير التنمية البشرية لعام 2003.

ينتهي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة، ويهدر فرص إنتاجها محلياً وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي، فقد أصابت الفورة النّفطية عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية، وباتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء والمال، بغضّ النظر عن الوسائل المؤدية إليهما، وحلّت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم '.

ومهما يكن من حال، فإن المحاولات تبقى قائمة، والاجتهادات جارية، تثمّنها التّجربة المكتسبة، ولا عيب أبداً في الأخذ عن الآخر، ولكن ليس عن طريق الاستنساخ..

المبحث الثاني: مقوّمات الانطلاق وبوادر التقدّم

حقّقت الجزائر تحولاً مرموقاً منذ منتصف تسعينات القرن الماضي - في المرحلة الأولى من التّحول إلى اقتصاد مدفوع باعتبارات السّوق - حيث نمَا إجمالي النّاتج المحلّي بنسبة 5.2 % في سنة 2004، وهبطت نسبة التّضخم النّقدي من نسبة مرتفعة عند مستوى 20 % في سنة 1994 إلى 2.2 % في سنة 2004، أمّا العنف المتّصل بالحركة الأصولية المتطرّفة، التيّ ظهرت في أوائل التّسعينات فقد تضائل، وبالتّالي شهد الوضع الأمني تحسناً كبيراً على الرّغم من وجود جيوب عنف هنا وهناك.

والاقتصاد الجزائري كما هو معروف يعتمد اعتماداً كلياً على البترول في موارده، فميزانية الدّولة تتأثّر تأثّراً مباشراً لارتفاع وانخفاض أسعار النّفط.

ونظراً للارتفاع الملحوظ الذّي عرفته أسعار النّفط في الآونة الأخيرة، فإنّ هذا الارتفاع كان من المتوقع أن ينعكس مباشرة على الاقتصاد الوطني، ونتيجة للظّروف الصّحية التّي كانت تسود الجزائر فإنّ هذه العائدات صُرفت في مجالات أخرى.

لهذا فإنّ الحكومة عازمة على انتهاج سياسة حكيمة لإدارة عائدات البترول، حيث تضمن هذه السّياسة تحسُّن الأوضاع الاقتصادية، كما أنّها لا تعزم على الاستمرار في الاعتماد على عائدات النّفط، بل تسعى إلى تنويع صادراتها من خلال الانفتاح على اقتصاد السّوق، غير أنّ الحوار الموسع مع مُمثلي عن الحكومة الجزائرية وأعضاء المجتمع المدني الجزائري أبرز ثلاثة تحدّيات إنمائية، تواصل الجزائر التّصدي لها:

- استخدام احتياطات النّفط والغاز بما يضمن النّفع طويل الأمد للشّعب.
- خلق النّمو وفرص العمل في النّشاط الاقتصادي غير النّفطي.
- تحسين الخدمات العامّة بما يُمكّن الجزائريين من المشاركة في اقتصاد السّوق.

من هنا يمكن أن يُطرح السُّؤال التَّالي:

- ما هي المقوّمات التيّ تضمن تحقيق هذه التّحديات، وما هي الصّعوبات التيّ تقف أمام تحقيقها ؟

المطلب الأوّل: مقوّمات قدرة الاقتصاد الجزائري على الانطلاق.

يعتقد الكثير من الخبراء الاقتصاديين أنّ الانفجار الاجتماعي الذّي شهدته الجزائر خلال السّنوات القليلة الماضية على خلفية تردِّي الأوضاع الاقتصادية كان متوقعاً منذ فترة طويلة.

كما أنّ احتمالات استمراره وتوسّعه لا تزال قائمة أيضاً، فحّالة الرّكود التيّ يعاني منها الاقتصاد طالت جميع القطاعات المختلفة، مخلّفة ورائها أكثر من نصف الشّعب في فقر مدقع، على الرّغم من توفر العديد من المعطيات التيّ كانت تؤشّر باتجاه تحسُّن الأوضاع الاقتصادية، ومنها ارتفاع أسعار النّفط على الخصوص، وتُظهر البيانات والتّقارير الاقتصادية المختلفة، لأغلب الجهات الوصيّة، سواء كانت محلّية أو دّولية، أنّ الاقتصاد الجزائري، سجّل بداية من عام 2004 مجموعة من المؤشّرات الايجابية قياساً بالأعوام السّابقة، يمكن أن تُعتمد كقاعدة انطلاق صلبة، ما من شأنه أن يحدث الوثبة المرجوّة، وعلى سبيل الذِكر، نورد أهمها:

أوّلا: تراجع المديونية الخارجية وارتفاع احتياطي العملات الأجنبية.

مؤشّرات واقع التّنمية في الجزائر تُبشِّر بالخير، فعلى لسان رئيس الحكومة الجزائرية[1] مثلاً، فإنّ النّاتج الدّاخلي الخام بلغ 101 مليار دولار، ووصل الدّخل الفردي الخام إلى

(1) جريدة الخبر اليومية، العدد 4658، الموافق ليوم 22 مارس 2006.

3100 دولار، مع نسبة تضخم لا تتعدّى 1.6 %، ومستوى استثمار بلغ أكثر من 1200 مليار دينار، بما يعادل 16 مليار دولار، كما يقدّر احتياطي الصّرف إلى غاية أكتوبر 2005 أكثر من 55 مليار دولار، مقارنة بـــ 43.1 مليار دولار نهاية عام 2004.

كما أوضح رئيس الحكومة الجزائرية بشأن عنكبوت المديونية، الذّي جعل الجزائر تدفع في عشر سنوات مابين (1985 – 2005) ما لا يقل عن 117.9 مليار دولار من المديونية، منها حوالي 84 مليار دولار تسديد أصل الدّين الخارجي، في حين كلّفت الفوائد الباقي، أي بما لا يقل عن 34 مليار دولار.

وإستراتيجية الجزائر للتّسديد المّسبق للمديونية جعلها تنخفض إلى مستوى 15.5 مليار دولار، مع نهاية شهر فبراير 2006.

والجزائر قيد التّسديد المّسبق لكل القروض متعدّدة الأطراف، ممّا جعلها تربح مابين 1 و 2 مليار دولار. وفي نفس السّياق وبعد زيارة الرّئيس الرّوسي" بوتين " في شهر مارس من عام 2006، وإبرام صفقة الأسلحة، مكّن من تسوية ملف الدّيون الرّوسية على الجزائر، والمقدرة بـــ 4.7 مليار دولار مقابل شراء سلع وخدمات، ممّا سمح للجزائر بأن تطلب رسمياً من 'نادي باريس' تسديداً مسبقاً لكل المديونية العمومية، التي أُعيد جدولتها (حوالي 8 مليار دولار)، ومن المتوقع كذلك القيام بنفس الإجراء مع 'نادي لندن' قصد التّسديد المسبق للدّيون التجارية، التّي أُعيدت جدولتها، والمقدّرة 1 مليار دولار.

– والجدول التّالي (في الصّفحة الموالية) يوضّح تطور المديونية الجزائرية من سنة (2000-2004) كأهم المؤشّرات المالية للجزائر عام 2004.

جدول رقم:04 تطوّر أهم مؤشّرات المديونية الجزائرية مــن عام 2000إلى غاية 2004.

مديونية 'مليار دولار'	2000	2001	2002	2003	2004
مــديونية محــلية	15.5	14	13.6	14.3	/
نسبة مديونية محلية/ناتج محلي خام%	29	25.5	24.3	21.7	/
مديونية خارجية عمومية	20.3	18	18.1	18.7	/
نسبة المديونية الخارجية العمومية / الناتج المحلي الخام %	38	32.8	32.3	28.3	/
مجموع المديونية الخارجية	25	22.3	22.54	23.2	19.5
نسبة المديونية الخارجية / الناتج المحلي الخام %	46.82	40.69	40.32	35.02	24.7
نسبة خدمة الديون / الصادرات %	20.3	22.8	22.6	17.9	16.1
احتياطي الصرف 'مليار دولار'	11.9	17.96	23.11	32.9	42.3
الاحتياطي / أشهر استيراد	15.3	22.5	23	29.7	28.8
ميزان المدفوعات 'مليار دولار'	7.6	6.2	3.6	7.6	12

المصدر: تقرير صندوق النّقد الدّولي - F M I - لسنة 2004.

من خلال الجدول الموضّح في الصّفحة السّابقة، نستنتج أنّ المديونية الخارجية الجزائرية عرفت تراجعاً محسوساً خلال عام 2004، حسب ما أكّدته آخر التّقارير الصّادرة عن المهمّة الاقتصادية الفرنسية والبّنك العالمي وصندوق النّقد الدّولي، حيث قُدّرت بـــ 19.5 مليار دولار، مقابل 23.2 مليار دولار في عام 2003 فقط، فيما قدّرت خدمة المديونية بـــ 16.1 % مقارنة بالصّادرات.

وذلك ما أكّده رئيس الجمهورية السيّد "عبد العزيز بوتفليقة "، خلال مداخلته في أشغال المؤتمر 32 للمنظّمة العربية للعمل[1]، حيث كشف عن تراجع مخزون المديونية الخارجية الجزائرية من 25 مليار دولار عام 2000 إلى 19.5 مليار دولار نهاية عام 2004.

من جانب آخر، تتفاوض الجزائر مع كل من: ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتّحدة الأمريكية بخصوص إمكانية دفعها لجزءٍ من الدّيون المستحقة[2]، لاسيما الدّيون القصيرة ومتوسطة المدى، محاولةً منها تفادي دفع نسب فوائد، عليها خلال السّنوات الخمس المقبلة على وجه الخصوص، كما تقتضي عملية الدفع المسبّق للمديونية، اللّجوء إلى ‹صندوق ضبط الموارد› الذي يقدر حاليا بأكثر من 700 مليار، أي أكثر من 8 مليار دولار، لتسديد أصل الدّين الذي تصل آجاله في غضون ثلاثة إلى خمسة سنوات مقبلة، ومن ثم اقتصاد مبالغ معتبرة، يمكن الاستفادة منها في تمويل مشاريع تنموية جديدة، تعود بالنّفع على البلاد والعباد.

ولعلّنا حاولنا أن نقدّم هذا العرض الموجز عن حالة المديونية الجزائرية، وتطوراتها الإيجابية التّي تعتبر حقيقة ملموسة، بعد أن كانت -وإلى أمدٍ ليس ببعيد - حلماً صعب التّحقيق.

---

(1) جريدة الخبر اليومية، العدد 4658، الموافق ليوم 22 مارس 2006.

(2) راجع تقرير صندوق النّقد الدّولي، 2004.

فالمديونية تعدّ معوقا صريحا، وعقبة كبيرة أمام أي محاولة جادة للتّنمية، وتعتبر من تركات الماضي ومخلفات سياسات التّنمية السّابقة، ومادامت تعهدا دوليا لا يمكننا التّنصل منه بأي حال من الأحوال، فنحن ملزمون باقتطاع جزء هام من مدخولنا لتسديدها، الذّي كان حريٌّ بنا استغلاله في مجالات حيوية عديدة، نحن أحوج ما يكون إلى القيام بها.

ثانيا: ارتفاع في النّاتج المحلّي.

قُدّرت فوائض السّيولة النّقدية لدى البنوك بحوالي 400 مليار دينار في سنة 2004، كما عرف النّاتج المحلي الخام ارتفاعا بنسبة 5.2 % في نفس السّنة.وبما أن قطاع المحروقات يحتل الرّيادة في النّشاط الاقتصادي، فقد حقّق ما نسبته 46 % من إجمالي القيمة المضافة للقطاعات عام 2004، حيث يغطي هذا القطاع حوالي 92.1 % من صادرات السّلع والخدمات، وتمثل الجباية البترولية ثلثي (3/2) من إيرادات الميزانية، كما قدّرت نسبة التّضخم 2.2 % في نفس السّنة، علماً أنّ قيمة الصّادرات خارج المحروقات بلغت ما نسبته 666 مليون دولار عام 2004، (أنظر الجداول في الصّفحات اللاّحقة).

إلاّ أنّه رغم هذه المؤشّرات التّي تدعو إلى التّفاؤل، إلاّ أنّ نمطية الاقتصاد الجزائري لم تتغيّر، فالفوائض المحققة في الميزان التّجاري، كانت في الحقيقة تعود إلى سبب واحد متوقع، وهو ارتفاع أسعار النّفط والغاز في الأسواق الدّولية، ممّا يفسّر اعتماد الاقتصاد الجزائري على أحادية المنتوج المتمثّل في النّفط كسلعة إستراتيجية، فالنّفط والغاز مازالا يشكّلان نسبة تزيد عن 82.96 % من مجموع الصّادرات الوطنية، وهذا ما كان يفسِّر حقيقة فشل التّجربة التّنموية في الجزائر خاصّةً في الفترة الممتدّة (1970-1990)، التّي تعود إلى الاستخدام السّيّئ، عن دراية أو غير دراية للرّيع الطّاقوي في عملية التّراكم وإعادة الإنتاج.

لذا يستوجبُ التّعجيل في إيجاد بدائل أخرى إنتاجية، وقطاعات ثروة أخرى، فالتّراكم النّاتج عن الرّيع البترولي لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال إنتاج حقيقي،

لأنّه يرهن أداءات الميزانية خارج حدود الوسط الاقتصادي الطّبيعي، بمعنى علاقة سعر النّفط في الأسواق العالمية ومعدّل النّاتج المحلّي الخام، ومن ثمّ مستوى الانتعاش الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية كلٌّ متكامل يتطلّب بالضرورة استخدام كامل عناصر الإنتاج استخداماً متناسقاً ومتناغماً، ولمزيد من الشّرح والإيضاح، نستعرض الجداول التّالية (في الصّفحات الموالية) المتعلقة بأهم المؤشّرات المالية لحالة الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدّة من عام 2000 إلى سنة 2004:

جدول رقم:05 جدول يوضّح تطوّر النّاتج الدّاخلي الخــام للجــزائر – حسب الأسعار الجارية – في الفترة الممتدّة بين (2000-2004)

الوحدة: مليار دينار

السّنوات	2000	2001	2002	2003	2004
- الإنتاج الداخلي الخــام (PIB)	4123.5	4260.8	4537.7	5264.2	6112.0
- الإنفاق الداخلي الخــام	3244.0	3640.6	4091.1	4501.4	5191.0
- الاســـــتهلاك	2274.3	2472.3	2688.4	2902.4	3238.0
- العـــمومي	560.1	624.6	700.4	777.5	885.5
- الخـــاص	1714.2	1847.7	1988.0	2124.9	2352.5
- الاستثمــار الخــــام	969.7	1168.3	1402.7	1599.0	1953.0
- الادخار الداخلي الخــام	1849.2	1788.5	1849.3	2361.8	2874.0
- الإنتاج الوطني الخــام (PNB)	3948.3	4137.6	4363.0	5074.2	5891.6

المصدر: الدّيوان الوطني للإحصائيات ONS، مصالح التّخطيط، سنة 2005.

جدول رقم:06 جدول يوضّح التّوزيع القطاعي للنّاتج الدّاخلي الخام للجزائر

– حسب الأسعار الجارية – في الفترة الممتدّة بين (2000–2004)

الوحدة: مليار دينار

السّنوات	2000	2001	2002	2003	2004
– قطاع المحروقات	1616.3	1443.9	1477.1	1873.2	2319.0
– قطاعات أخرى	2239.4	2514.0	2683.1	2987.9	3353.7
– الفلاحة	346.2	412.1	417.2	510.0	561.0
– الصّناعات الخفيفة	290.7	312.7	325.9	344.9	369.7
– البناء والأشغال العمومية	335.0	358.9	409.9	446.6	506.4
– مصالح خارج الإدارة العمومية	842.7	958.1	1031.0	1133.2	1281.6
– مصالح الإدارة العمومية	424.8	472.2	499.1	553.2	635
– حقوق ورسوم على التّصدير	267.8	302.9	377.5	403.1	439.3
– النّاتج الدّاخلي الخام (PIB)	4123.5	4260.8	4537.7	5264.2	6112.0

المصدر: (نفس المصدر السابق)، الدّيوان الوطني للإحصائيات ONS، مصالح التّخطيط، سنة 2005.

جدول رقم:07 وضعية ميزان المدفوعات للجزائر في الفترة الممتدّة بين (2000–2004)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السّنوات	2000	2001	2002	2003	2004
- الرصيد الخارجي الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12
- الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27
- الصّادرات	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22
- قطاع المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55
- قطاعات أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67
- الواردات	9.35-	9.48-	12.01-	13.32-	17.95-
- الرصيد الإجمالي	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، مصالح التخطيط، سنة 2005.

من خلال الجداول المعروضة في الصّفحات الأخيرة، نجد أن النّاتج الدّاخلي الخام الجزائري في تزايد مستمر وبصورة واضحة، فقد انتقل من 4123.5 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 6112.0 مليار دينار، وكذا الشّأن بالنّسبة للادّخار الدّاخلي الخام فبعد أن كان 1849.2 مليار دينار عام 2000 انتقل إلى حوالي 2874.0 مليار دينار سنة 2004، مع العلم أنّ الإنفاق الدّاخلي العام عرف هو الآخر ارتفاعاً في نفس الفترة من 3244.0 مليار دينار إلى 5191.0 مليار دينار.

وهي نِسب مشجّعة عموما لتحقيق على الأقل وثبة وانتقال من الوضع الرّاكد إلى وضعية أفضل.

ولكن وكما تبيِّن هذه الجداول كذلك (الصّفحتين 115- 116)، أنّ الصّادرات

الجزائرية انتقلت بشكل ملحوظ من 21.65 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 32.22 مليار دولار سنة 2004، لكن يبقى قطاع المحروقات منفرداً، بابتلاعه أكبر نسبة على الإطلاق، فمن صادرات مقدّرة بـــ 21.65 مليار دولار عام 2000 فقط، نجد أنّ ما نسبته 21.06 مليار دولار في نفس العام لقطاع المحروقات فقط، وبنسبة لا تزيد عن 0.59 مليار دولار صادرات قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات (وهي نسبة ضعيفة جداً)، أمّا وضعية الرّصيد الإجمالي فيما يتعلّق بميزان المدفوعات فقد عَرَفَ هوَ الآخر تزايدا ملحوظاً – في الفترة من 2000 إلى 2001 ومن 2003 إلى 2004، عدا الفترة المتعلّقة بعام 2002 التيّ شهدت تنازلا ملحوظاً.

عمومًا نستنتج من خلال الجداول السّالفة، أنّ الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري جيّدة بشكلٍ عام، وأنّ الوضع الحالي من عُمر المسيرة التّنموية في الجزائر، يساعد ويُشجّع فعلاً على استكمال العملية التّنموية، ممّا يؤهّل الاقتصاد الجزائري على أخذ مكانةٍ ملائمة – معقولة إقليميا على الأقل – بين الـــدّول.

ثالثا: مؤشّر الاستقرار السّياسي والأمني.

مصداقا لقوله تعالى في سورة قريش: «الَّذي أَطعَمَهُم مِن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِنْ خَوفٍ»، فإن التّنمية والكفاية الاقتصادية لا تتمّ – بأي حال من الأحوال - إلاّ ضمن شرط جوهري وهو الأمن والاستقرار، وسيادة دّولة القانون.

الجزائر بلدٌ قدّر الله له سبحانه وتعالى، نصيباً من المحن والأزمات، فبعد عشرية سوداء (تشفّى فيها الصَديق قبل العدّو)، واجهت الجزائر بمفردها آفة خطيرة، أصبحت بعد ذلك تكتسب صفة العالمية، وبعد أن كانت الجزائر محل سخرية واستصغار، صارت مرجعاً عالمياً تعود إليه أعتى الدّول في العالم، طالبة المشورة والرّأي، كلّها أملٌ في أن تتمكّن من التخلّص من براثين ما يُعرف الآن بظاهرة الإرهاب.. وشيء للجزائر أن تدفع فاتورةً غالية الثّمن، مازالت آثارها عالقة بالنّفوس والمكان لحدِّ السّاعة.

وحقيقة لا ينكرها إلاّ جاحد، أنّ الأمن والاستقرار عادا بشكل جلّي لهذا الوطن العزيز، خاصّة في هاته الفترة الزّاهية – أدامها الله – من هذا الحكم الرّاشد بإذن الله.

كما أنّ مسألة سيادة القانون والمعرفة المسبّقة لطبيعة العلاقة بين المواطن والدّولة من الأهمية بما كان، بحيث تؤثّر ليس فقط على الاستقرار السّياسي والاجتماعي، بل حتى في تشكيل 'حسن المواطنة'.

إنّ عدم تطبيق القوانين على جميع رعايا الدّولة يولّد شعورا بالحظوة لدى البعض، تجعل تصرفاقم كيفية تابعة لمزاجهم الشّخصي في الزّمان والمكان مادام القانون لا يطالهم، وشعورا بالظّلم لدى الآخرين لأنّهم غير متساوين في المواطنة، ويشعرون بالإقصاء والتّهميش.

كما أنّ ظاهرة تهريب الأموال خارج أي بلد وكذلك كثافة الهجرة، تفسران جزئياً على الأقل، بعدم احترام القوانين وعدم تطبيقها بالتّساوي بين أفراد المجتمع الواحد.كما يمكن تفسير عدم إقدام أصحاب الأموال من الوطنيين والأجانب على استثمارها في البلد، بعدم تطبيق القوانين بدقّة.

وعليه نعتقد أنّ سيادة القانون تُعدّ مؤشّراً على الاستقرار السّياسي في أي بلد، أكثر بكثير من استقرار أنظمة الحكم وعدم حدوث الانقلابات، كما تعدّ أحد العوامل المساعدة في زيادة النّمو ورفع مستوى الرّفاهية في أي بلد كان.

المطلب الثّاني: تحدّيات العملية التّنموية في الجزائر.

وفي تطلّعٍ إلى المستقبل، نجد أنّ الجزائر لا تزال تواجه فعلاً تحدّيات حقيقية تتعلّق بالتّنمية وتقف حجرة عثر أمام كل المجهودات المبذولة لتحسين الوضع ورفع الغبن وتصحيح المسار، وإن اختلفت العوائق وتعدّدت التّحدّيات، إلاّ أنّ ذلك لا يمنعنا من أن نختصر أهمها فيما يلي:

أوّلا: العائد النّفطي وأثره على الأداء الاقتصادي.

لأنّ قطاع المحروقات هو جوهر الاقتصاد الجزائري، فقد تشكّل الأداء الاقتصادي منذ استقلال الجزائر بدرجة كبيرة معتمدا على تحركات أسعار البترول، وسوف يستمر تشكيل احتمالات النّمو في المستقبل بالتّطورات التيّ تحدث في قطاع المحروقات، وستقرر كفاءة توّسُط الحكومة بشأن عائدات المحروقات إلى حدٍّ كبير أثر التّغيرات في هذه العائدات على بقية الاقتصاد، وهذا ما من شأنه أن يرهن حظوظ التّقدم والاستقرار (تبعاً لما تمّ استعراضه في الجـــدول السّـــابق في الصّفحة السّابقة).

ثانيا: مكانة القطاع الخاص في تفعيل التنمية.

تملك الجزائر إمكانية هائلة لتحقيق نمو سريع في القطاع غير البترولي، ويلزم ذلك توفير بيئة تساند الأعمال بدرجة أكبر، لدعم تنمية القطاع الخاص النّاشئ، وهو الدّعم الرّئيسي في إستراتيجية تحقيق نمو مستدام وتوليد العمالة.

ولعلّ أبلغ وصف في هذا المجال، هو ما اعتبره السيّد "أندرو جيفريس"[1] بأنّ تأهيل الاقتصاد على كلّ المستويات وتحرير كلّ الهياكل الاقتصادية، ودعم القطاع الخاص والإسراع في الخوصصة، كلّها خطوات إستراتيجية لابدّ للجزائر القيام بها من أجل تطوير اقتصادها.

كما ألحّ السيّد "أندرو جيفريس" الذّي أشرف على إعداد أوّل دليل للاستثمار في الجزائر (إيمرجينغ ألجيريا – emerging algeria 2006)[2] على أنّه إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنّ الجزائر بحاجة إلى إعادة النّظر بصفة جذرية في القوانين الاقتصادية السّارية

---

(1) أندرو جيفريس، رئيس تحرير مكتب الدّراسات 'أكسفور بزنس غروب'، أشرف على إعـــداد دليل للاستثمار في الجزائر " إيمير جينغ ألجيريا 2006 ".

(2) جريدة الخبر اليومية، العدد 4638، الموافق ليوم 27 فيفري 2006.

المفعول، والسَّهر على تطبيقها، كما يجب عليها أن تدعم قطاعي النّقل والجمارك، اللّذين أصبحا عائقاً في تطوّر الاقتصاد وسيره الحسن.

وعلى حدِّ تعبير وزير المساهمة وترقية الاستثمار السيِّد "حميد تمار"، فإنّ الجزائر قد نجحت في رسكلة مداخيل النّفط التّي سجّلت نمواً كبيراً منذ سنة 2000، بطريقة جيّدة عَكَسَها الارتفاع المتواصل من سنة إلى أخرى في نسب النّمو الاقتصادي، والتّي قُدّرت بـ 5.5 % كمعدل منذ سنة 2001، علمًا أنّ برنامج تعزيز النّمو، الذّي وضعه الرّئيس يسمح ببلوغ نسبة نمو في حدود 8 % سنة 2008.(وهي النِّسبة المطلوبة لتفعيل عملية التّنمية بطريقة سليمة).

مع الإشارة في هذا المجال إلى قرار السيّد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بشأن تخصيص صندوق خاص لتنمية منطقة الهضاب العليا، من حيث أنّ قانون مالية تكميلي سيتمّ سَنُّهُ في السَّنة الجارية (2006) بخصوص هذا الصّندوق، وكذا نظيره لتنمية مناطق الجنوب.

إضافة إلى أنّ الإنفاق العمومي في الجزائر ومنذ عام 2000 بلغ مستوى قياسي غير مسبوق، ولم تعرفه حتى بعض الدّول الغنية – منها ماليزيا على سبيل المثال –، حيث سيبلغ حجم الاستثمارات العمومية إلى غاية سنة 2010 أزيد من 104 مليار دولار، وهذا دليل على نجاح الجزائر في رسكلة مداخيلها من النّفط حسب ما أكّدهُ القائمون على شؤون الاقتصاد الجزائري.

كما أوضح وزير المساهمات وترقية الاستثمارات[1] بخصوص نتائج برنامج الخوصصة الذّي يشمل حوالي 1200 مؤسسة، أنّ الانطلاقة الفعلية للبرنامج تّمت خلال السّداسي الثّاني من السّنة الفارطة (2005)، موازاةً مع تأكيده إنجاز عمليات لخوصصة

(1) تصريح السيّد الوزير حميد تمار من خلال عرض حصيلة الخوصصة في منتدى التلفزيون الجزائري، في حصة تلفزيونية بُثّت يوم 14 جانفي 2006.

272 مؤسسة – بطرقة كاملة أو جزئية أو شراكة - منها 31 مع شركاء أجانب، و124 لخواص وطنيين، و 81 لمجموعة من الأجراء، وكذا إبرام 37 عملية شراكة أغلبها (21 عملية) مع شركاء أوربيين..

عموماً مازالت السّيطرة الكبيرة للقطاع العام على النّشاط الاقتصادي، ومردُّ ذلك يعود بالتّأكيد إلى الكّم الكبير من الحواجز الإدارية والمعوقات القانونية، في ظلّ وجود نظام قانوني وقضائي غير فعّال في هذا النّطاق، إلاّ أنّنا نلمس النيّة الحسنة – ولو بحركة بطيئة – نحو تقليص حواجز الاستثمار وإعادة تشكيل وتفعيل الإصلاحات الهيكلية المتجمدة، ممّا يضعنا أمام تحدٍّ ضروري وصريح بالنّسبة للمستقبل في تشكيل معالم الاستثمار (السّوق)الجزائري مستقبلاً، من خلال تحسين كفاءة إدارة الشّركات، وزيادة المنافسة الاقتصادية القانونية، وخصخصة البنوك وتفعيل دور كلّ من قطاع الجمارك ومصالح الضرائب.

ذلك تأكيداً لما أشار إليه السيّد "تمار" أنّ الاقتصاد الجزائري انطلق فعلاً سنة 2005، ولا مجال للخطابات القديمة، داعياً المحلّلين الاقتصاديين إلى النّظر للواقع الجديد[1].

ثالثا: تأهيل وتحسين مستوى الخدمة العامّة.

أصبحت جوانب ضعف النّظام التّعليمي ظاهرة وجليّة، وذلك من خلال سياسات الكمّ على حساب الكيف وهو قطاع يفتك جزءً هاماً من الميزانية، ممّا يعدّ تحدياً متناهياً من خلال الطّلب المتزايد على التّعليم في شتى مراحله، على الرّغم من أنّ الجزائر تقترب من الوفاء بالكثير من الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع التّعليم.

والتّحدّيات تبقى قائمة في مجالات حيوية كثيرة، خاصّة فيما يتعلّق بتحسين الحصول على الخدمات الصحيّة، إلاّ أنّه يلزم تطبيق إصلاحات لتحسين فاعلية وكفاءة ونوعية

---

(1) جريدة الشروق اليومية، العدد 1584، الموافق ليوم 15 جانفي 2006.

تقديم الخدمات، وتشمل تحدّيات التّحول الدّيمغرافي السّريع، وانتشار الأمراض المزمنة والمعدية، وعدم كفاءة الخدمات الوقائية بالنسبة للصِّحة، خاصّة فيما تعلّق بصحة المرأة والطفل، وفيما يتعلّق ببرامج المساعدات الاجتماعية ترتبط المشكلات الرّئيسية بآلية الاستهداف غير المنافسة وأنظمة المراقبة، كما تواجه أنظمة التأمين مهمّة شاقة لتحقيق الاستدامة المالية بسبب انكماش الاشتراكات وزيادة المنافع، ولا يزال الحصول على خدمات الإسكان والمياه والصّرف الصحّي حاسماً أيضاً، ويؤثّر بصفة رئيسية على الطّبقة المتوسطة والفقراء، الذّين يعيشون تحت درجة الفقر المتعارف عليه دولياً حسب الأرقام الصادرة عن البّنك الدّولي.

وتؤكد الدّراسات الإستشرافية أنّ الجزائر بحاجة إلى أكثر من 20 مليار دولار لحل مشكلة الفقر حتى عام 2008، أمّا مشكلة البطالة فلا تقلّ خطورة عن مشكلة الفقر بل تعتبر بحدٍّ ذاتها من مصانع توليد الفقر في المجتمع، حيث أنّه سُجِّل في سنة 2000 لوحدها نسبة 29.5 % بطالين من فئة منتجة تزيد عن 8 ملايين و852 ألف، أمّا سنة 2004 فمن 9 ملايين و 780 ألف من الفئة المنتجة كانت نسبة البطّالين تزيد عن 17.7 %[1]، وهي نسب متراجعة عموما لكنها تبقى مخيفة نظراً إلى تراكمها من جهة وإلى صعوبة مهمّة القدرة على امتصاصها بنسبها المتراكمة من جهة ثانية.

رابعاً: تحدّيات استغلال الإمكانات الإنتاجية وتفعيل خطّة الإنعاش.

نعلم أنّ الجزائر تمتلك إمكانات هامّة في المجال الاقتصادي، سواء تعلّق الأمر بإمكانات الهياكل القاعدية والبنية التّحتية، أو غيرها من الإمكانات الإنتاجية القطاعية (صناعة، فلاحة، ري،...) أو ما تعلّق بمجال التّجارة الخارجية، وقطاع الخدمات وغيره من المجالات الفاعلة، فضلاً عن الإمكانيات البشرية (وهي الأهم) من كوادر فنية وإطارات مؤهلة في جميع فروع مجالات الاقتصاد.

---

(1) الدّيوان الوطني للإحصائيات، مصالح التّخطيط.

فالإمكانات الإنتاجية المتاحة سواء تمثّلت في الإمكانات الإنتاجية في الهياكل القاعدية الممثلة أو البنية التّحتية أو في جهاز الإنتاج لقطاعات النّشاط، حيث تتوفّر الجزائر عموماً على:

- مناطق صناعية مهيّأة على مستوى كلّ ولاية.

- مناطق خاصّة بالمحروقات 4000 هكتار (أكثر من نصفها مهيّأة).

- شبكة طرق تقدّر بحوالي 384 107 كلم منها أكثر من 74 ألف كلم معبّدة (مشاريع الطّريق السّريع شرق غرب، والطّريق السيّار شمال جنوب قيد الإنجاز)، إضافة إلى سدودٍ مُهمة، بطاقات تخزين هائلة، وأخرى جاري إنجازها.

- شبكة سكّة حديدية تفوق 4000 كلم، ومشاريع مسطّرة قيد الإتمام.

- نقل بحري - مقبول عموماً - على امتداد خط ساحلي يفوق 1200 كلم، يتواجد حوالي 40 ميناء منها 11 ميناء للصّيد والتّجارة والمحروقات، وميناءين مختصين في المحروقات (سكيكدة في الشّرق، وأرزيو في الغرب) تهتم بتصدير المحروقات والصّناعات البتر وكيماوية، وتسجيل مشاريع إنجاز موانئ جديدة، وتوسيع بعض الموانئ المتوفرة، وإنجاز حاويات بسعة 1000 وحدة سنوياً، إضافة إلى مشروع ميناء 'جنجن' الكبير، ومحاولة فتح خطوط للنّقل البحري الدّاخلي (قصد فك الاختناق والازدحام الحاصل بالطّرق البريّة لأهم المدن السّاحلية).

- أمّا النّقل الجوّي فتتوفّر الجزائر على ما يزيد عن 35 مطار، منها 13 ترقى للمقاييس الدّولية، ومشروع توسيع مطار الجزائر الكبير (مطار هواري بومدين الدّولي) الذّي يشهد اللّمسات الأخيرة في إنجازه، وجاري تحديث الأسطول الجوي الجزائري، في محاولة شراء طائرات عملاقة تجارية ومدنية.

- هياكل طاقوية متميّزة (أربح ورقة في يّد الجزائر)، من خلال مصادر هامة للطّاقة

ومصانع للتكرير، قدرة الطّاقة الكهربائية المنجزة أكثر من 7000 ميغاوات، أصبحت التّغطية الكهربائية الفضائية تعادل حوالي 96 % من المنازل، تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية.

- قطاع الطّاقة شهد شراكة 'سوناطراك' لأكثر من 30 شركة أجنبية من مختلف دول العالم.

- قطاع مناجم مهيأ لكنّه يشهد ركود في الآونة الأخيرة، لأنّه يمثّل أقل من 3 % من النّاتج المحلّي الخام (مصادر هامّة لأغلب المعادن المعروفة من حديد، فوسفات، ذهب،...).

- أمّا المجال الفلاحي فهو يشهد مؤخراً انتعاشاً متواضعاً ورجوعاً نسبياً، بحيث تقدّر المساحة الصّالحة للزّراعة بأكثر من 8 ملايين هكتار مستغلّة منها 7.5 مليون هكتار، وذلك ما يعادل نسبة لا تزيد عن 3 % من مساحة الجزائر (وهذا أمر غير معقول تماماً، بالنّظر إلى علاقة الإنسان الجزائري بالفلاحة تاريخياً).

- أما جهاز الإنتاج، وإن تعدّدت أشكاله فهو يشكو ركوداً وتهميشاً، عداَ الأنماط المتعلّقة بقطاع المحروقات، حيث كشفت الإحصائيات الخاصّة بالوضع الاقتصادي في الفترات السّابقة، 2000، 2001، 2002، عن استمرار تراجع القطاع العمومي مع تسجيله نسب نمو سالبة بين 0.6 % و.07 %، مع استمرار انتعاش القطاع الخاص، الذّي حققّ نموا إيجابيا يزيد عن 4.5 %.

- أمّا عن التّجارة الخارجية، فمنذ الاستقلال تبنّت الجزائر مبدأ الحماية التّجارية[1]، حيث تحتكر الدّولة القطاع معتمدة على نظام الحصص، والحواجز التّعريفية الجمركية، مع

(1) القانون 78- 02 في نص مادته الأولى " تصدير واستيراد السلع والخدمات أياً كان نوعهـا أو طبيعتها هي من احتكار الدولة".

مراقبة الصّرف، فكان من الضّروري إدخال تعديلات وإعادة دفع التّجارة الخارجية نحو الانتعاش خاصّة مع صدور قانون المالية لسنة 1990 [1]، وصدور القانون 91-37 الذّي جاء نتيجة المفاوضات مع صندوق النّقد الدّولي، والذّي من خلاله تمّ اعتماد مبدأ تحرير التّجارة الخارجية، أمّا عن تشكيلة الصّادرات فتتألف على الخصوص من المنتجات البترولية وشبيهاتها، مما يعرض الميزان التّجاري إلى خطورة الصّدمات الخارجية المحتملة.

- وكما هو معروف فيما يتعلّق بتشكيلة الواردات، فهي على الخصوص واردات للوسائل الصناعية والإنتاجية، ووسائل التّجهيز ومواد استهلاكية غير غذائية (كالأدوية على الخصوص)، ومواد غذائية مختلفة، وما دمنا بصدد الحديث عن فاتورة الغذاء، فإنّه حسب آخر الإحصائيات التّي كشفت عنها مصالح الجمارك الجزائرية، فضلاً عن الهيئات الدّولية مثل منظّمة الأمم المتّحدة للتّجارة والتّنمية ومنظّمة الأمم المتّحدة للزّراعة، فإنّ الجزائر تعدّ من ضمن الدّول العشر الأولى عالمياً في مجال استيراد القمح، وضمن مجموعة الدّول الخمسة عشر المستهلكة لهذه المادة، والجدول التّالي يوضّح بالكميات والمبالغ أهم الدّول الممونة للجزائر بالقمح عام 2004.

(1) صدور القانون 90- 16 للمرسوم 63، الصادر في 20 أوت 1990 عن وزير التجارة.

جدول رقم:08 – أهم الدّول المموّنة للجزائر بالقمح الصّلب عام 2004

الـــــدّول	الكـــــمية ' بالطّن '	القيمـــــة 'بالدّولار'
فــــرنسا	1.184.665	245.783.373
كـــــندا	539.661	113.424.380
الولايات المتحـــدة	333.178	78.966.966
المكـــــسيك	228.382	56.838.703
الـــــبرازيل	181.456	37.941.315
الأرجـــــنتين	156.648	32.395.280
ألمـــــانيا	155.278	26.347.638
إيطالـــــيا	140.229	32.244.748
المجموع	**2.919.497**	**623.942.403**

المصدر: الدّيوان الوطني للإحصائيات ONS ، سنة 2005.

يلاحظ من خلال الجدول السّابق المتعلّق بأهم الدّول (وليست كل الدّول) المموّنة بالقمح الصّلب للجزائر، أنّ الفاتورة الغذائية عالية جداً، هذا إذا تعلق بمادة أساسية واحدة (على اعتبار النّمط الاستهلاكي الغذائي للأسرة الجزائرية، يعتمد على مادة القمح بدرجة أساسية)، وهذا ما من شأنه أن يجعل الاقتصاد الجزائري أمام تحدّي صعب للغاية، يتمثّل أساسا في تحدّي يتعلّق بالأمن الغذائي، وهو من أكبر التّحدّيات على الإطلاق، يستوجب تفعيل الآلة الإنتاجية، وخاصّةً العناية بالقطاع الفلاحي، مصداقاً لقول الرسول (ص):« لا خير في أمّة تأكل ممّا لا تزرع..».

وأمام استمرار هذا الوضع المتردِّي، أعلن الرّئيس الجزائري عن خطّة لإنعاش الاقتصاد الوطني، واستثمار ما يقارب 500 مليار دينار في مشروعات البّنية التّحتية ودعم

القطاع الخاص.وفي جانب آخر خصص مبلغ يزيد عن 55 مليار دولار [1] لدعم برنامج النّمو، حيث بلغت الجزائر مستوى قياسي من الاستثمار من التّحولات الاجتماعية، بمعدّل يقترب من 10 ملايين دولار في السّنة الواحدة فقط، وفي نفس السّياق تساهم مجموعة البّنك الدّولي في مساندة الإصلاحات الجوهرية قصد دعم برنامج قوي شامل حول التّنمية الاقتصادية قصد تحقيق استدامة النّمو وتوليد العمالة وتخفيف حدّة الفقر، وعبء التّحول الاقتصادي ومخلفاته على الجبهة الاجتماعية.

إضافة إلى توسيع الشّراكة الأجنبية وفتح البّاب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي (تقديم حوافز، ونزع حواجز) من أجل تنمية الاقتصاد الجزائري، سواء مع الشّركاء التّقليديين كـــ:(فرنسا، إيطاليا، البرتغال، ألمانيا، الولايات المتحّدة، روسيا والصّين..)، أو مع شركاء جدد كـــ:(كندا، دّول مجلس تعاون الخليج العربي، مصر، ليبيا، جنوب إفريقيا، وغيرهم..)، وذلك في مسعى حثيث يقوده فخامة رئيس الجمهورية، بغية إعادة تنشيط الآلة الاقتصادية بهدف تحقيق مسار تنموي جديد متميّز، يجعل من الجزائر سوقاً عالميا مهماً.

خلاصة المبحث الثاني:

وكحوصلة لما سبق، يمكن الخروج بهاته الخلاصة المقتضبة بالنّسبة إلى صيرورة السّياسة الاقتصادية بين الدّولة والسّوق، من خلال المسيرة التّنموية التيّ شهدها الاقتصاد الجزائري، فعلى الرّغم من بوادر الانطلاق الإيجابية ومؤشرات النّماء، إلاّ أنّ الرهانات مازالت قائمة والتّحدّيات كبيرة وصعبة، فعلى الرّغم من الحضور القوي للدّولة، إلاّ أنّ هذا يبقى بعيداً نوعاً من الرّشادة في التّسيير وإدارة الأعمال، رغم سيطرة الدّولة على أكثر من 1300 مؤسسة، وكذلك على النّسبة الكبرى في الجهاز المصرفي بحكم التّجربة

(1) جريدة الخبر اليومية، العدد: 4534 ، الموافق لـــ: 15نوفمبر2005.

المتواضعة للبنوك الخاصّة التيّ لم تستطع التكيّف مع السّياسات الاحتكارية التيّ لا تزال تطبع بعض هياكل المؤسسات.

وعلى الرّغم كذلك من حضور الدّولة بخصوص توزيع الموارد، إلاّ أنّها ما تزال غائبة من ناحية التّوزيع الفعّال للموارد وبصورة عقلانية، هذا الغياب أفضى إلى ظهور مشاكل عديدة منها:

- بروز القطاع غير الرّسمي الذّي يقمع العمل والقيمة المضافة.

- تحديد الأسعار خارج قواعد اقتصاد السّوق.

- تعقيد وعدم وجود مرونة التّحكم في المناخ الاستثماري المحلّي والأجنبي.

- صعوبات متعلّقة بتعبئة الادّخار ممّا يؤدّي إلى زيادة الاكتناز وتبطيء الاستثمار.

- تنامي مشكلة البطالة وضعف القدرة على خلق مناصب الشّغل على الرّغم من النّمو الاقتصادي الحاصل ذي الطّابع الرّيعي.

خلاصة الفصل الثّاني

حاولت الجزائر على امتداد فترات متعاقبة انتهاج مجموعة من السيّاسات الاقتصادية، تبعاً لمجموعة من الظّروف أولتها معطيات مختلفة سياسية كانت (النّظام الاشتراكي) أو اجتماعية (مبادئ الأسلوب الاشتراكي في الحماية الاجتماعية) أو اقتصادية (نمط إنتاج المواد الأولية)، أو غيرها من الضّرورات التّي أفرزتها المراحل التّاريخية المختلفة.

فتعاقبت على الاقتصاد الجزائري مجموعة من المراحل التّنموية، أُعتمدت كإطار عام للعملية التّنموية ككل، سُخّرت المتاحات من الإمكانيات على اختلافها بشرية كانت أو مادية، إلاّ أنّ المناهج المعتمدة لم تكن لتعطي النتائج المرجوّة، فكان المحقق هزيلاً على الرّغم من الضجيج الذّي تابع كلّ مرحلة من المراحل.

وعلى الرّغم من كلّ ما قيل وما يقال، ومن باب إحقاق الحقّ وردّه إلى أهله، فإنّ بوادر الانطلاق لاحت في الأفق، فالدّولة في محاولة مسح جذرية تحاول أن تتحمّل المسؤولية الملقاة، بإعادة توزيعها للمهام، وتحديدها للأدوار، متجهة نحو الاستثمار والانتقال من دور الدّولة المتدخّلة المحتكرة إلى دورها الحقيقي كحامي للاقتصاد وفاعل للإنتاج.

فالنّصف الثّاني من الكأس يدعو إلى التّفاؤل باقتدار، خاصّة بعد خروج الجزائر من النّفق المظلم الذّي كاد يعصف بكيان الدّولة ككل.

لكن المسؤولية تبقى مشتركة، والتّغيير لن يتمّ في بضع أيّام، بل بتضافر جهود الجميع، والاستفادة من أخطاء الماضي، وإذا لزم الأمر الاشتقاق من تجارب الغير في محاولة للاقتراب، وليس للاقتراف.

فالتّنمية هي عملية تتطلّب تغييراً في الأشياء والكميات في جانب ما، لكنّها بالتّأكيد تتطلّب تغييراً يكاد يكون جذرياً في ذهنيات الأفراد، واحترامهم للقيم الحضارية في حبٍ وعرفانٍ للوطن الأم.

الفصل الثّالث

واقع التّنمية المستدامة في الجزائر

محتويات الفصل الثّالث

المبحث الأوّل: لمحة عن الإمكانات الطّبيعية والبشرية للجزائر

المطلب الأوّل: لمحة عن الأراضي والأنظمة البيئية في الجزائر

المطلب الثّاني: لمحة على الإقليم والمناخ والسّكان في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشّرات التّنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأوّل: الإطار العام لقياس التّنمية المستدامة

المطلب الثّاني: أهم المؤشّرات المتعلّقة بالتّنمية المستدامة في الجزائر

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد

بعد أن تطرّقنا في الفصل الأوّل لأهم التعاريف الشائعة لمفهوم مصطلح التّنمية المستدامة، وبعد أن استعرضنا أهم محطات المسيرة التنموية في الجزائر، وصولاً إلى الإشادة بقدرة الاقتصاد الجزائري على الانطلاق من خلال بوادر التقدّم ومؤهلات النجاح على الرغم من التحدّيات القائمة والصعوبات المتوقعة، ومادامت التنمية المستدامة تتبنّى مفهوم استشرافي نحو المستقبل، حاولنا في الفصل السّابق أن نستعرض التجربة الجزائرية في التنمية بماضيها الممتد، وحاضرها المحقّق ومستقبلها المتوقّع، من خلال أن الغد مستقبل اليوم.

فإنّنا سنحاول في هذا الفصل – قدر المستطاع – أن نصف واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الوضع الراهن، وكذا المؤشرات المتاحة، دون تخصيص مجالٍ عن الآخر، نظراً لتداخل المفاهيم وترابطها على مستوى المناحي الثلاثة التي ترتكز عليها التنمية المستدامة.

فالوضع الاقتصادي ينعكس رأساً على الحالة الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بصورة مباشرة تماماً على البعد البيئي، والعكس صحيح كذلك.

فظاهرة البطالة مثلاً كمثال اجتماعي تعكس بصورة مباشرة حالة المؤشر الاقتصادي لمستوى الاستثمار العام، وهي تمهّد لآفة الفقر التي تعدّ وزراً بيئياً، يهدد استقرار البيئة والمجتمع.

معتمدين على تقسيم هذا الفصل إلى جزئين متتابعين، نتناول في الجزء الأوّل سرداً وصفياً للحالة الآنية للتّنمية المستدامة في الجزائر ثم نعزز ذلك في الجزء الثاني بأهم مؤشرات التّنمية المستدامة في الجزائر، على الرّغم من صعوبة الوصول إلى المعلومة خاصة فيما يتعلق بجانبها الإحصائي من حيث الدقّة والمصدر.

المبحث الأوّل: لمحة عن الإمكانات الطّبيعية والبشرية للجزائر

مدخل:

تتربّع الجزائر على مساحة شاسعة جدّاً، الأمر الذّي يعتبر سلاحا ذو حدّين، فمن جهة تعتبر ثروة متعاظمة تعدُّ سنداً وجيهاً للاقتصاد، من خلال المتاحات التي توفرها والموارد التي تحويها، ومن جهة ثانية تُمثّل تحدّيا كبيراً في كيفية استغلالها واستثمارها، وقبل ذلك كلّه كيفية التحكّم والسّيطرة عليها بطريقة عقلانية ورشيدة، تتحقّق فيها الكفاية والعدالة، دون إلحاق الإيذاء والضّرر بها، بغية تحقيق التّنمية المنشودة أينما كانت وحيثما تواجدت عبر هذا الصَّرح العظيم، الذي وهبها الله إيّاها ، على اعتبارها أكبر من دّولة وأقلّ من قارة (امتداد مكاني هائل)..

فهي من البلدان القلائل على المستوى العالمي التيّ تتزاوج فيها الصّحراء بالبّحر، وتحتضن فيها الجبال السّهول، وتلتقي فيها الفصول الأربعة من ثلوج مرتفعات 'الشّريعة ' إلى حرارة أكبر متحف مفتوح في العالم 'بالطّاسيلي'، في سيمفونية جميلة تعزف ألحانها أوراق أشجار الزّيتون 'بجرجرة' وجريد النّخل 'بالواحات'، لتنتهي من إبداع صورة غاية في الجمال، تزيدها صولات الفاتحين وصيحات الشّهداء، لوناً أحمرا يلتقي لأن يعطي هذا العبق إلى ما تختزنه أحواض 'قاسي الطّويل'، و'حوض الحمراء' من نفطٍ، أحسبه وهبه الله إيّاها تكريماً وعرفانا..

ولاستعراض ذلك نحاول في هذا المبحث أن نمسح جزءً من جغرافية الجزائر، من خلال تقديم لمحة عن الأراضي كمتاحات والأنظمة البيئية والهياكل المكّونة، ثم نحاول أن نلقي نظرة عن قدرة واستعداد الإقليم والمناخ وانتشار السّكان في الجزائر بشكلٍ عام.

المطلب الأوّل: لمحة عن الأراضي والأنظمة البيئية في الجزائر.

* التّوزيع العام للأراضي في الجزائر:

أ – المساحة الفلاحية الإجمالية:

تقدّر المساحة الفلاحية الإجمالية للبلاد بحوالي 40.7 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من مساحة التراب الوطني[1] وتشمل المساحات التّالية:

– المناطق الرّعوية (أو حظيرة الماشية)، وهي المناطق التي لم تشغل للفلاحة منذ 5 سنوات على الأقل ومخصصة لحظيرة الماشية والرّعي وتقدر مساحتها بـــ 31.6 مليون هكتار أي حوالي 77.6% من المساحة الفلاحية الإجمالية.

– الأراضي غير المنتجة من الأراضي الفلاحية، وتشمل المزارع ومختلف المرافق والملحقات لها وتحتل 882460 هكتار أي ما يعادل 2.2% من المساحة الفلاحية الإجمالية.

– المساحة الفلاحية المشغولة أو المستغلّة (S A U)، وهي الأراضي المستغلّة للمنتجات الزراعية منذ 5 سنوات على الأقل، ومساحتها حوالي 8.2 مليون هكتار، وهو ما يعادل 20.2% من المساحة الفلاحية الإجمالية، وتتوزع كما يلي:

- منتوجات نباتية 3.8 مليون هكتار أي 46.3% من المساحة الفلاحية المستغلّة.
- أراضي في حالة راحة مساحتها 3.7 مليون هكتار أي 45.4% من المساحة الفلاحية المستغلّة أشجار مثمرة مساحتها 576990 هكتار أي حوالي 7.01% من المساحة الفلاحية المستغلّة.

---

(1) الوكالة الوطنية للغابات (A N F)، تقرير عن تحليل حوادث الغابـــات، (1994 – 2004)، وزارة الفلاحة، الجزائر.

- إنتاج العِنَب في مساحة قدرها 81550 هكتار أي حوالي 1% من المساحة الفلاحية المستغلّة

- البساتين الطبيعية ومساحتها 23640 هكتار أي حوالي 0.3% من المساحة الفلاحية المستغلّة

ب- أراضي منتجـــة للحلفاء:

تتربّع على مساحة إجمالية قدرها حوالي 2.7 مليون هكتار، وتمثل ما نسبته 1.1% من إجمالي مساحة التّراب الوطني، وتمتدّ في كل من المناطق الشّبه صحراوية والمناطق السّهبية..

ج- أراضـــي غـــابية:

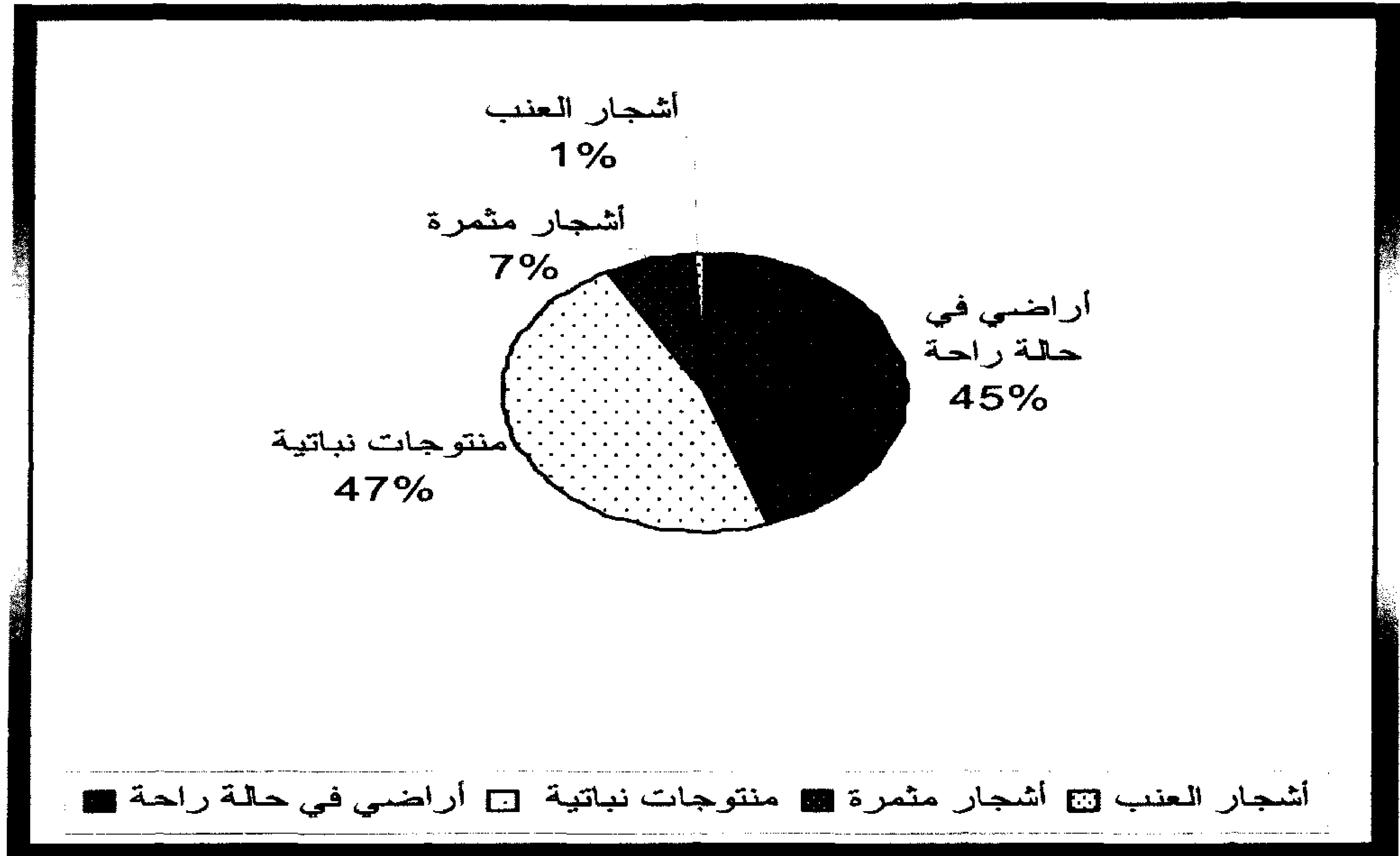
تحتل مساحتها قدرها حوالي 4.3 مليون هكتار أي ما نسبته 1.8% من إجمالي مساحة التّراب الوطني (وتعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للجزائر).

د- أراضي غير منتجة خارج الفلاحة:

وهي تشمل الكثبان الرّملية، الأودية، المناطق الصّخرية، المناطق العمرانية، الطّرقات، السّكك الحديدية، المطارات، وغيرها..، ومساحتها حوالي 190 مليون هكتار أي 80% من مساحة التّراب الوطني (وتعتبر مساحة كبيرة على اعتبار أنه غير منتجة) . الشكل التّالي يبيّن تقسيم المساحات الفلاحية المستغلّة عام 2002 في الجزائر.

شكل رقم:09

وضع عام عن المساحات الفلاحية في الجزائر لعام 2002.



المصدر: (ANF) إحصاءات فلاحية عن وزارة الفلاحة 2003.

*** العوامل المسبّبة في تفقير ثروات الأرض:**

أ- انجراف التّربة:

فعالية انجراف التّربة الذّي سببه نقص التّغطية النباتية يفسّر عدم تقدُّم بعض الأراضي الجزائرية وفقرها من المواد العضوية.

كما أنّ انجراف التّربة الذي تسبّبه المياه، راجع إلى مناخ البحر المتوسط الذّي يسود المنطقة الشمالية للبلاد والمتميّز بعنف سقوط الأمطار فيها وعدم انتظامها في المنطقة الرّطبة.

- إنّ أغلبية الأراضي الرّطبة الصّالحة للزراعة حوالي 50% منها تقع على منحدرات تفوق 12%. إضافة إلى ذلك حوالي 85% من المساحة الفلاحية المستغلة توجد في

المناطق الجبلية للتّل ومنها 63% ارتفاعها على سطح البحر يفوق 800 م، والرّبع ¼ من هذه الأراضي منحدراتها تتجاوز 25%.

إلى جانب هذه العوامل الطّبوغرافية، نضيف الطّابع الجيولوجي لهذه الأراضي التي تتميّز بصخورها اللّينة ومعامل تلاصقها وتماسكها منخفض جدّاً، ممّا يجعل هذه الأراضي سهلة لعملية الانجراف.

ولذلك نعتبر أنّ أكثر من 12 مليون هكتار من الأراضي تحت تأثير الانجراف المائي.

كما أنّ أغلبية السّدود معرضة للامتلاء بالطّين، وهذا ناتج طبعاً عن هذا الانجراف المائي للتربة.

ب- تقلّص المساحات الغابية:

وهذا ناتج عن تكثيف عملية الرّعي وزيادة المحاصيل الزراعية المختلفة ورغم الجهود المبذولة من مختلف الحملات التّشجيرية التي باشرت فيها الجزائر منذ الاستقلال، فإن نسبة التّشجير تبقى ضئيلة جدًّا بحيث تنحصر هذه النّسبة من 10% إلى 12% فقط (وتعتبر نسبة غير كافية تماما).

كما أنّ التّغطية النّباتية مهدّدة بالحرائق، حيث تحترق سنويا ما يقارب 36 ألف هكتار[1]. ومن جهة أخرى ترجع إلى أسباب بشرية متمثلة في قطع الأشجار وتكثيف عملية الرّعي ممّا قد يؤدي إلى انقراض بعض المناطق نتيجة عدم وجود التّغطية النّباتية اللاّزمة والتي تؤدي حتمًا إلى تصحرها.

ت- التّصحر:

نعلم أن التّصحر سببه إما الجفاف أو انتهاء خصوبة التّربة، بسبب الرّعي الزّائد الذي

---

(1) الوكالة الوطنية للغابات (A N F)، مصدر سابق.

يؤدي إلى زوال الحشائش اللاّزمة لتماسك التّربة وحمايتها، بالإضافة إلى الامتداد العمراني وإقامة المصانع. وزحف الرّمال سببه استهلاك الغابات التي تمثل نسبة عالية من الصّادرات (الخشب، الفلّين، وغيرها..)، وأيضا نتيجة لطرق الرّي الخاطئة وكذا ارتفاع نسبة الملوحة في الأراضي.

حيث تقّدر دراسات الأمم المتّحدة أن حوالي 40% من أراضي إفريقيا غير الصّحراوية مهددة بالتّصحر نتيجة للعوامل السّابقة الذكر، وأيضا حوالي 32% من أراضي آسيا وحوالي 19% من أراضي أمريكا اللاتينية تبقى مهددة هي الأخرى بالتّصحر[1].

كما أنّ التّصحر ظاهرة تمس بالدّرجة الأولى المناطق الشّبه صحراوية، ممّا جعل ظهور مناظر الكثبان الرّملية داخل محيط الآلاف من الهكتارات للأراضي الزّراعية.

- وتعتبر ظاهرة التّصحر من أخطر التحدّيات التّي تقف أمام تحقيق التّنمية المستدامة.

كما أنّ الزّراعة في الجزائر تنحصر جزئيا في منطقة معرّضة جدا للتّصحر حسب الإحصائيات المنجزة من طرف الجهات المختصة فإنّ المساحة الفلاحية المستغلّة لكل فرد يقدر بـــ 0.23 هكتار في سنة 1998 وقد تصل هذه المساحة إلى حدود 0.15 هكتار في آفاق عام 2020 .

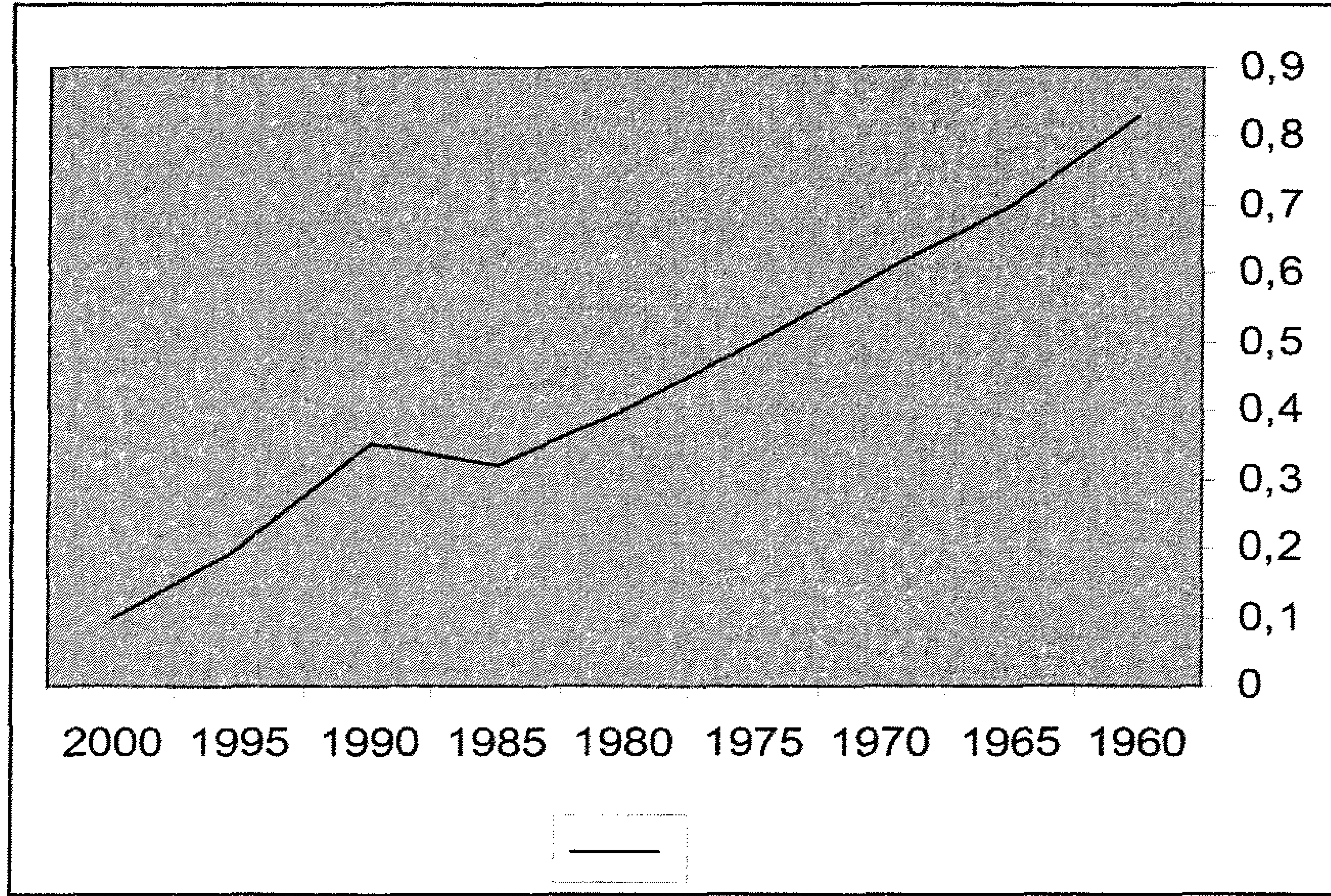
والشّكل التّالي يبيّن تطور المساحة الفلاحية المستغلّة من عام 1962 إلى سنة 2000.

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي، مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 141-144.

شكل رقم:10

تطور المساحة الفلاحية المستغلة في الفترة (1962-2000)



المصدر: (A N F) إحصاءات فلاحية عن وزارة الفلاحة 2003.

ج- سياسة التّعمير العشوائية وسوء توزيع الأراضي المخصصة للبناء:

السّياسة المتّبعة في فترة السّبعينات إضافة إلى التزايد الدّيموغرافي الرّهيب الذي عرفته بلادنا، أفرز اكتظاظ السّكان في منطقة معينة من التّراب، خاصة الشّمالية منها وحول المدن الكبرى.

حيث أنّ ما يزيد عن 80% من سكان الجزائر يعيشون في 14% من مساحة البلاد وخاصة المنطقة السّاحلية أين توجد معظم الوحدات الاقتصادية.

- خلال العشرية الأخيرة أعطيت الأفضلية لتعمير الرّيف عوض تعمير المدن، قصد وقف النّزوح الذي سبّب اكتظاظ المدن من جهة وهجران الأراضي الفلاحية الرّيفية من جهة ثانية (ما لا يقلّ عن 5 ملايين نسمة من سكان الرّيف التحقوا بالمدن).

كما أنّ التّعمير غير المنظم والفوضوي أنجز على حساب أفضل وأحسن الأراضي الفلاحية (متّيجة والشلّف للوسط، سهول الشّرق، والسّهول الخصبة للغرب الجزائري)، نفس الشّأن بالنّسبة للواحات (خاصة نواحي بسكرة وغرداية).

حيث أنّه ومنذ الاستقلال (1962) إلى عام 2002 أهلكت (أتلفت) 160 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية، وهذا مؤشر سلبي آخر في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة.

كما أنّ قرى بأكملها هجرت رغم الاستثمارات الكبيرة التيّ استفادت منها، لإنشاء الطّرقات والسّكك الحديدية لفك العزلة عليها وبناء وتعمير مراكز للحياة، فالتّغيرات الاقتصادية والاجتماعية التيّ عرفها عالم الرّيف تسبّبت في:

- استصلاح مساحات كبيرة للزّراعة على حساب الغابات والمناطق الرّعوية.
- تكثيف عملية الرّعي في المناطق الرّعوية المتبقية مما ضعّف قدراتها الرّعوية.
- استعمال مكثّف وغير منظّم للآلات الفلاحية الحديثة غير المناسبة لنوعية الإقليم والأراضي.

وغيرها من الآثار السلبية التي مسّت الأراضي، سواء في المدن أو عالم الرّيف[1].

هـ- ملوحة الميّاه وعقم أو عجز المناطق المسقية:

إنّ نقص مياه السّقي وقلّة القدرات والكفاءات في الصيانة واستغلال مختلف المنشآت المائية (الآبار، السّدود) قد عطّلت الفلاحة وكبحت عمليات التسقية (الرّي).

كما أنّ سوء التّسقية وأساليب الرّي في بعض المناطق الصّحراوية (الوادي، أدرار، ورقلة)، أدّت إلى صعود الملح كما هو الشّأن في المنطقة السّهبية والجهة الغربية للبلاد (حوض الشلّف).

فبعض النّشاطات الاقتصادية التي أنجزت بسرعة فائقة، تتدفّق مياهها المستعملة في

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، سنة 2003، ص 54.

نشاطاتها دون معالجة نفاياتها المائية، الغازية والصلبّة ممّا يجعل مساحات كبيرة من الأراضي مهدّدة في قدرة إنتاجها واستغلالها. رمي النّفايات بطريقة عشوائية (غير منتظمة) أدّى إلى تلوث التّراب والهواء (كما هو الحال في مزبلة وادي السمّار[1]، وعدم سيلان الميّاه المنزلية والاقتصادية أدّى إلى وفاة بيولوجية لعدّة أراضي فلاحية.

و- عدم استقرار العقّار الفلاحي:

إنّ مختلف محاولات هيكلة القطاع، خلق في أذهان الفلاّحين الإهمال وعدم المحافظة على الأراضي الفلاحية التي تعدّ في حكم المهجورة كلّياً، ممّا تركها عرضة للخواص والعامّة الذين تسبّبوا في تلويثها بشتّ الطّرق والوسائل، كرمي جميع الفضلات المنزلية أو المتعلّقة بالبّناء أو النّفايات الصّناعية وغيرها..، وهذا أمر اعتدنا كثيراً ما نشاهده خاصة بمحاذاة الطّرق الوطنية.

فمادامت ملكية هذه الأراضي العمومية لم تحدّد بدقّة وبسرعة، فإنّها تبقى معرّضة للإهمال بشتّى أشكاله خاصة ظاهرة البناء غير الشّرعي.

بعد أن استعرضنا نبذة وجيزة عن حالة الأراضي في الجزائر نحاول أن نسلّط الضّوء على الأنظمة البّيئية والطّبيعية الأخرى، التي تحدّدها طبيعة التّضاريس لكلّ منطقة:

---

(1) فتحت مزبلة وادي السمّار سنة 1978، دون أي دراسة لانعكاساتها، فهي تقع على بعد 13 كم فقط من العاصمة الجزائرية (على مشارف أوّل محطّة لضيوف الجزائر لمطار هواري بومدين الدّولي !) تتربّع على مساحة 37.5 هكتار، تستقبل يومياً ما يقارب 1600 طن من القمامات المنزلية، و2400 طن من النفايات الصناعية، تشكّل مصدر هام لتلوث الجو والهواء بحيث أن حرق النفايات يؤدّي إلى انبعاث غازات كثيرة تنتشر بفعل الرياح، وتسبّب في صعوبات تنّفسية والتهابات العيون وغيرها.. وتؤثر بشكل خاص على الأطفال والمرضى والمسنين في المناطق المحاذية لها بأكملها. ممّا يعتبر فعلاً أمراً غير مرغوب فيه سواء من الناحية الإنسانية أو الجمالية.

*** الأنظمة الجبلية:**

يمكن تقسيم الجبال الجزائرية إلى ثلاث مجموعات:

- الأطلس التّلي في الشّمال.
- الأطلس الصّحراوي في الجنوب.
- الهقار والطّاسيلي في عمق الجنوب.

إنّ الأطلس التّلي والصّحراوي يغطيان مساحة قدرها 12.130.000 هكتار، فالأطلس التّلي لوحده يغطي ما يقارب 7.765.000 هكتار.

كل سلسلة جبلية تمتاز على الأخرى بخصوصياتها الشّخصية من حيث الطّابع الايكولوجي، الاقتصادي والاجتماعي..

الجبال تلعب دورا هاما في مختلف المحاور:

- التّركيب البيولوجي، ونوع المناخ، ووفرة الموارد المائية.
- الموارد المنجمية، سواء كانت موارد منجمية من فترة التّاريخ أو حتى ما قبل التّاريخ.

حاليا الجبال تعتبر مجموعة غير مندمجة بطريقة حسنة في الاقتصاد الوطني، بعض المناطق الجبلية في خطر مزمن ومعرّضة لتلف مواردها البيولوجية كسلسلة 'بني شقران' مثلا.

- إنّ الجبال يقطنها 25% من سكّان الجزائر، وتحوز على 11% من المساحة الفلاحية المستغلّة من كامل القطر الجزائري (تعتبر نسبة مهمّة).

فإذا أخذنا نسبة المساحة الفلاحية المستغلّة التي من المنتظر أن تنزل من 0.3 هكتار إلى 0.2 هكتار للفرد الواحد في عام 2010، فإن تحسين القدرات الفلاحية لهذه المنطقة الجبلية لا فرار منه.

فالتحدّيات التي تنتظرنا تطرح بجدّية وتتمثل في: الضّمان الغذائي، التّنمية الحضرية، وإنعاش المناطق الرّيفية، فقد حان الوقت لإعادة النّظر في مهمّة الجبال وأهميتها، فبعد ما كانت تعتبر مناطق خاصّة للمحافظة الموارد، يجب أن تصبح مناطق منتجة في مختلف الميادين[1].

أولاً: لمحة تاريخية عن المنطقة الجبلية

إنّ الاستعمار فرض على السكّان الإقامة في الجبال وابتعاد هم عن المناطق الفلاحية، ممّا سبّب في اللّجوء إلى استغلال هذه الأراضي الجبلية لأغراض فلاحية استغلالاً كثيفاً، ممّا أثّر على هذه الأراضي سلبياً.

فرغم الإنجازات الكبرى التي أنجزتها الجزائر في هاته المناطق وفي مختلف الميادين، كشقّ الطّرقات، الصّحة، المدارس، فكّ العزلة، الكهرباء، وغيرها..

إلا أن النّتائج المحصّلة تبقى غير كافية، وهذا راجع إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين والتّقاليد التي تعرف بها هذه المناطق في نمطها المعيشي والثّقافي.

كما أن التّغيرات في مختلف البرامج المسطّرة من قبل وزارة الفلاحة والتّنمية الريفية في الآونة الأخيرة، بدأت تأتي بثمارها بحيث أصبحت المنهجية الجديدة المتبّعة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المناطق وكذا قدرات الإنجاز الخاصة للمؤسسات المحلية.

ثانيا: خصوصيات المناطق الجبلية

إن معظم الدّراسات المنجزة في هذا الإطار تتعلق بالسّلسلة التّلية التي تنقسم إلى .بمجموعتين:

---

(1) نفس المصدر السابق عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

1- السّلسلة الجبلية المتميزة بالرّطوبة، وتقع في الشّمال الشّرقي (من شرق العاصمة إلى الحدود التّونسية)، فالارتفاع على مستوى سطح البحر لا يزيد عن 2300 م وأعلى قمّة فيها تقع في جبال جرجرة (2308 م)، كما تمتاز هذه السلسلة بغطاء نباتي كثيف وكثافة سكّانية عالية.

2- سلسلة الوسط والغرب، وتمتاز بغطاء نباتي أقل من السّلسلة الأولى، ولهذا السّبب فإنها معرّضة أكثر لانجراف التّربة.

إنّ المناطق الجبلية تمتاز كلها بنوعٍ من التّهميش، إضافةً إلى ظاهرة انجراف التّربة، وصغر المساحات المملوكة، وبنشاطات اقتصادية محدودة، مع كثافة سكانية كبيرة. (أنظر الجدول في الصّفحة الموالية).

جدول رقم 11: أهم المؤشرات الاقتصادية في المناطق الجبلية الشّمالية.

	الغـرب		الـوسط		الـشّرق		المجـموع	
	العجز	%	العجز	%	العجز	%	العجز	%
المياه الصّالحة للشّرب (مليون متر مكعّب)	29	25	54	45	34	30	117	100
السّكن (عدد البيوت)	41800	21.97	82485	43.35	66000	38.66	190285	100
الشّغل (عدد المناصب)	107.960	16.48	225000	34.35	322000	49.16	655000	100
الصّحة (عدد الأطبّاء)	936	21.63	1673	38.66	1719	39.72	4328	100
التّعليم للأطوار الثلاثة (عدد الأقسام)	1503	17.28	4574	52.57	2623	30.15	8709	100
الكهرباء المنزلية (عدد العائلات)	29990	16	39693	13	58422	14	128105	100

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، عام 2003، ص 59.

ثالثاً: برامج التّنمية للمناطق الجبلية

من أهم انشغالات السّلطات العمومية إعادة الاعتبار للمناطق الغابية والأراضي في المناطق الجبلية، ولهذا بادرت في إنجاز مختلف البرامج، ومن أهمّها برنامج الشّغل في الرّيف الذي مسّ 7 ولايات من الغرب الجزائري (مستغانم، غليزان، وهران، معسكر، عين تيموشنت، سيدي بلعبّاس، وتلمسان).

الإجراءات المسطّرة والمنجزة تسعى إلى المحافظة على الموارد والأشجار المغروسة (الغابية والمثمرة)، وتحسين العقّار الفلاحي...

ونظراً للنتائج المشجّعة التي وصل إليها هذا البرنامج، ممّا دفع السّلطات العمومية لتجديده لمدّة خمس سنوات أخرى.

- المساحات التي تمّ تشجيرها في مختلف البرامج وصلت إلى حوالي مليون هكتار، هذا المجهود نقصت فعاليته الموجبة بسبب الحرائق التي تلحق الغابات – تقريباً كل عام تضيع الآلاف من الهكتارات الغابية – فنسبة 10% من التّشجير الذي وصلنا إليه غير كافي مقارنة مع 25% الذي يتطلّبها التّوازن البيّولوجي لمختلف الهياكل، هذا الهدف المرجو الوصول إليه قد يبقى مرهوناً إذ لم نضف إلى عملية التّشجير شروط إضافية أخرى منها[1]:

- اختيار أفضل المشاتل للغرس.
- تحكّم أنجع في تقنيات التّشجير.
- حسن المتابعة للمناطق التي تمّ فيها التّشجير.
- مشاركة فعّالة للسكّان المحليين.

---

(1) الوكالة الوطنية للغابات (A N F) تقرير عن تحليل حوادث الغابات، 1994- 2004، وزارة الفلاحة ، الجزائر.

- تخصيص حصيلة كبيرة (معتبرة) للأشجار المثمرة.

كما يجب اعتبار هذه المناطق التي استفادت من عملية التّشجير مناطق مفتوحة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، السّياحية، الثّقافية، التي تتماشى مع المحافظة على البيئة، وهذا لاستغلالها بكيفية ذكية في إطار التّنمية المستدامة حتى تعود بمنفعة أكيدة على السّكان.

*** الأنظمـــة الغـــابية:**

الغابات الجزائرية لها علاقة مباشرة مع مناخ البّحر الأبيض المتوسط، الّذي يميّز خاصة شمال البلاد، كما تتوزّع الغابات على مساحة كبيرة من الصّحراء، فحسب إحصائيات سنة 1976، فإن مساحة الغابات قدرها 2.975.000 هكتار، وتحتوي على مختلف أنواع الموارد الغابية.

مع العلم أن الغطاء الغابي يختلف من جهة إلى أخرى، فالمناطق الأكثر تشجير في الغرب الجزائري تتمثل في ولايات: تلمسان، سيدي بلعباس وسعيدة، أمّا منطقة الوسط فتشمل ولايات: المديّة، الجلفة، والمسيلة، التي تعتبر الولايات الأكثر تشجيراً في المنطقة، وأخيراً في الجهة الشّرقية نجد كل من الولايات: سكيكدة، الطّارف، وباتنة.

إن المحافظة على الغابات تسمح باستغلال ثرواتها لأغراض عدّة، كالحطب ومشتقّاته والفلّين، والنّباتات والأعشاب الطبيّة، وغيرها..

- كما تلعب الغابات دوراً هاماً في المحافظة على الأراضي وتقليص انجراف التّربة، وحماية الإقليم والموارد المائية.

ونظرا لأهمية الغابات أنشأت عدّة مناطق محمية تتوزّع عبر كامل التّراب الوطني[1].

(1) الوكالة الوطنية للغابات (A N F) تقرير عن تحليل حوادث الغابـــات، 1994- 2004، وزارة الفلاحة ، الجزائر.

*** الأنظمـــة السّهـــبية:**

هذا الهيكل يتربّع على مساحة قدرها 20 مليون هكتار وتنقسم إلى:

- نباتات ســـهبية 1.5 مـــليون هـــكتار.
- المـــزروعات حوالي 1.1 ملـــيون هكـــتار.
- الغـــابات تشغل 1.4 ملـــيون هكـــتار.
- أراضي شاغرة، كثبان رملية، سبخ، في حوالي 2.5 مليون هكتار.
- حوالي 15 مليون هكتار من المراعي، الـــتي تتكـــوّن مـــن:
- 4 مـــليون هكتار مـــن الحلفاء.
- 3 ملـــيون هكتار مـــن الشّيح.
- 2 مـــليون هكتار مـــن 'السناغ'.

والباقي من مختلف الأصنفة الأخرى.

بما أن هذه المنطقة رعوية في المقام الأوّل، فإن عدد الماشية الذي هو في ارتفاع مستمر يهدّد هذه الثّروة فالعدد الذي كان 3 ملايين رأس في 1963 قد وصل 20 مليون رأس في 1999.

كما أن الاستغلال الكبير للحلفاء مثلا وبطريقة عشوائية، قد يؤدي إلى انقراضها مما يزداد في انجراف التّربة لهذه المنطقة المعروفة بخصوصياتها الجيولوجية الضعيفة، وقلّة مكوناتها(1).

- **برنامج لتنمية السّهوب:**

ضمن إطار المحافظة على الثّروات الطّبيعية ومن أجل التّنمية المستدامة لهذه المناطق أنجزت الجزائر برامج مختلفة، وذلك منذ الاستقلال.

---

(1) تقرير مديرية التخطيط، المحافظة السامية لتنمية للسّهوب (H C D S)، الجلفة 2005.

أ- الفترة من سنه 1962 إلى عام 1972:

إن محاولات تنظيم السّهوب خلال هذه الفترة جُسّدت في عام 1968 بخلق تعاونيات لتربية المواشي، الهدف المبدئي كان خلق 50 تعاونية عبر 500 ألف هكتار لفائدة 1300 عائلة، إلاّ أن الإنجازات مسّت:

- 2% من المساحة الإجمالية للمراعي 400 ألف هكتار من ضمن 20 مليون هكتار.
- 2.1% من مربي المواشي الذين كان عددهم حوالي 493.346 مربّي (موّال).
- 1.7% من الأغنام ضمن 6 ملايين رأس - إحصاء آنذاك - وخلال نفس الفترة أُنشِئت مزارع نموذجية في مناطق: 'تعظميت'، 'عين سخونة' و 'عين الحجر'.

ب- الفترة من سنة 1972 إلى عام 1983:

هذه الفترة تميّزت بإصدار وتطبيق ما عُرف بالثّورة الزّراعية التي حاولت إيجاد الحلول، وهذا في التهيئة المدمجة للسّهوب، كما عرفت هذه الفترة استيراد كمية معتبرة من الشّعير الذي حلّ محل دور المراعي، ممّا نتج عنه ارتفاع مدهش في عدد الأنعام في بلادنا، كما شهدت نفس الفترة انطلاق أشغال السّد الأخضر الذي أنجز من أجل وقف التّصحر وزحف الرمال.

ج – الفترة بين سنه 1983 إلى عام 1994:

تتميّز هذه الفترة خاصة بإنشاء ' المحافظة السّامية لتنمية السّهوب (H C D S) ' في سنة 1985 وكذا إصدار القانون المخصّص لتوجيه الأراضي في سنة 1990 والذي عُدِّل في عام 1995، وخلال هاته الفترة عرفت بعض الولايات استثمارات كبيرة الكثير منها تعلّق في بناء الهياكل القاعدية بدلا من المحافظة وتطوير المراعي.

د- الفترة من سنة 1994 إلى عام 2002:

وتميّزت بتوجهات جديدة لتطوير المراعي والسّهوب، حيث كان برنامج الأشغال الكبرى من أبرز القرارات التي ميّزت الفترة.

هذا البرنامج سُجِّل بفضل إرشادات وتعليمات المحّافظة السّامية لتنمية السّهوب من جهة والمديرية العامّة للغابات من جهة أخرى.

*** الأنظمـــة الصّحــــراوية:**

تشتمل الصّحراء على أكثر من مليونين كلم^2 من مساحة الجزائر، هاته النّسبة التي تمثّل حوالي 84.16% من المساحة الإجمالية للبلاد (وهي تفوق مساحة مجموعة من الدّول الأوربية).

وخصوصيات هذه المنطقة فيما يتعلق بالمناخ ونوعية الأراضي والصّخور والنبّاتات والموارد المائية، تجعل هذه المنطقة محدودة في قدراتها الاقتصادية باستثناء المحروقات وقدراتها الفلاحية (طبعاً هذا يعود إلى العقلية الجزائرية، عكس الفكر الذي أبدع صحراء كاليفورنيا).

- فباستثناء الواحات التي تمتاز بوفرة الميّاه، والأراضي الصّالحة للفلاحة (إقليم الزّيبان الذي يموّن مدن كثيرة في الشّمال منها العاصمة)، فإن معظم باقي جهات الصّحراء قد تنعدم فيها الزّراعة لخصوصية طبيعة المنطقة، لكن بفضل المجهودات المبذولة لاستصلاح الأراضي واختيار الرّش المحوري كوسيلة للسّقي، والبيوت البلاستيكية وإدخال نوعيات جديدة من المحاصيل الزّراعية ، فقد وصلت بعض المناطق إلى إحراز نتائج جدّ حسنة ومشجعة (أدرار في الطماطم، وادي سوف في البطاطا، حاسي بن عبد الله بورقلة في القمح، إقليم جانيت في الخضروات، وغيره..) [1].

---

(1) المرصد الوطني للبيئة والتّنمية المستدامة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، ص 80 -81.

المطلب الثّاني: لمحة على الإقليم والمناخ والسّكان في الجزائر.

*** مناخ جاف وشبه جاف:**

رغم واجِهتها السّاحلية الطّويلة التي تقدّر بأكثر من 1200 كم، إلاّ أن الجزائر تعاني من نقص الأمطار، حيث يسودها بالأخّص مناخ جاف وشبه جاف. (1)

حيث أنّ خريطة كمّية الأمطار تُوضّح ضيق المنطقة الشّمالية، التي تستفيد من كمّية معتبرة من الأمطار حيث تصل الكمّية السّنوية إلى 400 مم، ويمكن القول أن 95% من التّراب الوطني مُعرضة لظروف مناخية سيئة، ممّا يجعل كمية الموارد المائية المتّجددة ناقصة.

أ- تضاريس الجزائر:

تنقسم تضاريس الجزائر إلى ثلاث مجموعات: المجموعة التلّية، الهضاب العليا والصّحراء.

1. المجموعة التلّية:

تمثل 4% من المساحة الإجمالية للبلاد، وتشتمل هذه المجموعة على مساحة ساحلية والتي هي عبارة عن شريط يترواح بين 80 إلى 190 كم عرضا و 1200 كم طولا، كما تشتمل كذلك على سهول وسلسلة جبلية.

- السّواحل الجزائرية: تمتد السّواحل الجزائرية على شكل خط منعرج يبلغ طوله 1200 كم.

هي في مجموعها سواحل صخرية، قليلة التعاريج.

- السّهول: يوجد في الجزائر مجموعتان من السّهول:

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، سنة 2003، ص 35.

- مجموعة السّهول الساحلية:

تمتاز هذه السّهول بخصوبة تربتها وتنوّع محاصيلها، إضافة إلى قوّة نسبة الأمطار فيها. ومن أهمها، سهول كل من عنابة، متيجة، وهران، سكيكدة.

- مجموعة السّهول الدّاخلية:

تقع هذه المجموعة في الداخل، بعيدة عن البحر، وتمتاز بالضّيق والطّول وقلّة الأمطار فيها، ومن أهمها، سهول كل من تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، سطيف.

إنّ المنطقة السّاحلية معرّضة للاكتظاظ السّكاني ممّا يؤدّي إلى زيادة استغلال متاحاتها وذلك ما يجعلها تفقد قدراتها الإنتاجية، وهي تشتمل كذلك على سلسلة جبلية تمتدّ على طول السّاحل الجزائري من أقصى الشّرق إلى الغرب، وهي:

- سلسلة جبال الأطلس التلّي:

هي سلسلة محاذية للسّاحل، جبالها أكثر تماسكاً واتصالاً، كما تمتاز هذه السّلسلة بغطائها النّباتي الكثيف ومناخها ذو الطّابع المتوسطي، يتخلّله أحيانا مناخ قاري.

2. **الهضاب العليا:**

تحتل الهضاب العليا نسبة 9% من المساحة الإجمالية للبلاد، وهي عبارة عن شريط محصور بين سلسلة الأطلس التلّي شمالاً، وسلسلة جبال الأطلس الصّحراوي جنوباً[1].

تمثل الهضاب العليا حوالي 2/3 من مساحة الأراضي الفلاحية النّافعة (S A U) حيث تقدر بحوالي خمسة ملايين هكتار.

وتتميّز هذه المجموعة بمناخها الجاف غرباً وشبه الجاف شرقاً، كما تتراوح كمية الأمطار فيها من 400 مم شمالاً إلى 200 مم جنوباً، ويسودها مناخ قاري يمتاز بصيف حار وشتاء بارد.

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، سنة 2003، ص 35.

كما أن الرّياح الجنوبية (الشهيلي) تزيد في جفاف هذه المنطقة، ولهذا فإننا نجد تمركز السّهوب في جهتها الغربية على الخصوص.

3. المجموعة الصحراوية:

تمثل 87% من المساحة الإجمالية للبلاد، تمتاز هذه المنطقة بشدّة تغيّر الحرارة بين الصّباح واللّيل، وهي منطقة جرداء، حيث نجد كمية الأمطار فيها لا تزيد عن 100 مم سنوياً، كما أن الرّكن الجنوبي الغربي قاحل، لا تتعدى كمية الأمطار فيه 5 مم سنوياً كمنطقة 'تانزروفت'.

إذن المجموعة الصحراوية تمتاز بموارد طبيعة محدودة (طبعاً المقصود هنا هو الغطاء النباتي والتضاريس التلّية)، موزّعة بكيفية غير متساوية ومعرّضة لأخطار مختلفة، إضافة إلى العوامل المناخية القاسية، التي تؤثر بشكل مباشر على تواجد السّكان أو إقامة المشاريع.

ونظرا لمساحة الجزائر الشاسعة ومميزاها الطّبيعية المتنوعة، إلاّ أن كل من التلّ والهضاب العليا والصّحراء تتوّفر على إمكانيات وموارد طبيعية غير متساوية ومعرّضة لأخطار مختلفة وهذا حسب خصوصيات كل منطقة (وهذا ما من شأنه أن يؤثر على الخارطة الجغرافية لتوزيع الموارد الطّبيعية المحدودة نسبياً والموزّعة بطريقة غير متساوية والمهدّدة بشكل كبير).

يمكن أن نستعرض كيفية توزُّع المساحة الزّراعية في الجزائر حسب الجهات الثّلاث كما يلي:

– المنطقة الــتّلية:

مساحتها ضيقة جداً (تمثل 4% من المساحة الإجمالية للبلاد)، لكن مناخها ملائم للزراعة، حيث تحتوي هذه المنطقة تحتوي على 2.5 مليون هكتار من المساحة الزراعية

المستغلّة (S A U) للبلاد، وهي من أكثر الأراضي الخصبة للجزائر نظراً للظّروف المناخية الملائمة، حيث حوالي 95% من المياه النّاتجة عن الأمطار تتساقط على هاته المنطقة .

- منطقة الهضاب العليا:

تمتاز بشساعة أراضيها الفلاحية، حيث تقدّر بخمسة ملايين هكتار من المساحة الزراعية المستغلّة (S A U) للبلاد، ولكنها متضرّرة من حيث الظّروف المناخية (الثّلوج والجليد والرّياح، وغير ها من العوامل المناخية الأخرى..).

كما تحتل السّهوب مساحة تقدّر بـــ 20 مليون هكتار، لكنها معرّضة للتّصحر بسبب عدم وجود توازن، النّاتج عن الظّروف المختلفة كالسّياسات الاقتصادية غير الملائمة من جهة وقدرات الإقليم السّهبي مقارنة مع الاستغلال الجاري الذي لا يناسبه من جهة ثانية[1].

- المنطقة الصّحراوية:

إن ثقل الجفاف قد يُكوّن عائقا لهاته المنطقة التي تمثل أكثر من 87% من مساحة البلاد وفي نفس الوقت على الرّغم من احتوائها على موارد مائية جوفية معتبرة جدًا، إلاّ أن الإمكانات الزّراعية فيها تبقى ضئيلة لكونها تفتقر إلى عوامل خصوبة الأراضي.

كما تتعرض الجزائر لزلازل كبيرة وكثيرة، نظراً لوجودها في منطقة ذات نشاط زلزالي عالي، وبالفعل فإن المنطقة الشّمالية للبلاد (التّل والهضاب العليا) معرّضة لأخطار الزلازل أكثر ممّا هو الشأن بالنّسبة للصّحراء، وهذا لاعتبارات جيولوجية مختلفة. (أنظر الجدول التّالي).

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، سنة 2003، ص 37.

جدول رقم 12 :أهم الزلازل التي حدثت في الجزائر (الفترة من 1900 – 2003)

مكان وقوع الزلزال	سنة حدوث الزلزال	الدّرجة على سلّم "ريختر"	عدد الوفيات (الأموات)	البنايات المهدّمة	تكلفة الأضرار بالدولار $
بومرداس	2003	6.8	2200	أضرار جسيمة	تكلفة كبيرة
عن تيموشنت	1999	5.5	25	600	120 مليون دولار أمريكي
معسكر	1994	5.6	171	751	500 مليون دولار أمريكي
تيبازة	1989	6.1	35	4116	1.000 مليون دولار أمريكي
الشلف	1980	7.3	2.633	20.000	30 مليون دولار أمريكي
الشلف	1954	6.7	1243	20.000	—
جيجل	1856	07	—	—	—
البليدة	1825	07	7000	80% من المدينة	—
وهران	1790	07	3000	80% من المدينة	—
الجزائر	1716	07	20.000	80% من المدينة	—

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، لعام 2003، ص 38.

جدول رقم 13 : أهم الزلازل في العالم (الفترة من 1500 – 2001)

سنة حدوث الزلزال	مكان حدوث الزلزال	الخسائر البشرية (الأموات)
1556	الصّـــين	830.000
1923	اليابان	140.000
1976	الصّين	650.000
2001	الهند	014.000

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، لعام 2003، ص38.

– فإذا أخذنا بعين الاعتبار اكتظاظ السّكان في المنطقة السّاحلية التي تمثل أكثر من 40% من عدد السّكان في الجزائر، الذي وصل إلى أكثر من 30 مليون نسمة، وكل المرافق والهياكل الاقتصادية المشيّدة فيها نجد أن هذه المنطقة هي الأكثر تعرّضًا الزّلازل، وما تحمله من أخطار وخسائر مادية وبشرية، والجدول الموضّح في الصفحة السابقة يبيّن جسامة تلك الخسائر، في الأرواح أو الأضرار المادية والمالية المترتبة عن تلك الزّلازل المخيفة*.

* يؤكّد العالم التّركي الكبير المختص في علم الجيولوجيا "هارون تازياف" أن ظاهرة الزّلازل، تمثـــل تحدّيًا كبيراً أمام الدّول والشّعوب نظراً لقصور العلوم المتّبعة وعجزها أحياناً في تفاديهـــا بدقّـــة (المكان والزمان) على الرّغم من التّطور الحاصل في الميدان والإمكانيات المسخّرة لـــذلك، إلا أن الزّلازل على الخصوص تُحدث هلعاً كبيراً وخوفا شديداً لدى الأفراد كما أنها تُصيب الآليـــات الحكومية بنوعٍ من الشّلل والقصور في مواجهتها خاصة في مرحلتها الأولى، ومهما كانت قـــوّة الدّولة ووزنها اقتصادياً (ما حدث بالولايات المتّحدة مؤخراً). وما حصل في آخر زلزال بـــالجزائر بناحية بومرداس لخير دليل على ذلك، فقد أصيب كل النّاس بالذّهول والخوف، وما زالت آثاره بادية كلّما سمع الجزائريون بهزّةٍ على اختلاف درجتها في أي رقعة من البلاد.

*** لمحة عن تهيئة الإقليم وانتشار السّكان في الجزائر:**

أ- انتشار السّكان وتوزّع النّشاطات:

يتمركز السّكان في المنطقة السّاحلية للبلاد، و من الممكن جدا أن تستمر هذه الظاهرة في المستقبل إذا لم تؤخذ كافة الإجراءات والتدابير الاحتياطية العاجلة في هذا الشأن.

إذ نلاحظ أن حوالي 2/3 (ثلثين) من سكان البلاد محصورة في المنطقة التلّية، التي لا تمثل سوى نسبة 4% من مساحة البلاد، أمّا الهضاب العليا التي تمثل نسبة 9% من مساحة البلاد، يقطن فيها 1/4 (ربع) من سكان البلاد. أمّا بالنّسبة لعدد سكان الصحراء فيمثل أقل من نسبة 10%، رغم شساعة مساحتها المقدّرة بـأكثر من 87% من المساحة الإجمالية للبلاد.

كما نجد أن الكثافة السّكانية للمنطقة السّاحلية مدهشة ومرتفعة جداً، ومن المرتقب أن تصل في آفاق عام 2010 إلى 592 نسمة في كم^2 و 687 نسمة في كم^2 آفاق سنة 2020.

وخريطة الكثافة السّكانية توضّح النّسبة العالية التي وصلت إلى حدود 2000 نسمة في الكيلو متر المربّع الواحد لولاية الجزائر العاصمة وحدها. (أنظر الجدول الموضّح في الصفحة الموالية).

وما يُلفت الانتباه هو انتشار العمران في هذه المنطقة السّاحلية التي تحتوي على عدد كبير من المدن الجزائرية، بحيث من بين 579 مدينة الموجودة عبر القطر الوطني، نجد أن حوالي 361 مدينة منها (أي ما يمثل نسبة 60%) متمركزة في المنطقة التلّية، وأكثر من هذا فإن 100 مدينة منها تقع في إقليم ثلاثة مدن كبرى هي (الجزائر، وهران، عنابة).

والجدول التّالي يوضّح تطور الكثافة السّكانية في الجزائر.

جدول رقم 14 : تطور الكثافة السّكانية في الجزائر (نسمة في الكيلو متر)

السّـــنة	1993	2000	2003
الكثافة السّكانية الوطنية	11.2	13.2	15.9
الكثافة السّكانية السّاحلية	268.2	306.2	360.4

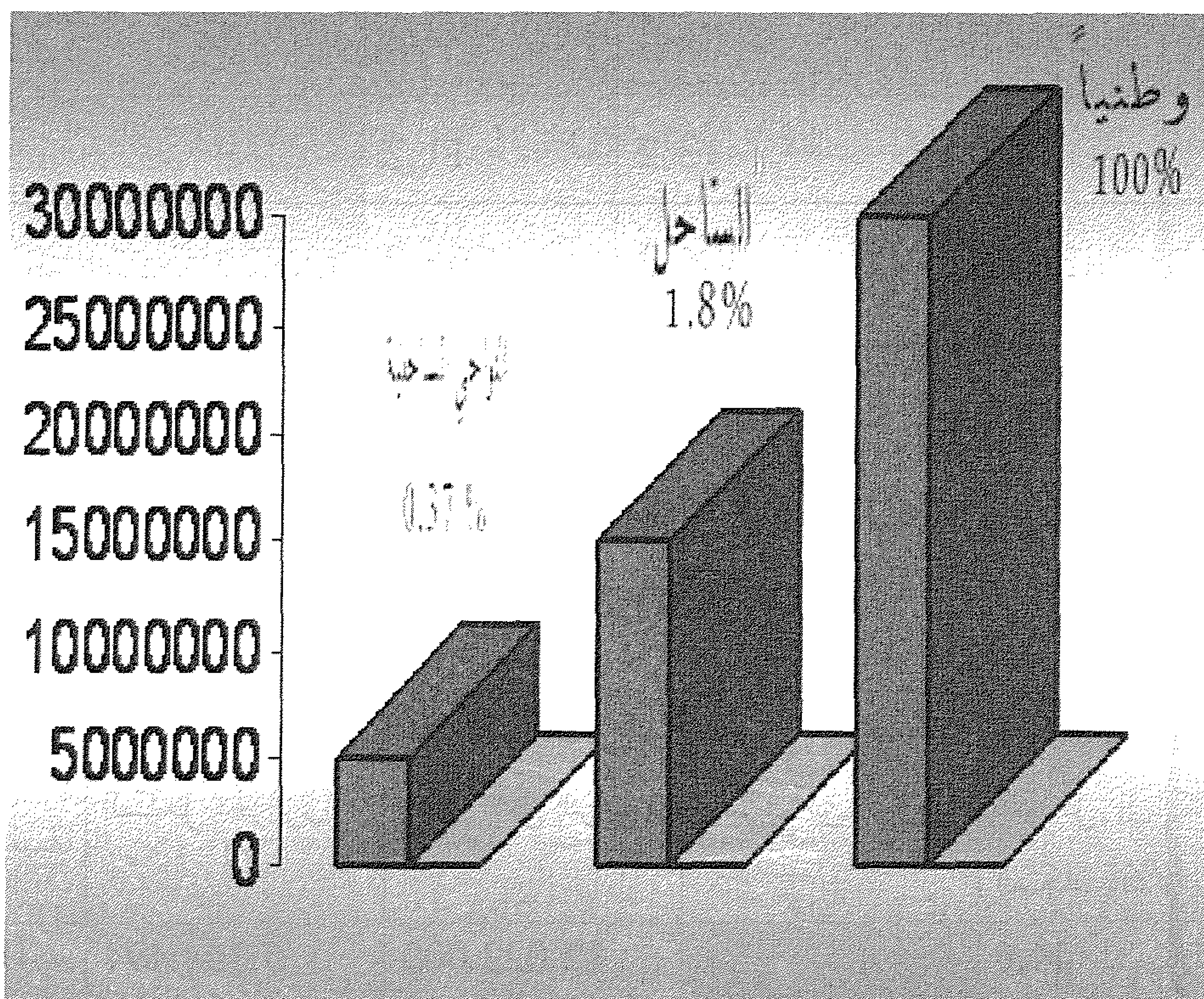
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2004.

جدول رقم 15: التّوزيع المكاني للسّكان في الجزائر في الفترة الممتدّة من سنة 1966 إلى آفاق2010

السنوات	عدد السّكان في السّاحل الجزائري	عدد السّكان وطنياً (عبر كامل التراب)	عدد السّكان بالقرب من السّاحل	نسبة سكان السّاحل إلى كامل السّكان (%)
1966	5.364.494	12.022.000		44.6
1977	7.943.400	16.948.000	3.806.580	46.9
1987	10.281.473	23.038.942	4.681.706	44.7
1998	12.608.444	29.100.867	5.599.707	43.32
2005	14.848.000	34.729.000		42.8
2010	16.025.000	37.903.000		42.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2005.

شكل رقم 16: توزيع السّكان في الجزائر سنة 2000 (الوحدة مليون ساكن)



المصدر: الشّكل مشتّق ومستنبط من الجدول السّابق لـــ O N S.

يتّضح جليا من الجدول السّابق والشّكل أعلاه، أن التوزيع السّكاني للجزائر محصور بشكل كبير في حزام وشريط ساحلي فقط، وهذا ممّا يؤدّي إلى استنزاف الموارد المتاحة في المنطقة السّاحلية (التلّية) وتعاظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في المنطقة على الخصوص، ممّا يستوجب التّدخل السّريع قصد إعادة النّظر في التّوزيع السّكاني في الجزائر بشكل أكثر عقلانية، يأخذ في الحسبان عوامل التمدّد السّكاني عبر كامل التّراب الوطني بشكل يكفل ترشيد الموارد قصد تخفيف وطأة المشاكل المتراكمة.

ب- تمركز النّشاطات والهياكل الاقتصادية:

نجد معظم النشاطات والهياكل الاقتصادية موجودة في المنطقة السّاحلية، فعدم تساوي انتشار السّكان ناتج من الظروف المناخية التي تسود كل منطقة من المناطق الثلاثة، إضافة إلى التوزيع غير العادل للأنشطة ووسائل الإنتاج. والجدول التالي يوضّح اختلاف انتشار السّكان في الجزائر، فالمناطق الحضرية آهلة بالسّكان على عكس الرّيف الجزائري الذي يشهد هجرة جماعية وزحف نحو الشّمال، هذا الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن المكاني، وهجرة الفلاحين لأراضيهم، ممّا يزيد في تعقيد مشكلة الأمن الغذائي والاكتظاظ السّكاني في المناطق الحضرية، خاصة إذا ما نظرنا إلى الآفاق المستقبلية.

جدول رقم17: تطوّر السّكان في الجزائر على المدى الطويل في الفترة بين 1998 إلى أفاق 2030

الوحدة: مليون نسمة

توزيع السّكان	1998	2000	2010	2020	2030
	الحاضر		الآفاق		
إجمالي السّكان	29.30	30.66	37.07	43.41	49.77
سكان الحضر	16.96	18.40	25.21	32.56	39.82
سكان الرّيف	12.34	12.26	11.86	10.85	9.95

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2005.

- فالمجموعة التلّية فهي أراضي خصبة، حيث مناخ البحر الأبيض المتوسط الممطر، والمساحات الكبرى المسقية و هذا ما ساعد على زحف السّكان من الجنوب إلى الشّمال،

كما أن معظم المركبات والمؤسسات الاقتصادية موجودة في هذه المجموعة، فهناك حوالي ثلثين (2/3) من الوحدات الاقتصادية موجودة في هذه المنطقة، وخاصة منها السّاحلية التي تحتوي لوحدها على 51% من هذه الوحدات الاقتصادية، زيادة على ذلك فإن معظم المركبات الاقتصادية الكبرى تتواجد في مناطق الساحل الشمالي كوهران، أرزيو، الجزائر العاصمة، سكيكدة وعنابة.

كما يجدر بنا الذكر أيضا فيما يتعلّق بالموارد المائية، حيث أن هاته المنطقة تتميّز بكميات الأمطار الهائلة التي تتساقط فيها سنويا، ممّا أهلها لأن تحتوي على حصيلة معتبرة من السُّدود إذا لم تكن مجملها، كما أن كثافة الهياكل القاعدية كالطّرقات السّريعة، والسكّك الحديدية، والمطارات والموانئ ومختلف شبكات الاتصال، أدّت إلى جلب الاستثمار إلى هاته المنطقة على حساب المناطق الأخرى من البلاد التي قد لا تتوّفر على نفس الشّروط اللاّزمة.

(والجدول التالي يبيّن توزيع تساقط الأمطار في الجزائر حسب الجهات).

جدول رقم 18: التوّزيع الجهوي المتوسط لتساقط الأمطار في الجزائر

(الوحدة ملم)

الجهات	الجهة الغربية	الجهة الوسطى	الجهة الشّرقية
السّاحـــل الجزائري	400	700	900
الأطلس التلّـــي	600	1000 – 700	1400 – 800
الأطلس الصّحـــراوي	150	200	400 – 300
الصّحـــراء	150 – 20	150 - 20	150 – 20

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية A N R H، إحصائيات سنة 2001.

ج – نمط المعيشة أو نموذج الاستهلاك:

تعتبر القدرة الشّرائية والتّعمير لأطول مدّة في الحياة، عاملان أساسيان في تحديد نمط معيشة المواطنين، وهذا النّمط يختلف من فئة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر إلاّ أنه في تحسُّن عموماً عبر العالم.

كما أن التّقاليد الغذائية وحركة انتقال السُّكان واستهلاك الموارد الطّبيعية في الجزائر تتغيّر كذلك، حيث يتطلّب هذا الاستهلاك استغلال أكبر للموارد الطّبيعية، التي قد تكون نفاياتها كبيرة أيضا، فالفئة المحرومة معرّضة إلى الأمراض والأوبئة، وذلك يؤدي بالضّرورة إلى تذبذب النّمط المعيشي واختلاف نموذج الاستهلاك في الجزائر، حسب المنطقة وحسب الدّخل المتاح، فباعتبار اضمحلال الطّبقة المتوسطة في الجزائر عقِب سقوط النّظام الاشتراكي، ممّا أدّى إلى تشكُّل طبقتين متناقضتين تماماً، فطبقة غنيّة تمتاز بنموذج استهلاكي عالي من خلال تزايد الاهتمام بالكماليات في ظل تحقيق أغلب الضّروريات، بمعنى مستوى معيشي رفيع يصل إلى حدّ الرّفاه والتّرف، وطبقة ثانية فقيرة (تمثل الغالبية السّاحقة) تمتاز بمستوى معيشي بسيط في أحسن أحواله يصل إلى حدّ الكفاف والكفاية، كل هاته الظّروف والتّناقضات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الآثار السّياسية النّاجمة عن الظّروف الأمنية أدّت إلى:

– انتشار الفقر و التخلّف:

إن فئة معتبرة من السّكان تعيش دائما في فقر، وهذا يهدّد استقرار المجتمع، لأن الفقر يرجع بالسّلب على البيئة والموارد الطبيعية المتجدّدة وغير المتجدّدة، سواء تعلّق ذلك بالأراضي أو الميّاه أو الغابات أو حتى السّهوب. فالسّكان الذين يعيشون في ظروف قاسية يلجئون إلى استغلال هذه الموارد لتلبية حاجاتهم اليومية، فهذه الفئة من المجتمع تواجه مباشرة آثار التّلوث، المؤدية إلى الأمراض الحاصلة نتيجة هذه الظّروف السيئة التي تكوّن عبئا ثقيلاً على الـدّولة ومـيزانيتها.

– تفشّي ظاهرة العنف ونقص الأمن:

إلى جانب الفقر والنّموذج غير الملائم للاستهلاك، حيث يعتبر العنف من أخطر عوامل التّدهور الاجتماعي، إذ أن فعّاليته على المحيط تكون بشكل مباشر أو غير مباشر، فتأثير العنف قد يكون أحيانا عمدا، حيث أن الأشخاص يؤثرون بكل وعي في فساد وخراب المحيط، وفي بعض الحالات فإن التأثير قد يكون غير مباشر – ولو أن النّتيجة في حدِّ ذاتها نفسها – وهذا يرجع إلى قلّة التّوعية من طرف الأشخاص والسّلطات العمومية، ومن جهة أخرى يمكن القول أن هذا الفساد يعدّ كنتيجة حتمية للعادات المعيشية للمواطن، حيث أن احترام الطّبيعة لم يؤخذ بعين الاعتبار في برامج التّمدرس، والثّقافات المستمدّة من أصول التّربية المنزلية السّليمة، فالعائلة الجزائرية تأثرت بشكل مباشر بتدهور المستوى المعيشي العام ونقص الأمن من طرف الدّولة.

– بروز ظاهرة العنف المتعلق بالإرهاب:

خلّفت العشرية السّوداء التي ساد فيها الإرهاب، على الصعيدين السّياسي والاجتماعي، حالة من اللااستقرار واللاأمن في البلاد، ممّا جعل أجهزة الدّولة عاجزة على توفير آليات إدارية للحفاظ على البيئة والمحيط، قصد التّفكير في تحقيق التّنمية المستدامة.

حيث وضعت الدّولة كل الوسائل في محاربة ومكافحة الإرهاب، قصد الدّفاع على مؤسسات الدّولة والأشخاص، وهذا ما يفسّر هذه الوضعية المتدهورة للمحيط الناجمة عن اللا اهتمام الذي يبقى مشروع نظراً للأولويات الفترة التي أملتها الظّروف الأمنية الخطيرة.

فمن المعلوم أن هذه العشرية قد وضعت الجزائر في مواجهة خطر وتحدّيات آثار الخسائر البشرية والاقتصادية.

كل هذه العوامل أدّت إلى تغـــيّر جذري في المجتمع الجزائري، هذا إضافة إلى الأضرار النّاجمة عن حِقبة الإرهاب واللاأمن التي أدّت إلى حرق الغابات، ودمار

المؤسسات التّربوية، والمؤسسات الصّحية والثقافية، ممّا أدّى إلى تحطّم القدرات والوسائل الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية، دون أن ننسى الأضرار التي خلّفتها، سواءً في الأرياف أو المدن وحتى المناطق الجبلية وذلك بإنشاء الملاجئ والمخابئ التي أثرت على التّوازن البيئي والنّمط المعيشي وأدّت إلى هجرة الرّيف الجزائري وانتقال عدوى العنف إلى الحواضر والمدن[1].

- انتشار العنف المتعلق بعدم وجود صرامة من طرف الدّولة:

إن عدم الصّرامة من طرف السّلطات العمومية، في تطبيق القوانين والتّهاون في مراقبتها الذي يميّز بعض حالات اللاّتوافق بينها وبين المواطن، قد أدّى إلى انتشار سلوكيات اجتماعية سيئة ومضرّة، يمكن اعتبارها سبباً من أسباب تدهور البيئة والمحيط بشكل عام.

كما أن الظّروف الخاصّة بهذه العشرية والفراغ القانوني لحماية البيئة قصد تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة، كلّها أسباب أدّت إلى حدوث فوضى في البناء والتّعمير، وهذا بزحف العمران الفوضوي على الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، وعدم تطبيق الشُّروط الدُّنيا الأساسية التي يتطلّبها البناء والتّعمير.

هذا إضافة إلى آثار آخر زلزال الذي هدّم ولاية الجزائر العاصمة وبومرداس في 21 ماي2003، والذي سلّط الضّوء على كل النّقائص والثّغرات المتعلّقة بسوء احتلال الأراضي وعدم مطابقة البناءات والتّصاميم للشّروط العمرانية والهندسية العالمية المتّفق عليها.

- تزايد العنف المتعلّق بظاهرة ترييف المدن:

تزداد نسبة سكان المدن الجزائرية منذ الاستقلال بصورة مستمرة، بينما تنخفض

(1) تقرير المرصد الوطني للبيئة والتّنمية المستدامة، سنة 2003، ص 44.

نسبة سكان الرّيف، وهذا راجع إلى النّزوح نحو المدن، ذلك نتيجة توفّر الحواضر على الشّغل، والعلاج، والتّعليم وغيرها من الامتيازات الثّقافية والتّرفيهية.

وكنتائج طبيعية لاكتظاظ المدن الجزائرية بالسّكان، عجز المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على تلبية حاجيات السّكان (من توظيف، علاج، وغيرها..)، إلى أزمة السّكن وظهور الأحياء القصديرية حول المدن، وانخفاض الإنتاج الزّراعي بسبب إهمال الأراضي الفلاحية، وقد أدّى هذا النّزوح إلى تغيّر المحيط، وترسّخ تقاليد ريفية في المدن، الأمر الذي أدّى إلى ظهور معركة شرسة بين نموذجي المعيشة العّصرية والمعيشة التقليدية، فالتّناقضات بين هذين النّموذجين تؤثر على السّلوك اليومي للمواطنين في الجانب المعيشي والاجتماعي والثقافي، والعاصمة الجزائرية أحسن دليل على ذلك*.

خلاصة المبحث الأوّل:

من خلال ما تمّ عرضه في هذا المبحث يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج والخلاصات المتعلّقة بالوضع العام لحالة التّنمية المستدامة في الجزائر، من خلال الإمكانات المتاحات سواء تعلّق الأمر بالجانب الطّبيعي منها أو بالشّق البشري، فالجزائر على اعتبار ثروة المساحة ومؤهلات الإقليم والمناخ، تعتبر فعلاً دّولة يمكن أن تحقق وتُفعِّل تنمية متواصلة ومستدامة بكل اقتدار، وذلك على الرّغم من المشاكل الأساسية التي تمثل تحدّياً قائما أمام كل الجهود الرّامية إلى تحقيق الغاية المنشودة، فعاملي المناخ والتّضاريس تُعدّ قواسم مشتركة للعديد من الدّول التي شقّت طريقها بثبات نحو تحقيق النّجاح والرّقي، إلاّ أن العامل البشري والانتشار السّكاني السّيئ والكثافة العالية داخل رقعة جغرافية ضيّقة جداً، وهجران أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الإجمالية للبلاد، يُؤدّي بالضّرورة إلى تراكم

* احتراماً لمبدأ الحريات العامّة والوحدة الوطنية لم نُرِد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع المتعلّق بظاهرة ترييف المدن المؤدية إلى تشويه الحواضر (عمرانياً وثقافياً)

المشاكل بكل أنواعها وزيادة استفحالها واستحالة التّخلص منها في الآفاق البعيدة، خاصة ما تعلّق بالآثار الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والبيئية، في ظل غياب الصّرامة في تطبيق القوانين وصعوبة تفعيلها، الأمر الذي يؤدّي إلى حالة من الفوضى والشعور باللاّ أمن والخوف المشيب بالحذر، ولا شكّ أن التّسريع في التّفكير بشأن إعادة النّظر في الخارطة السّكانية والبرامج الإنمائية والانتقال إلى الجزائر العميقة هي من الأهمية بما كان في الإستراتيجيات الإستعجالية لعلاج حلّ المشاكل المتراكمة والمتعاظمة مستقبلاً، والتّاريخ يؤكّد على أن الثّورة احتضنها الرّيف والحاضر يؤكّد على أن الصّحراء المهجورة تختزن ثروة الجزائر، والمستقبل يُلمّح على أن التّنمية المستدامة لن تتّم إلاّ من خلال الالتفات إلى عمق الجزائر، فالحواضر والمدن الكبرى أنهكتها أعباء المسيرة التّنموية وآثار النّزوح الرّهيب، والأرياف هجرتها سواعد الأرض المنتجة للخيرات صمّام الأمان للمستقبل المشرق الذي نريد.

المبحث الثاني: مؤشّرات التّنمية المستدامة في الجزائر

يحاول الكثير قياس الأصول والتقدّم نحو تنمية مستدامة، خصوصا منذ اجتماع لجنة "بروتلاند"، حيث بذلت جهود كبيرة لوضع مؤشرات الاستدامة، وكان المجال الاقتصادي والبيئي أكثر تقدماً من المجال الاجتماعي، وذلك للعديد من الاعتبارات، نحاول في هذا المبحث أن نوضح الإطار العام لقياس التّنمية المستدامة، قبل الانتقال إلى استعراض أهم المؤشرات.

المطلب الأوّل: الإطار العام لقياس التّنمية المستدامة.

لقياس التّنمية المستدامة تعتمد مجموعة من المؤشرات لبعض الأدوات، نذكر منها ما يلي:

أ- الحسابات الوطنية الممددة: وهي بدورها تمثل مجموعة من المؤشرات[1].

- المحاسبة الخضراء:

تعتبر وطنية لارتباطها بمعلومات الحسابات الوطنية، وهي عبارة عن ربط بين المحاسبة الاقتصادية والمحاسبة البيئية، من أجل قياس ناتج محلي إجمالي أخضر، وذلك باعتبار أن القياس التّقليدي للنّاتج المحلي الإجمالي، لا يقدم سوى جزئية للتّغيرات في الرّفاه الإنساني.

- صافي المدّخرات المصحّحة:

وهو عبارة عن حساب التغيّر في الثّروة الكلّية وحساب استنزاف الموارد وأضرار

---

(1) البنك الدولي، تقرير التنمية لعام 2003، ص 16.

البيئة، وهو مؤشر يراعي الأصول البشرية والطّبيعية وحتى الاجتماعية، والثّقافية، وكذا الاقتصادية والتّكنولوجية.

ب- المؤشرات المرجّحة على نحو متساوٍ:

هي عبارة عن مؤشر الحياة على كوكب الأرض، مختص به الصندوق العالمي للحياة البرّية، حيث يتم تقييم لأعداد نوعيات الحيوانات في الغابات والميّاه العذبة والبيئات البحرية.

ج- مؤشرات مرجّحة على نحو غير متساوٍ:

هو مؤشر يتعلّق بالضّغط البيئي مثل انبعاث الغازات الدفيئة، وغيرها من الأمور المُحدثة لذلك.

- أهمية الأصول: من أجل تلبية احتياجات الأفراد للتّوجه نحو الرّفاهية، يجب توفير سلسلة من الأصول وتوزيعها على المجتمع، ويمكن تحديد أنواع الأصول فيما يلي:

– أصول بشرية: وتتمثل في المهارات والمواهب والمؤهلات والقدرات الخاصة بالأفراد.

– أصول طبيعية: وتشمل الغابات، والأسماك، وخامات المعادن والقوى الطّبيعية مثل تيارات الهواء والمياه وغيرها[1]..

– الأصول التي تكوّنت من صنع الإنسان، كالآلات والمعدّات، والمباني والأصول المالّية.

– الأصول الاجتماعية، وتعني الثّقة بين الأشخاص، والتّفهم وتشاطر القّيم التي تعزّزها والتي تسهّل التّعاون داخل المجموعات وفيما بينها.

---

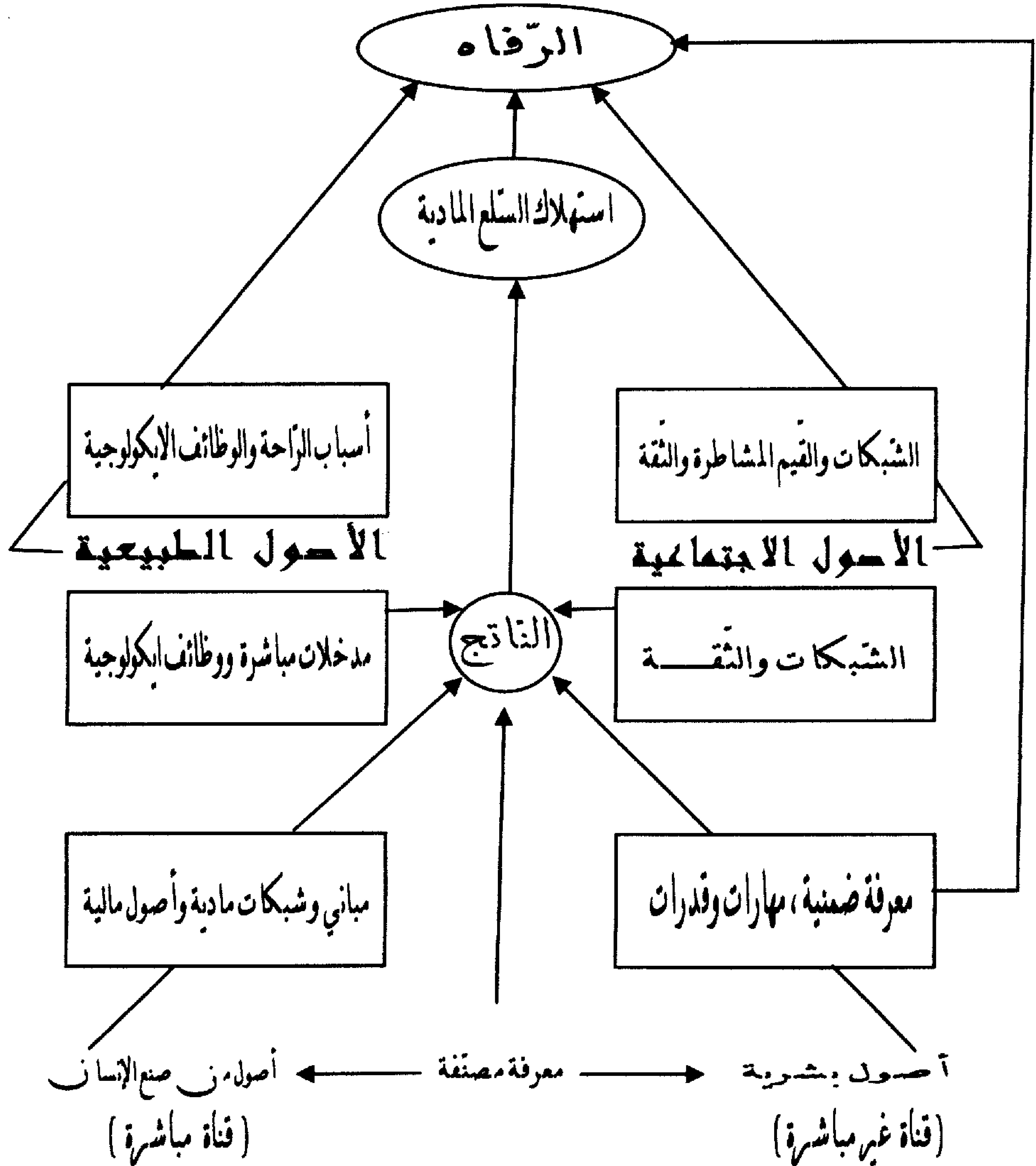
(1) البنك الدولي، تقرير التنمية لعام 2003، ص 16.

تمتلك هذه الأصول مكانة بالغة الأهمية في الدّول المتقدّمة التي تسعى من أجل تحسين الرّفاه الإنساني وتطوير المستويات المعيشية، قصد تحقيق تنمية مستدامة.

والشّكل التّالي (في الصّفحة الموالية) يبيّن كيف يمكن لأصول المجتمع أن تعزّز الرّفاه البشري.

شكل رقم 19:

- شكل يبيّن كيف يمكن لأصول المجتمع أن تعزّز الرّفاه البشري .



- **أولا: مؤسسات من أجل التّنمية المستدامة.**

المصدر: البنك الدولي، تقرير التّنمية للعام 2003، ص 19.

المؤسسات هي القواعد والمنظّمات والأعراف الاجتماعية التي تسيّر تنسّق العمل

الإنساني، وبما أنها تحكم السّلوك البشري، فهي تعتبر أصولا اجتماعية.

"هناك بعدان مهمّان، فيما يتعلق بالتّنسيق هما: 'الآخرون' و'المستقبل'[(1)]، والأسواق هي مؤسسات لها وظائف تتعلق بالتّنسيق، وأن الأسواق تعمل على المعاملات بين الأفراد والشّركات وتمكّنهم من خدمة الآخرين والاستثمار من أجل المستقبل.

ولكن الأسواق تحتاج إلى دعم المؤسسات الأخرى لضمان الثّقة والرّقابة والحوافز الصحيحة".

وقد شرح آدم سميث فكرة السّوق كآلية لتنسيق السّلوك البشري من أجل تحقيق الصّالح العام بعبارته الشّهيرة "اليد الخفيّة".

- **ثانيا: الطّريق إلى الاستدامة.**

يعمدُ التقدّم الحقيقي إلى الزّيادة في متوسط الدّخل الفردي خاصة في الدّول النّامية، والتّقليل من معدلات وفيات الأطفال الرضّع، والأميّة، وتتّفق مجموعات متباينة حاليا على أن طريق التّنمية الحالي ليس مستداما.

ولمواجهة بعض التحدّيات من أجل السّير نحو تنمية مستدامة، يضع المجتمع العالمي إستراتيجيات وأهداف جديدة نذكر منها: تحوُّل وكالات التّنمية إلى طرق أكثر شمولا واعتمادا على المشاركة في أجل متوسط عن طريق التّنمية الشاملة، والإستراتيجيات التي تركّز على تقليل عدد الفقراء، مدعومة بإجراءات مطبّقة من خلال الشّركات، مع إدماج أوسع لاستراتيجيات المساعدة والتّطور في مجال الإقراض ومنح المعونات.

أمّا الإنفاق العالمي، فهو الالتزامات المتبادلة منها لأجل تحسين المؤشرات الأساسية للتّنمية، ويصبو حاليا في إطار دعم أهداف التّنمية للألفية إلى تخفيض نسبة الفقر في الدّول

---

(1) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المنعقد بنيويورك في الولايات المتحدة في الفترة من 06 إلى 08 سبتمبر 2000 .

النّامية، إلى النّصف بحلول سنة 2015، وتحديد الأهداف من أجل زيادة التّعليم الابتدائي، وتحسين الصّحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان الاستدامة البيئية.

تُقدّر إحدى الحسابات تكلفة الوفاء بالأهداف الإنمائية بحوالي 40 مليار دولار في السّنة، زيادة على أن 50 مليار دولار تُقدَّم كمساعدة إنمائية حالياً، وتُحددّ تكلفة تحقيق الأهداف البيئية، بتقدير آخر على فترة أطول بحوالي 25 مليار دولار في السّنة(1).

وأكدّ المؤتمر الدّولي " للتّمويل من أجل التّنمية "، الذي عقد في "مونتيري" بالمكسيك في مارس 2002، الحاجة إلى المزيد من المساعدة، وإسقاط الدّيون من طرف الدّول الصّناعية، مع إجراء تصحيحات داخلية في الدّول النامية لزيادة الموارد وتسيير الاستثمار الأجنبي.

ويقترح المؤتمر شراكة جديدة لتنمية إفريقيا، مع ضرورة تحمّل الدّول النّامية مسؤولية تحسين الإدارة والتّنظيم، وأن تعمل الدّول المتقدّمة على تقديم المساعدة وإسقاط الدّيون وتسهيل الوصول للأسواق العالمية والاتّجاه نحو توسيع الأهداف التالية:

- **القضاء الكامل على الفقر العالمي.**

- وضع الاقتصاد العالمي على مسار إنمائي أكثر استدامة بحلول منتصف القرن الحالي.

- القطاع الخاص هو الأكثر التزاما بالتّنمية المستدامة، مع استخدام المعايير البيئية والاجتماعية، بشكل أكبر من طرف المستثمرين.

- تدعيم الحكومات، وتفعيل اتفاقية مكافحة التّصحر واتفاقية تغيّر المناخ، وأهداف التّنمية للألفية ومطالبة المجتمع المدني بالمزيد من الخضوع للمسائلة العامّة والخاصّة(2).

---

(1) إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتّنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك 2002، ص 08-09.

(2) البنك الدولي، مصدر سابق، ص 192.

ولتحقيق هذه الإستراتيجيات، يجب أن تكون هناك رؤية واتفاق عالميين، ويقصد بالرؤية العالمية بأن تكون هناك تحولات في العشرين أو الخمسين سنة المقبلة التي تتطلّب تجديد الالتزامات من طرف دّول العالم.

ولدينا أمثلة عديدة عن دّول فقيرة وصغيرة تحوّلت إلى أقوى الدّول الصّناعية منها على سبيل المثال اليابان، والدّانمرك، وماليزيا، النّرويج، وجمهورية كوريا..

وهذا التّغير أو التّطور المنشود من الأميّة والفقر الاجتماعي إلى التّعلم والرّفاه ضروري أن يتمّ في غضون جيلين (50 سنة) على أقل تقدير.

ويُعدّ الوفاء بالالتزامات المتّفق عليها، وموازنة المصالح، للمدى الطّويل أمرا صعبا على المستوى الوطني، فما بالك إن كان على المستوى العالمي، غير أن أهميته، و ضرورته، تتزايد لأن العمل القومي وحده غير كافي للتّصدي للآثار والقيود النّاجمة عن اقتصاد دّولي أكثر ترابط.

ومن ثمّ فإن التّنسيق العالمي المتزايد مهم جدًّا، لتوسيع قدرة وفرص الأجزاء الأضعف في المجتمع العالمي، وقد يتطلّب ذلك اتفاقا عالمي من أجل استخدام التّمويل بحكمة، وتطبيق الإصلاحات الصّعبة في البلدان النّامية وحتى في الدّول المتقدّمة على حدّ سواء.

- **ثالثا: لمحة عن الإطار العام لقياس التنمية المستدامة.**

يصنِّف الدّليل البيئي على أنه نظام تابع (Satellite System) لنظام الحسابات القومية. ويتضمّن هذا النظام، أربعة فئات من الحسابات:

1- فئة الحسابات الأولى: وهي حسابات التّدفقات العينية.

يتضمّن البيانات العينية البحتة المرتبطة بتدفقات المواد والطّاقة، وتقوم بتنظيم هذه التّدفقات حسب هيكل نظام الحسابات القومية كلّما أمكن ذلك.

وتوضّح الحسابات في هذه الفئة كيفية تفاعل البيانات العينية مع النّقدية، وصولا إلى

ما يسمى بحسابات التّدفق المركب Hybrid Flow Accounts (أي العيني/ النّقدي)[1].

معنى ذلك أن هذه الفئة تتضمّن أولاً تنظيم البيانات العينية وفقًا للتّصنيف الاقتصادي لنظام الحسابات القومية. وثانياً مقارنة هذه الكمّيات العينية مع ما يقابلها من تدفقات اقتصادية من خلال حسابات التّدفق المركب.

2- فئة الحسابات الثّانية: وتُعنى بحسابات المعاملات التّقليدية المرتبطة بالبيئة.

تؤخذ تلك العناصر الموجودة في نظام الحسابات القومية والتي تتّصف بملائمتها للإدارة الجديدة للبيئة، وتبيّن كيف أنه بالإمكان تسليط الضّوء على تلك المعاملات المرتبطة بالبيئة، ومن الأمثلة على ذلك حساب إنفاق رجال الأعمال، والحكومات، والقطاعات العائلية لحماية البيئة.

3- فئة الحسابات الثّالثة: وتشمل حسابات الأصول البيئية النّقدية والعينية.

تتضمّن حسابات الأصول البيئية المقاسة عينياً، ونقدياً. وعلى سبيل المثال توضّح حسابات أرصدة الأخشاب قيمة هذه الأرصدة في بداية وآخر الفترة، والتّغيرات خلال الفترة المحاسبية.

4- فئة الحسابات الرّابعة: وتهتم بموائمة الحسابات القومية لتأثيرات الاقتصاد القومي على البيئة، وتتضمّن كيفية تعديل نظام الحسابات اليومية، بحيث يؤخذ بالاعتبار تأثير الاقتصاد القومي على البيئة، وهنا يتمّ التّمييز مابين ثلاث أنواع من التّعديلات:

- **رابعا: حسابات التّدفقات العينية**[2].

وتهتم هذه الحسابات أساساً بتركيب تدفق الحسابات على أساس عيني، وقد

(1) بحوث صادرة عن المعهد العربي للتّخطيط، صفاة، دّولة الكويت، سنة 2005.

(2) نفس المصدر السابق.

صُمّمت هذه الحسابات لكي توضّح كيف يمكن أن تتم مراقبة وتوثيق الاستخدامات البيئية عينياً، وتنظر هذه الحسابات إلى التّدفقات العينية من الموارد والطّاقة في علاقتها مع السّلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي.

وتستخدم هذه الحسابات أربعة مفاهيم مهمّة هي:

المنتجات ‹Products ›، الموارد الطبيعية ‹Natural Resources ›، مدخلات النّظام الحيوي ‹Ecosystem ›، والمخلّفات ‹Residuals ›.

علماً بأن نظام الحسابات القومية يقيس تدفقات السّلع والخدمات، وكيفية استخدام جزءً منها، في اقتصاد مغلق، لإنتاج سلع وخدمات للفترة الحالية (الاستهلاك الوسيطي)، أو للإنتاج مستقبلاً (التّكوين الرأسمالي)، أو لاستخدام هذه السّلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية الحالية (الاستهلاك النهائي)، على أن يتمّ أخذ العلاقات مع بقية أنحاء العالم، من خلال الصّادرات والواردات، في الصّيغة المفتوحة للاقتصاد القومي.

أمّا بيئيا فإن هذه الحسابات يمكن توسيعها، بشكل أكبر لتأخذ بعين الاعتبار التّدفقات من البيئة إلى الاقتصاد القومي، ومن الاقتصاد القومي إلى البيئة، ويؤخذ شكل التّدفقات من البيئة إلى الاقتصاد القومي أحد الأشكال التّالية:

أ- الموارد الطّبيعية (حيث يتمثّل الشّكل التقليدي لهذه الموارد في الموارد المعدنية والبيولوجية).

ب- مدخلات الأنظمة الحيوية (وتتمثّل في الهواء والماء اللاّزمان للحياة).

أمّا شكل التّدفقات من الاقتصاد إلى البيئة فتأخذ أحد الأشكال التّالية:

أ- تدفقات غازية.

ب- تدفقات سائلة.

ج- تدفقات على شكل نفايات صلبة.

ويطلق على التّدفقات الأخيرة "المخلّفات Residuals" في سياق المحاسبة القومية البيئية.حيث يترتّب على هذه التّدفقات استخدام الاقتصاد القومي للبيئة كمكان للتخلّص من النّفايات.

وتوضح حسابات التّدفقات العينية (الفئة الأولى من الحسابات) الإطار العام الذي يتم على أساسه تركيب هذه الحسابات لكل مفهوم من المفاهيم الأربعة المشار إليها أعلاه (المنتجات، والموارد الطّبيعية، ومدخلات النّظام الحيوي، المخلّفات) مع تحليل لكيفية تصنيف هذه المفاهيم الأربعة.

كما تهتم حسابات هذه الفئة باستنباط عددا من المؤشرات والتّحليلات من هذه الحسابات، فعلى سبيل المثال توضّح هذه الحسابات كيف يمكن تلمُّس أهمية قانون المحافظة على المواد، للتّعرف على كيفية دمج الموارد الطّبيعية، ومدخلات الأنظمة الحيوية والمنتجات، بهدف إنتاج وعرض سلع معينة لاستخدامها ضمن الاقتصاد القومي، أو بيان كيفية تدفّق "المخلّفات" من الاقتصاد القومي إلى البيئة.

- **خامسا: حسابات المعاملات التّقليدية المرتبطة بالبيئة.**

تهتم هذه الحسابات بكيفية تحديد النّفقات المرتبطة بالمحافظة على البيئة ضمن نظام الحسابات القومية، مع بيان فيما إذا كانت هذه النّفقات مشتراة أو منتجة لغرض البيع، أو إنتاج ذاتي "Own-Account". حيث أنه يمكن من خلال التّصريح بمثل هذه النفقات دراسة تأثيرها على تكاليف التّشغيل والتّشريع الحكومي أو التّطوعية اللاّزمة لتحسين الحماية البيئية.

وتشرح في هذه الحسابات العديد من أنشطة حماية البيئة واستخدام الموارد، مثل الاستثمار في التّكنولوجيات النّظيفة، واستعادة البيئة الملائمة بعد تلوثها، وإعادة التّدوير، وإنتاج السّلع والخدمات البيئية، والمحافظة Conservation، وإدارة الأصول والموارد الطّبيعية[1].

---

(1) نفس المصدر السابق.

وتناقش هذه الحسابات أيضا، الإجمالية الوطنية National Aggregates الممكن إنتاجها، مثل مستوى الاستثمار في حماية البيئة مقارنة مع مجموع الاستثمار في الاقتصاد الوطني، بهدف تبيان الأهمية النّسبية للاستثمارات البيئية. ثم توضّح هذه الحسابات جداول العرض والاستخدام المبسّطة التي تبيّن الرّبط ما بين المنتجين والمستهلكين للسّلع والخدمات البيئية، وأنماط المدخلات البيئية مثل العمل ورأس المال المستخدم أثناء عملية الإنتاج السّوقي أو للحساب الخاص، ويتبع ذلك تحليل لكيفية تمويل الإنفاق على البيئة.

كما تبيّن هذه الحسابات الأدوات المستخدمة، بالإضافة إلى التّدخل المباشر من خلال الإنفاق، للتأثير غير المباشر على البيئة مثل استخدام الضّرائب، ونظام التّرخيص للتّحكم في استخدام الموارد البيئية، ويمكن أن توضّح هذه الأدوات ضمن ما يُعرف بمصفوفة الحسابات الاجتماعية Social " S A M " ‹ Accounting Matrix ›، بعد تعديلها لتأخذ بعين الاعتبار الحسابات البيئية، ليطلق عليها في؛ما بعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية المتضّمنة للحسابات البيئية.

- هذا إضافة إلى حسابات الأصول البيئية، النّقدية والعينية، والتي تُعنى بحساب التّغيرات لقيم الأرصدة في بداية ونهاية الفترة المحاسبية، وتعتبر عموماً هذه الأدوات المعتمدة كمؤشرات للإطار العام لقياس التّنمية المستدامة.

المطلب الثّاني: أهم المؤشّرات المتعلّقة بالتّنمية المستدامة في الجزائر.

لمّا كانت التّنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجاً متعدّد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية، كما يحتاج المخطّطون إلى معلومات لتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لإحراز تقدّم التّنمية المستدامة، فهذه المعلومات تشتمل على النقاط التّالية:

- الوضع الرّاهن للأمور .
- والاتجاهات ونقاط الضّغط.
- وأثر الـــتّدخلات.

وتُتيح هذه المؤشرات لمتّخذي القرارات وواضعي السّياسات، أن يعرفوا ما إذا كانوا في الطّريق الصّحيح أم لا، كما تساعد على رصد التقدّم المحرز نحو التّنمية المستدامة[1].

وقد اعترف مؤتمر الأمم المتّحدة المعنى بالبيئة والتّنمية (قمّة الأرض) بأهمية وجود مؤشرات التّنمية المستدامة وذلك لتوفير أسس راسخة لاتخاذ القرار على كافة المستويات، وللمساهمة في استدامة ذاتية التّنظيم للنّظـــم البيئية والإنمائية.

وقد أصدرت لجنة التّنمية المستدامة المنبثقة عن قمّة الأرض كتابا حول مؤشرات التّنمية المستدامة يتضمّن نحو (130) مؤشراً مصنّفاً في أربع فئات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسّسية، وقد اعتمد على إطار تحليلي تمّ في سياقه تصنيف المؤشرات إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي:

---

(1) كمال رزيق، مرجع سابق، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نـــوفمبر 2005، ص 05 .

- مؤشرات القوى الدّافعة، وهي مؤشرات تصنّف الأنشطة والعمليات والأنماط.

- مؤشرات الحالة، وهي مؤشرات تقدّم لمحة عن الحـــالة الـــرّاهنة.

- مؤشرات الاستجابة، وهي مؤشرات تلخّـــص التّدابير المتّخـــذة.

ويقاس الوضع القائم للتّنمية المستدامة في أي دّولة أو إقليم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسّسية، وفيما يلي تحليلا لواقع التّنمية المستدامة من خلال الاعتماد على مجموعة من مؤشرات القوة الدّافعة ومؤشرات الحالة والاستجابة للفئات.

1- المؤشّرات الاقتصادية:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهمّ المؤشّرات المتعلّقة بالتّنمية المستدامة، على اعتبار أن عملية التّنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي في البداية، كما أن الاستدامة تتعلّق بالموارد الاقتصادية والمتاحات من الإمكانات الاقتصادية قصد تحقيقها، وتتمثّل إجمالاً في الآتي:

أ- نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي:

يوضّح هذا المؤشّر والذي يعد من مؤشّرات القوّة الدّافعة النّمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الإنتاج الكلّي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التّنمية المستدامة قياساً كاملاً، إلاّ أنه يمثّل عنصراً مهمًّا من عناصر نوعية الحياة، ومستوى الكفاءة الفردية (على الرّغم من أنه معدّل تقريبي).

وتوضّح البيانات المتعلّقة بنصيب الفرد الجزائري من النّاتج المحلي الإجمالي إلى أنه قد شهد ارتفاعاً من 5063 دولار عام 1999 إلى 6090 دولار عام 2001، غير أنه مازال منخفضاً مقارنة مع نسبة 7804 دولار على المستوى العالمي، وإن شهدت الجزائر مؤخراً ارتفاعا في مؤشّر النّاتج الدّاخلي الخام الذي تبعه ارتفاعا محسوساً في نصيب الفرد منه، إلاّ أن الواقع يبقى بعيدا عن الأرقام، فدرجة الاختناق الاجتماعي أصبحت لا تطاق، حتى

وإن قُرنت بين هذه النّسبة ومثيلتها في تونس مثلاً (2720 دولار سنة 2003).

ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى النّاتج المحلي الإجمالي:

يقصد بهذا المؤشّر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثّابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من النّاتج المحلي الإجمالي، ويقيس المؤشّر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير التّقديرات إلى استقرار نسبي لهذا المؤشّر (أو ارتفاع طفيف) خلال الخمس عشر سنة المنصرمة من 21.9% في عام 1990 إلى 29.8% في عام 2003، حيث نجد أن الجزائر قد حقّقت نسبة مرتفعة للعام 2003 بـــ 29.8% وتعتبر الجزائر ثاني دولة عربية تحقّق نسبة عالية من الاستثمار إلى النّاتج المحلّي بعد دّولة قطر بـــ 31.5% سنة 2003، وهذا ما من شأنه أن يُكسب الجزائر مكانة رائدة في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة، طبعاً هذا إذا ما حُوفظ وثُمّن بالتّنامي والارتفاع في هذا المــعدّل المهم كمؤشّر اقتصادي مستّقبلي بالدّرجة الأولى[1].

ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشّر درجة مديونية الدّول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمّل الدّيون، ويربط هذا المؤشّر بقاعدة الموارد، ممّا يوضّح قدرة الدّول على نقل الموارد إلى إنتاج الصّادرات بهدف تعزيز القدرة على تلبية التّسديد، بلغت نسبة رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من النّاتج المحلي الإجمالي حوالي 13.4% في الجزائر، وذلك في عام 2003 وتعدّ نسبة مقبولة عموما، وهذا إذا أخذنا في الحسبان الظّروف التي مرّ عليها الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما تعلّق بالرّكود الذي ساد المجال الاستثماري في الجزائر بعد سنوات العناء واللاّ استقرار، من جرّاء الوضع الأمني العام، وكذا زيادة فاتورة الإنفاق خاصة في مجال الاستهلاك.

---

(1) الدّيوان الوطني للإحصائيات، مصالح التخطيط، سنة 2004.

د – مجموع الدّين الخارجي كنسبة مئوية من النّاتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشّر درجة مديونية الدّول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمّل الدّيون، ويربط المؤشّر الدّين بقاعدة الموارد، ما يوضّح مدى قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصّادرات بقصد تعزيز القدرة على التّسديد. فقد شهد هذا المؤشّر تطوراً إيجابياً خلال عقد التّسعينيات، حيث انخفضت المديونية الخارجية الجزائرية بالنّسبة للنّاتج المحلي الإجمالي من 76.1% في عام 1995 إلى حوالي 47.23% في عام 2000.ثم إلى حدود 26.4% في عام 2004، كما قدّرت نسبة خدمة الدّين من إجمالي النّاتج المحلي بـــ8.0% من إجمالي النّاتج المحلي عام 2001، بعد أن كانت تقدّر بـــ14.2% عام 1990. والجدول التّالي يوضّح تطوّر أهم مؤشّرات المديونية الخارجية الجزائرية للفترة الممتدّة من سنة 1994 إلى سنة 2004.

جدول رقم 20 : تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر للفترة الممتدّة من (1994 إلى 2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة الدّين من النّاتج المحلي الخام (%)	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.23	41.92	42.05	35.03	26.4
نسبة الدّين من الصّادرات	3.07	2.85	2.43	2.12	2.80	2.15	1.11	1.12	1.18	0.94	0.6
نسبة خدمة المديونية من الصّادرات (%)	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.05	19.80	22.21	21.68	17.7	12.6

المصدر: بنك الجزائر، لعام 2005.

ومن خلال الجدول السّابق نستنتج الوضعية المريحة من خلال التطوّر الإيجابي لهذا المؤشّر، خاصة في السّنوات الأخيرة، لكننا نأمل أن يستمر هذا الوضع في تحسّن بصورة متزايدة وذلك لما للمديونية وخدماتها من أعباء تكبح جلّ الجهود الرّامية لتحقيق التّنمية المستدامة.

وغني عن البيان فإن نسبة الدّين الخارجي إلى النّاتج المحلي الإجمالي ما هي إلاّ أداة من الأدوات المتاحة لقياس المديونية، وهي لا تأخذ بعين الاعتبار الشّروط التّساهلية للدّين الخارجي، المسألة التي ينتج عنها فرق في عبئ خدمة الدّين.

هـــ- صافي المساعدة الإنمائية الرّسمية المستلمة كنسبة مئوية من النّاتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشّر مستويات المساعدة ميسّرة الشّروط التي تهدف إلى النّهوض بالتّنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يَرِد بصورة نسبة مئوية من النّاتج القومي الإجمالي، وقد شَهِد المؤشّر انخفاضاً ملحوظا، حيث انخفض من 2.7% من النّاتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 0.8% في عام 2002، وهذا الاتجاه يتماشى مع الاتّجاه العالمي، وذلك بسبب تدنيّ المساعدة من الدّول المتقدّمة صناعيا خلال العقد الأخير من القّرن العشرين.

حيث قُدّرت مجموع مساعدات التّنمية الرّسمية (صافي المساعدات الموزّعة)[1] حوالي 182.0 مليون دولار أمريكي وذلك عام 2001، كما قُدّر صافي المساعدات لكلّ فرد بحوالي 5.9 دولار أمريكي لنفس السّنة، والتي تُمثلُ نسبة 0.3% من إجمالي النّاتج المحلّي لنفس العام 2003، وتعتبر أقلّ من نسبة المساعدة لعام 1990 والتي قدّرت بحوالي 0.4%، كما قدّرت نسبة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي النّاتج المحلي لعام 2001 بحوالي 2.2%، كما قدّرت التّدفقات الخاصة الأخرى من إجمالي النّاتج المحلي لعام 2001 بحوالي -1.7% بعد أن كانت تقدّر بحوالي – 0.7% لعام 1990.

---

(1) تقرير التّنمية البشرية للعام 2003، ص 292.

ومن جهة ثانية فقد تلقّت الجزائر قدرا معقولا من المساعدة الإنمائية الخارجية خاصة من الدّول العربية والخليجية على وجه التّحديد وعلى الخصوص من طرف المملكة العربية السّعودية*، وذلك في أثناء الكارثة الزّلزالية التي ألّمت بالجزائر عام 2003، وعلى أعقاب الحرب الضّروس التي أعلنتها الجزائر في مواجهتها للإرهاب، هذا بالإضافة إلى المساعدات الجوارية والإقليمية، ذات الطّابع الأخوي كالمساعدات اللّيبية أو ذات الطّابع الدّولي الاستثماري كإعانات الاتّحاد الأوروبي (فرنسا، سويسرا، وغيرها..).

وعموماً تعتبر المؤشّرات الاقتصادية دليلاً على مدى تحقيق الاستدامة الاقتصادية، التي لا تتمّ إلاّ من خلال التّركيز أساسا على مفهوم البيئة الاقتصادية ككل، من خلال الهيكل الاقتصادي العام للدّولة ومدى مرونته ونمط توزيع الثّروة الاقتصادية، خاصة الجانب الذي يتعلّق بحصة الفرد الحقيقية، وذلك في ظلّ التّحولات الاقتصادية وفق نمط السّوق مع اعتبارات المالية العامّة للدّولة ومدى سلامتها، فالتّفكير في الاستدامة والرّفاهية الاقتصادية بين الأجيال يتطلّب ضرورة ضمان ديمومة تدفّق الاستهلاك عبر الزّمان، الذي يتوقف على التغيّر الحاصل في رصيد الأصول والثّروة، وذلك مع تعاقب مرور الأوقات والأزمنة.

2- المؤشّرات الاجتماعية:

على الرّغم من أن المؤشّرات الاجتماعية لا تلقى نفس الاهتمام والعناية كتلك التي تحظى بها المؤشّرات الاقتصادية والبيئية، إلا أن التّنمية المستدامة تسعى في حقيقة الأمر إلى تحسين المستوى الاجتماعي العام، من خلال حثّ الدّول على ضرورة الاعتناء بالجانب البشري في محاولة لاجتثاث الفقر ورفع الغبن على الأفراد، والمؤشّرات الاجتماعية تشتمل

---

* تجلّت هذه الشّراكة من خلال الاتّفاق الذي وقّعته " دلة البركة " السّعودي من خلال تمويل بناء 500 مسكن في الجزائر، وهي السّابقة الأولى من نوعها التي يشهدها قطاع السّكن والتّعمير في الجزائر، وذلك في الاتّفاق مع الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره (عدل)، لإنشاء شركة مختلطة لتطوير السّكن وتحسين العقّار في الجزائر سُّميت " شركة البركة للتّنمية العقّارية " تحت الرّعاية السّامية للشّيخ صالح عبد الله

على مجموعة من المؤشرات والأدوات القياسية نُورد أهمها فيما يلي:

أ- مؤشر الفقر البشري:

هو مؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد بالنظر إلى حالات البلدان النامية على الخصوص وهي:

- حياة طويلة وصحية وتقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين.
- توافر الوسائل الاقتصادية ويقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة (العذبة للاستعمال المنزلي أو الخاصة بالصرف الصحي).
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة.

ويمكن القول بأن البيانات المتعلقة بالفقر على المستوى الوطني غير متاحة بصورة دقيقة، ووفقا لتقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2003 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل الجزائر تبعا لدليل التنمية البشرية المرتبة 76 بحسب الناتج الإجمالي للفرد الذي يعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، من بين مجموع الدول التي شملها التقرير[1].

حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في الجزائر في الفترة (1990-2001) أكثر من 2%، كما قدرت نسبة فجوة الفقر لنفس الفترة بأكثر من 0.5% لنفس الفترة، وكان نصيب أفقر 20% من الدخل القومي والاستهلاك للفترة (1990 -2001) حوالي 7.0%.

وقدرت نسبة الأطفال دون الوزن المناسب لأعمارهم (دون الخامسة) للفترة (1995-2001) بحوالي 6%، وقدر عدد الأشخاص الناقصوا التغذية من مجموع السكان للفترة (1998-2000) بحوالي 6%[2].

---

(1) تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص 239.

(2) نفس المصدر، لعام 2003 ، ص 198.

ورجوعاً لأهداف التّنمية للألفية لتحقيق التّنمية المستدامة، وكهدف أوّل الرّامي إلى استئصال الفقر والجوع الشّديدين، فإن الآمال تبقى معلّقة لخفض نسبة السّكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النّصف وذلك من سنة 1990 إلى آفاق عام 2015، ونفس الأمر بالنّسبة لهدف خفض نسبة السّكان الذين يعانون الجوع إلى النّصف لنفس الفترة. وعموماً تعتبر الجزائر من البلدان التي لها من الإمكانيات الهائلة التي تجنّبها ويلات الفقر والجوع، إلاّ أن الإفرازات الاجتماعية النّاتجة عن التّجارب التّنموية الفاشلة السّابقة أو السّياسات المتّبعة أو الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، أبانت عن تهلهل الشّبكة الاجتماعية وهشاشة الحالة الصّحية الاقتصادية لأغلب العائلات الجزائرية، لدرجة أننا صرنا نسمع (وربّما نلمس) أن أكثر من نصف سكان الجزائر يعيشون دون مستوى الفقر أو تحت الخط الأحمر المعروف بأقل من دولار في اليوم للفرد الواحد، حيث بلغت نسبة السّكان تحت خط الفقر بدولارين في اليوم حوالي 15.1% سنة 2001، وحوالي 22.6% تحت خطر الفقر القطري لعام 2000.[1]

وما نشهده من حالة التّذمر والغليان على الجبهة الاجتماعية لخَيَر دليل على ذلك (الأمر يتعلق بغالبية الجزائريين، فلم يسلم منه لا الطّبيب ولا الأستاذ الجامعي ولا حتّ القاضي ونفس الأمر بالنّسبة للجندي والطّالب، فما بالك بالبطّالين – وما أكثرهم – وأشباه البطّالين من ذوي المعاشات والمتقاعدين وغيرهم كثير..).

الأمر الذي يستدعي التّدخل السّريع من أجل سدّ الفجوة، ورفع الغبن عن المواطنين، في زيادة ورفع قدرتهم الشرائية المباشرة أو زيادة التكفّل بتحمّل الأعباء عنهم بواسطة توسيع سياسة الحماية الاجتماعية عن طريق دعم أسعار أهم المواد الأساسية، خاصة الغذائية والدّوائية منها (تفعيل سياسة المجانية أكثر)، فللدّولة دور غاية في الأهمية خاصة في ظلّ الظّروف المتنوّعة والمتباينة من زيادة الإيرادات البترولية وصغر حجم

(1) تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص 246.

الاستثمار المؤدّي إلى خلق مناصب عمل، في ظلّ عدم تأهيل واستعداد الأسرة الجزائرية لعملية انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السّوق، أو اقتصاد رفع اليّد من طرف الدّولة الذي من المفروض أن يتم على مراحل متباعدة، لأن تغيير الذّهنيات (خاصة فيما تعلق بالاعتماد على الذّات وخلق الشّغل) مازال يحتاج إلى جرعات أخرى، وربما إلى سنين طويلة، ومن باب آخر من حقّ الجزائريين أن تكفل لهم دولتهم حياة كريمة وعزيزة، بعد ما عانوه من ويلات الاستعمار ومن لفحات الإرهاب وآهات الجوع والفقر..

ب- معدّل البطالة:

يشمل هذا المؤشّر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظّفين يتقاضون مرتّبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

حيث قدّرت نسبة البطالة لدى الشّباب من القوى العاملة في عمر من 15 إلى 24 سنة حوالي 39% في سنة 1990، ومثّلت نسبة الإناث حوالي 14% لنفس السّنة.

كما نجد أن نسبة التّشغيل في الجزائر عرفت انخفاضاً ملحوظاً[1]، فمن 80.3% سنة 1990 إلى نسبة 71.9% عام 1995 إلى حدود نسبة 73.6% سنة 1997، ونظراً إلى الزّيادة السّكانية الهائلة واتّساع حلقة الشّباب في سن العمل، وفي ظلّ الظّروف الاقتصادية الآنية، فإن نسبة البطالة في تزايد على الرّغم من محاولات الدّولة قصد الحدّ من هاته الظّاهرة التي تمس جميع الفئات، سواء كانت إناثا أو ذكورا، جامعيين أو غير ذلك، فحسب أرقام الدّيوان الوطني للإحصائيات فإن الدّولة تستطيع أن تؤمّن ما لا يزيد عن 250 ألف منصب شغل سنوياً، كأقصى تقدير، في حين أن عدد البطّالين في الجزائر يقدّر بأكثر من 1.5 مليون بطّال، هذا إضافة إلى الجيوش التي تلتحق بطابور طالبي العمل كل سنة، خاصة من فئة الجامعيين والمهنيين، ممّا يستدعي تفعيل أدوات جديدة قصد احتواء هذه الظّاهرة، سواء تعلّق الأمر بإعادة النّظر في آلية الوكالة الوطنية لتشغيل الشّباب وطرق

(1) البنك العالمي، تقرير سنة 1999.

وكيفيات منح القروض من أجل تكوين مؤسّسات صغيرة، أو تثمين فكرة فتح المجال الجزائري للاستثمار الأجنبي شريطة أن يكفل هذا الأخير نسبة معقولة من تشغيل الجزائريين، وغيرها من الآليات.

ت- نوعية الحياة:

ويستخدم هذا المؤشّر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السّكان، وكذلك نسبة السّكان الذين لا يتيسّر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصّحية ومرافق التّنظيف الصّحي والتي تعدّ مسألة أساسية للتّنمية المستدامة.

حيث تعبر معدّلات توفير المياه الصّالحة للشرب في الجزائر مقبولة بتحفّظ، حيث وصلت نسبة السّكان من دون إمكانية الحصول المستدام على مصادر المياه المحسّنة وذلك في العام 2000 إلى نسبة 11%، في حين وصلت نسبة السّكان الذين لديهم فرص الوصول المستدام إلى مصادر مياه محسّنة 82% في الريف و 94% في الحضر للعام 2000.

أما بالنّسبة لخدمات الصّرف الصّحي، فقد وصلت نسبة سكان الحظر الذين لديهم فرص الحصول على صرف صحي محسّن عام 2000 إلى حوالي 99% وهي نسبة ممتازة عموما، ويعد هذا المعدّل أعلى من معدّلات الدّول النّامية والمتوسط العالمي والبالغ 51% و61% على التّوالي، كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تمرّ بفترة جفاف منذ مدّة ليست بالقصيرة، ومع تزايد الاستعمال اليومي للمياه ونقص التّساقط تبقى الجزائر مهدّدة في مجال الوفاء بالمياه الصّالحة للشّرب، أو غيرها من الاستعمالات المتعدّدة (الجدول الموالي يوضّح تطوّر استعمال المياه حسب القطاعات).

جدول رقم 21: تطوّر استعمال المياه حسب القطاعات في الفترة من 1975 إلى 2002

الاستعمال	1975	1980	1989	1999	2002
منزلي	%16	%21	%25	%34	%39
فلاحي (الرّي)	%80	%75	%70	%62	%55
صناعي	%03	%04	%05	%3.5	%06

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، لعام 2003.

كما بلغت نسبة الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على الحياة حتى أربعين عاماً[1]، للفترة ما بين (2000 – 2005) في الجزائر حوالي 9.3%، علما أن نسبة الإنفاق على الصّحة في القطاع العام من إجمالي النّاتج المحلي بلغت عام 200 حوالي 3.0%.

والملاحظ أنه وعلى الرّغم من المجهودات الكبيرة المبذولة، إلا أن القطاع الصّحي في الجزائر يبقى يمثل النّقاط السّوداء ، على اعتبار الإهمال الواضح ورداءة الخدمة المقدّمة، في ظلّ ارتفاع فاتورة الدّواء وضعف القدرة الشّرائية للمواطن، ممّا يشكل عائقا وتحدّيا كبيرا، بالنّظر إلى حساسية الخدمة الصّحية التي تعتبر مؤشّرا حقيقيا يعكس مستوى التّطور من دونه للآلة الاقتصادية والإدارية للدّولة، فمستشفياتنا اليوم أضحت أشبه بالأسواق الشّعبية الفوضوية، تفشّت داخلها أمراض المجتمع وأنهكها إخطبوط البيروقراطية والرّداءة.

وتحقيقا للتّنمية المستدام المنشودة، كان لزاما على الجزائر إعادة ترتيب وضع القطاع وتحسين آداءاته، لأن صّحة الإنسان تبقى أغلى ما يملك على الإطلاق.

---

(1) تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص 246.

ث- **التّعليم:**

ويستخدم هذا المؤشّر لقياس نسبة الأشخاص الذّين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذّين هم أميّون، والمعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثّانوية والذي يبيّن مستوى المشاركة في التّعليم الثّانوي.

يلاحظ أن درجة التّحسن في معدلات القّيد الإجمالي في مرحلة التّعليم الثّانوي خلال عقدي الثّمانينيات والتّسعينيات في الجزائر كانت أفضل من درجة التّحسن في معدّلات القيد في مرحلة التّعليم الأساسي خاصّة بين الإناث، ممّا أدّى إلى تقلّص الفجوة بين الجنسين بدرجة أكبر في مرحلة التّعليم الثّانوي مقارنة بالتّعليم الأساسي، ويعزّز ذلك إلى اتجاه الإناث في الجزائر إلى مواصلة تعليمهن لفترة أطول من الذّكور وتوجّه نسبة أعلى من الذّكور لسوق العمل بعد إكمال المرحلة الابتدائية (ومثال ذلك الأعداد الهائلة للإناث المتفوّقات في شتّى أطوار التّعليم، خاصة الثّانوي والجامعي منه).

حيث قدّرت نسبة اختلاف معدّل التّمدرس بين الذكور والإناث في التّعليم الابتدائي في الجزائر سنة 1965 بـــ 28%، وسنة 1975 بنسبة 33.9% وسنة 1985 بـــ 19.7%، وفي سنة 1995 بـــ 12.2%.

كما قدّرت نسبة اختلاف معدّل التّمدرس بين الذكور والإناث في الجزائر للتّعليم الثّانوي سنة 1965 بـــ 5%، وسنة 1975 بـــ 12.3%، وسنة 1985 بـــ 15.2%، وسنة 1995 بـــ6.7%.

كما عرف معدّل التّمدرس الخام في الجزائر للمرحلتين الابتدائي والثّانوي تطوّراً وتقدّما ملحوظا بشكل عام، فقد بلغ معدّل التّمدرس الخام للمستوى الابتدائي عام 1960 نسبة 46%، ونسبة 76% في عام 1970 ، ثم نسبة 95% عام 1980، ووصل إلى 100% عام 1990 إلى أن بلغ عام 1996 نسبة 107%.

كما شهد معدّل التّمدرس الخام في الجزائر للمرحلة الثّانوية انتقالا نوعيا، فمن نسبة 8% عام 1960 و 11% عام 1970 إلى نسبة 33% عام 1980، فنسبة 61% عام 1990، إلى حدود نسبة 63% عام 1996، وهي نسب تبقى مشجعة عموما(1).

كما بلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشّباب للفئة العمرية من 15 إلى 25 سنة، نسبة 89.2% عام 2001، بعد أن كان في حدود نسبة 77.3% عام 1990.

كما بلغت نسبة الأطفال الذّين يصلون إلى الصّف الخامس حوالي 97% عام 2000، علما أن نسبة البنات إلى الصّبيان في التّعليم الابتدائي بلغن 0.88% عام 2000، ونسبة 1.03% في التّعليم الثّانوي لنفس السّنة.

وإجمالا قدّرت نسبة مجموع الالتحاق الإجمالي بالتّعليم الابتدائي والثّانوي والعالي في الجزائر عام 2001، حوالي 71%(2).

ورغم هذه النّسب المشجّعة إلاّ أن المشكلة في التّعليم تبقى تتعلّق بالكيفية والنّوعية وليس بالكمية والعدد فقط، فالتّنمية المستدامة تتطلّب تأهيل كوادر مستقبلية وفق متطلبات العصر.

ج- معدّل النّمو السّكاني:

يقيس هذا المؤشّر معدّل النّمو السّكاني للسّنة، ويعبّر عنه كنسبة مئوية، ووفقا لتقديرات الأمم المتّحدة يقدّر متوسط معدّل النّمو السّكاني في الجزائر خلال الفترة 1995- 2003 بنحو 2.4%.

حيث بلغ عدد سكان الجزائر عام 1995 حوالي 28 مليون و 109 ألف نسمة، بعد أن كان لا يزيد عدد السّكان على 8 ملايين 753 ألف نسمة عام 1950.

حيث بلغ معدّل النّمو السّكاني في الفترة 1950-1955 حوالي 2.1% ثم نسبة

(1) تقرير التنمية البشرية، لعام 2003، ص 198 .

(2) تقرير التنمية البشرية، لعام 2003، ص 239.

2% في الفترة (1960 – 1965)، إلى أن وصل معدّل 3.1% في الفترة 1970 – 1975 ، ومعدّل 3.2% للفترة (1980-1985)، ثم 2.4% للفترة (1990 – 1995)، وبقي في حدود نفس النّسبة إلى غاية سنة 2003.

ويعتبر عدد سكان الجزائر متواضعا مقارنة بالمساحة الهائلة للبلاد، ومؤشر النّمو السّكاني، وإن شهد استقرارا نسبيا وتراجعا في بعض الأحيان، إلاّ أنه يبقى يشكّل إحدى العقبات الثّقيلة التي تصطدم بها جلّ الجهود الرّامية إلى تحقيق التّنمية المستدامة فمن إجمالي 30.66 مليون نسمة عام2000 إلى37.7مليون نسمة عام 2010، وصولا إلى حدود 49.77 مليون نسمة(تقريباً 50 مليون نسمة) في آفاق 2030. ممّا يستوجب فعلاً ضرورة أخذ جميع الاحتياطات اللاّزمة، تداركا لأي طارئ وتلبية لاحتياجات الأفراد التي تتزايد بشكل متعاظم، فالأجيال اللاّحقة لن تتسامح في حقوقها بكل تأكيد(1).

ح- النّسبة المئوية لسكان المنطقة الحضرية:

ويعدّ هذا المؤشّر من أكثر المؤشّرات استخداما لقياس درجة التّوسع الحضري هو يقاس كنسبة مئوية، فقد شهدت الزيادة السّكانية الكبيرة التي حدثت في الجزائر زيادة مماثلة في نسبة سكان المناطق الحضرية مقارنة بالنّسبة العامّة للسّكان، فبينما كان سكان الحضر يشكلون 40% من إجمالي سكان الجزائر في عام 1975 وصل هذا الرّقم إلى أكثر من 56% في عام 2000، ويتوقّع أن يصل الرّقم إلى حوالي 75% في عام 2020.

فقد بلغ عدد سكان الحضر في الجزائر حوالي 57.7% في عام 2001، بعد أن كانوا يمثلون ما نسبته 40.3% عام 1975، وينتظر أن يصل معدّلهم إلى حدود 65.2% عام 2015(2).

---

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، مصالح التخطيط، سنة 2005.

(2) تقرير التّنمية البشرية، لعام 2003، ص 252.

تمّت الزيادة في درجة الحضرنة بصورة مطردة خلال العقدين الأخيرين في الجزائر خاصة في ظلّ الظّروف الأمنية التي عاشتها البلاد والتي أدّت إلى نزوح سكان الرّيف نحو المدن هروباً من شبح الإرهاب الذي يهدّدهم وبحثا عن الشّغل والمرافق الصّحية الأكثر أمانا*. ★

وقد واكب هذه الزّيادة في الرّقعة الحضرية زيادة في عدد المدن الكبرى بكل مالها من مشاكل معقّدة، فبعد أن كانت هناك مدن قليلة يزيد عدد سّكان كل منها على المليون (الجزائر، سطيف مثلا)، وصل الرّقم إلى أكثر من ذلك في أيّامنا هذه، وينتظر أن تضاف مدن أخرى كثيرة إلى هذه المدن الكبيرة بحلول عام 2010.

الجدول التّالي يبيّن أهم مؤشرات التّنمية البشرية، كواحدة من أهم المؤشرات الاجتماعية المقدّمة فيما سبق، لإعطاء صورة مبسطة عن الوضع العام للمنحى الاجتماعي للبلاد للفترة الممتدّة من سنة 1999 إلى سنة 2001.

* لمزيد من الإطلاع يرجى الرجوع إلى الجدول الموضح في الصفحة 154

جدول رقم 22: تطور أهم مؤشّرات التّنمية البشرية في الجزائر في الفترة من 1999 إلى 2001.

المـــؤشـــرات	1999	2000	2001
أمـــل الـــحياة عـــند الولادة	69.3	69.6	69.2
مـــعدّل الأمـــيّة عـــند البالغين (أكثر من 15 سنة)	66.6	66.7	66.8
المـــعدّل الخام للتّـــمدرس	72	72	71
نصيب الفرد من النّاتج المحلي الخام (بالدّولار)	5063	5308	6090
مـــؤشّر أمـــل الحياة	0.74	0.74	0.74
مؤشّر مستوى التّعليم	0.69	0.69	0.69
مؤشـــر النّاتج المـــحلي الخام	0.66	0.69	0.69
قيمـــة مؤشّر الـــتّنـــمية البشرية	0.693	0.697	0.704
ترتيب الجـــزائر من 162 دّولة كمؤشّـــر التّـــنمية البشـــرية	100	106	107

المصدر: تقرير التّنمية البشرية للعام 2003.

3- المؤشرات البيئية:

إن تطوّر نظام الاقتصاد وتشعّب موضوعاته أدّى إلى الضّغط على البيئة وخلق مشاكل عديدة، أدّت إلى حدوث أزمات خطيرة تؤدّي إلى التّدهور البيئي لبعض المكوّنات البيئية من نبات وحيوان وغيرهما من الكائنات.

فمختلف الدّراسات والنّتائج تؤكّد المظاهر السّلبية والعديدة للتّنمية الاقتصادية، حيث أن تكثيف النّشاطات فيها اليوم وعلى مستوى العالم يتطلّب مبالغ مالية جدّ ضخمة يترتّب عليها إنفاق حوالي 13 ألف مليار دولار سنويا، وفي خلال خمسين سنة يمكن أن يتضاعف هذا المبلغ إلى 5 أو 10 مرات، وخلال قرن تضاعف الإنتاج الصّناعي إلى حوالي

(50 مرة)، حيث تحقّق هذا بعد سنة 1950 لكنها تشير إلى آثارها على البيئة من استنزاف الموارد الأولية والغابات والأراضي الصّالحة للزّراعة وتلويث المياه والهواء، ومن خلال هذا فإننا نخلص إلى نتيجة تدّل على الارتباط الجدّ وثيق بين النّمو الاقتصادي والمشكل البيئي، وهذا في ظلّ النّشاط الاقتصادي للدّول المتطوّرة ناهيك عن الآثار الجانبية للتّلوث من جراء التّخلف الحاصل في الدّول النّامية[1].

أ- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية:

تعدّ الجزائر من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية، حيث قدّرت المياه المتاحة عام 2001 بحوالي 12.9 مليار متر مكعّب وكانت الكمّية من المياه المستخدمة تقارب 3.8 مليار متر مكعّب أي بنسبة 29% من المياه المتاحة، كما بلغت نسبة المياه المستخدمة في الزّراعة حوالي 2.6 مليار متر مكعب أي بنسبة استخدام 68%، وكان المعدّل السّنوي لنصيب الفرد الجزائري من المياه المتاحة العذبة لا يتجاوز 418 متر مكعّب منها 123 متر مكعّب نصيب الفرد المستخدم من المياه، مقابل 1040 متر مكعب عام 1970، وهو معدّل بعيد كل البعد عن المعدّل العالمي المقدّر بحوالي 7700 متر مكعب للفرد الواحد.[2]

وإذا أخذنا في الحسبان نسبة نمو السّكان في الجزائر بمعدّل يفوق 2.4% سنوياً، الذي سيتبعه حتماً تضاعفاً في العدد الإجمالي للسّكّان في السّنوات المقبلة، ممّا يشكّل ضغطا على استخدام المياه، سواء تلك المرتبطة بالاحتياجات الإنسانية المباشرة أو تلك المتعلّقة بإنتاج الغذاء وغيره، الأمر الذي يشكّل تحدّيا كبيراً، على اعتبار القيمة العظيمة لمادة المياه.

---

(1) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئي ووسائل الحماية منه، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص26.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم مناهج إدارة واستخدام الموارد المائية في الزراعة العربية، نوفمبر 2001.

ب- **متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:**

يبيّن هذا المؤشّر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وقد شهد هذا المؤشّر انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث انخفض من حوالي 0.85 هكتار للفرد في عام 1962 إلى حدود نسبة 0.23 هكتار للفرد في عام 1998.

وبصفة عامة يتّجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة إلى الانخفاض، ويرجع تفسير ذلك إلى ارتفاع معدّل النّمو السّكاني، وعندئذ ستجد الجزائر صعوبة في توفير الإنتاج الزّراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسّكان ما لم تأخذ بتطبيق الأساليب والابتكارات التّكنولوجية الزّراعية الجديدة المستخدمة في العالم المتطوّر، حيث يقدّر أن تصل المساحة المستغلّة لكل فرد بـــحوالي 0.15 هكتار في حدود آفاق عام 2020[1].

ت- **كميّة الأسمدة المستخدمة سنويا:**

يقيس هذا المؤشّر كثافة استخدام الأسمدة، وهو يقاس بالكيلو غرام للهكتار، وتشير أحدث الإحصائيات إلى أنه بالرّغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة (كغ لكل هكتار من الأراضي الصّالحة للزراعة التي تشغل باستمرار) على مستوى الوطني من 16.6 كغ في عام 1970 إلى 44.9 كغ للهكتار 1998، غير انه مازال أقل بكثير من المتوسط العالمي والبالغ 105.4 كغ.

إلاّ أن هذا المؤشّر يشهد انخفاضا واضحا في الجزائر خاصة في السّنوات الأخيرة، وقد يرجع هذا إلى الظّروف المعروفة التي مرّت بها الجزائر، التي أدّت إلى هجران الأراضي ومن ثَم إهمال استغلالها وتسميدها، هذا إضافة إلى عوامل أخرى كالتّصحر الذي يزحف باستمرار على الأراضي المستغلّة، وكذا الحرائق التي أتت على الأخضر واليابس وحدّتها تتزايد كل عام.

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة البيئة والإقليم، 2003، ص53.

ث- الأراضي المصابة بالتّصحر:

يقيس هذا المؤشّر مساحة الأراضي المصابة بالتّصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتشير آخر الإحصائيات المتاحة إلى نسبة التّصحر التي بلغت أكثر من 68.1% من المساحة الإجمالية للجزائر، علما أن مساحة الصّحراء تمثل حوالي 87% من مساحة الجزائر، كما أنه تبعاً لدراسات الأمم المتّحدة فإن 40% من المساحة الصّالحة للزراعة في إفريقيا مهدّدة بالتّصحر.

حيث تقدرّ آخر الإحصائيات أن التّصحر الذي يمسّ المناطق شبه الصّحراوية والسّهبية يزحف بنسبة تقدّر من 100 إلى 400 ملم في السّنة[1].

وهذا يعكس المساحة الزّراعية النّافعة لكل فرد بحوالي 0.23 هكتار وذلك سنة 1998، والتي ستصل إلى أقل من 0.15 هكتار للفرد الواحد في آفاق عام 2020، مما يمثّل بحق عقبة كبيرة وتحدّيا ثقيلا يستوجب تفعيل كل ما من شأنه أن يوقّف ويحدّ من هذه الظّاهرة الخطيرة*.

(1) تقرير المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، 2003، ص 53.

* يعتبر السدّ الأخضر من بين أهم الإنجازات التي تحسب للجزائر بعد الاستقلال، هذا المشروع الضّخم الذي شيّد بسواعد رجال الجّيش الشّعبي الوطني في فترة الرّئيس الرّاحل "هواري بومدين"، ما زالت نتائجه شاهدة إلى اليوم، إلاّ أن العملية لم تستمر، فمن المفروض وانطلاقا من النتائج الممتازة المحقّقة أن هذا المشروع العظيم يستمر في التوسّع والانتشار عن طريق تأطير الجمعيات المحليّة (وما أكثرها) أو الحملات التّطوعية الإلزامية من طرف كل شرائح المجتمع وكل قطاعاته، على الخصوص تلاميذ المدارس، نظرا لعددهم الكبير ورجال الجّيش، وغيرهم.. أو على الأقل من الباب الأولى الاعتناء والمحافظة على ما تبقّى منه

ج- التّغيرات الحاصلة في مساحة الغابات:

يشير هذا المؤشّر إلى التغيّر الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية، من المساحة الإجمالية للبلد، وقد شهد هذا المؤشّر تدهوراً كبيراً خلال الفترة 1990-2000.

فحسب إحصائيات سنة 1976، فإن المساحة الإجمالية للغابات كانت تقدّر بأكثر مـــن 2.975.000 هكتار، وتحتوي على مختلف أنواع الموارد الغابية، وبلغت نسبة مساحة الأرض المغطّاة بالغابات سنة 1990 حوالي 0.8% و0.9% سنة 2000، وهي نسبة متدّنية بالمقارنة مع المعايير الدّولية التي تحدّد مؤشّرها بنسبة 20% من المساحة الإجمالية لكل بلد.

كما بلغت نسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البرّ عام 2003 حوالي 0.05 فقط[1]، ويتميّز توزيع الغابات في الجزائر بالتّفاوت على كامل الإقليم (تتواجد على الخصوص في المنطقة التّلية).

وتتعرّض الغابات إلى كثير من الانتهاكات والتّعديات والاستغلال التّجاري الجائر والتّحطيب والحرائق والأمراض، وكمحصلة لهذه العوامل فقد انحصرت مساحة الغابات في حيّز ضيّق من الشّريط السّاحلي ونواحي المنطقة السّهبية (السدّ الأخضر)، كما تراجعت خصائصها من حيث النّوعية والإنتاجية والتّوازن البيئي، والجزائر تواجه فعلاً خطراً محدقاً يتعلّق بالتّشجير حيث وصلت نسبته إلى حدود 10% فقط عام 2000، وهو لا يتوافق مع نسبة التّشجير المتعارف عليها عالميا والمقدّرة بحوالي 25%.

4- المؤشرات المؤسسية:

وهي مؤشّرات تعبّر عن مستوى الرّفاه للأفراد الحاصل من خلال الخدمات العامّة

---

(1) تقرير التنمية البشرية، لعام 2003، ص 218.

التي تقدّمها المؤسسات في الدّولة، وتتعلّق بمجالات حيوية كثيرة منها على الخصوص ميادين الاتّصالات بأنواعها ومستوى استخدام الوسائل التّكنولوجية الحديثة كالهواتف الخلوية والانترنت والحواسيب الشّخصية وغيرها، إضافة إلى مجال الانتفاع بالطّاقة على اختلاف أنواعها وكذا مستوى النّقل بوجه عام خاصة الجانب الذي يتعلّق بتعبيد الطّرق والأشغـال العـامّة المـختلفة.

أ- خطوط الهاتف الرّئيسية لكل 100 نسمة:

يعدّ هذا المؤشّر أهم مقياس يعبّر عن درجة تطوّر الاتّصالات السّلكية واللاّسلكية في أي بلد، ويحسب هذا المؤشر بقسمة عدد الخطوط الأساسية على مجموع السكان مضروب بالعدد مائة (مؤشر عدد خطوط الهواتف الرئيسية لكل 100 ساكن = (عدد الخطوط الهاتفية الأساسية ÷ مجموع السكان) X 100)

تعدّ حظيرة الهاتف المثبّت بحوالي 2.2 مليون خط، منها 30% لحساب الإدارات والتّجار والمصالح والمؤسسات، أمّا نسبة استفادة المواطنين فتبقى جدُّ ضعيفة بأقل من 30%.

ووفقا لبيانات الاتحاد الدّولي للاتصالات السّلكية واللاّسلكية، فقد حقّقت الجزائر قفزات معتبرة لكنها تبقى بطيئة، فمن نسبة 0.8 خط عام 1975 إلى نسبة 2.5 خط عام 1985 إلى نسبة قدرها 3.2 خط لكل 100 ساكن عام 1990 وحوالي 4.2 خط لكل مائة ساكن عام 1995 و6.4 خط لكل مائة ساكن عام 2001، وفي حدود 8 خط لكل مائة ساكن عام 2005، علماً أن المتوسط العالمي لكثافة الخطوط الهاتفية الرّئيسية كان حوالي 18 خطا لكل مائة السّكان في عام 2002، وعلى الرّغم من التّطور الحاصل في هذا الميدان بعد سياسة الخوصصة والشّراكة المتّبعة في هذا القطاع، إلاّ أن نوعية الخدمة تبقى متواضعة ونسبة الإنجاز تبقى بسيطة، إذا ما نظرنا إلى التّطور الحاصل في الزّيادة السّكانية والتّوسع العمراني والآفاق المنتظرة، التي تعتمدها حركية التّنمية المستدامة[1].

---

(1) الاتحاد الدّولي للاتّصالات السّلكية واللاّسلكية، عن المخطط الأزرق، مركز الخدمات الجهوية، 2005.

ب- المشتركون في الهاتف النّقال لكل 100 نسمة:

يشير هذا المؤشّر إلى عدد مستعملي الهواتف النقّالة، المشتركين في خدمة هاتفية متنقلّة عمومية آلية تتيح النّفاذ إلى الشّبكة الهاتفية التّبديلية العمومية، القائمة على إحدى التّكنولوجيتين الخلويتين التّماثلية أو الرّقمية، فقد شهد مجال الهاتف المحمول في الجزائر تطوّرا سريعاً مع مشاركة أربعة متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك في سنة 2005، حيث ارتفعت الكثافة الإجمالية للهاتف (المثبّت والمحمول) من 5.28% سنة 2000 إلى حوالي 51% في عام 2005، أمّا الحجم الإجمالي للاستثمارات فقد بلغ 5 ملايير دولار، 4 منها آتية من الاستثمار الخارجي المباشر.

وحسب تقرير التّنمية البشرية(1)، لبرنامج الإنماء التّابع للأمم المتّحدة للعام 2003 أنه في نهاية عام 2001 بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقّال 6.4 وحدة لكل 100 نسمة في الجزائر، وعلى الرّغم من غياب الأرقام الدّقيقة المتعلّقة بهذا الميدان إلا أنه يلاحظ أن الجزائر حقّقت خطوات عملاقة في هذا المجال، خاصة في هذه السّنوات الثلاثة الأخيرة، في محاولة منها الوصول للاقتراب من المستوى العالمي والبالغ 18.77، خاصة مع فتح سوق النقّال في الجزائر إلى الشّراكة الأجنبية، فالمتعامل المصري "جازي" وحده يحوز على حصّة تتجاوز 8 مليون مشترك، إضافة إلى المتعامل الوطني "موبيليس" بحصّة تجاوزت 4 مليون مشترك، هذا دون الأخذ في الحسبان حصّة المتعامل الجديد الكويتي "نجمة" التي هي في تزايد مستمـــر، وغيره وذلك في انتظار متعاملين جدد لاقتحام سوق النقّال.

ج- الحواسيب الشّخصية لكل 100 نسمة:

يمكن أن يكون عدد الحواسيب الشّخصية المتاحة لسّكان بلد معين مقياسا لقدرته على اللّحاق بالاقتصاد العالمي، وتعزيز إنتاجيته، وكثافة الحواسيب الشّخصية مهما يكن

---

(1) تقرير التّنمية البشرية، لعام 2003، ص 232 .

معدّلها، هي شرط مسبّق لتوصيل الانترنت، وهذه هي حالة الجزائر، حيث مازالت الأجهزة المحمولة باليّد غير متيسّرة على نطاق واسع، والبيانات عن مستعملي الحواسيب الشّخصية ليست موثوقة تماما

وبالرّغم من نمو متوسط عدد الحواسيب الشّخصية لكل 100 نسمة في الجزائر خلال العشر سنوات المنصرمة غير أن متوسط عدد الحواسيب في الجزائر قدّر بحوالي 0.7 جهاز حاسوب خاص لكل مائة شخص وذلك عام 200، وهي نسبة تبقى بعيدة جداً عن معدّل الكثافة العالمية والبالغ 9.22[1].

خ- مستخدموا الانترنت لكل 100 نسمة:

يقيس هذا المؤشّر مدى مشاركة الدّول في عصر المعلومات، وتشير البيانات الواردة عن هذا المؤشّر إلى أنّ الجزائر لا تتوفر إلا على نسبة 2.4% من السّكان المتّصلين بشبكة الانترنت في وقت لا يتجاوز عدد الذّين يستعملون هذه التّقنية 800 ألف ساكن، وذلك بمعدل 500 ألف مستعمل بصفة منتظمة، في حين نسبة كبيرة من هؤلاء المستعملين يستخدمون هذه التّقنية في أماكن عملهم أو في نوادي الانترنت التي يصل عددها إلى حدود 5000 نادي منتشرة عبر الوطن الأمر الذّي يؤكّد أن نسبة الرّبط في المنازل مازالت ضعيفة جداً مقارنة على الأقل بالجارين (المغرب وتونس)، ويرجع هذا التّأخر إلى نقص أو غياب شبه تام لثقافة نشر التّكنولوجيا وكذا النّقص الواضح في الخطوط الهاتفية، حيث أن الجزائر لا توفّر إلا ستّة خطوط لكل 100 نسمة في الوقت الذي يصل فيه الرّقم إلى حدود 90 خط في الدّول المتقدّمة تكنولوجيا، يضاف إلى ذلك ضعف مستوى التأهيل لدى السّكان، إذ أنّ عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل إلى حدود 17.5 مليون نسمة، في الوقت الذّي لا يفوق فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التّقنية سوى 13 مليون جزائري حسب تقديرات وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتّصال لعام

---

(1) تقرير التّنمية البشرية، لعام 2003، ص 232.

2005، ويبقى معدّل 2.4% بعيد جداً عن المستوى العالمي البّالغ 9.72%، وهذا متأتّي في أغلب الأحيان من تدنّي الدّخل، وارتفاع رسوم المكالمات الهاتفية، وسياسات حكومية مقيّدة تجاه مزودّي خدمة الانترنت(1).

وعلى الرّغم من الطّفرة الواضحة في هذا المجال الحّيوي، خاصة مع بداية هذه السّنة 2006 عن طريق الآليات الجديدة التي اعتمدتها الوزارة المعنية، الرّامية إلى تسهيل توصيل خدمة الانترنت إلى المواطنين، وتقديم تنازلات سعريه معقولة نوعا ما، إلاّ أن الأمر ما زال يتطلّب ثورة في مجال الاتّصالات – إن صحّ التّعبير – على اعتبار أهمية هذه الخدمة وتزايدها مع هذا الزّخم الكبير المواكب لما يعرف بالعّولمة، التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة، فالأمر يحتاج إلى كثير من الجهود الإضافية، خاصة فيما تعلّق بالتّوسع المكاني والأسعار المقترحة، حتى تتمكن شريحة كبيرة من المواطنين من أن تستفيد من هذه الخدمة الحيوية، هذا إذا ما اعتبرنا بالسّياسات المتّبعة في الدّول المتطورة التي وصلت إلى حدّ يقترب من مجانية الخدمة والانتشار الكاسح.

- عموما يمكن أن نلخّص أهم المؤشّرات في الجزائر على النّحو التّالي:

(1) تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص 278، ص 232.

جدول رقم 23: أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر من سنة 2001 إلى عام 2005.

المؤشـــر	2001	2002	2003	2004	2005
الـنّاتج المحلّي الخام: مليار دينار جزائري مليار دولار أمريكي	4235 54.8	4455 55.9	5149 65.1	6112 84.4	7130 102.2
النّاتج المحلّي الخام نصيب الفرد الواحد بالدّولار	1775	1783	2093	2655	3150
نسبة نمو إجمالي النّاتج الدّاخلي%	2.6	4.7	6.9	5.2	4.8
نسبة النّاتج المحلّي الخام (خارج المحروقات%)	5.5	5.3	6.0	6.2	5.5
نسبة النّاتج المحلّي الخام (خارج المحروقات والزّراعة%)	3.9	5.3	6.0	6.2	5.7
معدّل التّضخم سنويا%	4.2	1.4	2.6	3.6	3.5
الاستثمار بالنّسبة للنّاتج المحلّي%	27.0	31.1	30.5	32.6	32.7
الاستثمار الخارجي المباشر (مليار دولار)	1.18	0.97	0.62	0.62	0.42
الواردات (مليار دولار)	9.5	12	13.3	18	20.3
الصّادرات (مليار دولار)	19.1	18.7	24.5	32.2	42.1
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	9.6	6.7	11.2	14.2	21.8
رصيد المـــيزان الجاري (مليار دولار) (بالنّسبة للنّاتج المحلّي)	7.1 12.9	4.4 7.7	8.8 13	11.1 13.1	16 15.7
حساب رأس المال (مليار دولار)	0.87 -	0.71 -	1.37 -	1.87 -	1.35 -
احتياطات الصّرف مليار دولار على أساس أشهر الاستيراد	18 18.1	23.1 19.1	32.9 24.3	43.1 23.7	57.1 27.7
حجم المديونية	22.6	22.6	23.4	21.8	16.4

المؤشـــر	2001	2002	2003	2004	2005
مليار دولار بالنّسبة للنّاتج المحلّي	41.1	39.8	34.3	25.7	
خدمة المديونية مليار دولار بالنّسبة للصادرات%	4.6 22.8	4.5 22.6	4.7 17.9	6 17.6	5.2 11.7
نسبة البطـالة	27.3	25.2	23.7	17.7	15.3
نســبة النّمــو القطــاعي%					
المـــحروقات	1.6 -	3.7	8.8	3.3	3.5
الفلاحة	13.2	1.3 -	19.7	3.1	4
الصناعة	2	2.9	1.1	2.6	2.8
البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8	7.4
الخدمات	6	5.3	4.2	7.7	7.3

المصدر: إحصائيات مستقاة عن مصالح رئاسة الجمهورية (.www.elmouradia. dz.)

أولاً: السّكان

بلغ عدد السّكان حوالي 32.6 مليون نسمة في يناير 2005، يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السّواحل، أمّا نسبة النّمو الديمغرافي التي كانت من أعلى النّسب عالميا بـــ 3.4% فقد انخفضت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 1.63% في عام 2005، وقد سُجّل تراجع معتبر في معدّل سّن الزّواج أي 29 سنة بالنّسبة للإناث و33 سنة بالنّسبة للذّكور، مع انخفاض كبير في نسبة الإنجاب، بحوالي 2.4 في سنة 2005، هذا ويبلغ معدّل طول الحياة بحوالي 75 سنة، بينما بلغت نسبة التّغطية الطّبية مستوى جدّ معتبر (ولكنها تبقى متواضعة)، إذ أن هناك حوالي طبيب واحد لكل 1006 نسمة، و1.93 سرير لألف نسمة.

كما أن أغلبية الجزائريين ملاّكا لسكانهم (أكثر من 70%)، وقد انخفضت نسبة احتلالها من 7 أشخاص في السّكن الواحد إلى 5.43 في عام 2004 ، كما تمّ توفير حوالي 116470 سكن في عام 2004 مقابل 109364 سكن في سنة 2003 (الجدول التّالي يبيّن الانتشار المكاني للسّكان في الجزائر).

جدول رقم 24: الانتشار المكاني للسّكان في الجزائر من سنة 1966 إلى آفاق عام 2010.

الســـنّوات	السّكان في السّاحل	إجمالي السّكان	السّكان بالقرب من السّاحل	نسبة سكان السّاحل إلى إجمالي السّكان
1966	5.364.494	12.022.000	[redacted]	44.6
1977	7.943.400	16.948.000	3.806.580	46.9
1987	10.281.473	23.038.942	4.681.706	44.7
1998	12.608.444	29.100.867	5.599.707	43.32
2005	14.848.000	34.729.000	[redacted]	42.8
2010	16.025.000	37.903.000	[redacted]	42.3

المصدر: الدّيوان الوطني للإحصائيات، سنة 2005.

ثانياً: المـــنشآت القاعدية والتّجهيزات

أمّا في مجال الطّرقات فلا تزال شبكة الطّرقات السّريعة جدّ ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط، مع تسجيل مشروعي الطّريق السّريع شرق غرب، والطّريق القّاري العابر للصّحراء(1).

في حين بلغت شبكة الطّرقات المعبّدة مستوى جدّ مرتفع، وهي الأكثر كثافة في إفريقيا، حيث قدّرت في سنة 2005 بحوالي 107324 كم.

1- لمحة عن الطّريق السّريع شرق غرب (Autoroute Est - Ouest):

يقدّر طوله بحوالي 1200 كم، ومساحة أشغاله بحوالي 5500 هكتار، منها حوالي 1300 هكتار أراضي فلاحية، يحتوي على 80 محوّل، و 450 أشغال فنّية، منها 12 نفق.

كما قدّرت تكلفة المشروع بحوالي 255 مليار دينار جزائري.

2- لمحة عن الطّريق القّاري العابر للصّحراء (La route transsaharienne):

يهدف الطّريق القّاري العابر للصّحراء إلى اختصار المسافات الشّاسعة للجهات الواسعة الصّحراوية في إطار التّكامل الاقتصادي الإفريقي، حيث ومع مرور السّنوات شُكّلت لجنة الرّبط لهذا الطّريق (C L R T) مكلّفة بمتابعة هذا المشروع وتوجيه محاور عمله وفقاً لاحتياجات المنطقة، وفي إطار تنمية هذا الطّريق القّاري (R T S)، وهو اليوم يشتمل على شبكة تتضمّن أربعة محاور كبرى هي كما يلي:

محور الجزائر – تمنراست –زندار – كانو – لاي غوس: تقدّر مسافته بحوالي 4600كم.

محور قابس – قفصة – توقورت – غرداية: وتقدّر مسافته بحوالي 807 كم.

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، لعام 2003.

محور تمنراست – تيمياوين – غاو – باماكو: وتقدّر مسافته بحوالي 2250 كم.

محور زندار – نغيغمي – بول – نجامينا: وتقدّر مسافته بحوالي 1300 كم.

البلدان الأعضاء في هـاته اللـجنة لهـذا الطـريق (C L R T) هـي:

الجزائر – مالي – النّيجر – تونس –نيجيريا – تشاد.

جدول رقم 25: عرض لشبكة الطّرقات المشغولة في الجزائر لعام 2003.

بالكيلومتر.

طـرق وطـنية		ممرّات ولائـية		مـمرّات بلـدية	
معبّد	غير معبّد	معبّد	غير معبّد	معبّد	غير معبّد
23.397	3.979	21.005	2.970	29.385	23.989
27.376		23.975		53.374	

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، للعام 2003، ص223.

3- النّقل بالسّكك الحديدية:

يبلغ طول هذه الشّبكة 4200 كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزوّد بالكهرباء، مع تسجيل مشاريع جديدة في الأفق، ومحاولة إحياء مشاريع مقيّدة سابقاً، منها مشروع الخطّ الرّابط بين المدينة البترولية حاسي مسعود وتوقورت، وغيرها من المشاريع.

4- النّقـل الجوي:

يوجد حوالي 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدّولية، أما شبكة النّقل الدّاخلية فهي تقريبا شبه متطوّرة على العموم، وذلك بالإضافة إلى مشاريع جديدة في الأفق، ومحاولة ترقية بعض المطارات إلى مطارات دولية (مع بداية منح رخص تسيير المطارات للشّركاء الأجانب وفتح مجال الملاحة الجوّية إلى القّطاع الخاص الوطني والأجنبي).

5- **المرافــئ:**

يوجد بالجزائر حوالي 40 ميناء، 11 منها للصّيد والتّجارة والمحروقات، وميناءين اثنين مختصين في المحروقات (ميناء سكيكدة بالواجهة البّحرية الشّرقية و أرزيو بالواجهة الغربية) مع الإشارة إلى تهيئة وتجهيز بعض المرافئ المهمّة بأجهزة متطوّرة (كأجهزة السكّانير)، وتسجيل مشاريع لتحسين وتهيئة بعض مرافئ خاصة بالصّيد.

ثالثاً: المواصلات السّلكية واللاّسلكية

بلغت حظيرة الهاتف الثّابت في الجزائر حوالي 2.2 مليون خط، منها ما يقرب 30% من الخطوط لحساب الإدارات والتجّار والمؤسّسات، أمّا نسبة استفادة المواطنين فهي نسبة ضعيفة عموماً، لا تصل إلى حدود 30%[1].

أما مجال الهاتف المحمول، فقد شهد في الفترة الأخيرة تطوّرا سريعا، مع مشاركة أربعة متعاملين وتسجيل أكثر من 13.7 مليون مشترك في السّنة المنصرمة عام 2005.

كما ارتفعت الكثافة الإجمالية للهاتف بنوعيه الثّابت والمحمول من نسبة قدّرت بحوالي 5.28% سنة 2000 إلى حوالي 51% في العام الماضي لسنة 2005، أمّا الحجم الإجمالي للاستثمارات في هذا المجال فقد بلغ أكثر من 5 مليار دولار، مع اقتطاع أكثر من 4 مليار دولار متأتّية من الاستثمار الخارجي المباشر، وتجدر الإشارة إلى القّفزة النّوعية (نسبياً في هذا المجال) خاصّة بعد استحداث وزارة منفصلة، وهيكلة قطاع البريد والمواصلات على نحو تمّ فيه استحداث بريد الجزائر، واتّصالات الجزائر، لإحداث استقلالية أكثر، قصد الوصول إلى إرضاء الزّبون وتحسين الخدمة، ولكن يبقى هذا الميدان لم يرقى بعد إلى التّطلعات التي يصبو إليها المواطن الجزائري الذي مازال لحدّ اليوم يقضي السّاعات الطّوال أمام الشّبابيك البريدية في مظهر ألفناه في كل مكان من الجزائر.

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، لعام 2003.

رابعاً: الكهرباء والغاز

أصبحت التّغطية الكهربائية الفضائية (المكانية) في الجزائر تقترب من نسبة جيّدة تعادل 96% تقريباً، وذلك بفضل إنتاج يتجاوز 8.000 ميغاوات، وهي نسبة شبيهة بتلك النّسبة المسجّلة في بعض بلدان منظمّة التّعاون والتّنمية الأوربية. ونسبة تقترب من 96% من المنازل كذلك، تستفيد من خدمات الشّبكة الكهربائية التي تشرف على توزيعها مؤسّسة سونلغاز، كما يستفيد حاليا حوالي 1.7 مليون منزل من التّموين المباشر للغاز الطّبيعي.

– تعدّ نسبة استهلاك الوقود التّقليدي من مجموع الطّاقة المستهلكة في الجزائر ضعيفة جدّا، حيث لم تتجاوز 1.5% سنة 1997، وهي في تناقص مستمر، ويعدّ هذا مؤشّر رفاهي إيجابي. كما ارتفعت نسبة استهلاك الكهرباء للفرد من 265 كيلو واط ساعي سنة 1980 إلى أكثر من 612 كيلوواط ساعي سنة 2000، كما شهد معدّل القوّة الشرائية لكلّ وحدة استهلاك الطّاقة ارتفاعا نّسبيا من 5.5 دولار لكل كيلو غرام مكافئ نفط عام 1980، إلى حوالي 6.4 دولار لكلّ كيلوغرام مكافئ (من إجمالي النّاتج المحلّي لكلّ وحدة استهلاك الطّاقة) [1].

– كما عرف استهلاك الطّاقة* السّنوي لكلّ ساكن (فرد) ارتفاعاً ملحوظاً .

فمن معدّل 0.42 (طن معادل بترول لكل ساكن) سنة 1976 إلى 0.70 طن عام 1981، 0.97 طن عام 1991 ثمّ 0.84 طن معادل بترول لكل ساكن سنوياً عام 1996[2].

---

(1) تقرير التّنمية البشرية، للعام 2003، ص 302.

• استهلاك الطّاقة السّنوي لكل ساكن يعني كميّة الطّاقة (السّائلة أو الصّلبة أو الغازية أو الكهربائية) المستهلكة من طرف كلّ ساكن خلال سنة

(2) الوكالة الدّولية للطّاقة A I E ، (O C D E)، 1996، عن المخطط الأزرق، مركز النّشاطات الجهوية.

- وفي ظلّ هذه الأوضاع تحاول الجزائر الاتّجاه إلى إيجاد مصادر بديلة عن الكهرباء والنّفط، خاصّة في ظلّ الأوضاع البيئية المتردّية، بتوجّهها إلى الاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء عن طريق المياه (الإنتاج الهيدرو كهربائي)، والاستثمار في مجال إنتاج الطّاقة الشّمسية. (الجـــدولين في الصّفحتين المواليتين يوضّحان ذلك)

جدول رقم 26: حظيرة الإنتاج الهيدرو كهربائي في الجزائر (إنتاج الكهرباء عن طريق المياه)

محطّات توليد الكهرباء	الـــمركز (الجهة)	الطّاقة المـــركبّة (ميغاوات)
أ / محطّات عالية الإسقاط:		
(شلاّلات ذات علو مرتفع)		
دارغـــينة	ولاية بجـــاية	71.5
إيغـــيل إيمدا	ولاية بجـــاية	24
منصـــورية	ولاية جيجـــل	100
إيرّاغـــن	ولاية جيجل	16
ب / محطّات منخفضة الإسقاط:		
(شلاّلات ذات علو منخفض)		
سوق الجمعـــة	ولاية تـــيزي وزو	8.085
تيزي مادن	ولاية تيزي وزو	4.458
إيغزرن شابل	ولاية تـــيزي وزو	2.712
غريب	ولاية عين الدّفلة	07.00
غوريات	ولايـــة الـــبويرة	6.425
واد الفـــضّة	ولاية الشلّف	15.6
بوحنيفية	ولايـــة معسكر	05.7
بني قهدل	ولاية تلمســـان	03.5
تســـتالة	ولاية عين تيموشنت	4.228

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، للعام 2003، مصدر سابق، ص 262.

جدول رقم27: المناطق الأساسية النّموذجية المموّنة عن طريق الطّاقة الشّمسية.

الولاية	البلدية	القـــرية	عدد الـــمنازل
أدرار	تيميمون	تالة	80
	تيموكتن	ماتريون	66
إيليزي	جانت	تاهدنت	35
		آهرار	43
		إفني	33
		إيميهرو	60
		واد سمن	32
		تمادجرت	65
تمنراست	عين امقل	سيدي مولاي	30
	إيدلس	أولحسن	80
		آرّاك	60
	تام	آمقيد	80
		مرتوتك	40
		عين ديلغ	90
	تازروك	تاهننت	80
		عين بلل	30
		تين ترابي	20
تيندوف	قارة	غار جبيلات	50
	جبيلات	لكحل	80
		تافاقونت	45

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، للعام 2003، مصدر سابق، ص 264.

خامساً: الأراضي والمــوارد المــائية

إن حصّة كل فرد من الأراضي المنتجة الصّالحة للزّراعة في الجزائر في تناقص واضح حيث قُدّرت سنة 2003 بحوالي 0.23 هكتار للفرد الواحد، أي أقل من ربع الهكتار للفرد الواحد، وهي نسبة ضعيفة، قياساً بمساحة الجزائر.

إن الموارد المائية في الجزائر نسبية وقليلة خاصّة في العشرين سنة الأخيرة مع أزمة الجّفاف الصّعبة.

القدرة الحالية للجزائر في الموارد المائية تقدّر بحوالي 16.3 مليار م^3 وهي مقسّمة كما يلي:

9.8 مليار متر مكعّب مياه سطحية.

1.5 مليار متر مكعّب مياه جوفية في المناطق الشّمالية.

05 مليار متر مكعّب مياه جوفية في الجهة الصّحراوية.

الإتاحة من الموارد المتجدّدة لكل ساكن في السّنة المتوسطة تقدر بحوالي 500 متر مكعب (هذا ممّا يصنّف الجزائر ضمن قائمة البلدان الفقيرة من الماء والقريبة من حالة الأزمة)، وإذا أخذنا في الحسبان فترة الجفاف أين تضاءلت الموارد المائية إجمالاً بـــ 2.9 مليار مكعّب للسّنة، بمعنى حصّة كل فرد لن تكون أكثر من 400 متر مكعب للسّاكن في كل سنة، ممّا يشّكل تحدّيا كبيراً في المستقبل. (في الصّفحة الحالية جدول يوضّح توزيع الموارد المائية السّطحية حسب الجهات في الجزائر، وفي الصّفحة الموالية جدول توضيحي لأهمّ السّدود في الجزائر).

جدول رقم 28: توزيع الموارد المائية السّطحية حسب الجهات في الجزائر.

الجهة (الهيدروغرافية)	المســـاحة (كم²)	القدرة من المياه السّطحية (م³ في السّنة لكل فرد)
الوهراني – الشّط الشّرقي	86370	821
الشلّف – زحريز	56227	1470
العاصمي – الحضنة – الصومام	47908	3340
القسنطيني – سيبوس – ميلق	44719	3650
الصّحراء	2081650	480
مجموع الجـــزائر	**2316874**	**9760**

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزار هيئة الإقليم والبيئة ، للعام 2003، ص 167.

جدول رقم 29: حالة السّدود المستغلّة في الجزائر

(نسبة التطيّن) (Envasement des barrages.)

التّرتيب	السد	الـــولاية	سنة بدأ الاستعمال	السعة الأساسيةم^3	المساحة كم^2	السّعة المقدّرة سنة2000م^3	مقدار التطيّن سنوياً	Vrh المستوى المنتظم م^3 في السّنة
1	مرّاد	تيــبازة	1860	0.9	10	0.25	0.005	1
2	واد الفضّة	الشــلف	1932	228	800	125.5	2.66	69
3	بوغزول	المدية	1934	55	20500	35.6	0.66	
4	حاميز	بومرداس	1935	21	139	15.6	0.35	17
5	غريب	عين الدفلة	1939	280	2800	145.2	3.2	105
6	فم القيس	خنشــلة	1939	3	156	0.48	0.03	3.2
7	بوحنيفية	معسكــر	1948	73	5750	48.4	0.78	—
8	فم الغــرزة	بسكرة	1950	20	1300	16.9	0.8	13
9	بني بهدل	تلمسان	1952	63	1016	55.5	0.2	48
10	صــارنو	سيدي بلعباس	1954	22	264	21.16	0.12	10
11	مفــروش	تلمسان	1963	15	264	14.5	0.12	17
12	بخــدّة	تيارت	1963	56	1300	43.8	0.27	44
13	شفــيّة	الطارف	1965	171	570	167.1	0.17	95
14	جُرف تربة	بشــار	1969	350	22000	296.4	1.3	100
15	فرقــوق	معسكر	1970	7	420	3.93	1.5	93
16	قصُبْ	المسيلة	1977	29	1500	15.6	0.3	20
17	زاردي زاس	سكيكدة	1977	31	345	25.3	0.25	32
18	سيدي محمد بن عودة	غليزان	1978	235	4990	213.8	1	100
19	دردور	عين الدّفلة	1984	115	468	110.2	0.83	40
20	حريزة	عين الدفــلة	1984	75	142	69.2	0.28	23
21	مرجة سيدي عابد	غلــيزان	1984	55	11	48	0.59	40
22	قنيطرة	سكيكدة	1984	125	202	124	0.13	48
23	ويزرت	معسكــر	1985	100	2100	90.83	0.3	
24	قدارة	بومرداس	1985	145	93	143.8	0.05	165

الترتيب	السد	الـــولاية	سنة بدأ الاستعمال	السعة الأساسيةم^3	المساحة كم^2	السّعة المقدّرة سنة2000م^3	مقدار التطيّن سنويا	Vrh المستوى المنتظم م^3 في السّنة
25	سيدي يعقوب	الشلف	1985	280	920	278.9	0.17	98
26	لكحل	الـــبويرة	1985	188	189	29	0.17	17
27	بورومي	البلـــيدة	1985	125	150	182	0.8	98
28	عين زادة	برج بوعريريج	1986	45	2080	121.7	0.5	50
29	حمام قروز	ميلـــة	1987	220	1220	44	0.4	16
30	حمام دباغ	قالمـــة	1987	82	1070	216.2	0.53	55
31	عين دالية	سوق أهـــراس	1987	41	193	76	0.75	45
32	دحموني	تيـــارت	1987	82	530	38.6	0.4	9
33	بني عمران	بومرداس	1988	16	3710	6	4.1	—
34	قرقار	غلـــيزان	1988	450	2900	437.1	4.5	120
35	سيدي عبدلّي	تلمســـان	1988	110	1100	106	0.18	50
36	لادرات	المدية	1989	13	73.5	9	0.02	4.7
37	العقيد بوقرة	تيسمسيلت	1989	13	454	11	0.3	5.5
38	شرفة 2	معسكـــر	1992	97	4190	81	0.36	45
39	بوكردان	تيبـــازة	1993	40	156	96	0.36	49
40	بني زيد	سكيكـــدة	1995	41	58.6	40	—	20
41	بابـــار	خنشلة	1995	141	567	41	0.682	12
42	واد الشارف	سوق أهـــراس	1984	15	1735	157	0.52	30
43	مكسة	الطـــارف	1998	47	560	47	0.112	37
44	حمام بوغرارة	تلمسان	1999	177	4000	177	0.43	59
45	بريزينة	البَيـــض	2000	122.5	3680	122.5	—	11.5
46	عين لغزال	بسكـــرة	2000	55.5	1660	55.5	0.3	14
47	زيت امبا	سكيكدة	2001	120	485	120	0.24	43.4
48	لقرم	جيـــجل	2001	175	39.5	33.9	0.096	21.5
49	تيكسبت	تـــيزي وزو	2001	175	448	175	0.265	152
المجمـــوع:				**5069**	**99475**	**4533**	**34**	**2146**

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة ، للعام 2003، مصدر سابق، ص 183.

خلاصة المبحث الثاني:

جاء عن العالم الإحصائي الصّيني الكبير "ســـون زيويه" في تعريفه بأهمية المؤشّر والإحصاء

أن الّذي يعرف نفسه جيّداً ويحاول أن يعرف بعض الشّيء عن خصمه ، يستطيع أن يقود معركته بنجاح ، ومن خلال ذلك نستشّف ما للمعلومة الإحصائية من أهمّيّة، فهي المؤشّر عن الوضع والدّليل عن الحالة، وكما قيل قديماً معرفة الدّاء نصف الدّواء، فما أحوجنا إلى تشخيص حالتنا، تشخيصاً سليماً نحاول بكلّ موضوعية أن نسرد الواقع كما هو كائن، والمتاح كما هو حاصل لأنّ أيّ محاولة للإصلاح قصد الانتقال إلى الوضع الأفضل تحتاج دائما إلى مراجعة الوضع الرّاهن، ومهما يكن من أمر فإنّ للجزائر – والحمد لله – الشّيء الكثير من الإمكانات التي تؤهلها بأن ترقى إلى مصاف الدّول التي قطعت أشواطا هائلة في سبيل تحقيق الرّقي والنجاح.

فهي تتربّع على مساحة تعدّ من بين أكبر عشر مساحات في العالم، أرضها تختزن أغلى الكنوز والدّفائن، وعلّمتها المحن والتّجارب وعلى مرِّ السّنين أنّ لاشيء مستحيل، شريطة أن تتوفّر النّية الصّادقة وتتجنّد الطّاقات والمؤهلات، كُلٌّ حسب اختصاصه وكُلٌّ حسب وسعه، ولنا في التّجربة الكورية واليابانية وغيرهما من التّجارب الرّائدة، حَسَنُ الدّليل وخير المثل، على حدّ قول الشّـــاعر: ومـــا فازوا علينا بمعجزة *** إنّمـــا كانت في أمورهم نظام.

ولعلّ الشّيء الذّي يبعث في النّفس الرّاحة والأمل، هو عودة الاستقرار والأمن الذّي لا يقدّر بثمن، فعلى الرّغم من الكمّ الهائل من المشاكل والهموم، إلاّ أنّ التفاف الجهود وإعلاء شأن النّظام والاحترام وتقديس المنجز من التّاريخ النّاصع، وبثُّ روح العمل والتّفاني وغرس قيّم الوقت والعمل والعلم، وترتيب الأولويات وفق سُلّم الضّرورات الاستعجالية التي لا مناص منها، كالاستقرار والأمن الغذائي والسّلامة الصّحية والارتقاء

العلمي، وكل ما من شأنه أن يرفع عنّا الغبن والعّطش والجوع و المرض والأميّة والبطالة، ويرقى إلى تحقيق رفاه البلاد والعباد، سيؤدّي حتماً إلى تحقيق ما نسعى إليه من خلال تنمية مستدامة.

خلاصة الفصل الثالث

غنيّ عن البيان أن التّنمية المستدامة في مدلولها العام تعني تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرّفاه والتّمتع بالموارد، ووضع حدّ أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي.

وفي سردنا في هذا الفّصل لواقع حالة التّنمية المستدامة في الجزائر، فإنّنا نخلص إلى أنّ جلّ عناصر النّجاح متوّفرة وميّسرة فلا الطّبيعة بخلت ولا المشاكل استحال حلّها، إلاّ أنّ الحكمة تستدعي الإسراع في التّفكير في الكيفيات التي من شأنها أن تجعل استغلال المتاح من الموارد أمراً رشيداً، يأخذ بالحسبان تناقص هذه الثروات وتزايد الطّلّب عليها مع مرور الزّمن وزيادة حجم السّكان. كمشكلة المياه التي يجب أن تطرح على الوجه اللائق ، لأنها من المواد التي ترتبط الحياة بها مباشرة

« وَجَعَلناَ مِنَ المَاءِ كلَّ شَيءٍ حَيّا »، حتى أنّ هناك من المختصين في الدّراسات المستقبلية من تنبأ بقيام حروب عالمية سببها المياه، هذا إضافة إلى العجز الغذائي الرّهيب الذّي ينخر اقتصادنا ويقيّد سيادتنا، من خلال التّناقص الرّهيب في مورد الأرض الزّراعية سواء بفعل الإنسان أو التّصحر .

كما أنّ للهياكل القاعدية والتّجهيزية أهمية بالغة، خاصّة وأنّ للجزائر مساحة بحجم قارّة، فإذا ما أرادت فعلاً الجزائر أن تحقق تنمية مستدامة، فعليها بالاستثمار في مجالات الطّرق والمواصلات بأشكالها وأنواعها المختلفة وبدرجة عالية، لأنّ تحسين الخدمة وحصر المشاكل المكانية أمر صار مطلباً ملحاً، فالاهتمام بالرّيف والمناطق الجبّلية والصّحراء أمور تحتّمها معطيات المستقبل، فالجزائر ليست بالضّرورة فقط عنّابة أو العاصمة، بل هي عين امقل و بوغزول وعين الصّفراء وتيمزاواتين لأن الشّريط الضّيق السّاحلي (بأقل من 13% من مساحة الجزائر) صار في وضع لا يُحسد عليه ، ومع الاقتراب إلى خمسين مليون نسمة

في مشارف عام 2030، فإن الأمر سيزداد تعقيداً إن لم نقل استحالةً واستعصاءً، فتوجيه الاستثمارات إلى الجزائر العميقة لخلق فرص متساوية تؤدّي بالضّرورة إلى التشبّث بالمكان وترقية الجهة، فتتحسّن الظّروف وتخفّ الأعباء.

على الرّغم من المحاولات الرّامية إلى تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، إلا أنّها تصطدم بكثير من التّحديات والصّعوبات في ظلّ أوجه الاستعداد وآليات الإدارة المعتمدة حاليا والمبتغاة مستقبلا، وذلك ما نحاول أن نستعرض بعضه في الفّصل الموالي.

الفصل الرّابع

تحدّيات ومعوقات التّنمية المستدامة في الجزائر

محتويات لفصل الرّابع

المبحث الأوّل: تحدّيات التّنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأوّل: أهم التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المطلب الثّاني: التحدّيات التّقانية.

المطلب الثّالث: تحدّيات الحكم الصّالح والفعّالية الحكومية

المبحث الثاني: معوقات تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأوّل: العولمة وآثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر.

المطلب الثّاني: عائق المديونية وتبعاتها

المطلب الثّالث: آثار تطبيق النّظام الجديد للتّجارة العالمية على التّنمية المستدامة

خلاصة الفصل الرّابع

تمهيد

على الرّغم من بداية ظهور بوادر بعض المؤشّرات المقنعة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، وذلك من خلال تجلّي بعض المحسّنات، على مستويات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني في البلاد، إلاّ أن المشوار مازال طويلا وشاقّا، تعترضه الكثير من التحدّيات والعراقيل، خاصّة وأنّ الأمر يتعلّق بالمستقبل الذي قد يبدو غامضاً بعض الشّيء، فالاقتصاد الجزائري مازال نمطياً يتّسم بالتّرابطية المباشرة بأسواق النّفط وما تقرّره من أسعار، والآلة الإنتاجية خارج إطار المحروقات في الجزائر مازالت راكدة، ممّا ينعكس مباشرة على شكل الدّخل العام الذي يؤثر رأسا على كامل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية، فمازالت تحدّيات جيوش طالبي الشّغل والفاتورة الاقتصادية والاجتماعية، تتربّص بكلّ المحاولات الرّامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

فاتّساع دائرة الفقر والأميّة، وتزايد انتشار الأمراض الغريبة، والتّلوث البيئي مع انخفاض المخزون العام من الموارد المختلفة، بالإضافة إلى إفرازات المستقبل التي لن نكون بمنء عنها بكل تأكيد، كالزّلازل المحتملة والفيضانات المتوقّعة، كلّها تمثل مجتمعة عراقيل وتحدّيات معترضة فهي نتاج الأزمنة المتوالية الثلاثة، من تركات الماضي وصعوبات الحاضر وتحدّيات المستقبل، الأمر الّذي يحتاج بكلّ تأكيد إلى وجوب أخذ الحيطة والحذر وذلك من خلال تفعيل واعتماد مجموعة من الأدوات والآليات في سبيل مواجهة هذه التحدّيات قصد تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة، فبعد أن استعرضنا في الفصل السّابق واقع التّنمية المستدامة في الجزائر، نحاول أن نستعرض كذلك أهم العراقيل والتّحدّيات التي تقف في وجه كلّ المحاولات الرّامية إلى تحقيق الاستدامة.

المبحث الأوّل: تحدّيات التّنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من القضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها لتحقيق تنمية مستدامة، لأنها تعترض مسيرتها وتحول دون الوصول إلى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على أرض الواقع، وعلى الرّغم من تداخلها واختلافها، فمنها تحدّيات ذات طابع اقتصادي ومنها ما تمثّل تحدّيا اجتماعيا وآخر بيئيا وغيرها من التحدّيات، نحاول من خلال هذا المبحث أن نعدّد أهمّها:

المطلب الأوّل: أهم التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أولاً: ضعف معدّلات النّمو " نمو بنسب ضعيفة ".

يمثّل نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى التّنمية نقطة انطلاق جيّدة للشّروع في تقييم الاستدامة، ويتّضح من خلال البيانات المتعلّقة بنمو النّاتج المحلّي الإجمالي لعام 2005 في الجزائر إلى أنّه قد حقّق معدّلات أعلى من مثيلاتها في عام 2004، ويلاحظ أنّ معدّلات النّمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمّة خلال عام 2003، بَيدَ أنها مازالت بصفة عامّة متواضعة، خصوصا عند الأخذ بالحسبان معدّلات النّمو السّكاني ومعدّلات البطالة المرتفعة، علماً أن الجزائر حقّقت نسبة نمو في النّاتج المحلّي الإجمالي تقدّر بـــ 6.7% عام 2003. (كما يوضّحه الجدول التّالي):

جدول رقم 30 معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثّابتة (1995/2001-2003).

السّـــــــــنوات	1995	2001	2002	2003
معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي (%)	3.8	2.1	4.1	6.7

المصدر: صندوق النّقد العربي، التّقرير الاقتصادي العربي الموّحد لعام 2004، أبو ظبي، سبتمبر، 2004، ص 14.

أمّا بالنّسبة لمعدّل النّمو السّنوي للنّاتج المحلّي الإجمالي للفرد الواحد، فقد حقّق نتيجة تقترب إلى حدود 2.0% خلال الفترة الممتدّة من (1995 إلى 2002) وهو يقلّ كثيراً عن نظيره في الدّول النّامية، والذّي بلغ حوالي 2.8% خلال نفس الفترة.

- وطبقاً للمؤشّرات الدّولية فإنّ الجزائر لم تحقّق بعد الحدّ الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر، والذّي يتطلّب أن تكون نسبة النّمو في نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي بـــ 3%.

فالفجوة إذن هي في حدود من 1% إلى 2%، المسألة التي تتطلّب بذل جهود كبيرة لزيادة النّمو الاقتصادي الذّي ينعكس إيجابيا على نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي.

غني عن البيان أنّ النّمو الاقتصادي يعدُّ من أهم الرّكائز لأي دّولة كانت، وخاصّة إذا كان توزيع الثّروات المنتجة عادلاً على كافة أفراد المجتمع، ويكون النمّو في أفضل حالاته كلّما كانت قدرة التحكّم في الأضرار السّلبية على المحيط جيّدة.

نجد أن نسبة النّمو للدّخل الدّاخلي (P I B) ضعيفة جداً، مقارنة بما يلزم الوصول إليه لتحسين المستوى المعيشي المعتدل، وبالرّغم من تضاعف هذه النسبة بين سنتي

(2000-2002) من (2.2% إلى 4.1%)، إلاّ أنّها نسبة أقل من النّسبة الضّرورية للنّمو الاقتصادي (7%) الكافية لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الازدهار[1]. فقد شُرِعَ منذ بداية التّسعينيات في تحويل عميق وشامل للاقتصاد الوطني من أجل الدّخول في اقتصاد السّوق، والاندماج في الاقتصاد العالمي.حيث يعتبر التحكُّم في التوازنات 'الميكرو اقتصادية' نجاحاً في حدّ ذاته، ويسمح بإعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني، وذلك بمضاعفة خزينة الدّولة من العملة الصّعبة، استقرار سوق المبادلات، ومحاولة تحويل العملة الوطنية إلى العملة الصّعبة، والتّخفيف من حدّة التّضخم. لكن رغم ذلك كله، إلاّ أنّ النّمو بقي ضعيفاً، إضافة إلى التّأخر الذّي أخذه القطاع البنكي والمصرفي وهيكلة القطاع الاقتصادي العمومي، الذّي لا يمكن تنميته إلا باللّجوء إلى الشّراكة الأجنبية، زيادة إلى ذلك قلّة مردودية الإدارة وفعاليتها، كل هذه العوامل تفسّر هذه الوضعية المالية غير المستقرّة.

ثانياً: تراجع مؤشّر التّنمية البشرية.

يعتبر هذا المؤشّر وسيلة هامّة لتحديد التّنمية، حيث يدلّ على مستوى التقدُّم الذّي وصل إليه كلّ بلد في ثلاث صور أساسية للتقدّم، وهي تتمثّل كالتّالي:

1- الصحّة ومدى العمر، الذّي يتمثّل في أمل العيش عند الولادة.

2- التّعليم والعلم، الذّي يتمثّل في نسبة محو الأمية للأكابر (بمعنى تحقيق جزئين من ثلاثة أجزاء على الأقل)، ونسبة التّمدرس لجميع الأطوار (جزء واحد على الأقل).

3- إمكانية توفير مستوى معيشي مقبول، الذّي يتمثّل في حصّة كل فرد من الدّخل الدّاخلي (P I B)، ويمكن تمثيله في القدرة الشّرائية للمواطن.

فبالنّسبة للجزائر فإن مؤشّر النّمو البشري سجّل ارتفاعاً في الفترة الممتدّة بين (1975-2001)، لكن منذ بداية التّسعينيات بدأ في تراجع، هذا نتيجة تأثير السّياسات

(1) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التّنمية البشرية لعام 2004.

الهيكلية التي شرعت فيها خلال هذه الفترة الزّمنية من عُمر المسيرة التّنموية في الجزائر.

كما نلاحظ تراجع وضعية الجزائر مقارنة مع الدّول في التّرتيب العام، فبعد أن كانت تحتلّ المرتبة 100 تراجعت إلى المرتبة 107، علماً أنّ نسبة الإنفاق العام في الجزائر على التّعليم من إجمالي النّاتج المحلّي بلغ حدود 5.3% سنة 1990، كما كانت نسبة الإنفاق العام على الصّحة من إجمالي النّاتج المحلّي تمثل حوالي 3% عام 2000[1].

وعلى اعتبار مؤشّر التّنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصّحي والتّعليمي والإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، فإنّه يمثّل تحدّياً حقيقياً نظراً لتأثيره المباشر على الوضع الإنساني الذّي يصبو إلى الوصول لتحقيق الحياة الكريمة بكلّ معانيها.

ثالثاً: تفشّي وتصاعد معدّلات البطالة.

ساهم تباطؤ النّمو الاقتصادي وتراجع معدّلات التّشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة في تفشّي ظاهرة البطالة في الجزائر وخصوصا في وسط الدّاخلين الجدد لسوق العمل، وتحوّلت أرقام البطالة من أرقام أحادية في أوساط ثمانينات القّرن الماضي إلى أرقام عشرية في عقد التّسعينيات ومطلع القّرن الواحد والعشرين، وذلك بالرّغم من أن المتوسط العربي لمعدل نمو فرص التّشغيل أعلى من معدّلات الدّول النّامية والدّول المتقدّمة، إذ بلغ 2.5% خلال الفترة (1995-2002)، ولكنه لم يواكب المعدّل العالي لنمو العرض من العمالة والبالغ حوالي 3.4% خلال الفترة ذاتها، ما أسفر عن ارتفاع معدّلات البطالة، وفي كثير من الأحيان لم تتحسّن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية، ممّا أثّر سلبا على دخل العاملين وحالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ويزيد من خطورة هذه الظّاهرة الميل المستمر لمستويات البطالة صوب الارتفاع، بحيث يمكن أن تكون المشكلة أكثر تعقيدا في المستقبل.

---

(1) تقرير التّنمية البشرية للعام 2003، أهداف التّنمية للألفية، (تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية)، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ص 297.

وتتفاوت مستويات التّشغيل ومعدّلات نمو فرص العمل، والقوى العاملة والنّشطين اقتصاديا تفاوتا ملحوظا، حسب السّنوات والفترات، ووفقا للظّروف الاقتصادية العامّة للبلاد، ونتيجة للتبّاين في الإمكانات والموارد والاختلافات في البِّنية الهيكلية للاقتصاد حسب كل جهة، وبالتّالي تتفاوت معدّلات البطالة، ويقدّر متوسط نسبة البطالة في الجزائر بنحو 27.3% من إجمالي قوّة العمل، في حين يقدّر معدّل النّمو السّنوي للقوة العاملة بحوالي 3.8%[1].

أمّا فيما يرتبط بهيكل البطالة، فنجد بأن معدّلاتها تتفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة، غير أنّها بشكل عام أعلى في صفوف الشّباب والإناث وذوي التّعليم الثّانوي والجامعي، وترتفع نسبة العاطلين من ذوي التّعليم الثّانوي لإجمالي العاطلين بالمقارنة مع الفئات التّعليمية الأخرى، كما سجّلت البطالة مستويات عالية بين الشّباب المقتحمين الجدد لسوق العمل خاصّة الفئة العمرية بين (16-24) عاماً، ممّا يعكس الزّيادة المطردة في عرض قوّة العمل قليلة الخبرة، وعدم القدرة على توليد الوظائف الكافية لمواجهتها، وتتراوح نسبة العاطلين عن العمل من الشّباب من إجمالي عدد العاطلين بين 40% و60%، ولأنّ البطالة في الجزائر تقع في غالبيتها بين الشّباب طالبي العمل لأوّل مرّة، فإنّ ذلك يدّل على أن سببها الرّئيسي يتمثل في عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تهيئة فرص العمل الكافية للمنتسبين الجدد لسوق العمل، نتيجة بطء النّمو وضعف الاستثمارات الجديدة، عِلاوة على عدم امتلاك هذه الفئة للمهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل[2].

كما عرفت الجزائر ارتفاعاً في نسبة البطالة وخاصّة في سنتي (2000-2001)، فبعد

---

(1) منظّمة العمل العربية، إحصائيات العمل في البلدان العربية، المجلد 10، القاهرة، سنة 2004.

(2) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التّنمية الإنسانية العربية للعام 2003 .

أن كانت تقدّر بحوالي 29% بلغت نسبة 29.8%، ذلك رغم النّتائج المدهشة، التي يرتقبُ تحقيقها من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتّي تحمل في طياتها ما لا يقلّ عن 230 ألف منصب شغل (منها ¾ مناصب دائمة)، وّفر منها 56% للقطاع الفلاحي و19% لقطاع البناء.

وفي عام 2002 نجد نسبة البطالة تتراوح بين 22% و28%، فمخطط الإنعاش الاقتصادي وفّر حوالي 457 ألف منصب شغل منها 49% مناصب دائمة أي ضعف المناصب التي وصلت إليها في سنة 2001، ومع ذلك تبقى ظاهرة البطالة من أصعب التحدّيات التيّ تواجهها كلّ السّياسات الرّامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

رابعاً: تدهور النّظام الايكولوجي للمياه العذبة .

تمثل المياه العذبة أهم النّظم الايكولوجية، إذ لا يمكن لأيٍّ من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء، وتحافظ على صحّة البشر وإنتاج الأغذية والتّنمية الاقتصادية، ويمكن لابتكارات الإنسان أن تساعد على استغلال المياه المتاحة بأحسن شكل ممكن، غير أن التّكنولوجيا لا تستطيع تغيير وتيرة التّحدد الطّبيعي للمياه في المنظومة العالمية للحريان، ولا تشكّل المياه غير المالحة أو العذبة سوى 3% من مياه الكرة الأرضية، بالإضافة على ذلك 70% من المياه العذبة حبيسة في الأنهار الجليدية والجبال الجليدية وغير متوافرة للاستعمال البشري.

وتأتي المياه العذبة المتوفرة من الأمطار أو الأنهار والبحيرات والينابيع، وبعض احتياجات المياه الجوفية مثل الطّبقات الصّخرية المائية، كما تقدّر المياه المتجدّدة في الجزائر حوالي 14.3 كم^3 فقط في السّنة، حيث نجد نصيب الفرد من المياه العذبة في سنتي 1970 و2000 تقدّر بحوالي 1040 و472 على التّوالي، هذا من جهة.

من جهة أخرى يُقدّر الخبراء كميّة المياه العذبة المتجدّدة في الجزائر آفاق سنة 2030بحوالي 318كم^3.

- وتبعاً للإعلان الصّادر عن قمّة "ريو دي جانيرو" (قمّة الأرض) في جوان 1992، هذا الإعلان الذّي جاء في أعقاب انتهاء مؤتمر القمّة الذي عقد خصيصا بالعاصمة البرازيلية القديمة لمناقشة قضايا متعدّدة تضمّنها جدول أعماله، وتمثّلت في:

- حماية الغلاف الجوّي.
- حماية موارد الأرض.
- حفظ التّنوع البيولوجي.
- حماية المياه العذبة (بصفة خاصّة).
- حماية المحيطات والبحار والمناطق السّاحلية وترشيد استخدام مواردها الحيّة.
- الإدارة السّليمة بيئياً للتّكنولوجيا الحيوية والنفايات الخطرة.
- تحسين نوعية الحياة وصحّة البشر.
- تحسين ظروف العيش والعمل عن طريق استئصال الفقر ووقف التّدهور البيئي[1].

كما أنّ الجزائر شهدت تغيّرات ديموغرافية باتّجاه النّمو الحضري، ولاسيما فيما تعلّق بالعائلات ذات الدّخل المنخفض بسبب النّزوح من الرّيف إلى المدينة، وما ترتّب عليه من " ترييف المدن"، الأمر الذي أدّى إلى تزايد الضّغوط على استخدامات المياه، وزاد في تلويثها وتلويث مصادرها، جرّاء السّكن العشوائي حول المدن، وما ينجرّ عنه من مشكلات بيئية تنعكس آثارها مباشرة في تدهور متوسط نصيب الفرد من المياه الصّالحة للشّرب خاصّة.

ويرتبط متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية بظاهرتين رئيسيتين تتمثّل أولاهما في معدّل النّمو السّكاني في الجزائر والمتغيّرات الدّيموغرافية، وثانيهما فتتمثّل في ارتفاع مستويات المعيشة النّاجم عن إعادة توزيع الدّخول التي تستهدف بعض برامج التّنمية

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، التّلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحدّيات المستقبل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 144.

الاقتصادية للبلاد. وتعدّ الجزائر من بين أكثر مناطق العالم نموا للسّكان، إذ قُدّر هذا المعدّل بأكثر من 2.5% سنويا، وطبقا لهذا المعدّل فإن عدد سكان الجزائر من المحتمل أن يفوق عدد سكان الجزائر الخمسين مليون نسمة مع نهاية العقد الثالث من هذا القرن، ممّا يشكّل ضغطا على استخدام المياه سواء تلك المرتبطة بالاحتياجات الإنسانية أو لإنتاج الغذاء.

كما شهدت الجزائر تغيّرات ديموغرافية باتجاه النّمو الحضري، لا سيما بين العائلات ذات الدّخل المنخفض بسبب النّزوح من الرّيف إلى الحضر، وما ترتّب عليه من ترييف للمدن، وهذا بدوره أدّى إلى زيادة الضغوط على استخدامات المياه وتزايد تلوثها من جرّاء السّكن العشوائي حول المدن، وما ينجم عن ذلك من مشكلات بيئية تنعكس أثارها في متوسّط نصيب الفرد من المياه الصّالحة للاستخدام الإنساني.

وقد أدّى النّمو السّكاني السّريع إلى تفاقم ندرة المياه التي تواجهها الجزائر، في حين أن العوامل الطّبيعية، مثل حالات الجفاف المتقطّعة واحتياطات المياه العذبة المحدودة، يمكن أن تسبّب في الندرة، فإنّ النّمو السّكاني المرتفع يفرض ضغوطاً إضافية، ويقيس الخبراء توافر المياه على أساس كميّة المياه العذبة المتجدّدة سنوياً للفرد الواحد، وتعاني الدّولة (ضغطاً مائياً) عندما يبلغ إجمالي موارد المياه العذبة المتجدّدة للفرد الواحد في السّنة ما بين 1000 م^3 و1700 م^3، وفي الدّول التي تعاني من ندرة المياه يبلغ متوسّط نصيب الفرد السّنوي من المياه العذبة المتجدّد أقل من 1000 م^3، وتعدّ الجزائر بذلك من الدّول التي تعاني من ندرة المياه في العالم.

إذن لا تعكس هذه الحدود من ندرة المياه وضغوطها موارد المياه العذبة التي تصبح في نهاية الأمر متاحة للاستخدام البشري، وتحدّد إمكانية الحصول على المياه بقدرة الدّولة على تجميع المياه ونقلها إلى المستفيدين وعلى نوعية المياه، وكثيراً ما تلوّث الأنشطة البشرية مصادر المياه العذبة الموجودة، ممّا يجعلها غير صالحة للاستخدام، أو أن تصبح معالجتها وإعادة استخدامها باهظة التّكاليف، غير أنه إذا ما توافرت المياه للاستخدام البشري، فإن عوامل كثيرة تؤثر على كيفية استخدامها واستعمالها.

ويقدّر أن سحب المياه في الجزائر يناهز حوالي 200 كم^3 في السّنة، أي أكثر من 700 م^3 للفرد الواحد في السّنة، وإذا ما استمرّ سحب المياه للفرد الواحد على هذا المستوى، ستكون الجزائر بحلول عام 2030 بصدد استغلال أكثر من 70% من مواردها من المياه العذبة المتجدّدة، علاوة على ذلك فإن كميات كبيرة من المياه العذبة المتجدّدة في الجزائر تضيع بسبب التبخّر وغيره من العوامل الايكولوجية قبل أن يمكن جمعها للاستخدام البشري.

وقد حدّد الخبراء معيار حاجة الفرد الأساسية من المياه للاستخدامات المنزلية، من شرب وطبخ وخدمات صحيّة واستحمام، عند حدود 50 لترا للفرد الواحد في اليوم، وحثّوا المجتمع الدّولي على الاعتراف بالحاجة الأساسية من المياه كمعيار يقاس على أساسه الحصول على المياه المأمونة وفق تقرير مياه العالم في الفترة (2002-2003) عن موارد المياه العذبة، فإن متوسّط الاستخدام المنزلي للمياه للفرد في الجزائر أكثر بكثير من 50 لتر في اليوم.

- كما أن استخدام المياه العذبة في العالم استخداما عادلا ومستداما وحماية هذه الموارد يشكلان تحدّيا رئيسيا يواجه الحكومات في سبيل إقامة مجتمع أكثر أمنا وسلاما وعدلا ورخاء، ويتمثل التّحدي الرّئيسي من أجل تحقيق التّنمية العادلة والمستدامة في مكافحة الفقر، وتؤدّي المياه دورا حيويا فيما يخص صحّة الإنسان وأسباب رزقه والنّمو الاقتصادي، فضلا عن تدعيم النّظم الايكولوجية. وذلك ما تضمّنته نتائج وتوصيات مؤتمر القمّة العالمي للتّنمية المستدامة في الدّعوة إلى ضرورة اتّخاذ إجراءات حاسمة في مسائل المياه[1].

ولعلّه من أكثر الأمور المقلقة، ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، أنّه لا يزال أكثر من 1.2 مليار إنسان يعيشون في فقر، محرومين من المياه الصّالحة للشّرب، ولأنّ قرابة 2.5 مليار إنسان لا تتوافر لهم مرافق صحّية حقيقية، فالمياه والمرافق الصّحية المأمونة والكافية حاجتان من حاجيات الإنسان الأساسية، ويجب أن يؤدّي الكفاح العالمي

(1) راجع الإعلان الوزاري للمؤتمر الدّولي المعني بالمياه العذبة، من الفصل الثّاني، الصّفحة 68.

لتخفيف وطأة الفقر إلى أوضاع معيشية مأمونة ولائقة للمحرومين من الاحتياجات الأساسية حسب توصيات مؤتمر القمّة العالمي للتّنمية المستدامة.

وضمن إطار التّصميم على بلوغ أهداف التّنمية الدّولية المتّفق عليها في مؤتمر قمّة الأمم المتّحدة للألفية، وخاصّة الهدف القّاضي بخفض نسبة الذّين يعيشون في فقر مدقع إلى النّصف بحلول عام 2015، وبخفض نسبة الذّين يعانون الجوع ولا يستطيعون الحصول على المياه الصّالحة للشّرب أو تحمّل نفقتها إلى النّصف، وكذا العزم على وقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية وذلك عن طريق وضع استراتيجيات لإدارة المياه على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلّية[1].

دون أن ننسى التأخرات والمتطلّبات الكبيرة، التي تسبّبت في ضياع جزء كبير من المياه في عمليات الإنتاج المختلفة، هذا إذا علمنا أنّ احتياجات الصّناعة لوحدها من المياه قد قدّرت في الفترة الممتدّة مابين (1985- 1990)، حوالي 10 مليار متر مكعّب في السّنة، في حين أن الموارد المتوفّرة لا تزيد عن 3.4 مليار متر مكعّب في السّنة (أي بعجز قدره 6.6 مليار متر مكعّب)، ونصل إلى القول بأن اختيار التّصنيع كإستراتيجية اقتصادية لإخراج البلاد من التّخلف الاقتصادي، قد انعكس سلبا على الإنسان والمحيط معاً، وهذا بسبب التّنمية غير المتوازنة، والتي جعلت من الزّراعة القطاع الأكثر تضرّرا (كسهول متيّجة ومروج عنابة، وغيرها..)، والمياه كسلعة نادرة وحيوية، أضحت تشكّل تحدّيا صارخا لا يمكننا التغاضي عنه بأي حال من الأحوال، خاصّـــة في السّنوات القليلة المقبلة.

خامساً: تدنّي مؤشّر الاستدامة البيئية.

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغيّر، ويقيس هذا المؤشّر وضع النّظم البيئية في حالتها الطّبيعية وتلك التي تتّم إدارتها،

---

(1) الإعلان الوزاري للمؤتمر الدّولي المعني بالمياه العذبة، من الفصل الثّاني، مصدر سابق، ص 68.

والضّغوط التي تتعرّض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطّبيعية، وزيادة معدّلات التّلوث، كما يقيس هذا المؤشّر أيضا الآثار والتفاعلات البيئية الحاصلة، ويتّبع مدى قدرة المجتمع على التكيّيف مع الإجهاد البيئي ودرجة مساهمة كل دّولة في جهود التّنسيق العالمي للتّصدي للمشاكل البيئية المتزايدة.

ويتكوّن مؤشّر الاستدامة البيئية من 5 عناصر أساسية[1] تشمل كل من الأنظمة البيئية، وتخفيف حدّة الإجهاد البيئي، وقدرة الأفراد والأنظمة الاجتماعية على تحمُّل الاختلالات البيئية، والقدرة الاجتماعية والمؤسّسية وجهود التّنسيق مع الدّول الأخرى فيما يرتبط بالمشكلات البيئية العالمية، ويدرج ضمن هذه العناصر 21 متغيراً منها الهواء، نوعية المياه، كمّية الأمطار، التّنوع البيولوجي، التّربة، تلوّث الهواء، تخفيف الإجهاد المائي، الموارد الطّبيعية، معدّل النّمو السّكاني، الصّحة البيئية، العلوم والتّكنولوجيا، ويحتسب رصيد المؤشّر من متوسّط المتغيّرات كنسبة مئوية تتراوح بين الصّفر إلى المائة، وكلّما انخفض الرّصيد المسجّل دّل ذلك على ضّعف الاستدامة البيئية في الدّولة والعكس صحيح. ويشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2004 إلى احتلال الجزائر الرّتبة 96 عالمياً، بعد أن احتلت الرتبة 70 عام 2002، وبذلك تبقى من المراتب الأخيرة عالمياً، كما يلاحظ تراجع مؤشّر الاستدامة البيئية في الجزائر، فمثلا قد تراجع رّصيد الاستدامة البيئية من 49.4 إلى 46.0 بين سنتي (2002- 2004)، أي من الرّتبة 70 إلى الرّتبة 96 عالمياً، وذلك ممّا يدلّ على تراجع مؤشّر الاستدامة البيئية في الجزائر علما أن مساحة الأرض المغطّاة بالغابات في الجزائر لا تمثّل إلا نسبة 0.9% عام 2000، ونسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البّر إلى 0.05% عام 2003، كما بلغت نسبة انبعاثات غاز "ثاني أوكسيد الكربون" عام 1999 حوالي 3.0 طن متر لكل فرد، أمّا نسبة استهلاك غازات

---

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيثي، 'التّنمية المستدامة في المنطقة العربيـــة '، الحالـــة الرّاهنـــة والتحـــدّيات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، السّنة الثّالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

"الكلوروفلوروكربون" المستنفذة لطبقة الأوزون فقدّرت بحوالي 1.022 طن متر عام 2001، ممّا يشكّل تحدّيا كبيرا فيما يتعلّق بضمان الاستدامة البيئية أرضا وجواً، وهذا ما من شأنه أن يوقف العمل الرّامي إلى تحقيق تنمية مستدامة(1).

المطلب الثّاني: التحدّيات التّقانية.

أولاً: تدنّي مؤشّرات البّحث والتّطوير.

يمثّل العلم والتّكنولوجيا المحرك الرئيسي للتقدّم الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا اليوم، حيث تشكّل السّلع ذات المحتوى التّكنولوجي الواضح 70% من السّلع المصنّعة حديثاً.

كما يشكّل البّحث العلمي واعتماد التّكنولوجيات الجديدة عنصرين رئيسيين من العناصر المحدّدة للنّمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وقد اتّضح للبنك الدّولي ومن واقع خبراته التي اكتسبها عبر السّنين الطّويلة بأن المعارف العلمية والتّكنولوجية تساعد في تحسين القدرات ورفع مستويات المعيشة وتخفيف درجة الفقر في دول العالم النّامي، ولا مناص من ردم الهوّة العلمية والتّقنية للإسراع بالعملية التّنموية.

وتشير الشّواهد إلى أنه بالرّغم من إقرار إستراتيجية تطوير العلوم والتّقانة في الجزائر التي أقرّتها المنظّمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم في عام 1987، غير أن الواقع يشير إلى أن الجزائر لم تأخذ بنظم للعلم والتّكنولوجيا فلم تتوفر لها أسباب البقاء بالرّغم من أن الوثائق الوطنية الخاصّة بالعلم والتّكنولوجيا تدعو إلى مستوى عال من الالتزام بالبحث والتّطوير، وتؤكدّ أهمية بناء القدرات العلمية والتّقنية.

ويتّسم واقع العلم والتّكنولوجيا في الجزائر بالمحدودية، إذ يتّضح من المؤشّرات

---

(1) تقرير التّنمية البشرية للعام 2003، ص 218.

الرّئيسية أنها تحتّل المراتب الأخيرة بين المجموعات السّكانية في العالم في عدد من المؤشّرات مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التّصنيع.

وتنفق الجزائر مبالغ ضئيلة على البحث والتّطوير، وحتى في أحسن الأحوال، فلا تمثل نسبة الإنفاق إلى النّاتج المحلّي الإجمالي سوى أقل من خمس ما ينفقه أي بلد متقدّم، والوضع على نفس الحال من السّوء عند تقييم تنمية الموارد البشرية، فنسبة العاملون في البّحث والتّطوير لا تتجاوز في بعض الأحيان نسبة 1% من الأرقام المماثلة في الدّول المتقدّمة[1].

(كما يشرح ذلك الجدول في الصّفحة الموالية لأهم مؤشرات البّحث والتّطوير).

جدول رقم 31: أهم مؤشّرات البّحث والتطوّر حسب جهات العالم.

الـــــــدّول	الإنفاق على البّحث والتّطوير% من النّاتج المحلّي الإجمالي (2002 - 1996)	العاملون في البّحث والتّطوير لكل مليون نسمة (2001 - 1990)
الـــــدّول النّامـــية	0.6	384
الـــــدّول المتقـــدّمة	2.6	3483
العــــــالم	2.5	1096

المصدر: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التّنمية البشرية لعام 2004.

وممّا لا شكّ فيه فإن الجزائر لم تتمكّن خلال العقد الأخير من القرن العشرين من تنفيذ إستراتجيتها لزيادة حجم الإنفاق على البّحث والتّطوير بصورة تدريجية، وذلك لأسباب عديدة منها انخفاض معدّلات النّمو الاقتصادي في تلك الفترة، إضافة إلى ضعف

(1) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التّنمية البشرية لعام 2004.

القطاع الخاص في اقتصاد الجزائر والتوّجه نحو شراء المعرفة والتّكنولوجيا من الخارج في المشاريع الصّناعية الكبرى.

ويمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تردّي أنشطة البّحث والتّطوير في الجزائر، منها غياب إستراتيجية واضحة المعالم للبّحث والتّطوير، زيادة على ذلك تدنّي مستوى التّعليم، واعتمادها على أساليب التّلقين والحفظ، وعدم تشجيع حريّة التّفكير وانتشار الأميّة، ناهيك عن ضعف مستوى البرامج المعدّة للدّراسات العليا، الأمر الذي أدخل الكثير ممّن هم ليسوا بعلماء في خانة العلماء، وهذه أداة خطيرة لكبح جهود البّحث والتّطوير لتحقيق الاستدامة في الجزائر.

ومن باب آخر وحسب منظمّة "اليونسكو" فإن عدد العناوين من الإنتاج الثّقافي هو الآخر مازال يشهد ضعفا ملحوظا، فبعد أن كان يقدّر عدد العناوين الثّقافية المنتجة في الجزائر حوالي 718 عنوان سنة 1985، وصل إلى حد 497 عنوان عام 1995، وبمقارنة بسيطة في الإنتاج الثّقافي بين مصر والجزائر مثلاً، نجد أن مصر وصلت إلى حوالي 2215 عنوان منجز عام 1995، وكذلك نفس الشيء بالنّسبة إلى عدد الأفلام ذات القياس الطّويل، فبينما أنتجت الجزائر فيلمين فقط عام 1985، وثلاثة أفلام عام 1990، فإن مصر وصلت إلى حد 103 فيلم عام 1985، وتنازلت إلى حد 72 فيلم عام 1995، ممّا يظهر الفجوة الواضحة بين مستوى الإنتاج الثّقافي لكلا البلدين النّاميين، فما بالك بغيرها من الدّول المتقدّمة[1].

ثانياً: مشكلة التّبعية التقانية.

إنّ مسألة اختيار التّكنولوجيا الملائمة تعدُّ إحدى المسائل المهمّة في اقتصاد التّنمية ولا نعتقد أنّ مخططي التّنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث شغلوا عقولهم بمستوى أهميتها، ذلك

(1) معطيات مستقاة عن الدّليل الإحصائي السّنوي لمنظمّة اليونسكو، لعام 1996.

أن قوّة العمل الفائضة أصلاً تستبدل بتقنيات مكثّفة لرأس المال المستورد في كثير من الأحيان دون إجراء أي حساب للتّكلفة الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلّي.

فالعمّال يعيشون في أي بلد مع عائلاتهم سواء عملوا أم كانوا عاطلين عن العمل، وبالتّالي فإنّ تكلفة تشغيلهم الاجتماعية منعدمة، في حين أن استيراد التّكنولوجيا المكثّفة لرأس المال يكلّف الاقتصاد الوطني غاليا جدّا، حتى أنه يعدُّ السّبب الرّئيس وراء زيادة مديونية العالم الثالث وينعكس على الاقتصاد الوطني سلباً، كما أنّه يعتبر عامل نمو في الاقتصاديات الصّناعية المتطورة، لهذا نعتقد أنه ما لم تكن الضّرورات الفنيّة تستوجب استيراد تكنولوجيا مكثّفة لرأس المال (لتوفير القدرة التّنافسية لقطاع التّصدير، أو الوفاء بالمتطلبات الفنيّة للتّصنيع...) فإنّ اللّجوء للتّكنولوجيا التي تمتص فائض قوّة العمل تعدّ خيارا اقتصاديا رشيدا على مستوى التّحليل الاقتصادي الكلّي، وعلى حكومات العالم الثالث أن تعمل بأدوات السّياسة الاقتصادية (مثل تخفيض الضّرائب، تقديم الإعانات للمؤسسات والشّركات، من تسهيل الحصول على القروض، والتّساهل في نظام التّسعير...) لتشجيع إدخال التّكنولوجيا كثيفة العمل كلّما أمكن ذلك لامتصاص فائض قوّة العمل والقضاء على البطالة، وخاصّة في الفروع والأنشطة التي تعمل للسّوق الدّاخلية ولا تخضع لشروط المنافسة الدّولية.

- كما أنّ تحليل مسألة اختيار التّقانة يتوجّه في البدء نحو فرضية الاقتصاد الثّنائي بتقانة (تكنولوجيا) خاصّة بالقطاع التّقليدي وأخرى خاصة بالقطاع العصري. فتقانة القطاع الثّاني كثيفة رأس المال تتميّز بمعاملات إحلال ثابتة بين عوامل الإنتاج (الاستخراج المنجمي والنّفطي والمزارع) تقتضي استخدام تقنيات محددة تستدعي تركيبا ثابتا من رأس المال والعمل[1].

(1) السا اسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، (رأي المترجم) دار الفاضل، دمشق، 1997، ص 67.

كما يزيد التّقدم التّقني في الاقتصاد العصري في الكثافة الرّأسمالية، وتحديد العلاقة بين رأسمال والعمل عن طريق النّمو الاقتصادي، ففي القطاع التّقليدي تكون طرائق الإنتاج مرنة، بمعنى أنّه تتوافر إمكانية الاستبدال بين العمل ورأس المال، وفي ظروف توافر فائض في قوّة العمل فليس هناك ما يحرّض على استخدام طرائق مكثّفة لرأس المال وهذه اللّوحة للثّنائية التّكنولوجية تُستعمل أيضا للتّمييز بين القطاع المسمّى قطاع غير نظامي (Informel) (1)، وبين القطاع العصري النظامي.

فقد كانت النّظرة المهيمنة في السّتينيات والسبعينات تميل إلى تفضيل التّقنيات التي تعظّم حجم النّاتج وبالتّالي تكون كثيفة رأس المال وذلك بهدف تحقيق النّمو المتسارع، واتضح أن هذا المفهوم كان يستدعي من البلدان المتخلفة ليس فقط تبنّي تقنيات البلدان المتقدّمة، وإنما تبني أنواع منتجاتها أيضا، ذلك أن العلاقة بين الطّبيعة التّقنية للمنتج وبين تقنيات الإنتاج غالبا ما تكون غير مرنة، في هذا الإطار لا يتمّ اختيار التّقنيات إلاّ بدمج النّمو في البلدان النّامية كالجزائر مثلاً إلاّ عن طريق نمط مقلّد (Mimétique) متكيّف مقارنة بالشّمال(2).

كما ساهمت الشّركات المتعدّدة الجنسيات في تكريس هذا الاختيار وذلك بتنويعها للمنتجات على نحو مصطنع لزيادة مبيعاتها (المنتجات ذات الماركات العالمية، الأدوية، السّيارات،...) ممّا يجعل المنتج ذا خصوصية أكثر أو أقل مهما كانت التّقنيات المستخدمة.

---

(1) المقصود بالقطاع غير النظامي مجموعة الأنشطة التي لا تدخل في إطار المفهوم العصري والتي تبقى خارج سيطرة الحكومات والدّول، وهي واسعة الانتشار كنمط إنتاج في المنازل وفي الخدمات الجانبية غير الخاضعة للإحصاءات الحكومية.

(2) السا اسيدون، النظريات الاقتصادية في التّنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997، ص 67.

وفي إطار البحث عن التّقنيات الوسطية[1] المناسبة للتخلّص من الظواهر المعروفة كعدم القدرة على استيعاب البطالة في البلدان النّامية وإدراك مدى ارتفاع الفقر، كان لابدّ من توجيه التّفكير نحو اتجاهات جديدة خلال السبعينيات، في إطار فرضية تعددية التّقنيات المستوردة أو وجود تقانات محلية موجودة سابقا، كان من الأجدر الاختيار بين تقنيات يلازم كلا منها حجم معين من العمل وفي ذات الوقت نمط معين من الإنتاج ، فلا يمكن في الحقيقة، الاستسلام لواقع أن 10% ينتجون لأجل 100% بذريعة الفعالية التّقنية، فحصول الشّخص على عمل يعني الإنتاج، ولكن يجب أن يحصل على دخل وأن يحظى باعتراف المجتمع أيضا.

- كما أن المقصود بالتّنمية البيئية يعني عملية مزاوجة وتمفصل بين التّقنيات "التّقليدية" و"العصرية" المقترحة إلى جانب تنظيم حذر لعملية نقل التّكنولوجيا والتيّ دونها لا يمكن الحصول على تكنولوجيا "متكيّفة"، وممّا لا شكّ فيه أنّ مسألة اختيار التّقانة التّي فرضتها التّبعية في هذا المجال، تعدُّ من أعقد المشاكل وأهمّها على الإطلاق في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة، لأنّها تمثّل تحدّياً واضحا وصريحاً، على اعتبار أنّ سمة هذا العصر هي التّقانة والمعلوماتية والغلبة لمن يمتلك أو يحاول أن يمتلك ولو نزراً قليلاً منها.

المطلب الثّالث: تحدّيات الحكم الصّالح والفعّالية الحكومية.

إنّ المسألة في اقتصاد التّنمية ليست فيما إذا كان على الدّولة أن تتدّخل أو لا تتدّخل، والأرجح هي في معرفة كيف تتدّخل وإلى أيٍّ حدّ، فاختلاف مناهج التّخطيط واختلاف تقنيات تقويم مشروعات الاستثمار الخاصّة، أدّياَ إلى ظهور واضح لأفكار

(1) التّقنيات الوسيطة أو الوسطية تعني هنا تلك التّقنيات ذات كثافة رأسمال متوسط أي تتطلّب كثافة رأسمالية بدرجة متوسطة ولكنها في ذات الوقت تستوعب كمية قليلة من العمل.

مسبّقة فيما يتعلّق بمضمون التّدخل الحكومي، هذه الأفكار لا تعطي لذاتها أية أحكام مسبّقة حول فعالية هذا التّدخل في التّطبيق العلمي. وفي الواقع ما تم اختباره بعد فوات الأوان، كان أهلية دول خاصة في إطار واقع اجتماعي خاص من أجل قيادة عملية النّمو[1].

لقد طُرحت منذ نشر تقرير التّنمية الإنسانية العربية سنة 2003 مبادرات للإصلاح، استهدفت معالجة بعض القضايا، وكانت أهم هذه المبادرات الرّسمية، بيان مسيرة التّطور والتّحديث الذّي صدر عن القمّة العربية التي انعقدت في ماي 2004، ودعا إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التّطوير العربية في المجالات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والتّربوية، تحقيقاً لتقدّم المجتمعات العربية، ودعا البيان إلى تعميق أسس الدّيمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السّياسي والشّأن العام، وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحريّة التّعبير وضمان استقلال القضاء، ففي مجال تعزيز الحكم الصّالح، بدأت الحكومة الجزائرية توجهاً حذراً وانتقائياً نحو الانفتاح السّياسي على المعارضة وإفساح مجال العمل العام[2].

ورغم ما تقوم به الجزائر حالياً إلاّ أنّها مازالت تواجه مجموعة من التحدّيات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصّالح، منها على الخصوص ما يلي:

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسّساتي.
- إعادة تحديد وتأكيد دور الدّولة.

---

(1) لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع بتفصيل أكثر يرجى الانتقال إلى المبحث الثاني من الفصل الأخير من هذا البحث.

(2) كمال رزيق، مقال بعنوان " التّنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصّالح والدّيمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السّنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي.

- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصّة.

- تحســـين نوعية الخدمات العامّة.

- تحديد إطار الحكم الاقتصادي الصّالح، وتكييفه مع المجتمع كركيزة للتّنمية الاقتصادية على المدين المتوسّط والبعيد، قصد تحقيق الاستدامة.

خلاصة المبحث الأوّل:

إنّ التّنمية المستدامة تعني القيام بمجموعة من العمليات تستهدف كامل المناحي، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو حتى بيئية، وبذلك فإنّها تستّدعي أخذ الكثير من الحذر في التّنفيذ والصّرامة في التّطبيق، وقبل هذا كلّه فإنّها تتطلّب الجدّية وبُعدُ النّظر في التّفكير.

ومن أجل تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر، فإنّه من الضّرورة بمكان تحديد مجالات التّفكير وتعيين حدود المنطلق، قصد التّصدي للتحدّيات المطروحة، التّي إن أُهملت فإنّ الأمل في نجاح العملية يبقى مرهوناً، فزيادة الكفاءة الإنتاجية والرّشادة والعقلانية في استعمال المتاح من الموارد خاصّة فيما يتعلّق بالمياه، واحترام الوسط البيئي والعمل على تحقيق استدامته، والتّوجه نحو الاستثمار وإيجاد بدائل شريكة ومساعدة للقطاع العام قصد امتصاص البطالة، وتحسين مستويات الصّحة والتّعليم وزيادة البّحث والتّطوير في سبيل مواجهة تحدّي التّبعية التّقنية، التي تمثّل أكبر التحدّيات على الإطلاق في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة، بالإضافة إلى تفعيل دور الحكومة والتّوجه نحو الحكم الصّالح وما يترتّب عنه من أثر بليغ وعظيم، كلّها مجتمعة تُكوِّن جملة تحدّيات استوجب الاعتناء بها وأخذ الحيطة والحذر، كلّما تعلّق الأمر بها أو بشبيه بها، فالمسألة غاية في الخطورة، ولكن ما إن توفرّت النيّة الصّادقة، والتفّ الجميع في نظام ووعي، حصُل المراد وكانت النّتيجة المبتغاة من تحقيق الاستدامة كحقوق وواجبات متتالية ومتبادلة بين الأجيال .

المبحث الثاني: معوقات تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ولعلّ من أهمّها ما يلي:

- العولمة وآثارها التي تحدّ من إمكانية تحقيق التّنمية المستدامة في البلاد.
- شبح المديونية الذّي يقف عائقاً أمام الجهود الرّامية لتحقيق الاستدامة.
- عدم الاستقرار، النّاتج عن غياب الأمن.
- مشكلة الفقر، وزيادة حدّة الأميّة والبطالة وتراكم الدّيون.
- استمرار الازدياد السّكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تفاقم الضّغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- تلوّث الجو والهواء وتراكم النّفايات بشكل مزعج.
- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرّضة لهزّات الزّلازل وأخطار الفيضانات.
- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التّصحر والتّرمل.
- النّقص الحاد في الموارد المائية وتلوّثها، وندرة الأراضي الصّالحة للاستغلال في النّشاطات الزّراعية المختلفة، ونقص الطّاقة المتجدّدة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعّالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التّنمية المستدامة.

ومن أجل القضاء أو التّخفيف على الأقل من هذه المعوقات تقع على الدّولة مجموعة من المسؤوليات والمهام من أهمّها ما يلي:

- ضرورة الاستغلال الرّشيد للثّروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً ودولياً.
- إلزامية إيجاد البيئة الصّالحة لنشأة الشّباب الجزائري وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له.

- ضرورة إيجاد وتفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد.
- وجوب إعطاء المناطق الرّيفية الأولوية عند إعداد البرامج التّنموية والصّحية والتّعليمية.
- أهمّية ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسّسية بوجه عام.
- حتمية صيانة الإرث الحضاري والدّيني ، واستثماره لتحقيق التّنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: العولمة وآثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر.

إنّ ظاهرة العولمة أصبحت حقيقة جليّة لابدّ من التّعامل معها حتى لا تظهر كوابح تحدّ من التقدّم العام للمجتمع. فلقد كثر الحديث عن العولمة في العقود الأخيرة من القرن العشرين خاصّة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، فتناولتها بالحديث الأوساط الجامعية والإعلامية والتّيارات الفكرية والسّياسية المختلفة، وأصبحت حديث الاجتماعيين والفلاسفة، وعلماء البيئة، وكثرت أعداد النّدوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تحمل عناوينها "العولمة" أو النّظام العالمي الجديد أو المتغيرات الدّولية الجديدة أو الشمولية أو الكونية، وما كان على شاكلة المصطلح من أمركة وأوربة وعوربة، وغيره..

وأوّل من تبنّى فكرة مفهوم العولمة بعد عالم السّسيولوجيا الكندي "مارشال ماك" من جامعة تورنتو "زبيغنيو بريجينسكي" مستشار الرّئيس الأمريكي " كارتر" (1977-1980)، الذي أكّد على ضرورة أن تقدّم أمريكا التي تملك 65% من المادة الإعلامية على مستوى العالم نموذجاً كونياً للحداثة، يحمل القّيم الأمريكية التي يذيعونها دوماً في الحريّة وحقوق الإنسان.

ولقد صدرت كثير من المؤلّفات باللّغات الأجنبية وحتى بالعربية التي تتناول هذه الظّاهرة، لدرجة أنّ المرء يكاد يحار في كيفية دراسة هذه الظّاهرة والإلمام بموضوعها، فقد وُجد لها أكثر من تعريف، خاصّة وأنّ كل كاتب أو متحدّث أو محلّل يتناولها بالدّراسة

والنّقد والتّحليل من جانب معيّن، سواء كان الجانب الاقتصادي أو الثّقافي أو السّياسي أو الإعلامي أو غيره[1]..

أولاً: لمحة عن العولمة.

جاء عن أخصائيي اللّغة في تعريفهم للمصطلح أنّ العولمة لغّــة هي ثلاثي مزيد، يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة "العولمة" نسبة إلى العَالم (أي الكون)، والعَالم جمع لا مفرد له كالجيش والنّفر، وهو مشتّق من العلامة على ما قيل، وقيل: مشتّق من العِلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللّغة، العولمة كالرّباعي في الشّكل فهو يشبه "دحرجة" المصدر، لكن "دحرجة" رباعي منقول، أمّا عولمة فرباعي مخترع إن صحّ التّعبير، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصّرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدّل على تحويل الشّيء إلى وضعية أخرى ومعناها: وضع الشّيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكُتّاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي.

ويرى الدّكتور أحمد صدقي الدجاني أنّ العولمة مشتقّة من الفعل عولم على صيغة فوعل واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم[2].

- أمّا اصطلاحاً فكلمة العولمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السّياسية والاقتصادية، ولقد كثرت التّعاريف التي توضّح معنى العولمة، نذكر أهمها فيما يلي:

---

(1) سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، دار النشر، مركز دراسات الوحدة العربيــة، 2004، ص (9-12).

(2) سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، دار النشر، مركز دراسات الوحدة العربيــة، 2004، ص (9-12).

حيث يقول في هذا الباب "جيمس روزانو" وهو أحد علماء السّياسة الأمريكيين عن العولمة:

" إنّها العلاقة بين مستويات متعدّدة لتحليل الاقتصاد والسّياسة والثّقافة والأيديولوجيا، وتشمل إعادة الإنتاج، وتداخل الصّناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التّمويل، وتماثل السّلع المستهلكة لمختلف الدّول نتيجة الصّراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة "[1].

- أمّا الدّكتور مصطفى محمود فيعرّف العولمة بأنّها:" مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الدّيني والاجتماعي والسّياسي، بحيث لا يبقى منه إلاّ شكل خادم للقوى الكبرى".

وهناك من يعرّف العولمة على أنّها:

- " نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثّورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التّقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثّقافات والقيّم، والحدود الجغرافية والسّياسية القائمة في العالم ".

- " إنّها حرّية حركة السّلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية ".

- كما أنّها تعني " تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكية الغربية، وتعاظم آليات فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً، بعد التّداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الإتّحاد السّوفيتي وسقوط المعسكر الشّرقي".

- وتعني كذلك " محاولة لفرض الفلسفة البرجماتية النّفعية المادّية العلمانية، وما يتّصل بها من قيم وقوانين ومبادئ وتصوّرات على سكّان العالم أجمع ".

---

(1) حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

- كما أنّها تعني كذلك " العمل على تعميم نمط حضاري يخصّ بلداً بعينه هو الولايات المتّحدة الأمريكية بالذّات على بلدان العالم أجمع"، فهي إذن " أيديولوجياً تُعبِّر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته"[1].

أي محاولة الولايات الأمريكية المتّحدة إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها الاقتصادية والسّياسية، ويتركّز أساساً على عمليتي تحليل وتركيب للكيانات السّياسية العالمية، وإعادة صياغتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وبشرياً، وبالطّريقة التي تستجيب للمصالح الإستراتيجية للولايات المتّحدة الأمريكية.

وقد اختلف الباحثون في التّأريخ لنشأة العولمة، شاع بينهم قولين، فمنهم من رأى أنّها حديثة العهد، ومنهم من وجد عكس ذلك:

- فالقول الأوّل يرى الباحثون من خلاله أنّ ظاهرة العولمة قديمة، عمرها خمسة قرون أو أكثر من ذلك، أي ترجع إلى القرن الخامس عشر من زمن النّهضة الأوربية الحديثة حيث التقدُّم العلمي في مجال الاتّصال والتّجارة، ويدّل على ذلك أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة، وهي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثّلة في تبادل السّلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثّر أمّة بقيم وعادات غيرها من الأمم يعرفها العالم من ذلك التّاريخ[2].

ولكن يقال أنّ ثمّة أمور جديدة طرأت على ظاهرة العولمة في السّنوات الثلاثين الأخيرة منها:

- اكتساح تيار العولمة مناطق مهمّة في العالم كانت معزولة، ومن هذه المناطق الدّول الأوربية الشّرقية والصّين.

---

(1) راجع عصام نور، العولمة وآثارها في المجتمع الإسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2005 .

(2) عصام نور، العولمة وآثارها في المجتمع الإسلامي، مصدر سابق، سنة 2005.

- الزّيادة الكبيرة في تنوّع السّلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم والشّعوب، وتنوّع مجالات الاستثمار التي تتّجه إليها رؤوس الأموال.

- سيطرة تبادل المعلومات والأفكار على العلاقات الدّولية.

- ارتفاع نسبة السّكان في داخل كل دّولة التي تتفاعل مع العالم الخارجي.

- النّشاط المتزايد والفعّال للشّركات المتعدّدة الجنسيات في مجال تبادل السّلع وانتقال رأس المال والمعلومات والأفكار، واتّخاذها العالم كلّه مسرحاً لعملياتها في الإنتاج والتّسويق، وما تبع ذلك من هدم للحواجز الجمركية وإلغاء نظام التّخطيط وإعادة توزيع الدّخل، والنّظر في دعم السّلع والخدمات الضّرورية للسّكان، وتخفيض الإنفاق على الجيوش والجانب العسكري.

- أمّا القول الثاني فيرى فيه فريق آخر أنّ العولمة ظاهرة جديدة، فما هي إلاّ امتداد للنّظام الرّأسمالي الغربي، بل هي المرحلة الأخيرة من تطوّر النّظام الرّأسمالي العلماني المادي النّفعي، وقد برزت في النّصف الثّاني من القرن العشرين، نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة كانتهاء الحرب الباردة بين الإتّحاد السوفيتي والولايات المتّحدة الأمريكية عام 1961م، ثمّ سقوط الإتّحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً عام 1991م، وما أعقبه من انفراد الولايات المتّحدة الأمريكية بالتربُّع على عرش الصّدارة في العالم المعاصر، وانفرادها بقيادته السّياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن ثَمَّ بروز القوّة الاقتصادية الفاعلة من قبل المجموعات المالية والصّناعية الحرّة عبر شركات ومؤسّسات اقتصادية متعدّدة الجنسيات مدعومة بصورة قويّة.

كما أنّ معظم الكتّاب يجمعون على أنّ هناك أربعة عناصر أساسية، يعتقدون أنّها أدّت إلى بروز تيار العولمة، تمثّلت على الخصوص فيما يلي:

1-تحرير التّجارة الدّولية:

ويقصد بها تكامل الاقتصاديات المتقدّمة والنّامية في سوق عالمية واحدة، مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التّنافس الحرّ.

2-تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

حدثت تطوّرات هامّة خلال السّنوات الأخيرة تمثّلت في ظهور أدوات ومنتجات مالية مستحدثة ومتعدّدة، إضافة إلى أنظمة الحاسوب الآلي ووسائل الاتّصال، والتي كلّفت سرعة انتشار هذه المنتجات، وتحوّلت أنشطة البنوك التّقليدية إلى بنوك شاملة، تعتمد إلى حدٍّ كبير على إيرادالها من العمولات المكتسبة من الصّفقات الاستثمارية من خارج موازنتها العمومية، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

- تحرير أسواق النّقد العالمية من القيود.
- الثّورة العالمية في الاتّصالات النّاجمة عن الوسائل والأدوات التّكنولوجية الجديدة.

3-الثّورة المعرفية:

وتتمثّل في التقدُّم العلمي والتّكنولوجي، وهو ميزة بارزة للعصر الرّاهن، وهذا التقدّم العلمي جعل العالم أكثر اندماجاً، كما سهّل حركة الأموال والسّلع والخدمات، وإلى حدّ ما حركة الأفراد، ومن ثمّ برزت ظاهرة العولمة، والجدير بالذّكر أن صناعة تقنية المعلومات تترّكز في عدد محدود من الدّول المتقدّمة أو الصّناعية دون غيرها من الدّول الأخرى.

4-تعاظم دور الشّركات متعدّدة الجنسيات:

بما أنّ هذا العصر، عصر العولمة فمن الأصّح وصفه بأنّه عصر الشّركات متعدّدة الجنسيات، باعتبارها العامل الأهم، ويرجع تأثير هذه الشّركات كقوّة كبرى مؤثّرة وراء التّحولات في النّشاط الاقتصادي العالمي إلى أسباب مختلفة منها تحكّم هذه الشّركات في النشاط الاقتصادي في أكثر من قُطر، وإشاعتها ثقافة استهلاكية موحّدة، وقدرها على استغلال الفوارق بين الدّول في هبات الموارد، إضافة إلى مرونتها الجغرافية.

حتى وإن كانت العولمة تستهدف هيمنة دّولة واحدة وهي الولايات المتّحدة الأمريكية أو مجموعتها، على دّول العالم أجمع فإنّ هذه الصّورة لم تكن لتظهر فجأة دون بدايات أو مقدّمات مهّدت لها بصورة فاعلة ومخطّطة من القوى الرّأسمالية ذات النّزعة الاستعمارية، ومن ذلك إنشاء منظّمة الأمم المتّحدة، وما تبعها من مؤسّسات مالية دولية فالبنك الدّولي للإنشاء والتّعمير، وصندوق النّقد الدّولي، ثمّ اتفاقية "الجات" أو الاتفاقية العامّة على الرّسوم الجمركية والتّجارة.

ثمّ تلت بعد ذلك معاهدة "ماستريخت" التي ضمّت خمسة عشر بلداً صناعياً، وظهور المناطق التّجارية الحرّة، والاتحادات الجمركية، ثم الأحداث السّياسية التي تمثّلت في انتهاء الحرب الباردة، ثم قيام الرّئيس السوفيتي الأسبق "ميخائيل غوربا تشوف" وبدعم أمريكي ملحوظ عام 1985م بالإعلان عن إصلاح النّظام الاقتصادي الشّيوعي الذي سُمي وقتها بـــ "البيروستويكا" أو الشّفافية وقد كان هذا الإعلان بمثابة الإعلان عن سقوط الشّيوعية وانهيار الاتّحاد السّوفيتي سياسياً واقتصادياً، وما كان له من الأثر على كامل دول المعسكر الشّرقي سابقا، ومنها الجزائر على سبيل المثال.

وما تلاه من سقوط حائط برلين عام 1989م، واتّحاد الألمانيتين، ثم حرب الخليج عام 1991م، كلّ هذه الأحداث ساهمت إلى حدّ بعيد في تربّع الولايات المتّحدة الأمريكية على عرش النّفوذ العالمي، وبالتّالي برز مصطلح "النّظام العالمي الجديد والأحادية القطبية والعولمة".

وظهر أوّل نظام تجاري دولي ملزم للأقطار المنضوية تحت لوائه في سنة 1995م، حيث أُعلِنَ عن إنشاء المنظّمة العالمية للتّجارة (O.M.C)، وهي منظّمة تمثّل أحد أركان النّظام الاقتصادي العالمي الجديد وتختصّ بأعمال إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التّجارية، وستكون عامل مساعد للبّنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي لتنفيذ وإقرار النّظام العالمي الجديد، وتمّ دعم صرح العولمة بالتّوقيع في سنة 1997م بمدينة "جنيف" السّويسرية على أوّل اتّفاق دولي يتعلّق بتحرير المبادلات الخدماتية المتطوّرة، أو فيما عُرف

"بالتّكنولوجيا المعلوماتية أو ثورة الاتّصالات".

وممّا ساعد على سرعة انتشار ظاهرة العولمة انضمام كثير من دول شرق أوربا إلى الحلف الأطلسي، وانفتاح دول أخرى على الحلف نفسه، وانضمام كثير من الدّول العربية إلى المنظّمة العالمية للتّجارة وبقية الدّول تتفاوض للانضمام على غرار مشروع الجزائر ثم المؤتمرات الاقتصادية المتلاحقة التّي تنظر لهذه العولمة كأمر لا مفرّ منه، وإظهار مزاياها الاقتصادية والتّنموية ومن أشهرها "منتدى دافوس الاقتصادي"، الذّي صار الرّئيس الجزائري السيّد "عبد العزيز بوتفليقة" أحد وجوهه المعروفين، لعلاقاته الخارجة المتميّزة وخبرته في مجالات المال والأعمال.

كما ساهمت عوامل كثيرة في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنّظرية، وحتى في الخطاب السّياسي الدّولي منها على الخصوص:

– عولمة رأس المال، أي تزايد التّرابط والاتّصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السّوق العالمي الكبير، خاضعة مع نمو البورصات العالمي.

– التّطور الهائل في تكنولوجيا الاتّصال والانتقال الذّي قلّل إلى حدّ كبير من أثر المسافة، وانتشار أدوات جديدة للتّواصل بين أعداد أكبر من النّاس، كشبكة الانترنت مثلاً.

– عولمة الثّقافة وتزايد الصّلات غير الحكومية والتّنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فيما يسمّى الشّبكات الدّولية، حيث برز التّعاون استناداً للمصالح المشتركة بين الجماعات، ممّا أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الدّولي، على الخصوص ما تعلّق منها بمجالات الحفاظ على البيئة، كمجموعة السّلام الأخضر ‹Green peace ›.

ثانياً: آثار العــولمة.

ممّا سبق يتّضح أنّ العولمة تؤثّر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كامل المناحي، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها، ووفقاً للأدوات التّالية:

- **تعميم الرّأسمالية:**

إنّ تغلّب الرّأسمالية على الشّيوعية جعلها تعمّم مبادئها على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت قيم السّوق، والتّجارة الحرّة، والانفتاح الاقتصادي، والتّبادل التّجاري، وانتقال السّلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص، والمعلومات، هي القيّم الرّائجة، وذلك بقيادة أمريكا وتفرضها عن طريق المؤسّسات العالمية التّابعة للأمم المتّحدة، وخاصّة مؤسّسة البنك الدّولي، ومؤسّسة النّقد الدّولي، وعن طريق الاتّفاقيات العالمية التي تقرّها تلك المؤسّسات كاتّفاقية "الجات"و"المنظّمة العالمية للتّجارة"، وغيرها..

- **سياسة القطبية الأحادية:**

انفردت أمريكا بقيادة العالم بعد سقوط الاتّحاد السّوفيتي، وتفكيك منظومته الدّولية المسمّاة "حلف وارسو"، كما أنّه تقريباً لم تبلغ دولة عظمى في التّاريخ قوّة أمريكا العسكرية والاقتصادية، ممّا جعل هذا التّفرد على الآخرين في كل المجالات الاقتصادية، والسّياسية، والثّقافية، والاجتماعية.

- **ثورة التّقنيات والمعلومات:**

مرّت البشرية بعدّة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرّة والفضاء، وكان آخرها الثّورة العلمية والتّكنولوجية، وخاصّة في مجال التّطورات السّريعة والمدهشة في مجال المعلوماتية، حيث توصّل الحاسوب الآلي الحالي إلى إجراء أكثر من مليارين عملية مختلفة في الثّانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السّابق، هذا بالإضافة إلى التّطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، والتي تتيح للأفراد والدّول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يُحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكابلات الضّوئية، والفاكسات ومحطّات الإذاعة، والقنوات التّلفزيونية الأرضية والفضائية، التي تبثّ برامجها المختلفة عبر حوالي 2000 مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني، وشبكة المعلومات الدّولية، التي تربط العالم بتكاليف أقل، بوضوح أكثر وعلى

مدار السّاعة، لذلك تحوّلت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثّروة، أو قوّة من القوى الاجتماعية والسّياسية والثّقافية الكاسحة في عالم اليوم[1].

– فرض سيطرة السّياسة الغربية، حيث يقول "جون بوتينغ" رئيس المدراء التّنفيذيين السّابق في بنك بنسلفانيا في العولمة " نحن نقرّر من الذّي سيعيش، ونحن نقرّر من الذّي سيموت " وهذا بالتدّخل العسكري، وغيره من الوسائل كحالة العراق الآن مثلاً.

– إضعاف فاعلية المنظّمات السّياسية الإقليمية والدّولية، وهذا ما يلاحظ في ضعف موقف المنظّمات المختلفة في الخوض في القضايا المعاصرة كمنظّمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، وما كان على شاكلتها من الهيئات ضعيفة التّأثير.

– إضعاف سلطة الدّولة الوطنية، بإثارة النّزاعات الطّائفية والفتن، كحالة "دارفور" بالسّودان.

كما أنّ العولمة تقوم على انتشار المعلومات، وسهولة حركتها وإيجاد ثقافة عالمية، وعولمة الاتّصالات عن طريق البّث التّلفزيوني، والقمر الصناعي وشبكة الانترنت بالإضافة إلى توحيد القيّم وخاصّة فيما يتعلّق بمجالات المرأة والأسرة، وترتبط عملية العولمة بتدويل النّظام الاقتصادي الرّأسمالي، حيث يتمّ توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك، عبر آليات مختلفة كالمؤسّسات المالية الدّولية المعروفة، مثل صندوق النّقد الدّولي، والبّنك الدّولي وغيرها التي تهدف إلى:

– إنهاء دور القطاع العام وإبعاد الدّولة عن إدارة الاقتصاد الوطني.

– عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسّوق الدّولية لإدارتها مركزياً من الخارج.

– إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السّوق العالمية بعيداً عن متطلبات التّنمية الوطنية.

---

(1) راجع كتاب صلاح عبّاس (خبير استشاري دولي في الإدارة)، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنّقدي، مؤسّسة النّشر، شباب الجامعة، 2005.

- الإغواء الاقتصادي الذّي يعني إغواء الدّول المتواضعة تقنيا وعلميا واقتصاديا، بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة للقّارات، وهذه المشاريع كلّ مكوّناها من الخارج.

- السّيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعدّدة، كشراء موارد ومواد خام الدّول المتخلّفة بأقل الأسعار، وإعادة تصنيعها ثمّ بيعها لها في صورة جديدة وبأغلى الأسعار.

- تركيز الثّروة المالية في يد قلّة من النّاس أو قلّة من الدّول، فحوالي قرابة 358 مليارديرفي العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكّان العالم، ونسبة 20% من دول العالم تستحوذ على ما يزيد عن 85% من النّاتج العالمي الإجمالي، و84% من التّجارة العالمية، ويمتلك سكّانها 85% من المدّخرات العالمية.

- سيطرة الشّركات العملاقة عالميا على الاقتصاد العالمي، حيث نجد أنّ خمس دول هي الولايات المتّحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا، تتوزّع فيما بينها 172 شركة من أصل 200 شركة من الشّركات العالمية العملاقة، ويمكن أن نعرض إحصائية أولية لقوّة تلك الشّركات المتعدّدة الجنسيات، فهناك 350 شركة كبرى لتلك الدّول تستأثر بما نسبته 40% من التّجارة الدّولية، وقد بلغت الحصّة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتّصالات السّلكية واللاّسلكية 86% من السّوق العالمي.

- تعميق التّفاوت في توزيع الدّخل والثّروة بين الشّعوب والدّول، فقد زعم الكثير من المراهنين على أنّ العولمة ستؤدّي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي، وبالتّالي تخفّ ظاهرة الفقر التي تعاني منها كثير من دول العالم، لكن الحقائق والأرقام، تكشف عن واقع مؤلم ومختلف تماماً، ففي الوقت الذّي ازداد فيه معدّل دخل الفرد، غير أنّه صَاحَبَ هذه الزّيادة اتّساع في الهوّة الشّاسعة بين مستوى الدّخل في الدّول الغنيّة والدّول الفقيرة، فمازال دخل أكثر من مليارين إنسان لا يزيد عن 60 دولاراً في الشّهر، ما يعني أنّ خطر الفقر مازال ينهك دول كثيرة في العالم.

- النّمو المطرد للبطالة، وانخفاض الأجور وما يرتّب عنها من تقليص لقدرة

المستهلكين واتّساع دائرة المحرومين، ففي العالم حوالي 800 مليون شخص مازالوا يعانون من البطالة، وهذا الرّقم في ازدياد ظاهر.

– فرض السّياسات الاقتصادية والزّراعية على دول العالم وخاصّة النّامية منها، بهدف تعطيل التّنمية الاقتصادية، وإبقائها سوقاً استهلاكية رائجة للمنتجات الغربية، ففي بعض الدّول انخفضت معدّلات النّمو عام 1998م بأكثر من 100% وارتفعت معدّلات البطالة بنسبة خطيرة أدّت إلى حدوث مشكلات اجتماعية عديدة من أهمّها زيادة نسبة الفقر والأميّة.

وفي هذا الشّأن تقول "ساكيكو فوكودا-بار"*: "ما دام الاقتصاد ومفاهيم السّوق من العناصر الأساسية في العولمة فإن التّنمية البشرية لن تأخذ حظّها الذّي تستحق من هذه العولمة ".

– عملية الإغراق، حيث أنّه من بين أهم مخاطر العولمة ظهور عملية الإغراق التي ترتبط بالسّعر وذلك بأن تُطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقلّ كثيراً عن مثيلها في السّوق المحلّي، أو سعر المثيل في سوق الدّولة المنتجة لهذه السّلعة، أو انخفاض سعر البيع عن سعر تكلفة الإنتاج ويتمّ تداولها لفترة زمنية، بهدف استرداد نفقاتها وتحقيق الرّبح، تلك هي الحالات الثّلاث التي تعتبر فيها السّلع المستوردة بمثابة سلع أو واردات إغراق، فهذه المشكلة ظهرت مع ظهور العولمة وإلغاء التّعريفة الجمركية، أو الحدّ منها على بعض السّلع، حيث كان قديماً لا يمكن حدوث ذلك لأن الدّول كانت تتحكّم في سعر السّلعة بزيادة سعر التّعريفة الجمركية، ممّا يؤدّي إلى زيادة سعر المنتج المستورد عن المنتج المحلّي أو على الأقل يساويه في الثّمن، ولكن مع فتح الأسواق أمام التّجارة العالمية، فإنّنا سنشهد حالات إغراق فيها كثير من التّجاوزات لا نضمن إلى أي مدى ستصل عواقبها.

---

* ساكيكو فوكودا-بار، خبيرة دولية في التّنمية البشرية

- ومن آثار العولمة على الهويّة الثّقافية، شيوع الثّقافة الاستهلاكية، لأنّ العولمة تُمجّد ثقافة الاستهلاك، التي استخدمت كأداة قويّة فاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان ومن ثمّ تشويه التّقاليد والأعراف السّائدة في العالم.

- إنّ المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصّناعية مثلاً، لا تستحق البقاء، وهي عبئ على البشرية، أو على الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يعرقل نموّها الذي يحكمه قانون البقاء للأصلح.

وممّا سبق يتّضح جلياً أنّ العولمة تعدّ من أكبر العراقيل التي تقف في وجه كلّ المحاولات الجادّة الرّامية إلى تحقيق تنمية مستدامة، والجزائر بأي حال من الأحوال لن تكون بمنء عن هذا العنكبوت الذّي ما فتأت تتزايد وتتشابك خيوطه، ولكن ما إن تمسّكت الجزائر بكلّ ما له علاقة بهويتها الحضارية من دّين وثقافة وامتداد، فإنّ العولمة مهما ضربت أطنابها لن يكون لها مكان بيننا كما لم يكن لغيرها من الأفكار الدّخيلة الاستعمارية البعيدة كلّ البُعد عن هويتنا العميقة الضّاربة في أعماق التّاريخ.

المطلب الثّاني: عائق المديونية وتبعاتها.

إنّ الضّعف الذّي فرضته تاريخياً السّيطرة الأجنبية على البّنية الاقتصادية لدول العالم الثالث قد طرح على هذه الأخيرة استحالة إيجاد الموارد المالية الضّرورية لتجاوز التّخلف، وعلى هذا الأساس اضطرّت إلى طلب المساعدة من الدّول المتقدّمة.

وإذا حاولنا تحديد مصدر أزمة الدّيون للبلدان النّامية فسوف نجد بدون عناء أن الدّول المتقدّمة والمصاريف الخاصّة التّابعة لها قانونياً هي المتسبّب المباشر فيها، وحتى المنظّمات المتعدّدة الأطراف كمجموعة البّنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي، فإنّ الدّول تتحمّل مسؤولية مباشرة عن سياستها باقتراض البلدان النّامية، لسيطرة البلدان المتقدّمة على قدراتها في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق يجدر التّساؤل عن جذور الأزمة بالجزائر وأسباب وجودها، وكذا السّياسات الاقتصادية التي انتهجتها السّلطات الجزائرية لمواجهتها.

فقد خرجت الجزائر من دوامة الاستعمار مدّمرة تدميرا شبه كلّي للهياكل الاقتصادية، وذلك بسبب مخلّفات الإطارات والعمّال الفرنسيين تاركين المزارع والوظائف الحيوية شاغرةً، وكانت نسبة حوالي 85% من الصّادرات موجّهة إلى فرنسا، مع العلم أنّ قرابة 80% من الواردات تأتي أيضاً من فرنسا لوحدها وذلك ما كان سنة 1976 مثلا، وبسبب هذه الأوضاع ظهر بما يُعرف بالتّسيير الذّاتي للأملاك، وإنشاء الدّواوين والشّركات الوطنية، ومن الواضح أنه لم يكن هناك إستراتيجية لحل المشاكل الاقتصادية "كالجمود الاقتصادي، وغياب نظريات اقتصادية مستقرّة.. " ممّا شكّل بداية الأزمة التي نعيشها اليوم، حيث يلاحظ أنّ التّركيز في ذلك الوقت على فرض سلطة الدّولة فحسب، فهي مرحلة انتقالية من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد اشتراكي، وظهرت أفكار ونظريات تعتمد على ضخّ الأموال وتطبيق الخطط التّنموية التي ترتكز على نموذج الصّناعات المصنّعة، لكن التّخطيط لم يحقّق الإنجازات المتوقّعة، فكان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على التّمويل الخارجي من أجل تحقيق أهداف وخطط التّنمية، دون أن ننسى ما خلّفه الاستعمار من ديون أكثر من مليار دولار، وكانت في الغالب تعتمد كلياً على إيرادات النّفط والغاز لتسديدها.

وتطلّب ذلك زيادة إنتاج البترول عن طريق البّحث واكتشاف حقول جديدة، وهذا لإظهار القدرة على تسدّيد القروض الأجنبية.

كما لعبت عوامل داخلية وأخرى خارجية دوراً في تفاقم هذه الأزمة، يمكن حصر أهمّها فيما يلي:

أولاً: الأسباب الدّاخلية.

إنّ لهذه الأسباب دور في تأزّم الوضعية الاقتصادية، وذلك راجع إلى السّياسات الاقتصادية المتمثّلة في:

- التّصنيع غير الفعّال خلال العشريتين بعد الاستقلال، حيث انتهجت البلاد نموذج متطوّر يعتمد أساساً على الاقتصاد الاشتراكي يهتّم بالتّدخل ويركّز على تأميم القطاعات الإستراتيجية وعلى رأسها المحروقات (24 فبراير 1971)، وكذلك إنشاء صناعة ثقيلة تهدف إلى تصنيع البلاد والتّقليل من التّبعية الاقتصادية للخارج في شتىّ المجالات.

في البداية كانت هذه الإستراتيجية مثمرة اقتصادياً، قياساً بنسبة استثمار النّاتج الدّاخلي الخام، التي كانت مرتفعة جدّاً، وتعادل حوالي 45% سنوياً إلى غاية نهاية السّبعينيات، ممّا أدّى إلى تسجيل معدّل نمو سنوي معتبر في اقتصادنا الوطني يفوق نسبة 4.6% مقارنة بالدّول النّامية.

وإذا كانت مرحلة السّبعينيات هي مرحلة بناء البنية التّحتية للاقتصاد الوطني وبناء مؤسّسات وركائز دولة قوية في جميع المجالات، إلاّ أنّه في بداية الثّمانينيات بدأت تظهر نقائص التّخطيط المركزي المنغلق والتّسيير الإداري المتسلّط، وبالتّالي أصبح الاستثمار غير منتج (Improductif).

كما أنّ حدّة هذه النّقائص تفاقمت خاصّة في سنة 1986 نتيجة انخفاض سعر البترول وهذا ما أدّى بالدّولة إلى اللّجوء إلى التّمويل الخارجي أيضاً، الأمر الذّي أدّى إلى زيادة ارتفاع المديونية الخارجية مجدّدا، وبالتّالي وضعية الاقتصاد أصبحت تدقّ ناقوس الخطر خلال الفترة الممتدّة بين (1985- 1988)، وقد نتج كذلك عن سياسة الصّناعات المصنّعة انعدام الإيرادات والتّصدير لخدمة المديونية.

- عدم كفاءة السّياسات الدّاخلية، فلم تكن هاته السّياسات مشجّعة للادّخار

والاستثمار، فالسّياسة النّقدية والضّريبية، وسياسة الأسعار، وسياسة معدّلات الفائدة ومعدّل الصّرف، كلّها ساهمت في تخفيض الادّخار المحلّي، وضعف الاستثمار ونقص فعاليته، وشجّعت من جهة أخرى الادّخار الخارجي، الذّي سيضاف إلى الادّخار الوطني لتمويل التّنمية مع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

- العجز في موازين المدفوعات، حيث تعتبر المديونية دوما نتيجة حتمية لعجز ميزان المدفوعات، وبصفة أدّق العجز في ميزان الحسابات الجارية أي تكون المشتريات من السّلع والخدمات من الخارج أكبر من المبيعات، هذا العجز يمكن أن يموّل مؤقتا باحتياطات الصّرف للدّولة، ولكن في الواقع احتياطات الصّرف غالباً ما تكون محدودة، ومن ثمّ فتكرار العجز لعدّة سنوات يعطي بالضّرورة مديونية خارجية مضاعفة.

ثانياً: الأسباب الخارجية.

ومهما يكن من أمر فقد قُدِّرت مساهمة الظّروف الدّاخلية في الأزمة بـــحوالي 20%، وترجع نسبة 80% المتبقية إلى الظّروف الخارجية والمتمثّلة على الأساس في:

- الرّكود الاقتصادي العالمي، الذّي تمثّل في انخفاض معدّل النّمو، حيث قلّص من الطّلب على منتجات الدّول النّامية من طرف الدّول الصّناعية، وهو ما أدّى إلى تدهور عائدات صادراتها بسبب انخفاض أسعار التّصدير وارتفاع أسعار الاستيراد.

- الصّدمات البترولية المتوالية خاصّة في سنوات 1973، 1979، 1980، وكان لارتفاع سعر البترول من 03 دولار سنة 1973 إلى أكثر من 30 دولار في سنتي 1980/1979 أثر كبير في تضخيم الفاتورة البترولية للدّول المستوردة للبترول أمّا الصّدمة البترولية لسنة 1986 فقد كان لها آثار سلبية وخيمة على الدّول النّامية المصدِّرة للبترول خاصّة الجزائر بسبب الانخفاض المفاجئ لسعر البترول في الأسواق الخارجية من 15 إلى 10 دولار سنة 1986.

- ارتفاع أسعار الفائدة، وهو من الأسباب الخارجية المهمّة التي أدّت إلى ارتفاع القروض البنكية.

- ارتفاع خدمات الدّيون خاصّة بعد الصّدمة البترولية (1980/1979) بسبب السّياسات المالية والاقتصادية المتّبعة سابقاً.

لذلك عرفت المديونية في الجزائر تطوراً ملحوظاً، فقد ارتفعت الدّيون في الجزائر في الفترة 1996/1993 من 25.024 مليار دولار إلى 33.230 مليار دولار، وانخفضت عام 1997 حتى سنة2001، وبقيت ثابتة في عام 2002، لترتفع بعد ذلك في سنة 2003 خاصّة بالنّسبة للدّيون الطّويلة والمتوسطة الأجل، إلى حدود 23.353 مليار دولار[1].

وقد بلغت الدّيون الخارجية في 2003/12/31 حوالي 23.353 مليار دولار حسب البّنك الجزائري.

كما بلغت حوالي 21.821 مليار دولار في 2004/12/31 وفيما يلي بعض المؤشّرات الخاصّة بالمديونية في الجزائر للسّنوات الأخيرة حسب الجداول المبيّنة كما يلي:

(1) إحصائيات مستقاة عن بنك الجزائر، لعام 2004.

جدول رقم **32**: تطوّر خدمة الدّيون في الجزائر للفترة الممتدّة بين (**1994–2004**).

الوحدة: مليار دولار

السّنة	الأساس	الفائدة	المجموع	خدمة الدّين من إجمالي الصّادرات
1994	3.130	1.390	4.520	%47.1
1995	2.474	1.770	4.244	%38.8
1996	2.025	2.256	4.281	%30.9
1997	2.354	2.111	4.465	%30.3
1998	3.202	1.878	5.080	%47.5
1999	3.397	1.719	5.116	%39.1
2000	2.822	1.678	4.500	%19.8
2001	2.993	1.471	4.464	%22.2
2002	2.922	1.228	4.150	%21.7
2003	3.240	1.118	4.358	%17.70
2004	4.692	0.966	5.658	%12.6

المصدر: بنك الجزائر، سنة 2005.

جدول رقم 33: تركيبة الدّيون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل في الجزائر

للفترة الممتدّة بين (1994-2004).وذلك حسب العملات إلى غاية 31 ديسمبر (%)

العمـــــلات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
US $	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.2	42.5	43.9	42.0	39.0	39.0
EURO €	-	-	-	-	-	-	-	-	30.0	35.0	39.9
FR ₣	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6	11.8	10.6	-	-	-
YEN ¥	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6	11.8	12.0	12.0	10.6
DM £	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6	5.2	4.6	-	-	-
عملات أخرى	11.0	6.4	22.9	22.8	25.2	26.3	27.9	28.8	16.0	14.0	10.5

المصدر: بنك الجزائر، سنة 2005.

جدول رقم 34: تركيبة الدّين الخارجي المتوسط وطويل الأجل للجزائر نهاية عام 2004

الدّيون%	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ديون متفرّعة إلى عدّة فروع	13.9	15.1	18.3	18.7	19.9	22.9	24.1	24.3	22.2	21.7	19.7
إصدار إجباري	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ديون متفرّعة إلى فرعين	52.7	44.9	37.4	31.3	26.8	23.9	21.9	20.7	21.8	22.7	24.3
ديون مالية	13.5	9.1	5.3	3.5	2.4	1.2	0.3	0.0	1.3	1.9	2.4
ديون تجارية/غيرمؤمّنة	2.6	1.3	0.8	0.7	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6	1.0	0.5
ديون إعادة الجدولة	16.1	29.7	38.3	45.7	50.3	51.4	53.1	54.4	54.1	52.8	53.1
مجموع الدّين طويل ومتوسط الأجل	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك الجزائر، سنة 2005.

من خلال الجداول السّابقة نستنتج أنّ الوضع المالي في الجزائر، شهد تحسّنا ملحوظا، خاصّة في السنّتين الأخيرتين، الأمر الذّي قلّص من حجم المديونية بوجه عام.

إلاّ أنّ المديونية تبقى تشكّل عائقاً كبيراً في وجه كلّ المحاولات السّياسية والاقتصادية الرّامية إلى بعث النّمو مجدداً للاقتصاد الجزائري، ومن ثمّ تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة.

فعلى الرّغم من النّتائج الإيجابية التي حقّقها الاقتصاد الجزائري، وذلك استناداً للبيانات الرّسمية والتّقارير الاقتصادية المختلفة، سواء تعلّقت بحصيلة نشاطات الحكومة أمام المجلس الوطني الشّعبي وكذلك إقرار المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى إقرار خبراء الصّندوق النّقدي الدّولي في دراستهم الخاصّة المتعلّقة باقتصاد الجزائر وتحليلهم للوضعية المالية وذلك من خلال التّقارير السّنوية المقدّمة.

حيث سجّل الاقتصاد الجزائري بعض المؤشّرات الإيجابية، كزيادة حجم العائدات من مبيعات النّفط والغاز وتسديد قسم من الدّيون وتحويل عجز الميزانية إلى فائض، وزيادة احتياطات البلاد من العملات الأجنبية وانخفاض معدّل التّضخم، إلاّ أنّ هذه النّتائج تمتاز بدرجة هشاشة كبيرة لكونها تحقّقت في ظروف خاصّة نتيجة عوامل خارجية، كارتفاع سعر البرميل من البترول وكذلك ارتفاع قيمة الدّولار بالنّسبة لبقية العملات، كما أنّ تلك النّتائج الإيجابية المحقّقة من النّاحية الاقتصادية كان لها ثمن باهظ على المستوى الاجتماعي، وكان أساسها ضغط الطّلب الدّاخلي أو تراجع هذا الأخير بفعل عدّة عوامل متداخلة، كاستقرار أجور الموظفين والعمّال في عدّة قطاعات خلال فترة تطبيق البّرنامج، مع تسجيل تدنّي للقدرة الشّرائية الحقيقية وتسريح العمّال عن طريق إعادة هيكلة المؤسّسات أو حلّها بشكل نهائي وتسريح عمّالها ومنه انتشار البطالة والفقر، ويمكننا أن نستخلص ممّا سبق أنّ الثّمن الاجتماعي جرّاء السّياسة الاقتصادية المتّبعة، كان باهظا، فإذا كان هذا الثّمن المدفوع فعلاً من طرف الطّبقة المتوسّطة والفقيرة مقابل محاولة تهيئة شروط مالية قصد تسديد أقساط المديونية التّابعة، فالاقتصاد الوطني وبناءً على التقلّبات الخارجية التي أدّت إلى تحقيق نتائج إيجابية، مازال ولأمد متوسط على الأقل عرضة لهزّات قد تكون أعنف من الهزّة البترولية المالية لعام 1986، ذلك الذّي يجعل من المديونية عائقا كبيراً وتحدّيا مهمّاً، الأمر الذي يهدّد التّنمية المستدامة وتحقيقها في الجزائر، ولمواجهة هذا الوضع وهذه الآثار السّلبية لابدّ من دفع عملية الانتعاش الاقتصادي وتحقيق النّمو المرغوب عن طريق إعادة بعث الاستثمارات، كما ينبغي البّحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع

المحروقات، يبقى لهذا الأخير أن يلعب دور عامل في تفعيل الاقتصاد دون دور قيادة هذا الاقتصاد، وينبغي البّحث عن تنمية نشاطات كل القطاعات خارج قطاع المحروقات كنشاطات القطاع الزّراعي بالدّرجة الأولى ونشاطات قطاع السّياحة، وفي إطار البّحث عن ديناميكية جديدة للقطاع الصّناعي من خلال إعادة هيكلته بصفة جذرية وكذلك الشّأن بالنّسبة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالنّشاط الصّناعي، كلّ ذلك قصد تحقيق وتفعيل الاستدامة المنشودة.

المطلب الثالث: آثار تطبيق النّظام الجديد للتّجارة العالمية على التّنمية المستدامة.

أولاً: لمحة عن النّظام الجديد للتّجارة الدّولية.

في مؤتمر"سياتل" نوفمبر 1999 حاولت الولايات المتّحدة الأمريكية أن تضع قوانين، للحدّ من توظيف العمّال الأطفال وضمان حقوق التّأمينات الاجتماعية وذلك لأنّ العمالة في الدّول الأوربية هي عمالة كثيفة، ولأنّ منتجات الولايات المتّحدة لا تستطيع أن تنافس بعض منتجات السّلع للدّول الأخرى، وهذا النّظام يجسّد حرّية التّجارة وهو تيار ينشأ مع نشوء النّظام الرّأسمالي.

كما ظهرت نظريات تهدف إلى التّعريف بكيفية التّبادل عن طريق تحرير التّجارة الخارجية، فبعد الحرب العالمية الثّانية تزعّمت الولايات المتّحدة الأمريكية فكرة ضرورة فتح أسواق دّولية، وضرورة تعاون الدّول، وذلك بتقديم مشروع في إطار الأمم المتّحدة عام 1945 تمثّل في المؤتمر الدّولي للتّجارة والعمل، الذّي صاغ ثلاثة أهداف مهمّة تمثّلت في:

- إعادة تنظيم التّجارة الدّولية بناءاً على أساس سياسة الحرّية التّجارية.
- وضع حدّ لنظام الحصص وضرورة تخفيض الرّسوم الجمركية.
- إنشاء منظمّة تشرف على تنظيم المسائل الدّولية.

ولهذا النّظام أثار سلبية كثيرة، مسّت على الخصوص اقتصاديات الدّول النّامية:

- تأثير سلبي من حيث المنافسة غير المتكافئة على أسواق الدّول النّامية، وبالتّالي تأثّر الجهاز الإنتاجي والاقتصادي بشكل عام لعدّة دول، من بينها الجزائر.

- ارتفاع تكلفة برامج التّنمية نتيجة تطبيق الاتّفاقيات الخاصّة بتفوّق الملكية الفكرية.

- عدم قدرة الدّول النّامية على القيام بالمتطلبات الفنيّة القانونية والإجرائية والمعلوماتية ذات الصلّة بالنّظام الجديد للتّجارة العالمية بسبب ضآلة معلوماتها[1].

- تقلّص قدرة الدّول النّامية على وضع سياسات تنموية تتّفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية، ذلك أن القرارات المتّصلة بالتّجارة الخارجية تتعلّق بمنظمة التّجارة الخارجية العالمية.

ثانياً: أهم آثار النظام التجاري الجديد والتكتلات الاقتصادية.

ولكن استغلال هذه الآثار يختلف من دولة إلى أخرى نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية منها:

- مدى التّطور الاقتصادي ودرجة التّصنيع ومستوى الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية.
- الامتيازات الاقتصادية المتاحة للدّولة ومدى القدرة على تمويل استثمارات البّنية التّحتية.
- مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التّكيّف مع النّظام الجديد، ومدى قابلية السّياسات الاقتصادية للاستجابة للتّغيرات الدّولية.
- مدى نجاعة وفعالية التّعديلات المطلوب إدخالها على الجهاز الجمركي والضّريبي وسياسات تحرير سعر الصّرف.

---

(1) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدّولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.

وللتّكتلات الإقليمية الاقتصادية آثار واضحة كذلك على اقتصاديات الدّول النّامية ومن بينها الجزائر، حيث ظهرت كنتيجة لتطوّر المبادلات التّجارية بين الدّول، وجاءت للتّصدي للضغوطات التّجارية والمنافسة الشّديدة والشّرسة بين الدّول اقتصاديا، وهي على عدّة أنواع:

- منطقة التّجارة الحرّة، وتتميّز بأنها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلّق بالمنتجات الوطنية بين الدّول الأعضاء، مع احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج[1].

كما تهدف إلى إلغاء التّعريفة الجمركية بين دول التّكتُّل، مع إبقائها على الدّول الأجنبية الأخرى خارج التّكتّل.

- الاتّحاد الجمركي (الاتّحاد الجمركي = منطقة تجارة حرّة + تعريفة جمركية موحدّة في مواجهة العالم الخارجي) وهو اتّحاد لدول أعضاء يتّسم بتعريفة جمركية واحدة.

- السّوق المشتركة وتعني الاتّحاد الجمركي + تحديد انتقال عناصر الإنتاج.

- الاتّحاد الاقتصادي ويعني السّوق المشتركة + عملية تنسيق السّياسات الاقتصادية بين الدّول الأعضاء.

كما عرفت التّكتلات الاقتصادية تطوّراً عبر التّاريخ، ففي الفترة ما بين (1974 - 1990) ظهرت أكثر من 80 دّولة تشكّل تكتّلاً اقتصادياً فيما بينها، تضمّ التّكتلات الإقليمية حوالي 120 دولة تمثّل نسبة حوالي 82% من التّجارة العالمية للسّلع بنسبة تقدر بـــ 30% من التّجارة العالمية[2].

---

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 288.

(2) فضل على مثنى، الآثار المحتملة لمنظّمة التّجارة العالمية على التّجارة الخارجية والـــدّول النّاميـــة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

وقد ظهر أوّل اتّفاق إقليمي سنة 1957، وهذا ممّا مهّد لإنشاء التّجمع الأوربي للتّبادل الحرّ عام 1960، ومن بين هذه التّكتُّلات نذكر منها على سبيل المثال[1]:

- التّجمع اللاّتيني.
- التّجمع الأمريكي للتّبادل الحرّ لسنة 1960.
- الاتّفاق الأمريكي – الكندي لصناعة السّيارات سنة 1965.
- مختلف الاتّفاقيات بين الدّول النّامية في إفريقيا والشّرق الأوسط.

كما ظهرت موجة ثانية من التّكتّلات مع بداية الثمانينيات تمثّلت في:

- توسّع المجموعة الاقتصادية الأوربية، بانضمام اليونان سنة 1981م، واسبانيا والبرتغال عام 1986م، وظهور السّوق المشتركة لعام 1992م.
- اتّفاق للولايات المتّحدة الأمريكية، كندا والمكسيك (شمال أمريكا) سنة 1992م.

ومن نتائج هذه التّكتلات الإقليمية أنّها تؤثّر على أسعار السّلع في بعض الدّول الأعضاء بسبب الخلل الموجود بين الدّول النّامية والمتقدّمة، التي تنتمي إلى نفس التّكتّل، وهذا لاختلاف عوامل الإنتاج خاصّة العامل البشري منها، فهو أقل كلفة في الدّول النّامية، ممّا يدفع إلى تغيير أسعار عوامل الإنتاج.

يعتبر قطاع التّجارة الخارجية أحد القطاعات الإستراتيجية، التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني ويعتمد عليها في تحقيق التّنمية، وقد سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى النّهوض بهذا القطاع، منتهجة في ذلك خططاً تنموية وبرامج اقتصادية، تكييفا لشتّى المراحل التي مرّت بها، ابتداءً من سنة 1962، بإتباعها سياسة الحماية التّجارية، إلى غاية بداية السّبعينات أين عملت الدّولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار)، وصولاً إلى مرحلة التّحرير، وللتّوجه الجديد للتّجارة الخارجية في ظلّ الانتقال إلى اقتصاد السّوق، يتضّح جليّا

(1) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدّولية، الدّار الجامعية، الاسكندرية، ص 48.

أن الجزائر شرعت في مفاوضات مطوّلة بغية الانخراط في المنظّمة العالمية للتّجارة، كي تستفيد من المزايا المقدّمة للدّول المنضمّة تحت لواءها، ولكن لهشاشة القاعدة الاقتصادية في بلادنا، وعدم الاستعداد لهذا الانضمام بالشّكل الكافي لا يرتقب أن تجني النّتائج المرجوة من ذلك.

وكما لاحظنا فإنّ سمة عالم اليوم تتميّز بالتّكتّل والتّجمع تحت لواء المصالح المشتركة، والجزائر بانتمائها الإقليمي والجهوي والقّاري، ملزمة أكثر من أي وقت مضى أن تختار الغطاء الأقوى والأفضل، لأنّه لا مكان في عالم اليوم للقوميات الشّاردة والنّظريات أحاديات الجانب، ولعلّ الطّريق الذي رسمه الرّئيس "عبد العزيز بوتفليقة " مؤخراً كإحدى المعالم الكبرى للسّياسة الخارجية التي تصبّ داخل كل ما هو ذا بعد حضاري جغرافي وعالمي، خاصّة مع بداية الانتقال إلى محور الجزائر واشنطن، وكذا الاتّحاد الإفريقي، في انتظار تفعيل الآلة المغاربية.

لأنّ تأثير النّظام الجديد للتّجارة العالمية في عصر التّكتّلات كبير جدّا، وقد يرهن حظوظ الجزائر في سبيل تحقيق هدف التّنمية المستدامة المبتغاة.

خلاصة المبحث الثّاني:

تواجه كلّ المحاولات الرّامية إلى تحقيق التّنمية المستدامة مجموعة من المعوقات، قد تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود، هذه المعوقات سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية أو تقنية من خلال العلاقة المعروفة (الإنسان، التّنظيم، التّوجيه)، فالجزائر في سعيها لتحقيق التّنمية المستدامة تصطدم بعقبات المديونية وما تحمله من تركات الماضي والحاضر وربّما المستقبل، وكذا الآثار النّاجمة عن تطبيق النّظام الجديد للتّجارة الدّولية، الذي قد يحدّ هو الآخر من قدرتها على تحقيق النّماء وضمانه بالكيفية المرجوّة، لأنّ الأمر لا يرّد لها لوحدها فقط، بل لغيرها من القوى الضّاغطة والتّكتّلات العالمية ذات الثّقل، هذا بطبيعة

الحال بالإضافة إلى تحدّيات العولمة وما أفرزته من شروط وقيود، قد تمسح كل ما تمّ تحقيقه أو يرجى تحقيقه في سبيل تفعيل الاستدامة والتّواصل. فالعالم اليوم أضحى مكشوفا أكثر من أي وقت مضى، فالأقمار الصّناعية والتّرسانة التّقانية المعتمدة من طرف الدّول الأكثر تقدّما، تجعلنا لا محالة في موقع لا نُحسدُ عليه..

هذا بالإضافة إلى كثير من العراقيل والصّعوبات التي تواجهها المسيرة الرّامية إلى تحقيق الاستدامة التّنموية، فالخطّ الزّلزالي النّشيط الذّي تتواجد فيه الجزائر، وتواجد أكبر وأهم المدن الجزائرية في مواجهة تيارات بحرية مباشرة، إضافة إلى زحف الرّمال والتّصحر، وخطر الجراد وغيره كثير، كلّها تهدّد وتنذر بالخطر الوشيك، فالأمر ليس بالهيّن ويحتاج إلى كثير من الحيطة والحذر لأنّ أيَّ إهمال أو تقصير لن تكون عواقبه حسنة بأي حال من الأحوال، وهذا ليس من باب التّهويل قصد إنقاص العزيمة وبتر الإرادة، إنّما المُرادُ منه توضيح الخطر المحدق، الذّي قد يأتي على الأخضر واليّابس، لأنّ سمّ القنوات الفضائية التي لا حائل لنا عنها، أصبح ينخر لبَّ خيرة ما نملك من شباب وطاقات حيّة، واللّجوء إلى الغّير تديّنا معناه في حقيقة الأمر تسليم الأمر إلى الآخر، الذّي لا يعتبرنا سوى مجرد سوق نشط يلتهمه متى أراد، ولعلّ الأمر الأوضح والأقرب إلى أولي الألباب هي تلك الصّور الباهتة والمفزعة، كلّما استعرضنا نكبات الزّلازل وأيام الفيضانات، ومصداقا لقول الرّسول الكريم (ﷺ) « إعقلهَا وَتوَكّل »، فالأمر هاهنا يحتاج إلى كثير من العمل وكثير من الصّرامة والحذر، إضافة إلى كثير من الصّبر، ليتمَّ الأمر على النّحو الذّي نبتغي ونريد.

خلاصة الفصل الرّابع

من خلال هذا الفصل حاولنا أن نستعرض أهم التحدّيات وأكبر العراقيل، التّي قد تقف في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر، ولعلّ الإلمام بكلّ منها أمر يكاد يكون مستحيلا، إلاّ أنّنا رغبنا في الاقتراب من أهمها، وأكثرها حساسية وتأثير.

لأنّ التّنمية المستدامة من حيث كونها فعل يمتدّ إلى المستقبل البعيد، بمعنى ذلك الكمّ الهائل من المجهول الذّي لا يستطيع الإنسان مهما أوتي من برهان وسلطان أن يتنبّأ به.

ومن هذا المنطلق كان من الضّروري استقراء مؤشّرات بعضه، لأنّ الحاضر يصبّ في المستقبل تماما كما حصل مع الماضي. فبعد استعراضنا في الفصل السّابق لأهم مؤشّرات واقع التّنمية المستدامة في الجزائر، أردنا أن نحصر في هذا الفصل أهمّ مؤشّرات الخطر لواقع ومستقبل التّنمية المستدامة في الجزائر، لأنّها كلٌّ متكامل تمثّل مجموعة من العراقيل والتّحديات قد ترهن المسيرة نحو الاستدامة.

فمؤشّرات التّحديات البيئية من ضعف وتناقص الموارد وخطر التّلوث، وزحف الرّمال وتضاؤل مساحة الزّراعة، كلّها تحدّيات تنوب عنها مؤشّرات التّحديات الاقتصادية والاجتماعية من نقص في الغذاء وتزايد في البطالة، وزحف ريفي، وتدهور في مؤشّرات الصّحة والبّحث والتّطوير إضافة إلى التّبعية التّقانية المتنامية، التي تمثّل تحدّيا صعبا وجسيما، بالإضافة إلى عراقيل ومعوقات الاستدانة، وما أفرزته العولمة من تشكيل جديد لخارطة العالم، الذّي نحن جزء صغير جدّا منه، الأمر الذّي يعني أنّنا متأثّرون أكثر من مؤثرين به لا محالة، وبإفرازاته التّي قد تمسخ مقومات هويتنا الحضارية، في عصر شعاره التّنازل وقانونه مكانك في الطّابور، الفاعل فيه هو الأقوى والأقدر وليس الأصلح والأجدر، وما على البقية إلاّ الانصياع والإذعان له، لأنّه لا يقبل الخروج عن الطّابور إلاّ لموالٍ له..

على الرّغم من هذا الكّم الهائل من السّواد والتّشاؤم، إلاّ أنّنا سنحاول أن نستعرض الجانب الآخر المرتسم من الثّقة والأمل، من خلال أهم الحلول والأدوات والآليات التيّ من شأنها أن تحقق التّنمية المستدامة المنشودة في الجزائر، وذلك ما سيتناوله الفصل الموالي.

الفصل الخامس

إدارة وحلول التّنمية المستدامة في الجزائر

محتويات الفصل الخامس

المبحث الأول: إدارة التّنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأوّل: مخطّط عمل للبيئة والتّنمية المستدامة

المطلب الثّاني: السّلطة البيئية

المطلب الثّالث: مخطّط العمل والنّشاط الأوّلي (ذي الأولوية)

المبحث الثاني: آلية الحكم الصّالح وأثرها في تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأوّل: أهميّة الحكم الصّالح ودوره في تحقيق التّنمية المستدامة بالجزائر

المطلب الثّاني: لمحة عن مقاييس قياس الحكم الصّالح.

المطلب الثّالث: أبرز مطالب الإصلاح وأهم تحدّيات الحكم الصّالح في الجزائر.

خلاصة الفصل الخامس

تمهيد

بعد أن تطرّقنا في الفصل السّابق إلى تحديد أهم العراقيل والتحدّيات التيّ تقف حائلاً دون تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة في الجزائر، والتيّ نعلم بأنّها من الأهمية بمكان، لأنّها تشكّل تهديدا واضحا في سبيل تحقيق الهدف المرسوم الرّامي إلى تحسين الوضع العام وعلى كامل الجبهات وبالكيفية التّي تضمن الاستدامة.

إلاّ أنّ الجزائر حاولت أن تعتمد مجموعة من الأدوات والآليات، القصد منها حصر مجالات العمل قصد تفعيل الاستدامة، من أجهزة وهيئات يمكن لها إذا ما اصطبغت بالطّابع الرّسمي واستعانت بالأداة القانونية، ووُفرّت لها الوسيلة المالية والمادية، وتجنّدت لها الطّاقات البشرية، أن تكون المنطلق والمرجع في العملية كلها وصمّام الأمان لتحقيقها.

لكن ما من شكّ أن الجهود وإن توافرت والهياكل وإن رُسِمت، فإنّ النّتيجة لن تكون على الوجه اللاّئق والمطلوب بأي حال من الأحوال، إذا ما لم تُفَعَّل أداة الحكم الصّالح وآلية الحكومة الرّشيدة، من حيث أنّها أساس العقل المدبّر والضّمير اليقظ والإحساس المتناهي واليّد الأمينة، التيّ تسهر دونما كلل في سبيل تحقيق تنمية مستدامة تتقاسم ثمارها كل الأجيال.

ذلك ما نحاول أن نقترب منه في هذا الفصل المتواضع، لأنّ عملية التّفكير في الحلول النّاجعة والآليات السّليمة ليست بالأمر الهيّن، فهي تحتاج إلى استشارة عامّة ومقاربة واسعة، الأمرُ الذّي نحن بعيدين عنه كلّ البُعد، لصغر حجمنا بين هذا العالم الكبير وقلّة حيلتنا إليه.

المبحث الأول: إدارة التّنمية المستدامة في الجزائر

مدخل:

فرض النّمو الاقتصادي والتوسّع الحضري خلال العقود الثّلاثة المنصرمة ضغوطاً كبيرة على الموارد الطّبيعية للجزائر وعلى بيئتها، وكثير من الموارد الطّبيعية آخذ بالتّدهور أو مهدّد في بعض الحالات بالاختفاء تماماً، نتيجة للإدارة غير المستدامة للموارد واختلال التّوازن بين العرض المحدود والطّلب المتزايد، وهذا انعكس بدوره على مؤشّرات التّنمية المستدامة في الجزائر والتي كانت متدّنية مقارنة بالأقاليم الأخرى في العالم.

إنّ تحقيق الإدارة السّليمة للتّنمية المستدامة والارتقاء بمؤشّرات التّنمية المستدامة، يتطلّب تنظيم مؤسّسي متكامل يحقّق الوظائف الآتية:

- وضع برامج التّنمية المستدامة وإدارة تنفيذ البرامج.
- وضع برامج حماية البيئة وحفظها من التّدهـــور.
- وضع برامج صون التّنوع الإحيائي والتّراث الطّبيعي.
- وضع برامج الإسهام في الجهود الدّولية في مجالات البيئة العالمية.
- و ضع برامج الإسهام في الجهود الإقليمية لحماية البيئة وصون مواردها.

وتدخل هذه المجموعات الخمس في مجال مسؤوليات الوزارات والمؤسّسات الحكومية جميعاً ، وتحتاج إلى الإسهام الفاعل من مؤسّسات المجتمع المدني، وأيضاً من مؤسّسات البّحث العلمي والتّطوير التّقني وتأهيل العاملين، وينبغي أن يحظى التّنظيم المؤسّسي المأمول بالدّعم السّياسي الذّي يجعل له الفاعلية والقدرة على الأداء، ويقترح أن يشمل التّنظيم ثلاث مكونات بينها أواصر التّرابط والتّكامل والأداء المتناغم، وهي على النّحو التّالي:

أ- المجلس الأعلى للتّنمية المستدامة:

هو جهاز حكومي يقوم برسم السّياسات ووضع خطط العمل ومتابعة التّنفيذ في مجالات التّنمية كافة، ويضع المجلس قائمة أولويات العمل في صيغة الإستراتيجية الوطنية للتّنمية المستدامة، ويرأس المجلس رئيس الدّولة أو رئيس مجلس الوزراء، ويكون أعضاؤه الوزراء المسؤولين عن التّنمية الاقتصادية والاجتماعية ورؤساء الهيئات العامّة، ويكون لوزير التّخطيط دور خاص، وتلحق بالمجلس أمانة فنيّة تضّم مجموعة من مندوبي الوزارات والهيئات الأعضاء بالمجلس.

ب - المجلس الأهلي للتّنمية المستدامة:

يضّم المجلس الأهلي في عضويته أصحاب المصالح شركاء التّنمية في القطاعين العام والخاص،

ويكون رئيس الأمانة العامّة الفنّية للمجلس الأعلى عضوا في المجلس الأهلي، وتكون مهمّته توثيق الصلة بين المجلسين وتحقيق السّريان السّلس للمعلومات بينها، ويكون المجلس الأهلي أداة لتحقيق المشاركة الأهلية في رسم السّياسات ووضع الخطط وبرامج العمل، والمساهمة الفعّالة في تنفيذ هذه البرامج.

ج - الهيئة الوطنية للبيئة:

تتولّى الهيئة رسم السّياسات والخطط والبرامج في مجالات حماية البيئة وصون التّراث الطّبيعي، ويرتبط بذلك وضع المعايير البيئية، ويكون لها مجلس إدارة يجمع بين عضويته ممثلين للوزارات المعنية بشؤون البيئة وللمؤسّسات الأهلية العامّة وعدد من الخبراء، ويكون رئيس الأمانة الفنّية عضوا في المجلس، وكذلك يكون رئيس الهيئة الوطنية للبيئة أو وزير البيئة عضواً في المجلس الأعلى للتّنمية المستدامة[1].

---

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التّنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الرّاهنة والتّحدّيات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، السّنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

المطلب الأوّل: مخطّط عمل للبيئة والتّنمية المستدامة.

– ضرورة وضع إستراتيجية ومخطّط عمل:

تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية مستدامة ولكن من المؤكّد أنّ اتّساع المشاكل الايكولوجية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتّنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

فرغم الموارد الطّبيعية الهائلة المتوفرة في بلادنا والاستثمار الباهظ في الموارد البشرية، إلاّ أنّ الأسباب الرّئيسية للأزمة الايكولوجية التي نعيشها ترجع بصفة واضحة لسبب قانوني بحت، ومن الأكيد أنّ هذه الأسباب مرتبطة بالنّقائص في السّياسات المتّبعة خاصّة في ميادين الاستغلال والاستعمال العقلاني للموارد الطّبيعية وتهيئة المحيط، والمردودية في النّفقات العمومية ومشاركة القطاع الخاص...

ويتّضح لنا أنّ الوسائل الكفيلة لمعالجة هذه الأزمة يجب إدماجها في إطار التّغيرات والتّحولات الاقتصادية والدّستورية للبلاد، ومن الإجراءات التي يمكن أن تؤثر بصفة موجبة إن أُحسن تطبيقها، هي التّوجه نحو الاقتصاد الحرّ وتفعيل المبادلات الدّولية والتّغيرات الأساسية والهامّة في الجباية والأسعار وتقديم المساندات والإعانات وغيرها..

ولكن هذا يبقى غير كافي، فمن الضّروري تحديد أهداف ذات نوعية عالية وتعيين صيغة تهيئة البيئة التي يجب تطبيقها في إطار مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

ولمواجهة مختلف التّحدّيات المسطّرة باشرت وقرّرت الحكومة إنشاء إستراتجية شاملة للنّهوض والإصلاح في مجالي البيئة والتّنمية المستدامة[1]، ترتكز على أداتين هامتين:

- مخطّط عمل وطني للبيئة والتّنمية المستدامة (PNAE.DD).
- إستراتجية وطنية للبيئة التّنمية المستدامة (SNE.DD).

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، لعام 2003.

– تحديد الأهداف العامّة للإستراتجية الوطنية:

من خلال تحليل أسباب العوامل المتدّخلة في حدوث ظاهرة الأزمة الإيكولوجية للبلاد، تتّضح لنا شساعة وخطورة مشاكل البيئة في الجزائر، هذه المشاكل تؤثر على صحّة ونوعية النّمط المعيشي للسّكان، كما تؤثّر على الإنتاجية واستمرارية الرّصيد الطّبيعي، وكذلك مردودية استعمال الموارد وطبيعة المنافسة الاقتصادية عموماً. لذلك حُدِّدت الأهداف العامّة للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التّنمية المستدامة، وتتمثّل إجمالاً فيما يلي:

أ– تحسين صحّة ونوعية معيشة المواطنين وذلك من خلال:

- تحسين خدمة الاستفادة من الماء الشّروب وتحديث شبكات الصّرف والتّطهير.
- تخفيض الأخطار النّاتجة عن التّلوث الصّناعي.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وخاصّة في نواحي المناطق الصّناعية.
- إلغاء استعمال البنزين الذّي يحتوي على مادّة الرّصاص وتحسين نوعية المازوت.
- تخفيض إنتاج القاذورات والنِّفايات، وإدخال تقنيات جديدة لتسيير وإدماج النِفَايات (وهذا الأمر يتعلّق أساساً بالجانبين القانوني والمالي).
- تحديث الإطار القانوني والدّستوري في تسيير البيئة، قصد تحسينها.

ب– المحافظة على الرّصيد الطّبيعي وتحسين مردوديته، وذلك من خلال:

- توضيح وتفعيل القانون العقّاري خاصّة فيما يتعلّق بالأراضي المخصّصة للزّراعة أو الرّعي (سواء كان ذلك قصد التملُّك أو للاستعمال الذّاتي).
- استعمال عقلاني للموارد المائية واختيار أنجع التّكنولوجيات في عمليات الإنتاج.
- الوصول إلى تحقيق هدف الأمن الغذائي المنشود.

• تكثيف الغطاء الغابي وتأهـــيل المناطق المحمية.

• المحافظة على المناطق السّاحلية وتكييفها والاعتناء بها.

• تعيين إطار قانوني يُمكّن السّكان المحليين ومختلف الشّركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصّة تتعلّق بالمحافظة على التّراث الطّبيعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

• تقوية التّنمية المحلية والرّيفية لتكثيف الشّغل، وتحقيق العمالة محلياً (خاصّة في الرِّيف قبل انتقالها إلى المدينة فتزيد من تراكم الوضع).

• تعزيز وتنويع الصّادرات لضمان ديمومة الموارد والسّعي إلى الاحتفاظ بها.

ج- تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة، وذلك وفق الآتي:

• الاستعمال العقلاني للموارد المائية وترشيدها.

• الاستعمال العقلاني للموارد الطّاقوية واقتصادها.

• الاستعمال العقلاني للمواد الأولية وتنميتها.

• رفع نسبة معالجة النِّفايات، واسترجاع المواد الأولية.

• تحويل المؤسّسات العمومية الملوثة للبيئة والعاجزة مالياً.

د- المحافظة الشّاملة على الإقليم، وذلك ضمن تحقيق ما يلي:

• تكثيف الغطاء النّباتي وتنويعه وزيادة مساحته.

• رفع عدد المناطق المحميّة والمناطق الرّطبة، والمناطق المهيّأة والمخصّصة للتّنمية المستدامة.

• المحافظة على الواحات وحمايتها من القاذورات والملوحة (ارتفاع مستوى الّمياه المالحة).

3- تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية:

من المنتظر أن تتمكّن هذه الإستراتيجية من وضع الرّكائز الأولية لتنمية مستدامة، وهذا انطلاقاً من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمثّلان في:

أ- إدماج حقيقة الإقليم في الإستراتيجية التّنموية للبلاد، قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.

ب- وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخرّبة لها، والتّحكم في النّمو النّاتج من النّشاطات الاقتصادية، خاصّة تلك المتعلّقة بالقطاع الخاص.

المطلب الثّاني: السّلطة البيئية.

إنّ السّلطة البيئية تتطلّب تدعيمها وتقويتها في مختلف الأطوار المتعلّقة بها، سواء كان ذلك في مرحلة التّوجيه أو عند القرار أو في مرحلة التّنفيذ للسّياسة البيئية (المجلس الأعلى للبيئة والتّنمية المستدامة، الدّوائر الوزارية، الوكالات البيئية، الولايات، الهياكل الجهوية والمؤسّسات..).

مع ضرورة إشراك القطاع الخاص من خلال إعطاء دفع جديد للمهام المنوطة به على اعتباره سبّاقاً في الخدمات، وذلك من خلال تفعيل الحكم الرّاشد[1].

بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية من خلال إطار خاص تنظيمي قصد السّماح لمختلف الفئات الجماهيرية من مواطنين وجمعيات للمشاركة في الحفاظ والتّسيير للموارد المائية والموارد الطّبيعية، وتستند السّلطة البيئية على مجموعة من الإجراءات والأدوات منها ما هو قانوني أو دستوري، ومنها ما هو اقتصادي مالي وغيرها من الإجراءات المختلفة.

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، مرجع سابق، ص 30.

1- الإجراءات القانونية والدستورية:

نظراً لوجود فراغ قانوني رهيب خاصّة فيما يتعلّق بالجانب البيئوي الهادف إلى تحقيق التّنمية المستدامة، لذلك اعتمدت عدّة إجراءات في هذا الشّأن، لتفعيل الأداة القانونية والقضائية، وهذه الإجراءات تكتسي أهمية بالغة حيث تُغطي عدّة مجالات القصد منها:

- تكييف القوانين المتعلّقة بالبيئة وتهيئة الإقليم مع أهداف التّنمية المستدامة، وإصدار وتشريع قوانين جديدة تتعلّق بكلٍ من (النِّفايات، السّاحل، الجبل..)، مع زيادة التّطبيق الميداني للقوانين الموجودة حالياً فيما يتعلّق بـــ (الماء، التّحكم في الطّاقة..) وبشكل أكثر صرامة مع توضيح أكثر لصيغة الملكية وكيفية استعمال الموارد الطّبيعية.

- تقوية قدرات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ومصالح الفروع الوزارية، والوكالات المهتمّة بالبيئة والمدينة، والجماعات المحلّية خاصّة البلديات وكذا الشّركات وأعوان القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.

- تخطيط وتسيير مشاريع ذات فعالية مباشرة على البيئة، وهذا بإنشاء محافظة وطنية للتّكوين في ميدان الـــبيئة (C N F E).

- تقوية شبكة المراقبة ومتابعة نوعية مختلف أشكال البيئة من (ماء، هواء، أراضي..) وهذا بإنشاء المرصد الوطني للبيئة والتّنمية المستدامة (O N E D D).

- تطوير الهياكل القانونية، وهذا بإنشاء الآليات المهمّة والمساعدة التّالية:

- الوكالة الوطنية للنِّفايات (A N D).
- المحافظة الوطنية للسّواحل (C N L).
- مركز وطني للتّكنولوجيات ذات إنتاج أكثر نظافة (C N T PP).
- مركز تطوير الموارد البيولوجية (C D R B) .

- إصدار وتفعيل آليات اقتصادية ومالية وذلك من خلال تكييف الأسعار والأثمان، وإعادة النّظر في الجباية البيئية، خاصّةً الرّسوم المتعلّقة بالأنشطة الملوّثة، مع إحداث رسوم إضافية على المحروقات الملوّثة (خاصّة البنزين بالرّصاص والمازوت العادي)، ورسوم على كل ما من شأنه أن يُحدث تلوثاً (ماء وهواء..).

- الصّندوق الوطني من أجل البيئة (F N E)، الذّي تحوّل فيما بعد إلى الصّندوق الوطني للبيئة واللاّ تلويث (F N E P) [1]، الذي يمكن له أن يوفر موارد مالية إضافية، يمكن أن تُوظّف في تحقيق استثمارات بيئية قصد تحقيق التّنمية المستدامة.

- **لمحة عن التّشريع القانوني في مجال حماية البيئة بالجزائر[2]:**

القانون: 19-01 الصّادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001.

-عقوبة مالية قدرها 5.000 دج ضدّ كل شخص طبيعي لو أهمل النّفايات.

-يعاقب كل شخص طبيعي أو معنوي بغرامة تُقدّر بين 1.000 دج إلى 50.000 دج.

لمن يمارس نشاط صناعي أو تجاري حرفي أو غيره، ويرمي النّفايات أو يهملها مع إهمال النّفايات في أي موقع غير مخصّص لها وفقاً للمادة 57.

- يعاقب حائزو أو منتجو النّفايات الخاصّة الخطرة من 50.000 دج إلى 100.000دج، إذا خالفوا التّعليمات حسب المادة 21، وهو ما نصّت عليه المادة 58.

- نصّت المادة 59 على عقوبة مالية قدرها 100.000 دج إلى 200.000 دج ضدّ كل جزائري يستعمل المنتجات الضّارة التي تشكّل خطراً على الأشخاص في صناعة مغلفّات تستعمل لحفظ المواد الغذائية.

---

(1) LE FONDS NATIONAL DE L ENVIRONNEMENT ET DE DÉPOLLUTION.

(2) محمد مدني بوساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشّريعة والنّظم المعاصرة، الرّياض – الجزائر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، دار الخلدونية للنّشر والتّوزيع، 2004، ص 39 – 40.

- نصّت المادة 60 على عقوبة الحبس من شهرين إلى سنة وغرامة مالية قدرها 200.000 دج إلى 400.000 دج، لإحدى العقوبتين ضدّ كل من يستعمل مغلّفات المواد الكيماوية في تغليف مواد غذائية مباشرة.

- نصّت المادة 61 على عقوبة الحبس من 3 أشهر إلى سنتين، وبغرامة مالية من 300.000 دج إلى 500.000 دج، بإحداها ضدّ كل من خالط النّفايات الخاصّة بالأخرى.

- المادة 62: حبس من06 أشهر إلى سنتين وبين 400 إلى 800 ألف دج لكل من سلّم أو عمل على تسليم النّفايات الخطرة إلى منشآت غير مرخّصة أو غير مخصّصة بغرض معالجتها.

- المادة 63: حبس من 08 أشهر إلى 03 سنوات، 500 إلى 900 ألف دج ضدّ كل منشأة لمعالجة النّفايات لا تتقيّد بأحكام هذا القانون[1].

- المادة 64: حبس من سنة إلى ثلاثة سنوات، وغرامة مالية قدرها 600 إلى 900 ألف دج، أو بإحدى العقوبتين فقط كل من قام بإيداع أو إخفاء أو وضع أو إهمال النّفايات الخطرة من مواقع غير مخصّصة لهذا الغرض.

- المادة 65: عقوبة من 06 إلى 78 شهرا، غرامة مالية 100.000دج أو بإحدى العقوبتين ضدّ من لا يقوم بإعادة تأهيل المنشآت، ومعالجة النّفايات بعد نهاية الاستغلال أو الغلق النّهائي.

- المادة 66: عقوبة مشدّدة من 05 إلى 08 سنوات، غرامة قدرها 100.000دج إلى 500.000 دج، ضدّ كل من استورد أو صدّر أو أهمل عبور النّفايات الخاصّة الخطرة متعدّياً على أحكام هذا القانون، وتضاعف جميع العقوبات السّابقة في حالة العودة[2].

---

(1) محمد مدني بو ساق، مصدر سابق، ص 39.

(2) نفس المصدر السابق، ص 39 – 40.

ملاحظة:

المادة 64: تعدّل أحكام المادة 203 من القانون رقم 01-21 المؤرّخ في 07 شوّال 1422 الموافق لـــ 22 ديسمبر 2001، والمتضمّن في قانون المالية لسنة 2002، تحرّر كما يأتي:

المادة 203: يؤسّس... "بدون تغيير حتى" النّفايات الصّناعية الخاصّة، والنّفايات الخاصّة الخطيرة المداخيل... "بدون تغيير حتى" وإزالة التّلوث.

تمنح مهلة سنتين ابتداء من أوّل يناير 2005 للمنتجين أو المخزّنين للنّفايات الصّناعية الخاصّة الخطيرة لمعالجة أو العمل على معالجة نفاياتهم حسب الشّروط المطابقة للتّنظيم المعمول به.

المادة 142: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 062 – 302 وعنوانه تخفيض معدّل الفائدة الخاص بالاستثمارات، يقيّد في هذا الحساب: في باب الإيرادات... "بدون تغيير حتى" القروض الصّغيرة.

– الإعانات المسجّلة في ميزانية تسيير الوزارة المكلّفة بالبيئة والمخصّصة لدعم القروض الموجّهة إلى حماية البيئة وإزالة التّلوث.

في باب النّفقات: النّفقات الموجّهة إلى القروض الموجّهة إلى حماية البيئة ولإزالة التّلوث... "الباقي بدون تغيير "...

– بالنّسبة لتوزيع الاعتمادات المخصّصة بعنوان ميزانية التّسيير لسنة 2005، حسب كل دائرة وزارية فهو مخصّص للتّهيئة العمرانية والبيئة وقُدِّر بحوالي (702.436.0000 دج).

2– أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر.

على الرّغم من تعذّر ونقص المعلومات بالنّسبة لهذا الجانب من الوسائل فيما يخصّ الجزائر إلاّ أنّه يمكن حصر أهم هذه الوسائل على النّحو التّالي:

أ- أساليب معتمدة من أجل حماية طبقة الجّو: فقرة (205 من ق.م 2001)[1].

ب- أساليب معتمدة من أجل حماية المياه من التّلوث.

ج- أساليب معتمدة من أجل حماية السّواحل والغابات، وغيرها من الأساليب.

فبعد المراقبة والإحصاء من مصلحة مسح الأراضي تأتي مهام مصلحة البيئة كتكملة للعملية السّابقة وذلك من خلال القيام بالمهام التّالية:

- دراسة وثائق الإنتاج للمصانع الجديدة.

- فحص التّسجيلات والمراقبة من خلال انحراف الشّيكات الموجّهة لمختلف القطاعات في كل ولاية إلى مديريات الهيئات الصّناعية، الخدمات، الضّرائب بالبلديات، السّجلات التّجارية، مديريات المنافسة والأسعار وغيرها.

ومن بين التّحصيلات المالية حسب النّوع هناك:

- الضّريبة على النّشاطات التي تنتج تلوّث خطير.

- الضّريبة على التّلوث الجوّي.

- الضّريبة على إنقاص مخزون النّفايات، حسب المادة 205 من قانون المالّية لعام 2001 التي ينصّ عليها القانون (1/19) لـــ (2004/12/12) المتعلّق بالنّفايات.

- الضّرائب على النّفايات الخاصّة بالقطاع الصّحي (المستشفيات):

حسب قانون المالّية (2002) (1/21) المؤرّخ في: 2001/12/22 الفقرة 2004 الخاصّة بالضّريبة على النّفايات المرتبطة بالنّشاطات الخاصّة بالقطاع الصّحي. وفي إطار التّطبيقات لهذه الضّريبة تُنفّذ مديريات الصّحة على مستوى كلّ ولاية عدّة مهام منها:

---

(1) نفس المصدر السابق، ص 40.

- القيام بزيارات على مستوى هذه القطاعات.

- إحصاء كمّيات النّفايات لهذه البنايات في حالة المستشفيات، حيث تقوم مديرية الصّحة بمصادرة هذه النّفايات طبقاً لقانون الضّرائب.

- إحصاء المواد الكيماوية التي تمّ حرقها.

- تحصيل ضريبة رفع النّفايات:

من خلال هدف تحسين تسيير النّفايات الصّلبة في المناطق الحضرية على مستوى البلديات، وتخفيض تكلفة جمع النّفايات المطلوبة من البلديات التي تقوم بتحصيل التّطهير (جمع النّفايات).

- ضريبة الوقود:

حيث تقوم الدّولة بتحصيل الضّريبة على الوقود على مستوى كل ولاية.

وتقوم مصلحة الضّرائب بتحصيل الضّريبة على الوقود وعلى الموارد البترولية.

- الأعمال المؤدّاة لتحصيل هذه الضّريبة:

من أجل القيام بتحصيل الضّرائب هناك العديد من الأعمال الواجب تنفيذها:

- إحصاء وتطهير القائمة الإجمالية في كل البلديات والمناطق الملوّثة.

- إعداد ملف مشترك مع مختلف مصالح الولاية.

- المراقبة والاتّصال المتواصل بما في ذلك ا القيام بزيارات ميدانية.

إقامة الأيّام الدّراسة كالملتقيات والنّدوات وغيرها، خاصّة تنظيم النّدوات مع المعنيين حيث تُنظّم مديريات البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مصالح الضّرائب ومختلف المصالح المعنية في الولايات من أجل معالجة الأهداف التّالية:

- دراسة مشاكل تحصيل الضّرائب.

- تقديم وسائل الإشعار بضرورة التّحصيل الضّريبي.

- تشجيع مصالح الضّرائب على رفع معدّات الضّريبة للتّقليل من طرح النّفايات.

وفي إطار رفع معدّلات التّحصيل ومن أجل معرفة المشاكل التي لا تخصّ تحصيل الضّريبة تقوم مديريات البيئة في كامل ولايات التّراب الوطني بعدّة زيارات على مستوى البلديات ومختلف الوحدات الصّناعية وغيرها، وانتهاءً بوضع سياسة طموحة في مجال التّكوين والاتّصال والإعلام باتّجاه كل المتعاملين الوطنيين والمحلّيين وتحضير الصّناعيين وإشراكهم في مجال البيئة ليتحملّوا مسؤولياتهم، بالإضافة إلى الاستعانة بشرطة العمران وحرّاس الغابات ومراقبي السّواحل، وغيرهم من المعنيين بالمجالات المتعلّقة بالبيئة والإنسان، في سبيل الحفاظ على الموارد الموجودة، قصد الوصول إلى تحقيق التّنمية المستدامة[1].

المطلب الثّالث: مخطّط العمل والنّشاط الأوّلي (ذي الأولوية).

يساهم هذا المخطّط مع الأهداف السّابقة الذِكر، في تسريع تفعيل وتنفيذ إجراءات تساند برنامج الحكومة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، هذه الإجراءات التي تسير وفق ظروف قانونية ملائمة، ومن المنتظر أن تأتي بثمارها في أقرب الأوقات.

مخطّط التّمويل يرمي إلى الاستعمال العقلاني للأموال العمومية لمصلحة البيئة الرّامية إلى تحقيق مسعى التّنمية المستدامة، ورفع مستوى هذه النّفقات خلال العشرية القادمة.

- عُقدت ندوة دولية في الجزائر من أجل مناقشة مخطّط العمل الوطني للبيئة والتّنمية

---

(1) شميد هايني ستيفن، تغيير المسار: منظور عالمي للأعمال التّجارية والصّناعية حول التّنمية والبيئة، عمان، دار البشير للنّشر والتّوزيع، 1996، ص 142.

مستدامة (PNAE-DD)، وذلك في الفترة من (17 إلى 18 جوان 2002)، من أجل توضيح الرّؤى للشّركاء الأجانب، ومن خلال ذلك فإنّ المشاكل البيئية المتعلّقة بالجزائر سوف تؤخذ بالحسبان كجانب مهم جدّاً في عملية الانتقال الاقتصادي للدّولة، من حيث أنّ هذا المخطّط سوف يُمكّن الجزائر من أن تعالج كذلك عملية الانتقال البيئي.

- لمحة عن التّقرير الوطني للبيئة:

تمّ في سنة 2000 نشر تقرير وطني عن حالة ومستقبل البيئة سُمي "R N E 2000".

هذا العمل الجبّار ما هو إلا ثمرة تشاور وتبادل مختلف الآراء مابين عدّة أطراف، من بينها فروع وزارية، وكالات ذات طابع بيئوي، جامعات ومقرّات بحث، شركات ومكاتب دراسات، وغيرها..

ووصل هذا العمل لتشخيص ثلاث محاور هامّة، تتمثّل فيما يلي:

أ- الوصول إلى التّحديد بدقّة الظّواهر الضّعيفة من الطّابع المادي للإقليم.

ب- التّأكيد على عجز وعدم كفاية الوظائف الدّستورية والقانونية.

ت- اكتشاف الثّغرات ونقائص في السّياسات العامّة المتّبعة.

نظراً لارتباط هذه العوامل الثّلاث إضافة إلى تدهور المحيط في مختلف أشكاله يمكننا أن نعتبر هذا المقرّر مرجعاً ثميناً حيث:

- يعتبر وسيلة لاكتساب المعلومات من طرف السّلطات العمومية والمعاهد المختصّة، كما أنّه يزيد في توعية المواطنين على حالة تدهور المحيط والأخطار المتوقّعة، وإذا ما كانت أسباب هذه الأزمة الايكولوجية التي نعيشها تدوم في الوقت والزّمن.

- كما يمكن اعتباره أيضاً أساس قفزة للإنقاذ في إطار نمط الإرشادات التي عيّنها هذا المقرّر:

أ- إنشاء إستراتيجية وطنية للبيئة.

ب- تهيئة مخطّط وطني للفعالية للبيئة والتّنمية المستدامة، التي وافق عليهما وتمّ تطبيقهما ميدانياً

رغم أنّ الفترة الزّمنية ضيّقة جدّاً لحصر حالة التّغيرات الحسّاسة لحالة البيئة، لكن التّمرين أصبح ضرورياً وهذا لعدّة أسباب، نوجز أهمّها فيما يلي:

- متابعة مستمرّة لحالة البيئة.
- إعطاء وتقديم كافّة المعلومات.
- توعية دائمة للمواطنين والسّلطات المعنية بالأمر.
- تعيين التّحولات والتّغيرات الموجبة.
- تعريف وتحديد بالدقّة اللاّزمة النّقائص في السّياسات الجديدة التي طُبّقت.
- تسليط الضّوء على الميادين الجديدة في الفعّالية.

أمّا التّقرير الوطني عن حالة البيئة ومستقبلها لعام 2003 فهو يحتوى على خمسة أجزاء مقسّمة على النّحو التّالي:

- الواجهة الخلفية (واجهة اقتصادية – اجتماعية للدّراسة).
- التّذكير بالحساسيات البيئوية للإقليم.
- نظرة على وضعية البيئة والسّياسات المتّبعة.
- مؤشّرات على التّبعات والنّفقات النّقدية للسّياسات المتّبعة.
- الإنجازات الكبرى خلال الأربع سنوات الأخيرة.

حيث أنّ الجزء الأوّل يتناول الجّو الذّي تحدث فيه التّحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا الظّروف الخاصّة للتّغيرات البيئية.

أمّا الجزء الثّاني فيوضّح ضعف الموارد الطّبيعية، وقدرة تدهورها الطّبيعي، وحساسيتها السّلبية للفعاليات البشرية.

كما نجد أنّ الجزاء الثّالث مخصّص لدراسة العوامل الطّبيعية للإقليم وموارده والسّياسات المتّبعة بشأنه.

أمّا بالنّسبة للجزء الرّابع فهو مخصّص لمجال النّفقات النّقدية للسّياسات المتّبعة، وينقسم إلى قسمين:

أ- الملاحظات التي تتعلّق بكل من الماء والهواء، والقاذورات والنّفايات، والفقر.

ب- تقديم أوّلي للنّفقات النّقدية النّاتجة عن تدهور البيئة من تسرّب وفقدان المياه وتلوّث الهواء، وتدهور الأراضي وازدحام العمران عليها، إضافة إلى تلف الغطاء الغابي، والخسائر الاقتصادية المنجرّة عنه.

والجزء الخّامس والأخير، خصّص لحصر الإنجازات في الفترة بين (2000-2003)، وذلك قصد وضع أسس جديدة لسياسة متقدّمة للبيئة والتّنمية المستدامة، والتي تشتمل على:

- القوانين الخاصّة للجيل الثّاني التي تتّسم بتقدُّم ملحوظ للقانون الجديد للبيئة في الجزائر.
- المؤسّسات الجديدة في خدمة التّنمية المستدامة.
- الوسائل الاقتصادية والمالية من أجل سياسة جديدة للتّموين في خدمة التّنمية المستدامة.
- تطبيق مخطّط عشري وهو المخطّط الوطني للفعالية البيئية والتّنمية المستدامة.

ويمكننا القول أنّ إنشاء أوّل مخطّط خماسي للبيئة عرف تقدّما ملحوظا على العموم[1].

---

(1) راجع تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة البيئة والإقليم، لعام 2003.

نعلم أنّ الجزائر تعاني من أزمة إيكولوجية كبيرة، تؤثّر بشكل مباشر على صحّة المواطنين، وكذا على ديمومة النّظام الحيوي، وعن تحقيق التّنمية المستدامة في البلاد وقدرة الأجيال القادمة في امتلاك الثّروات الضّرورية لتلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

- تشخيص هذه الوضعية هو ما يحتويه المقرّر الوطني للبيئة (R N E)[1] ومستقبله، فانجراف التّربة، وقلّة الموارد المائية، وكذا تلف الغطاء النّباتي، وفقر الأشكال البيولوجية، دون أن ننسى التّغيرات المناخية للمدى البعيد وتأثيرها على كمّية الأمطار، كل هذه العوامل قد تكون حاجزاً لتقليص الفقر وتحسين مردودية التّنمية المستدامة من جهة. ومن جهة أخرى، فإنّ سوء وضعية الصّرف الصّحي وتصفية للمياه المستعملة، وانتشار القاذورات المنزلية والأوساخ وتلوّث الهواء[2] قد تُكوِّن خطراً على المواطن، بحيث تعرِّض الكائنات الحيّة إلى التّسمم، وكذا انتشار الأمراض والأوبئة، مع تعرّض الثّروة الحيوانية المائية للتّلف، وتعرّض الثّروة النباتية إلى الهلاك كذلك.

كما تبنّت الجزائر التّعليمات المنبثقة عن قمّة "ريو ديجانيرو" بالبرازيل التي تمّت في جوان 1992، والجزائر في طريقها إلى اقتصاد السّوق، ممّا يسمح لها بإدماج العناصر الكفيلة لتنمية مستدامة في إطار سياستها للتّحولات الاقتصادية التي بادرت إليها.

---

(1) نفس المرجع السابق، برنامج عن تسيير البيئة، تعاون جزائري ألماني، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، عام 2003.

(2) أصبح التلوث منذ عام 1971 ضمن مفردات علم البيئة، ويعني الإدخال المباشر أو غير المباشر لمفسد أو متلف بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي، يؤدي إلى الإخلال بالتّوازن البيئي، ووفق التّصنيف الذّي وضعه 'تيرنيز' سنة 1968 عن طريق تحليل الأوساط المستقبلة للملوثات فقد حدّدها على النّحو التّالي:

- الأوساط الملوّثة بالرّوائح (الشّم).
- الأوساط الملوّثة بالطّعم (الذّوق).
- الأوساط الملوّثة بالضوضاء (السّمع)، إضافةً إلى إخلال الصُّورة (النّظر)، والنّاحية الجمالية الطّبيعية.

فنجد أنّ التّنمية الاقتصادية يمكن أن تساعد في المحافظة على البيئة، كما أُكّد عليها خلال العشر سنوات الفارطة، فعوضاً من تقليص التّنمية نغيّر النّوعية والمنهجية على حدٍّ سواء لضمان حماية البيئة.

كما أنّ محاربة تلف الموارد والتلوّث في مختلف أشكاله، يتطلّب تكنولوجيا عالية، والتي لا يمكن توافرها إلاّ بتوصية من محافظة البيئة والتّنمية، إضافة إلى توفير ميكانزمات اقتصادية لخدمة البيئة.

علما أنّ العلاقات بين شروط ومتطلبات البيئة وتلبية كافة حاجيات السّكان معقّدة جداً، لأنّ التّنمية مرتبطة بقدرة المحيط وأهليته لتوفير حاجيات المواطن في الحاضر والمستقبل .

ومن المعروف أنّ تدهور المحيط وحالته السيّئة، له أثر مباشر على الفئة المعوزة أو المحرومة من المواطنين خاصّة فيما يتعلّق بصحّتهم ومداخيلهم وقدرتهم الشّرائية.

لذلك وجدت الجزائر ضرورة ملحّة لإنشاء إستراتيجية وطنية للبيئة (SNE) مستندة على تقرير سنة 2000 لحالة ومستقبل البيئة[1]، وهذا لوضع نفسها في منطق التّنمية المستدامة، وهي إستراتيجية ترتكز على ثلاث محاور أساسية:

– إعطاء دفع للتّنمية الاقتصادية من خلال إعادة النّظر في الإستراتيجية، لتقليص الفقر وتوفير مناصب الشّغل.

– المحافظة على الموارد الطّبيعية ذات حساسية، الضّعيفة والمحدودة كالمياه، والأراضي والغابات وغيرها من أجل تحقيق تنمية للمدى الطويل.

– تحسين الصحّة العمومية للمواطن بتسيير أفضل للأوساخ والقاذورات والغازات.

---

(1) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، عام 2003، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

ففي كلّ الأحوال الرّجوع إلى التّنمية المستدامة أمر ضروري، ولهذا الشّأن فالجزائر تبقى مطالبة بتنمية القطاع الخاص الذّي يعتبر قطاعاً حيوياً.

ومن جانب آخر يتمّ التّأكيد على ضرورة وضع إجراءات جبائية ملائمة، إضافة إلى تقوية وتعزيز آليات الضّمان كحتمية ضرورية لتّنمية شاملة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

فالاستقرار "الميكرواقتصادي"[1] وحده غير كافي للوصول إلى إنجاز هذا الهدف لأنّ الاقتراب الشّامل ضروري، من خلال أنّ أهداف التّنمية متنوّعة، والسّياسات التّنموية مرتبطة ببعضها البعض. فالتّنمية المستدامة يجب غرسها في إطار يتدخّل فيه كلّ المجتمع، ولابدّ للدّولة أن توفّر لمختلف الإدارات والجمعيات التّوجيهات اللاّزمة.

كما يمكن القول أنّ الجّو الذّي تسود فيه التّحولات الاقتصادية ملائم، مع وجود فرصة سانحة لإدماج انشغالات البيئة وأخذها بعين الاعتبار، فتحديد واستعمال ملائم لمختلف المساعدات والإعانات، وحقيقة الأسعار وآليات السّوق هي المؤشّرات الاقتصادية في المواد الأولية والموارد الطّبيعية من أجل محاولة خفض استعمال المواد الملوثة للبيئة.

كما أنّ توجّهات التّنمية البشرية في الجزائر تسعى في المستقبل ضمن إطار الخطط الإنمائية لتحقيق الأهداف التّالية:

- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، لضمان عنصر الاستدامة في عملية التّنمية.

- خلق مصادر جديدة للدّخل الوطني تكون بديلة لدخل النّفط باعتباره مصدراً غير متجدّد وقابل للنّفاذ.

- تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدّخول.

---

(1) تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مصدر سابق.

- المحافظة على المستوى المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار.

- الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المقدرة المعرفية والمهارية، وتكثيف برامج التّعليم والتّدريب والتّأهيل للقوى العاملة الوطنية.

- بناء الهياكل الاقتصادية الإرتكازية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وضمان كفاءته.

- تحقيق تنمية مكانية واجتماعية متوازنة لعموم البلاد.

- التّقييم والمتابعة المستمرة لتحقيق التّنمية البشرية بما يتّفق والمعدّلات الدّولية والخصوصيات الوطنية.

خلاصة المبحث الأوّل:

قصد الوصول إلى تحقيق التّنمية المستدامة، فإنّ الجزائر عَمِدَت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عامًّا للانطلاق والتّفكير، وحيّزا محدّدا للتّنفيذ والتّنظيم.

وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه، مستعينة بتنظيمات قانونية، وإجراء اقتصادية، القصد منها وضع اليّد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطّريقة التي تكفل حقّ الأجيال اللاّحقة، واستعمال المستغّل منها بالكيفية العقلانية الرّشيدة، ضماناً لديمومة الموارد في سبيل التكفّل بالقضايا التي تشغّل الرّأي العام من فقر وتلوّث وغيره.

ولكن على الرّغم من كلّ ذلك إلاّ أنّ الطّريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثّغرات والنّقائص، خاصّة على المستوى القانوني والتّشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كلّ هذه الآليات، الأمر الذّي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحقّ الآخر.

ويسجّل للجزائر كثير من الخطوات المتميّزة، خاصّة فيما يتعلّق بالميدان البيئي، الذّي شهد صحوة وإن كانت متواضعة، إلاّ أنّها تمثل خطوة هامّة في بداية الطّريق، على أمل اعتماد نفس المنهج، خاصّة فيما يتعلّق بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ولعلّ المجلس الأعلى للتّنمية المستدامة والمجلس الأهلي والهيئة الوطنية للبيئة تعتبر فعلا آليات متميّزة، يمكن من خلالها تحقيق قفزات كثيرة في مجالات التّنمية المستدامة، لكنّها تحتاج إلى تفعيل أكثر جدّية، آخذة في الحسبان كلّ نقاط القوّة وكذا مواطن الضّعف، مستعينة بكلّ الهيئات والآليات الأخرى التيّ إن انتظمت بشكل أكثر قانونية، بكلّ تأكيد ستظهر نتائج غاية في الأهميّة في سبيل تحقيق الاستدامة.

المبحث الثاني: آلية الحكم الصّالح وأثرها في تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر

في حقيقة الأمر إنّ كلّ الجهود الرّامية إلى تحقيق التّنمية المستدامة، وكل الآليات المعتمدة والحلول المقترحة بشأنها، سوف لن تأتي بثمارها المرجوّة، مهما صاحبها من صخب وضجيج، ما لم يتّم تفعيل آلية غاية في الأهمية، هي أداة الحكم الصّالح أو الرّاشد، وعلى الرّغم من عودة الاستقرار النّسبي الأمني والسّياسي في الجزائر، بعد كلّ تلك السّنوات الدّامية، التي كانت نتاج صراعات سياسية، ذكّتها أفكار زعمائها وأشعلت نار فتيلها الأوضاع المتردّية على الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية، حتى كدنا لا نلمس كيان لهذه الدّولة، من غياب للقوانين وانتهاك للحقوق، وذلك في فوضى عارمة. لكن يذكر للجزائر أنها استطاعت بعون الله أن تعيد القاطرة إلى سكّتها والمياه إلى مجاريها ولو كان ذلك بشكل نسبي، إلاّ أنّه شتّان بين الأمس واليوم، على الرّغم من كل مواطن الفساد المتفشّية وثقافة الإهمال و"البايلك" التي طبعت سلوكيات أغلب المواطنين وتصرّفات أعظم المسؤولين، ممّا زاد في اتّساع الهوّة بين الحكم والرّعية، فأصبح مصطلح "لا يعنيني" وإجابة "إنّهم الآخرين.. طبعاً لست أنا" هي الرّد الشّائع والمألوف وحتّى المتوقّع.

ففي حديث "لاندرونا سوس" مدير الوكالة الأمريكية للتّنمية الدّولية في واشنطن يوم 26 ماي 2005 أشار إلى أن منظّمات المجتمع المدني والأحزاب السّياسية التي كانت مقموعة، ساعد اليوم بصورة متزايدة على انتشار الدّيمقراطية في العالم النّامي، فوكالته تهدف إلى توسيع الحرّية والتّنافس السّياسيين، وترويج العدالة وحقوق الإنسان عن طريق حكم قانون محسّن، وتقوية المحاسبة في الحكومات بمساعدة الدّول على إنشاء أحكام وأنظمة قضائية.

كما نبّه وأشار إلى أن « التّنمية وإعادة البناء لن تعملا بصورة جيّدة بدون حكم صالح ورشيد ».

وأكّد أن دعم الولايات الأمريكية ومساعدتها لتنمية الدّيمقراطية يكون تقديراً لما يلي:

- وجود رابطة قوية بين المواطنين مع وجود دستور.
- مستوى "التّنافس السّلمي" بين أحزاب وجماعات سياسية ذات وجهات نظر مختلفة، وانتخابات تشترك فيها أحزاب متعدّدة ووصول إلى إدارة نظام قضائي، ووجود كوابح وتوازنات بين الفروع الإدارية، التّشريعية والقضائية للحكومة، ووجود حكم قانوني وحريّة الصّحافة.
- جهود على وقف الفساد على مستوى عال.
- اشتراك جميع المواطنين في حياة البلاد السّياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هذه الوضعية دفعت الجزائر منذ مدّة بالقيام بعمليات كثيرة ومتعدّدة للإصلاح السّياسي، وبالتّالي مواكبة المفهوم الجديد للتّنمية المستدامة، هذه الإجراءات الإصلاحية المتّخذة في مختلف البلاد، دفعت "تايلور" وكيل وزارة المالية الأمريكية بالإشادة بالجهود الحكومية المبذولة من أجل الإصلاح التي يتبنّاها مندوبو حوالي ستة عشرة دّولة عربية في مؤتمر الحكم الصّالح والتّنمية الذّي عقد في شهر فبراير من عام 2005 بالأردن.

كما أشار إلى أن إصلاح الحكومات يمكن أن يتمخّض عن استثمارات أكبر على المستويين الدّاخلي والخارجي، وبالتّالي خلق فرص عمل أكثر، ودعا إلى وضع مواصفات قياسية لإصلاح الحكم كي يضمنوا فاعلية مبادراتهم وقال أيضا: "إنّ وجود مناخ يسمح للعاملين في وظائف الخدمة العامّة بالعمل من أجل تحقيق أهداف معروفة، سيؤدّي إلى وجود حكم أفضل، وببساطة شديدة فإنّ ما يمكن قياسه يمكن فعله، وقال أن زعماء الدّول العربية يحقّقون بطولات في مكافحة الفساد وتطبيق برنامج الإصلاح الحكومية...!"[1].

---

(1) كمال رزيق، مقال بعنوان " التّنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصّالح والدّيمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السّنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

لمحة عن هيئة التّنمية الدّولية:

عملت الولايات المتّحدة الأمريكية على إنشاء مشروع هيئة دولية جديدة للتّنمية، وترجع الفكرة الأساسية إلى الكونغرس الأمريكي سنة 1985، وذلك بغرض تقديم قروض طويلة وبمعدّلات فائدة منخفضة للدّول النّامية الأشّد فقراً، والتّي لا تزيد متوسط الدّخول فيها عن 500 دولار سنويا للفرد، ولديها القدرة على استخدام رؤوس الأموال الخارجية.

ولكنّها تواجه صعوبات في تسديد هذه الأخيرة، فهي لا تقدّم الاعتمادات إلى الحكومات إلاّ أنّها تسدّد هذه الأخيرة في فترة زمنية تتراوح بين (35 — 40 سنة) وتقدّم الاعتمادات بدون فوائد، وهناك رسم خدمة سنوية يبلغ 0.5 من المبلغ المسحوب في كل اعتماد تقدّمه.

وقد بلغ الاقتراض المتجمّع لهذه المؤسّسة حوالي 127 مليار دولار، بينما بلغ الإقراض سنة 2001 حوالي 6.8 مليار دولار.

ويمكن لكلّ دولة، عضو في البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير الانضمام إلى هيئة التّنمية الدّولية، كما بلغ عدد أعضاء الهيئة في سنة 2001؛ حوالي 162 دولة.

وتعتبر إدارة البّنك الدّولي للإنشاء والتّعمير هي ذاتها إدارة الهيئة الدّولية للتّنمية، وتدخل حيّز التّنفيذ في 1960/09/21، وبدأت تمارس عملها في 1960/11/08، وتتلخّص أهم أهداف الهيئة في:

- إعطاء الدّفعة القويّة للتّنمية الاقتصادية في الدّول النّامية، وذلك من خلال توفير خدمات أساسية كالتّعليم والرّعاية الصّحية، ومرافق الصّرف الصّحي، وتساند الإصلاحات والاستثمارات من أجل الزّيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل.

- إعطاء القروض لمشروعات البّنية الأساسية، والطّاقة لتقوية البّنية الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادي، ومن ثمّ الوجه العام ككل.

كما تتمثّل موارد هذه الهيئة في الأوجه التّالية:

الاكتتاب المبدئي للدّول الأعضاء، والذّي يكون من علامات قابلة للتّحويل من حيث أنّ الاتّفاقية تقسّم الاكتتاب في رأس المال إلى فئتين أساسيتين هما:

- الفئة الأولى:

تتكوّن من الدّول ذات الدّخل المرتفع، وتقوم بتسديد كامل حصّتها على شكل عملات ارتكازية قابلة للتّحويل.

- الفئة الثّانية:

تضمُّ الدّول النّامية ذات الدّخل المنخفض، والمتوسّط وتسدّد 10 % بعملات قابلة للتّحويل، والقسم البّاقي يشكّل 90 % منها ويسدّد بعملتها الوطنية.

- التّحويلات التي يقتطعها البّنك الدّولي للإنشاء والتّعمير من صافي أرباحه.
- الاقتراضات التي تقوم بها الهيئة.
- المساهمات التي تقدّمها بعض الدّول الغنية.

ومن ثمّ لا يستفيد من نشاط الهيئة سوى الدّول النّامية، التي لا يتجاوز نصيب الفرد من الدّخل القومي الإجمالي فيها 375 دولار سنويا.

وعلى الرّغم من أنّ الهيئة مستقلّة من الوجهة القانونية والمالية عن البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير إلاّ أنّهما يشتركان في جهاز الموظفين.

ومن بين اللّجان الخاصّة بالتّنمية التي قرّرها مجلس محافظي البّنك الدّولي بإنشائها في أكتوبر عام 1974 لجنة التّنمية، والتّي تقوم بتقديم اقتراح تبحث فيه إمكانية إنشاء قناة ثالثة تقدّم معونات التّنمية للدّول النّامية، وذلك بشروط أكثر سهولة ويسر من تلك الشّروط التي يتطلّبها البنك.

وقد وافقت اللّجنة بالإجماع في اجتماعها الذّي عقدته بباريس في شهر يونيو 1975 على تقديم تسهيلات إضافية منفصلة للدّول النّامية، عن طريق الاقتراض، إلاّ أنّ الشّروط المسيّرة والتّي تتميّز بها هذه التّسهيلات، إنّما تتوقّف على ما سيحصل عليه البّنك من شروط مصاحبة لتدبير مصادر تمويل هذه التّسهيلات والقروض.

المطلب الأوّل: أهمّيّة الحكم الصّالح ودوره في تحقيق التّنمية المستدامة بالجزائر.

من المعروف أنّ مصطلح السّياسة لغةً، مشتّق من الفعل سَاسَ، يَسُوسُ، بمعنى القيادة والحكم، ومن المعلوم كذلك أنّ السّياسة تؤّثر بشكل مباشر على الآلة الاقتصادية في أيّ بلد، هذه الأخيرة تؤّثر بدورها وبصورة آلية على كامل المناحي الاجتماعية، ومن ثمّ على المستوى الأخلاقي للأفراد والرّعية، فتنعكس الصّورة على الوضع العام سلباً أو إيجاباً، وذلك من خلال الثّالوث المعروف، سياسة، اقتصاد، اجتماع.

ولأنّ العقل زينة، لذلك ميّزه الله سبحانه وتعالى وبثّ فيه القدرة على التّفكير والاستطاعة على التّدبير، فحتى علماء الأحياء أثبتوا أن السّيالة العصبية الحسيّة تنتقل إلى الحركية بعد أخذها الأمر من المركز العصبي الحسّاس، فتنعكس أفعال وحركات، التّي تعرف فيما بعد بالتّصرفات والسّلوكيات، لذلك كلّه نجد تبرير الحاجة المطلقة للحكم، أو بمعنى آخر الرّاعي للرّعية، ومنها جاءت الأسرة وربّها، وكانت الحكومة والشّعب.

ففي السّنوات الأخيرة شهد موضوع الحكم الصّالح نقاشات حامية واهتماماً متزايداً، لا لشيء، إلاّ لأنّه بات آليةً ترجع إليها كلّ النّهايات، من صلاح للأعمال أو غيره، كما أنّه صار موضوعاً ومادّة غاية في الأهمّيّة والحساسية، لأنّه الإطار العام والمرجع الأساس لكلّ المترتّبات واللّواحق وعلى كامل المستويات والمناحي.

كما أنّ الحكم الصّالح صار موضوعا مهّما في أي نقاش حول التّنمية، ذلك لأنّه مرتبط بالنّمو الاقتصادي وإحداثه، بصورة تكاد تكون مباشرة، فحتّى الدّراسات التّي

أجراها البّنك الدّولي تُظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الصّالح وارتفاع نصيب الفرد من الدّخل الوطني مثلاً، وغيره من النّتائج على المستويين "الماكرو" و"الميكرو" اقتصادي..

- وحسب "جون تايلور" وكيل وزارة المالية الأمريكية، تبعاً للأبحاث التّي أجراها صندوق النّقد الدّولي اتّضح أنّ إتّباع المقاييس الرّئيسية للشّفافية والوضوح تؤدّي إلى تخفيض سعر القروض الدّولية والمحلّية بنسبة تتراوح بين 07 % إلى 17 %، ممّا يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الصّالح عاملاً مخفّضاً لمخاطر الاستثمار.

كما أنّ الحكم الصّالح يزيد من فاعلية المساعدات ويشجّع على استخدام الموارد المحليّة بشكل أفضل، فالمناخ الذّي يهيّئه وجود سياسة قويّة مدعومة بمؤسّسات المساءلة العامّة يسهم بدون أدنى شك في ضمان أنّ أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتّالي يؤدّي إلى مزيد من التّنمية الاقتصادية مقابل أموال المعونات، وذلك مثلما تساعد الشّفافية والوضوح على أنّ الأموال لن تهدر أو يساء استخدامها، وبنفس الطّريقة يضمن الحكم الصّالح استخدامًا أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامّة المحلّية، إذن فلا عجب أن يكون صلاح الحكم هو لبُّ التّنمية الدّولية والمحلّية، وهكذا فإن صلاح الحكم السّياسي إذا أردنا تخفيض الفقر إلى النّصف في حدود عام 2015 في العالم، حسب أهداف قمّة الألفية، بات أمرا أساسيا، فصلاح الحكم ومحاربة الفساد والالتزام المستديم ببناء الكفاءات والقدرات أمر أساسي، إذا أردنا النّجاح في اجتثاث الفقر وتحقيق الاستدامة.

- عموماً وحسب المحلّلين فإنّ مصطلح الحكم الصّالح أو الحكم الجيّد، ظهر في أدب اللّغة الفرنسية في حدود القرن الثّالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة 1978، ليستعمل بعد ذلك في نطاق واسع ومعبّر عن تكاليف التّسيير وغيره[1]، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيّد في تسيير النّظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الدّيمقراطية التّي تنادي بها الشّعوب.

---

(1) كمال رزيق، مقال بعنوان " التّنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصّالح والدّيمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السّنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

وشاع استعمال هذا المصطلح في نهاية الثّمانينيات، في الوقت الذّي أصبح فيه تطبيق برامج التّعديل الهيكلي في العديد من الدّول يطرح العديد من الصّعوبات، التّي تمّ تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنّها أخطاء في تسيير الشّؤون العامّة، بسبب غياب الشّفافية في تسيير أمور الدّولة والتّغاضي عن المحاسبة.

وضمن اتفاقية شراكة "كوتونو" الموقعة بين الاتّحاد الأوربي و77 دولة من جنوب الصّحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي وفي المادّة التّاسعة، فإنّها تعرّف الحكم الصّالح على أنّه:

" تلك الإدارة الشّفافة والقابلة للمحاسبة لكل الكوادر من الموارد البّشرية، والطّبيعة الاقتصادية والمالية لغرض التّنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سليمة سياسية ومؤسّساتية، تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الدّيمقراطية وحكم القانون".

وفي نفس السّياق فإنّ الحلول المقترحة من طرف البّنك العالمي ضمن إطار ما اصطلح عليه "بالحكومة الجديدة والتّنمية"، والتّي يعرّفها البّنك على أنّها " الطّريقة التّي تُمارس بها السّلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدّولة قصد تحقيق التّنمية الشّاملة ". ومن مظاهر هذه الحكومة الجيّدة حسب رأي البّنك العالمي " **B M** " الأشكال التّالية:

- الشّكل العام للنّظام السّياسي.

- الطّرائق والمسارات التّي من خلالها تمارس السّلطة عملية تسيير الموارد الاقتصادية والطّاقات الاجتماعية لدّولة ما.

- قدرة هذه الحكومة على تشكيل وتقبُّل السّياسات المعتمدة والطُّرق العامّة التّي تمارس وتنفّذ بها صلاحيتها ومهامها الحكومية من خلال سلطاها الثّلاث.

ومن جهة ثانية فإنّ صندوق النّقد الدّولي " **F M I** " الذّي اعتمد البُعد الاقتصادي، عرّف الحكم الصّالح بأنّه ذلك الحكم الذّي يتميّز بشفافية حسابات الحكومة، وفعالية

وإدارة الموارد العامّة، واستقرار البيئة التّنظيمية لنشاطات القطاع الخاص"[1].

أمّا تعريف منظّمة الأمن والتّعاون في أوربا، من خلال الأخذ بالبُعد الاجتماعي فهو: "بناء وتعزيز المؤسّسات الدّيمقراطية وتشجيعها، إضافة إلى إرساء ثقافة التّسامح في المجتمع ككل".

أمّا تعرِيف منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية " O C D E "، من خلال البُعد السّياسي بأنّه يعني: " شرعية الحكومة ومحاسبة العناصر السّياسية في الحكومة مع احترام حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون".

من خلال ما سبق نجد أنّ تفعيل آلية الحكم الصّالح أمر ضروري في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة في أيّ دولة من العالم.

ومن خلال التّعاريف السّالفة الذّكر، يمكن القول بأنّ الحكم الصّالح يتواجد بوجود الحكومة الجيّدة والرّاشدة، وذلك حينما تتوافر العناصر التّالية التّي تتكامل فيما بينها[2]:

- توفّر ديمقراطية حقيقية تتضمن حريّة المشاركة وتمثيل الشّعب من الشّعب مع محاسبة الحكومة.

- حماية حقوق الإنسان وتثمينها.

- احترام مبدأ سيادة حكم القانون واستقلالية العدالة كحقّ التّقاضي، واستقلالية القضاة، والمحامين، وكل رجالات القانون[3].

---

(1) زايري بلقاسم، مداخلة بعنوان "الحكم الاقتصادي الرّشيد والكفاءة الاقتصادية"، ضمن فعاليات المؤتمر الدّولي حول الأداء المتميّز للمنظّمات والحكومات، الذّي عُقِد يـومي: 09/08 مـارس 2005، بجامعة ورقلة، الجزائر، ص 92.

(2) كمال رزيق، مصدر سابق .

(3) زايري بلقاسم، مصدر سابق، ص 92.

- سيادة المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامّة.
- إدارة حكومية سليمة محترفة وحيادية، خاصّة فيما يتعلّق بإدارة المال العام.
- صلاحيات وسلطات مشتركة، غير مركّزة لحكومة محليّة فعّالة، مع إشراك جميع الفعاليات من المواطنين، لأنّ صلاح الحكم هو لبُّ التّنمية المستدامة[1].

من خلال تقارير صندوق النّقد والبّنك الدّوليين[2]، نجد الجزائر تقع ضمن مجال الحكم غير الصّالح، هذه الوضعية لا تدفع الجزائر إلى بناء إستراتيجية فعّالة للحكم الصّالح انطلاقاً من خصوصياتها الثّقافية والتّاريخية العربية الإسلامية ذات الامتداد الإفريقي على الرّغم من سيادتها الشّعبية وتبنّيها للدّيمقراطية، وبالتّالي استمرار الدّولة يبقى مرهون بستّة عناصر أساسية متكاملة فيما بينها، تمثّل لَبِنَات هيكل الدّولة ذات الحكم الرّاشد والتّي تتمثّل فيما يلي:

الشّريعة بأداتها (القانون) ، الحكومة ومهامها (التّنفيذ) ، الشّعب بأبعاده الحضارية (الأمّة)، العدالة والتّي تعني (تساوي الفرص) ، الثّروة في مفهومها (الموارد) ، والتّنمية التّي تهدف إلى (رفاهية السّكان).

كما نعلم أنّه ونتيجةً للتّطور السّياسي لأوربا ولاسيما في فرنسا، ظهر في الفقه الدّستوري، نظريتان في السّيادة، هما السّيادة القومية والسّيادة الشّعبية[3].

حيث ترتبط نظرية السّيادة القومية أو الدّولة الأمّة، بالفكرة القائمة على أنّ " شعب الدّولة إنّما يؤلّف أمّة قومية، وأنّ في هذه الأمّة يرسو مصدر كلّ سلطان..، كما أنّه ثمّة

---

(1) راجع مداخلة بشير مصيطفى، الأداء المتميّز للحكومات من خلال الحكم الصّالح والإدارة الرّاشدة، ضمن فعاليات الملتقى الدّولي حول الأداء المتميّز للمنظمات والحكومات، ص 24 – 35.

(2) زايري بلقاسم، مصدر سابق، ص 92.

(3) د. أدمون رباط، الوسيط في القانون الدّستوري العام، الجزء الثّاني، النظرية القانونية في الدّولة وحكمها، دار العلم للملايين، بيروت، 1965، ص282-283.

مجموعة تاريخية من البشر تتمتّع بخصائصها القومية الملتصقة بذاتيتها، فتتميّز بحقيقتها عن واقع الشّعب، في حالته الرّاهنة، الأمر الذّي يسفر عنه الاعتبار بأنّ تمثيل الأمّة لا يكون من حقّ كلّ فرد من أفراد الشّعب، وإنّما من حقّ الذّين تتوفّر فيهم بعض الشّروط، التّي يكون الدّستور قد نصّ عليها، لمصلحة من يكون صالحاً من ممثليها، للتّعبير عن إرادة الأمّة".

أمّا نظرية السّيادة الشّعبية فتعني أنّ مصدر السّيادة لا يكون في مجموعة تاريخية نظرية من البشر "الأمّة القومية"، إنّما تصدر عن " الشّعب الحي، القائم في الدّولة، في وقت من أوقات تطوّره.. ومن نتيجة السّيادة الشّعبية أن تتوزّع السّيادة بين جميع أفراد الشّعب، على أساس المساواة، بدون تفريق أو استثناء... بحيث تصبح السّيادة في هذه الحالة، سيادةً مجزّأةً بين العدد الأكبر، سيادة عددية... قائمة على العدد الأكبر من الأصوات، تطبيقاً لقاعدة الأكثرية في الدّيمقراطية"[(1)].

المطلب الثّاني: لمحة عن مقاييس قياس الحكم الصّالح.

إنّ عملية قياس الحكم الصّالح في أي بلد تعتمد أساساً على مجموعة من المؤشّرات العالمية المعروفة منها:

- مؤشّرات الحكم الصّالح: حيث نجد حوالي 12 مؤشّراً يخصّ المساءلة العامّة، و10 تخصّ جودة الإدارة، ويتّم ترتيب الدّول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكوّن من 173 رتبة، بحسب عدد الدّول المعنية، وبحسب معدّل صلاح الحكم ، وتتراوح علامة الدّولة من الصّفر إلى مائة، حسب درجة صلاح الحكم[(2)].

---

(1) ديموس قراطوس ، والتّي تعني حكم الشّعب أو سيادة الشّعب، والجزائر يقترن اسمها الرّسمي بهـا "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية".

(2) كمال رزيق، مقال بعنوان " التّنمية المستدامة في الوطن العربي مـن خـلال الحكـم الـصّالح والدّيمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السّنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

أ- مؤشّر المساءلة العامّة ويخصّ هذا المجال أربع محدّدات تتمثّل في الدّرجات التّالية:

- درجة انفتاح المؤسّسات السّياسية في البلد.
- درجة المشاركة السّياسية ونوعيتها.
- درجة الشّفافية ومدى القبول، الذّي تحظى به الحكومة لدى الشّعب.
- درجة المساءلة السّياسية.

وتستعمل البيانات الموضوعات المتعلّقة بالحقوق السّياسية للأفراد، والحرّيات المدنية، بالإضافة إلى حرّية الصّحافة، ودرجة الأداء السّياسي، ومستوى التّوظيف لدى الجهاز التّنفيذي، مع التّنافس في التّوظيف، والمشاركة فيه، وانفتاحه، ودرجة القيود لدى التّنفيذ، مع المساءلة الدّيمقراطية، بالإضافة إلى مدى الشّفافية.

ب- مؤشّر جودة الإدارة ويقيس هذا المؤشّر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد والسّوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشتمل على المسائل التّالية:

- درجة الفساد.
- نوعية الإدارة.
- حقوق الملكية.
- وضع الإدارة المالية.
- مستوى تخصيص الموارد.
- احترام وتطبيق القانون.

- إنّ الدّيمقراطية هي نظام حكومة يشرك من خلالها جميع أفراد الشّعب في تحمّل الأعباء وتقلّد المهام والمناصب، ويمكن أن تتّخذ الدّيمقراطية أشكال عدّة، تبعاً للتّقاليد السّائدة في المجتمع والتّاريخ الخاص بكل دّولة، وليس هناك نموذج واحد مثالي للدّيمقراطية في العالم.

فالدّيمقراطية المستدامة في الجزائر، هي ديمقراطية تلتزم بمبادئ الدّيمقراطية الجوهرية وتسمح بالتزامات وأحكام تؤقلمها مع ظروفها الثّقافية والاجتماعية، وللتّوازن مع أهم مقتضياتها ينبغي وجود أحكام قائمة على التّراضي والقبول المتبادل، لأنّها لا يمكن أن تحسم بأصوات الأكثرية.

وعموماً فإنّ أهم القضايا التيّ يجب الاتّفاق عليها وحسمها قبل الممارسة الدّيمقراطية في الجزائر هي:

الدّين، الهوية، شرعية الحكم، النّظام الاقتصادي والاجتماعي، والعلاقات الخارجية، نظام الدّول والحكم، الأحزاب السّياسية والجمعيات الثّقافية، حقوق وواجبات الرّجل والمرأة الجزائرية، وغيرها.

فإذا أرادت الجزائر تفعيل الدّيمقراطية فعلاً، فإنّه يقع عليها القيام بمجموعة من الأعمال المتمثّلة في:

- زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.
- إخضاع النوّاب في المجالس التّشريعية للمساءلة والمحاسبة.
- تعزيز مهارات المنتخبين المحلّيين، ورفع كفاءاتهم.
- إقامة مراكز للدّفاع عن حقوق المرأة، والطّفل، وباقي الفئات المستضعفة.
- رفع مستوى احترافية الإعلام، باعتباره يمثّل السّلطة الرّابعة.
- تعزيز حكم القانون وسيادته.
- تثمين دور الصّحافة الحرّة والمستقلّة ورفع قيود الرّقابة عنها[1].

إنّ الفساد بوجه عام له مظهران رئيسيان يتمثلان في:

---

(1) زايري بلقاسم، مصدر سابق، ص 92.

– فساد النّظام السّياسي الذّي يعني غالباً غياب الدّيمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان، وغيره..

– فساد الإدارة العامّة للموارد والذّي يتجلّى في الفساد المالي، وانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة...

ويمكن توضيح هذا الفساد على أوضاع الممارسات التّالية[1]:

أ- أوضاع الممارسة السّياسية:

ويتجلّى ذلك من خلال تقلّد المناصب السّامية في الدّولة، ومدى مشاركة المرأة في الحياة السّياسية، وأهمية الأحزاب والقوى الفاعلة في القرار السّلطوي.

ب- وضعية الجهاز القضائي:

والمقصود به نسبة استقلالية الجهاز القضائي، حيث لا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيّد دون أن تتوّفر لدى القّاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضّغوطات السّياسية والمعنوية والمادية.

ج- أدوات المساءلة الخارجية "الإعلام والمجتمع المدني":

والمقصود بهذه الأدوات هي قياس درجة القيود المسلّطة على حريّة الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطّابع الأهلي، سواء كانت هذه القيود قانونية، سياسية أو معنوية وحتى مالية ومادية، وغيرها..

---

(1) لمزيد من التّفاصيل يرجى الرّجوع إلى زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 99.

المطلب الثّالث: أبرز مطالب الإصلاح وأهم تحدّيات الحكم الصّالح في الجزائر.

حتى يرتسم الإصلاح ويسود كامل المناحي في الدّولة، فإنّه وجُب تفعيل بعض الأدوات والقيام ببعض التّعديلات الجوهرية في سبيل تنفيذ مطالب الإصلاح الشّامل، في مواجهة تحدّيات الحكم الصّالح، والجزائر كغيرها من الأقطار في العالم، تشكو من رداءةٍ في الجهازِ وسوءٍ في التّسيير، الأمر الذّي يحتّم عليها القيام ببعض الإصلاحات الأساسية على مستوى مجموعة من المجالات الحيوية، والحال يكاد يكون مشابهاً لما هو سائد في بعض الأقطار العربية، وانطلاقا من تقرير التّنمية الإنسانية في العالم العربي لسنة 2003، فإنّ أبرز مطالب الإصلاح تتمثّل إجمالاً في القيام الإجراءات التّالية:

أ- الإصلاح السّياسي:

- إنهاء الأحكام العرفية وحالة الطّوارئ.
- احترام مبادئ الدّيمقراطية التّعددية، والحقّ في التّداول السّلمي على السّلطة.
- وقف العمل بالقوانين الاستثنائية، وإنهاء ممارسة الإعدام التّعسفي خارج إطار القانون.
- حماية ضمانات استقلال القضاء المدني، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، ووقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية أياً كانت طبيعية الاتّهامات الموجّهة إليهم، وضمان مبدأ سيادة القانون وحياده، وإعادة النّظر في فترة الحبس الاحتياطي.
- وقف ممارسات الاعتقال الإداري والتّحفظي، وإطلاق سراح كافة سجناء الرّأي والمعتقلين دون تهمة، ووضع حد لملاحقة المخالفين في الرّأي وتجريمهم والسّماح للمنفيين بدواعي سياسية بالعودة إلى بلدانهم دون شروط وضمانات قانونية.
- وضع حدّ نهائي لممارسات التّعذيب باعتباره جريمة ضدّ الإنسانية، وملاحقة ومساءلة مرتكبيه، وإغلاق السّجون غير القانونية[1].

---

(1) تقرير التّنمية الإنسانية العربية للعام 2004، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

- إصلاح التّشريعات الجزائرية وفقاً للمعايير الدّولية، وبخاصّة تلك التّي تتعارض مع حرّيات الرّأي والتّعبير، وتداول المعلومات والحقّ في المعرفة، والعمل من أجل إنهاء سيطرة الدّولة على كافة وسائل الإعلام، ومطالبة الحكومة بتقنين حقّ التّجمع والتّنظيم السّلمي لكافّة الجماعات والقوى الفكرية والسّياسية ضمن إطار قانون ودستور ديمقراطي.

- اتّخاذ إجراءات فورية للإصلاح الإداري والمالي، ومقاومة الفساد والتّصدي لنهب المال العام وتعزيز آليات الشّفافية والمحاسبة.

- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتزكية حقّهم في الحصول على المعلومات وعقد الاجتماعات والاتّصال بكافة الأطراف المعنية، وحقّهم في استخدام أدوات القانون الدّولي والوطني للدِّفاع عن حقوق الإنسان.

- الإقرار بالتّعددية الثّقافية والعرقية وغيرها، واحترام حقوق الإنسان للأقليات، وفي مقدمتها المساواة التامّة والتّمتع بحقوق المواطنة الكاملة.

- إشراك المرأة في الحياة السّياسية، وتثمين دورها.

ب- التّنمية والإصلاح الاقتصادي:

- تأكيد ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السّياسي الشّامل القائم على احترام الدّيمقراطية، وحقوق الإنسان.

- إدارة حوارات وطنية موسّعة حول خيارات وأولويات الإصلاح الاقتصادي، وخلق قنوات ديمقراطية لتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الاقتصادي.

- تعزيز الشّفافية والمحاسبة وضمان تدفّق المعلومات عن الوضع الاقتصادي إلى الرّأي العام.

- وضع السّياسات والآليات التيّ تكفل توفير شبكة أمان فعالة للفئات الضّعيفة والمتضرّرة من عمليات إصلاح الهيكلية، خاصّة النّساء والفقراء والمعوزين والأطفال.

- التزام الحكومة بالمعايير الدّولية لحقوق الإنسان، خلال مراحل التّفاوض أو إبرام وتنفيذ أيّة اتّفاقيات تجارية أو اقتصادية أو مالية أو ثنائية أو جماعية[1].

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بكلّ ما له علاقة بحياة الإنسان، من تعليم وصحّة وبيئة، من خلال القيام بالإصلاحات اللاّزمة وإعادة النّظر في المنظومة التّربوية، وجعلها تتماشى أكثر مع التّغيرات الحاصلة على السّاحة الدّولية من حداثة وتقانة، دون إهمال لكلّ ما له علاقة بمقوّمات الهويّة الوطنية، وبعدها الحضاري، وضرورة الاعتناء بالمنظومة الصّحية، والتّركيز على تطهيرها من الدّخلاء والمفسدين، قصد تحسين صورة المشافي وتقديم خدمة تليق بالإنسان، في بلد يتغنّ بالعزّة والكرامة، ذلك بالإضافة إلى نشر ثقافة بيئية سليمة، تهدف إلى احترام الطّبيعة ومكوناتها.

ورغم ما تقوم به الجزائر من خطوات عملاقة في مجال الدّيمقراطية، إلاّ أنّها تواجه على الأقل ستّة تحدّيات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصّالح وهي[2]:

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسّساتي.
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصّالح الذّي يتكيّف مع حالة المجتمع ويعتمد كركيزة للتّنمية الاقتصادية على المدين المتوسّط والبعيد.
- إعادة تثمين وتأكيد دور الدّولة، من خلال استقلالية القضاء وحريّة الإعلام.
- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي، قصد حماية حقوق الطّبقة الشغّيلة.
- خلق مناخ ملائم لتنمية المبادرات الخاصّة، وتشجيع ثقافة الاعتماد على الذّات.

---

(1) نفس المصدر السابق، تقرير التّنمية الإنسانية العربية للعام 2004، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

(2) زايري بلقاسم، مداخلة بعنوان "الحكم الاقتصادي الرّشيد والكفاءة الاقتصادية"، ضمن فعاليات المؤتمر الدّولي حول الأداء المتميّز للمنظّمات والحكومات، الذّي عُقِد يـومي: 09/08 مـارس 2005، بجامعة ورقلة، الجزائر، ص 99 – 100.

- تحسين نوعية الخدمة العامّـــة.

وعلى كلّ فإنّ تفعيل وتجنيد كلّ الأدوات المعتمدة، وكلّ الإجراءات المقترحة قصد مواجهة تحدّيات ومتطلّبات الإصلاح، تبقى قاصرة عن أداء المهام المنوطة بها، إذا لم تكرّس ثقافة احترام القيّم الحضارية، من علم وعمل وإنسان وطبيعة وزمن وتاريخ، وتقديس مقومات الهويّة الوطنية والتّشرف بها، وجعل مقياس الحكم على أعمال الآخرين يعتمد على درجة النّفع والصلاح، ومستوى الأهمية ومقدار الخدمة، فالأهم هو الأصلح والأنفع لغيره..

خلاصة المبحث الثّاني:

إنّ الدّخول في أي مشروع إنتاجي، مهما كان نوعه واتّساعه، إنّما يعتمد قبل كلّ شيء على رصيد من التّفاعل والتّعاون بين الأطراف والفئات كلّها، فلا يمكن له أن يأتي بأيّ نتيجة إيجابية ذات قيمة، إذا ما كانت دعامته مكوّنة من جهود طرف واحد فقط.

ولعلّ أهم تحدٍّ على الإطلاق هو ذلك الذّي يعيد الثّقة المفقودة بين قطاعات الأمّة، التّي تشمل الحكّام والمحكومين على حدٍّ سواء، والمتمثّل في آلية الحكم الصّالح والحكومة الرّشيدة، هذا الهدف والمبتغى والوسيلة، التّي تكاد تكون الوحيدة التيّ من شأنها أن تحقّق كلّ المأمول والمرجو.

والواقع أنّ هذه الثّقة لا تأتي إلاّ بتوافر عوامل ثلاث متفاعلة ومتكاملة فيما بينها:

- الشّعور بالاستقرار والأمن.

- يقين الأمّة من الشّعب بإخلاص أولئك الذّين يقودون قافلة التّطور والتّنمية.. وشعورهم بأنهم يحترقون من أجل رفعها إلى المستوى الأفضل.

- التّلاقي على مبادئ وأسس متّفق عليها، لتُعَالَجَ مشكلات التّخلف على أساسها، ولاقتباس خطّة التّنمية المستقبلية وسبيل التّقدم على ضوئها.

- الإيمان بأنّ مطلب الاستدامة قصد التّواصل حقّ وواجب يقع على كاهل الجميع.

وانطلاقاً ممّا تمّ عرضه في هذا المبحث المتواضع - لأنّ موضوع الحكم الصّالح أكبر من أن تسعه ورقات معدودة في مبحث بسيط - يمكن الجزم بأنّ الحكم الصّالح أضحى أهم أداة على الإطلاق في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة المنشودة، وبدونه لا يمكن تصوّر نجاح أي فكرة وتجسيد أي مشروع، لأنّه إذا ما عمَّ الفساد وتفشَّت الرّشوة، هُضمت الحقوق، وغابَ العدل الذّي هو أساس الملك، وبه وحده إذا ما انتشر وساد ، تردُّ المظالم، ويستّقر في النّفوس شعور بالثّقة والطمأنينة، وتعود اللُّحمة بين الحاكم والمحكوم، وتتقلّص الهوّة بين الشّعب والحكومة، حين يتأكّد المواطن أنّ المسؤولَ هو الخادم الأمين له، ويؤمن المسؤولُ بأنّه مكلّف بحمل أمانة تسيير شؤون غيره، والسَّهر على حمايتها والذّود عنها، عندئذ فقط تتمّ وترتسم الاستدامة.

خلاصة الفصل الخامس

اعتمدت الجزائر في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة مجموعة من الآليات والأدوات، واقترحت مجموعة من الحلول، تراوحت بين الهيئات الرّسمية، من خلال الوكالات والمجالس والهيئات التّي تُعنى بمجالات التّنمية المستدامة، من حيث طرحها كورقة مهمّة يستوجب إدراجها، كلّما تعلّق الأمر بموضوع التّنمية أو إقامة وتشييد المشاريع، أو من خلال تحسيس الهيئات الأهلية وفئات المجتمع المدني، بضرورة التّفكير في المستقبل واحترام حقوق الأجيال اللاّحقة.

لكن فقدان التّخطيط المستوعب، ذاك الذّي يتألّف منه منهاج كامل، أين تتجنّد النّشاطات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية كافّة، ذلك لأنّ عملية التّطور الاجتماعي وقضايا التّنمية جزءً لا يتجزّأ منها، لا تتحقّق إلاّ بعون منسجم متكافئ من سائر الجهود الاجتماعية والاقتصادية والفّكرية، في إطار الأبعاد الإنسانية الحضارية.

فلا ريب أنّ هناك كثير من المؤسّسات الخاصّة بالإحصاء والتّخطيط، لكنّها تقف عند حدود لا تتجاوزها، تتمثّل في وضع الجداول وترقيم الإحصاءات ورسم البيانات، على أنّها كثيراً ما تكون محصورة في نماذج ضيّقة وأعمال شكلية لا تتعدّاها، أمّا صلّة ما بين الواقع الاجتماعي العام، وهذه البيانات ومقتضياتها، فتكاد تكون مقطوعة، أو موصولة بخطوط دقيقة وهي عديمة الجدوى.

هذا الأمر يطرح في أنفسنا شيئا من التّساؤل عن مدى نجاعة هاته الآليات وجدواها، فنجد أنّ الإجابة القطعية، تكمن في تفعيل أداة الحكم الصّالح، التّي تعتبر الوسيلة والهدف في الوقت نفسه، لأنّ الرّشادة، وحسن القيادة، والعمل بالعلم، في إطار ثقافة احترام الآخر، ضمن حكم سيادة القانون، التّي إن اعتمدت، عمّ الخير على الجميع، وكان النّجاح حليف كل الأعمال، الرّامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر..

خاتمة

إنّ الشّعوب القديمة بصورة عامّة، والعربية على الخصوص، افتقدت المفهوم الشّامل الصّحيح للوجود الكوني، الذّي يربط ماضي الوجود البشري بحاضره ومستقبله على أسس عميقة وشاملة، ذلك مردّه لا ريب إلى افتقادها لوعيها بكينونتها الإنسانية ومعاناها من هوّة في هويتها.

كما أنّ معالم التّحضر عند أيّ شعب، تحدّد انطلاقا من القاعدة التّي تقول:

« إنّ أية نهضة ما هي إلاّ ثمرة تفاعل الإنسان مع الكون والزّمان »، فالإنسان هو ذلك المخلوق الذّي أضفى عليه الله ﷻ سمات خاصّة جعلته يتحمّل عظمة الأمانة، التّي لم تتحمّلها المخلوقات الأخرى، وبفضل هذه الهبات تحوّل وجود الإنسان على الأرض من وجود عبثي عشوائي إلى وجود مسؤول ذي غاية، لكن مع الأسف فإنّ الإنسان افتقد إلى الإحساس بالغاية في الوجود المتزمّن، واعتبر مرور الزّمن عقوبة قاسية سُلِّطت عليه، وهذا ما جعله دوما يسعى إلى استغلال الحياة استغلالا جشعاً، لا ينمّ إلاّ عن لهفة الأناني الجائع، الذّي يريد أن يلتهم أكبر كمّية في وجبة واحدة، خوفاً من سيف الزّمن الذّي يلاحقه، ولن يمهله فرصة أخرى لتناول ما تبقّى له منها.

والحقيقة أنّ الأرض بما فيها وما عليها خُلقت من أجل الإنسان وليس العكس.

لذا كان لزاماً على الإنسان بتفاعله مع المكان في الزّمان أن يتنبّه لحقيقة طالما غيّبها متعمداً، وهي أنّ الخطأ غير مسموح به في حقّ من يليه من الأجيال، وإن كان هذا لا يبرّر له ارتكاب الأخطاء في حقّ نفسه وبني جيله، لأنّه بكل تأكيد لا يستطيع أن يتنصّل ممّا تركه الأجداد، فكثيرا ما وجّه اللّوم والاتّهام لغيره في ظلم وبطلان.

هذا التّحليل يبرز الحاجة إلى الموازنة والإنصاف بين مصالح الأجيال المتعاقبة، من خلال حلقة التّواصل ومبدأ الاستمرار، وممّا لا شكّ فيه أنّ أغلب المشاكل التّي نتخبّط فيها الآن هي نتاج أفعال من سبقنا، فنصبح هاهنا في موقع الضّحية المغلوبة على أمرها، فالبّشر يتزايدون وتتعاظم حاجياتهم وتتراكم معها مشاكلهم، فيولد النّاس وهم مدانون، فقراء، أميّون، ملطّخون بشيء من آثار الماضي، ممّا يكسب في أنفسهم بعضا من التّذمر فيصابون بالخوف من المستقبل المجهول، فالزّمان أضحى تركات متعاقبة يتقاسمها الجميع، يتحمّلها الحالي في حاضره، ولا يستطيع أن يرفضها اللاّحق الآتي، في صيرورة طبيعية.

إنّ للاستدامة معنى واسع مطّاط إلاّ أنّ التّنمية المستدامة تعني على الخصوص تلك الأفعال الهادفة إلى إحداث التّقدم الذّي يلبّي احتياجات الحاضر دون أن يعرّض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصّة بهم مع وضع حدٍّ أدنى مائة عام لأيّ مشروع تنموي.

والجزائر كغيرها من البلدان تحاول في سعيها الدّءوب أن تُفعِّل وتحقّق هذه التّنمية المستدامة التّي تمسّ كامل المناحي الحياتية، بشقّها الاقتصادي وقسمِهَا الاجتماعي ومناحيها البيئية وكلّ مجالات العيش، في مسيرة طويلة وجسيمة قصد القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية، وتحقيق العدالة بكلّ معانيها من تشغيل ودخل وصحّة وتعليم ومساواة وغيرها..، آخذة في الحسبان مشاكل البيئة التّي ما فتئت تهدّد التّراث الطّبيعي، من أجل تحقيق هدف الاستغلال الأمثل والرّشيد لكل الموارد والمتاحات الطّبيعية، في بلد حباه الله بكلّ الخيرات وزيّنه بكلّ الثّروات.

إلاّ أنّ التّحديات والعراقيل ما زالت تحدّ من فاعلية المعتمد من الأدوات والمقترح من الآليات، فالتّبعية التّقانية، وآثار العولمة، إضافة إلى المشاكل المتراكمة والأعباء الثّقيلة النّاجمة عن زيادة الحاجة السّكانية وتركات السّياسات التّنموية السّابقة التّي فشلت في تحقيق المرجو منها، ذلك ما حاولنا أن نقترب منه من خلال هذه الورقة العلمية المتواضعة، التّي

ما هي إلاّ محاولة واجتهاد، أملاً في أن تكون بمثابة لَبِنَة من اللّبنات العلمية الرّصينة لمعالجة موضوع "التّنمية المستدامة"، هذا الموضوع الهام والشّائك في آن واحد، وبغضّ النّظر عن نتيجة هذا الاجتهاد، فإنّ بحثي هذا ما هو إلاّ خطوة بسيطة استعدادا للمستقبل واستشرافه، أملا في إضاءة الطّريق الطّويل والشّاق وتيسير السّبل المستعصية وغير المستحيلة أمام الأجيال القادمة، وهنا تكمن حسب اعتقادي، أهميّة البّحث النّظري العلمي.

أهّم النتائج والاستنتاجات:

فمن خلال **الفصل الأول**، توصّلت إلى إبراز أنّ فشل الكثير من الجهود التّنموية يدلّ على أنّ المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي فقط، يتمثّل في إجراء بعض المعادلات الرّياضية وصياغاتها على شكل نظريات ونماذج، ومحاولة نقل التّقانة من العالم المتقدّم، دون التّفكير في كيفية هذا النّقل وهذه الصّياغة، لأنّ التّنمية في معناها العام المتّفق عليه لا تقتصر على مجرد نمو اقتصادي بسيط، إنّما الأمر يستلزم تحوّلات أساسية في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسّسات بوجه عام، فعلى الرّغم من الكّم الهائل من النّظريات والاجتهادات الفكرية في مجال التّنمية الاقتصادية إلاّ أنّ خصوصيات أيّ بلد ومقوّماته تؤثّر بشكل مباشر على سلامة وصحّة النّتائج المتوقّعة من تفعيل واعتماد هذه السّياسات والنّماذج ، لأنّ عملية السّلخ والتّنقيل أثبتت ممّا لا يدعو للشكّ أنّها بقيت قاصرة عن تحقيق المرجو والمرغوب منها.

كما خلُصت إلى أنّ التّنمية المستدامة من خلال ارتكازها على مجموعة من الدّعامات، تمثّل إجمالا دعامات الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها..، تُظهر الحاجة إلى أن تؤخذ في الحسبان ليس فقط من النّاحية البيئية أو الاقتصادية للاستدامة، إنّما تتعدّى ذلك إلى النّاحية الاجتماعية والبشرية بوجه عام، على الرّغم من حداثة التّفكير فيها مقارنة بسابقتيها، رغم أهميتها في التّأثير على بقاء الأصول، حيث يظهر ذلك جلياً عند

حدوث ضغوط اجتماعية، الأمر الذّي يؤدّي إلى انهيار تراكم أو بقاء الأصول، ممّا يهدّد بالخطر على الرّفاهية بين الأجيال، هذا إضافة إلى التّأكيد على ضرورة الاهتمام بالقضايا المتعلّقة بالتّنمية المستدامة، هذا الاهتمام الذّي يؤكّده الانشغال العالمي الكبير، الذّي صار يولي كل من له علاقة بدعامات التّنمية المستدامة اهتماما متزايدا وانشغالا عميقا، فكلّ القمّم العالمية واللّقاءات الدّولية المتتابعة والمتواصلة، تقرّ بضرورة تحمّل الدّول الآن قبل فوات الأوان مسؤولياتها كاملة تجاه أخطار الفقر، الحرمان، المرض، العطش، التّلوث البيئي، والدّمار الطّبيعي، وغيره من المستعصيات، لذا أجد أنّ الدّعوة عالمية صريحة، ممّا يدعونا إلى القول بأنّ الجزائر أضحت في موقع المُؤتمر للأمر، فالتّنمية المستدامة صارت أمرا واقعا لا مناص لنا عنه.

أمّا من خلال **الفصل الثّاني** فقد توصّلت في شقّه الأوّل إلى أنّ أغلب السّياسات التّنموية في الجزائر التّي شهدتها مسيرتها، لم تعطي الثّمار المرجوة منها، كما توصّلت إلى إبراز أثر السّياسة الصّناعية المنتهجة بفعل نموذج الصّناعات المصنّعة على الهيكل الاقتصادي العام، والتيّ أدّت إلى الرّكود النّسبي للزّراعة، واستمرار البطالة بصورة دائمة، مع تصاعد حدّة النّزوح الرّيفي وتزايد اللّجوء إلى المديونية الخارجية، إضافة إلى عدم كفاية مستوى الإنجاز الاقتصادي في جزء هام من البيئة الجغرافية الجزائرية، نظرا لشساعة مساحة البلاد.

كما توصلت إلى دراسة الآثار السّطحية للإصلاحات الاقتصادية التّي تمّ انتهاجها، والتّي لم تنعكس إيجابا على معدّلات النّمو الاقتصادي.

أمّا في شقّه الثّاني المتعلّق ببوادر النّجاح ومقوّمات الانطلاق، فقد توصّلت إلى التّأكيد على أنّ للجزائر من المتاحات الطّبيعية والبّشرية والمادّية والمالية، إن هي أستغلّت على الوجه اللاّئق، ما يمكّنها من تحقيق الإزدهار والرّقي، وتوفير مستوى من المعيشة الرّفيعة لعدد يزيد بكثير عن سكّان الجزائر ولقرون طويلة، فمقارنة بجغرافية الجزائر التّي تمثّل ثروة عظيمة، وعدد السّكان الذّي يعتبر في حقيقة الأمر ليس عددا مهولا، على الرّغم

من جزمنا بزيادة المشاكل واعترافنا بتنامي حدّتها إلاّ أنّ المتحقّق من النّتائج لا يعكس الطّاقات الوافرة والخيرات الكثيرة.

وعلى الرّغم كذلك من تفشّي النّظرة السّودوية وفكر الطّريق المسدود، خاصّة لدى الأوساط الشّعبية وربّما لدى النّخبة أيضا وله ما يبرّره فعلا، إلاّ أنّ النّصف الثّاني من الكأس بكلّ تأكيد هي مملوءة، يكفي فقط أن ننظر إلى المشكلة من حيث هي، ونحاول أن ننطلق من حيث ما هو موجود ومتاح شريطة الأخذ بالأسباب والانصهار داخل كل ما له علاقة بمقوّمات هوّيتنا الحضارية.

وخلال **الفصل الثّالث**، فقد توصلت إلى أنّ جلّ عناصر النّجاح متوفّرة لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، خاصّة وكما سبق أن اشرنا إليه في الفصل السّابق الجانب الطّبيعي، الذّي يعتبر أحد عوامل النّجاح المهمّة، كما توصلت في نفس الوقت إلى أنّ مؤشّرات التّنمية المستدامة في الجزائر تبقى هزيلة وهشّة على اعتبار المتوقّع منها، خاصّة تلك التيّ تتعلّق بالبطالة والتّدني البيئي وعلى الخصوص منها ذلك الذّي يتعلق بالجانب التّقني الذّي يعتبر من أهّم مؤشّرات القدرة والتّحكم والسّيطرة.

فالمعرفة العلمية والاقتدار التّكنولوجي أضحتا اليوم أكثر من أي وقت مضى سلطانا للإنسان على غيره، كما توصلّت إلى أنّ الجزائر على الرّغم من هياكلها القاعدية والتّجهيزية المهمّة، إلاّ أنّها في سبيل تحقيق تنمية مستدامة ملزمة بالاستثمار في مجالات الطّرق والمواصلات وأجهزة الاتّصالات قصد تحسين الخدمة العامّة ككل، إضافة إلى إعادة النّظر في مشكلة الانتشار المكاني التّي تمليها وتحتّمها معطيات المستقبل، من خلال الاهتمام بالرّيف والمناطق الجبلية وخاصة الصّحراء لفكّ الخناق على الشّريط السّاحلي المكتّظ بالسّكان مع كلّ ما يحملون من مشاكل.

أمّا في **الفصل الرّابع**، فقد خلصت إلى أنّ هناك مجموعة من العراقيل والتحدّيات مازالت تقف حائلا دون تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر، وهي في عمومها تتعلّق

بمؤشّرات اللاّاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى تحدّيي التّبعية التّقانية، وتفعيل آلية الحكم الصّالح، كما أنّ هناك مجموعة من العراقيل تواجه الجهود الرّامية إلى تحقيق الاستدامة في الجزائر، خاصّة عائقي النّظام الدّولي التّجاري الجديد والمديونية الخارجية هذا بالإضافة طبعا إلى خطر إخطبوط العولمة وما له من أثر وتأثير من حيث أنّه يعتبر أحد العراقيل المهمّة على الإطلاق، لأنّه لم يترك مجالا إلاّ وخاض فيه تماما كالسّرطان الذّي ينتشر في كامل الجسد، لذلك توصلّت إلى إبراز العلاقة المباشرة والتّأثير المتبادل بين مجموعة المتغيّرات المحلّية والدّولية على كامل السّياسات الرّامية إلى تحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر، لذا بات من الضّروري أن تأخذ في الحسبان كلّ هذه التّحديات وأن تُفعّل آليات متميّزة في سبيل التّخلص من التّحديات ومواجهة هذه العراقيل، كضرورة إصلاح المنظومات التّربوية والصّحية وتنشيط الآليات البيئية الأخرى مع التّأكيد على وجوبية صنع التّقانة المحليّة والاعتماد على الذّات.

أمّا من خلال **الفصل الخّامس** والأخير، الخاص بإدارة وحلول التّنمية المستدامة في الجزائر فقد ناقشت إمكانية تفعيل آليات رسمية وأخرى أهلية تُعنى بشؤون التّنمية المستدامة، خاصّة المجلس الأعلى للتّنمية المستدامة، مع ضرورة التّأكيد على أنّه يجب الاستثمار في المورد البشري لأنّ القضية تتعلّق أساسا بالإنسان كوسيلة قبل أن يكون هدفا.

فلا ريب أنّ هناك مجموعة من المؤسّسات المعتمدة كآليات لتحقيق التّنمية المستدامة في الجزائر، إلاّ أنّها تقف عند حدود لا تتجاوزها من خلال عمليات الإحصاء والتّخطيط، في حين أنّ صلة مابين الوّاقع الاجتماعي العام وهذه المؤسّسات تبقى موصولة بخطوط دقيقة جدّا، لأنّ الأمر يتعدّ حدود التّفكير الضيّق المبني على دعامات الآليات الجزئية المقامة هنا وهناك، فالتّنمية المستدامة كعملية شاملة ومستقبلية تتطلّب توافر جميع الجهود، وانصهار كامل الفعّاليات داخل إطار قانوني منّظم محمي من طرف نخبة رائدة تتحمّل عبء تسيير أمور الحاضر بطريقة يقينية دون الإخلال بحقوق الأجيال اللاّحقة.

كما خلصت في الأخير إلى أنّ الجزائر إن هي أرادت فعلا الوصول إلى تحقيق نتائج متميّزة من خلال تنمية شاملة ومستدامة، فإنّه يستوجب عليها تفعيل آلية مهمّة جدّا بدونها لا ننتظر أي نتيجة تذكر، تتمثّل أساسا في آلية الحكم الصّالح، الذّي من خلاله يتحقّق كلّ المراد .

وفي ذلك تأكيد لصحّة الفرضيتين المطروحتين سلفاً من خلال مقدّمة هذا البّحث، الفرضية الأولى التيّ مفادها أنّ الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة فعلية في الجزائر يكمن في التّطبيق الكفء لدرجة عالية من المعرفة المنظّمة على حلّ المشكلات الحقيقية للمجتمع، من خلال أنّ التّنمية المستدامة في دعاماتها الثّلاث تستوجب حسن التّدبير وحسن التّطبيق وبدرجة رفيعة لكلّ الأساليب والأفكار الرّامية إلى تحقيقها.

والفرضية الثّانية في أنّ للجزائر كل الإمكانات والمقوّمات التيّ تمكّنها من تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، شريطة تفعيل ما يسمى بآلية الحكم الصّالح وأداة الحكومة الرّشيدة التيّ من خلالها فقط يمكن رسم معالم النّجاح.

أخيرا يمكن الإشارة إلى أنّ نجاح أي عملية باعتماد أي آلية يبقى مرهون بضرورة الانطلاق دائما من البعد الحضاري الثّقافي لكل دولة، فمن خلال مقوّمات هوّيتنا الحضارية الضّاربة في التّاريخ يمكن الإشادة بما نمتلكه من تراث حافل في مجال الرّيادة والتزعّم.

حيث أنّ التّفسير الإسلامي للمسيرة الإنسانية في الوجود ينطلق من « أنّ التّاريخ البشري هو تحقيق المشيئة الرّبانية من خلال الفاعلية المتاحة للإنسان في الأرض بقدر من الله، وبحسب سنن معينة يجري بها الله قدره في الحياة الدّنيا، والتّاريخ من جهة أخرى هو سعي الإنسان لتحقيق ذاته كلّها، لا البّحث عن الطّعام فحسب ولا التّمتع والسّيطرة والاستحواذ فحسب، إنّما تحقيق كل ما يشتمل عليه الإنسان من طاقات وقدرات وتطلّعات وأشواق... وهو تاريخ الفرد والجماعة من خلال تشابكهما الذّي لا ينتهي،

فقضية التّنمية تستدعي الثّورة عن العقم الاجتماعي أوّلا وعلى أحلام اليقظة وأن يقترن منطق العمل والحركة في المجتمع بمنطق الفكرة، فيصبح الإنسان الجديد يفكّر ليعمل، ويقول كلاما منطقيا من شأنه أن يتحوّل في الحال إلى عمل ونشاط ».

أهم الاقتراحات:

1- إنّ لكلّ مجتمع أوضاعه ومشكلاته، الأمر الذّي يجعل عملية التّنقيل الحرفية، والقولبة فعلا عديم الجدوى، نظرا لاختلاف وتباين محيط كلّ مجتمع، وارتباطه بمجموعة من الماهيات، ممّا يستلزم العمل الجاد والصّبور والصّادق، من أجل خلق الحالة الذّهنية التيّ تسمح باستيعاب فلسفة التّنمية من قبل أفراد المجتمع الذّين يتحمّلون كامل المسؤولية في سبيل الوصول إليها مادامو سيتقاسمون ثمارها فيما بعد.

2- إنّ الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها يستلزم ضرورة زيادة التّحسيس ونشر ثقافة احترام البيئة والمكان، التّي تنطلق من الأسرة والمدرسة حتى تتجسّد فعلياً في الوّاقع.

3- جغرافية الانتشار السّكاني في الجزائر ونوعية المشاكل التّي تتعلّق بالحضر والمدينة تستوجب التّسريع في التّفكير في إعادة الانتشار قصد رسم خارطة جغرافية متوازنة، تعيد الاهتمام بالرّيف الجزائري الذّي صنع الثّورة وحقّ له أن يتمتّع بعدها، مع ضرورة الاعتناء بالصّحراء لأنّها تمثّل مصدر الثّروة وحقّ لها أن تحصل على شيء من نصيبها منها.

4- إعادة النّظر بجدية وفي أقرب الآجال في كامل المنظومات الصّحية، التّعليمية، التّربوية، والمهنية، لأنّ الأمر يتعلّق بالإنسان وبثروة الجزائر الحقيقية، شباب اليوم بُنَاةُ المستقبل.

5- احترام حقوق الإنسان، وزيادة الاهتمام المادّي والمعنوي بالفئات الاجتماعية الهشّة على الخصوص صيانة حقوق المرأة المستضعفة والطّفل المحروم، وغيرها من الفئات البسيطة كالمعوقين على اختلافهم وذوي الحاجات والحقوق.

6- سنّ قوانين وتشريعات صارمة والسّهر على تنفيذها تتعلّق بمجالات الموارد الطّبيعية الحيوية كالمياه على الخصوص والأشجار، وكذا التّراث التّاريخي والآثار الحضارية.

7- يستوجب على الجزائر أكثر من أي وقت مضى الاهتمام والعناية بالبّحث العلمي والاستشراف والتّفكير في صنع المعرفة، والاهتمام بالطّاقات الحيّة خاصّة الشّبابية منها من خلال اعتماد آلية صندوق وطني للبّحث والتّطوير، القصد منه مكافئة المجتهدين وتبنيّ المشاريع والأبحاث في المجالات العلمية المختلفة.

8- من خلال أنّ ملامح هذا الزّمان تنبني على التّكتّلات الدّولية، فلا مجال للاستكانة ولا مكان للأحادية في هذا العصر، لذلك وجب على الجزائر تفعيل آليات الاتّحاد المغاربي والسّوق العربية المشتركة، وتثمين مسعى الاتّحاد الإفريقي.

9- تثمين مكانة الإعلام وفسح المجال أمام القنوات الحرّة الإعلامية على اختلاف أنواعها لتضطلع بدورها كسّلطة رابعة تُعنىَ بأمور الرّقابة والتّحسيس والتّوعية.

10- إنّ للجزائر من المقوّمات الحضارية ومن الإرث التّاريخي ما يجعلها تتحدّى كلّ الصّعاب مهما كان نوعها ومهما تباينت حدّهّا، الأمر الذّي يستدعي منّا جميعاً نشر ثقافة التّسامح وحبّ الآخر واحترام القّيم، وتقديس المُثل والتّشبع بالأمل لأنّ الأمل هو الحياة، فنحن مستخلفون في هذه الأرض، أولوا أمانة، أمانة يجب أن تُصان وتُحترم.

ذلك الذّي يستدعي أن نشعر بالانتماء أوّلاً إلى هذا الوطن الغالي العزيز، الذّي ليس لنا وطن غيره، وأن نشعر أيضاً بالمسؤولية المشتركة الملقاة على الجميع، كلّ حسب موقعه ومكان تواجده دون مفاضلة أو تباهي فالجزائر يبنيها الجميع ليستفيد منها الجميع.

والله الموفق.

الملاحق

تأثير التدهور البيئي على رأس المال الطبيعي

المجـــالات	نسبة من الناتج المحلي الخام PIB %
مياه (عدوى ووفيات)	0.69
الهواء (عدوى ووفيات)	0.94
الأراضي، غابات، الأنواع الحيوية الأخرى (أثرها على الفقر)	0.15
النفايات (التلوث)	0.19
السّاحل (حوادث كيماوية)	0.01
المجمـــوع:	1.98

الآثار الاقتصادية (النفقات المالية) المترتبة عن تدهور البيئة

المجـــالات	نسبة من الناتج المحلي الخام PIB %
المياه (ضياع في الشبكات) تسربات	0.62
الهواء (ضياع وتسربات فلاحية)	0.01
أراضي، غابات (ضياع فلاحي، التعري الغابي).	1.21
المجمـــوع:	1.84

تكلفة الآثار الناجمة عن التدهور البيئي من PIB

المجـــالات	نسبة من الناتج المحلي الخام PIB %
المياه (سوء التوزيع والإيصال للسكان)	0.18
الهواء (القدرة على الرسكلة للكميات الضائعة)	0.13
السّاحل والآثار (مدخلات سياحية ضائعة)	0.59
طاقة ومواد (تسيير غير ملائم للموارد)	1.10
المجمـــوع:	2.00

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2003.

الإمكانيات الإقليمية الوطنية للمفتشيات الجهوية للبيئة

الولاية	المقـــــر
تلمسان ، تيارت ، سيدي بلعبّاس ، مستغانم ، معسكر ، وهران ، غليزان ، عين تيموشنت .	وهـــــران
أدرار ، بشار ، البيّض ،تيندوف ، النعامة .	بشـــــار
الشلف ، بجاية ، البليدة ، البويرة ، تيزي وزو ، الجزائر ، الجلفة ، المدية ، المسيلة ، بومرداس ، تيسمسيلت ، تيبازة ، عين الدفلة .	الجـــزائر
الأغواط ، بسكرة ، تمنراست ، ورقلة ، إليزي ، ورقلة ، الوادي ، غرداية .	ورقـــلة
أم البواقي ، باتنة ، جيجل ، سطيف ، سكيكدة ، عنابة ، قالمة ، قسنطينة ، برج بوعريريج ، الطارف ، خنشلة ، سوق أهراس ، ميلة .	عـــنابة

المصدر : وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، 2005 .

تطور ميزانية التشغيل البيئية خلال الأربع سنوات الأخيرة

2004	2002	2001	2000
572 377 000	523 285 000	379 509 000	288 166 000

الوحدة دينار جزائري

المصدر : وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، 2005 .

حضيرة السّيارات في الجزائر.

النوع	العدد	النسبة %
سيّارات سياحية	1.708.373	58.14
شاحنات	298.125	10.15
شاحنات صغيرة	612.523	20.85
حافلات	44.323	1.51
جرّارات نفعية	47.378	1.61
جرّارات فلاحية	120.466	4.10
سيّارات خاصة	2.869	0.10
مقطورات	94.970	3.23
درّاجات نارية	9.245	0.31

المصدر: وزارة النقل، سنة 2003.

TABLEAU : COMPOSITION DES IMPORTATIONS ET DES EXPORTATIONS

	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004
	(En millions de dollars E.U.)				
Importations (f.o.b.)					
Alimentation	2 356	2 346	2 572	2 516	3 385
Energie	106	97	132	41	158
Matières premières	495	445	490	607	733
Produits semi-finis	1 690	1 747	2 186	2 683	3 422
Equipements Agricoles	84	154	139	121	157
Equipements Industriels	2 773	3 293	4 146	4 654	6 681
Biens de consommation	1 841	1 400	1 649	1 984	2 610
Sous/Total :	**9 345**	**9 482**	**11 314**	**12 606**	**17 146**
Importat. s/paiements + reparat. mater.			696	716	808
Total :	**9 345**	**9 482**	**12 010**	**13 322**	**17 954**
Exportations					
Alimentation	30	30	35	47	66
Energie	21 061	18 531	18 109	23 988	31 548
Matières premières	42	39	56	49	97
Produits semi-finis	447	413	403	316	432
Equipements agricoles	12	22	20	1	
Equipements Industriels	44	42	50	29	50
Biens de consommation	15	14	27	35	15
Total :	**21 651**	**19 091**	**18 700**	**24 465**	**32 208**
dont : exportations hors hydrocarbures	590	560	591	472	666
	(En pourcentage)				
En proportion du total des importations (non compris imp. s/paiements et réparat. materiels)					
Alimentation	25,2	24,7	22,7	20,0	19,7
Equipement industriel	29,7	34,7	36,6	36,9	39,0
Biens de consommation	19,7	14,8	14,6	15,7	15,2
En proportion du total des exportations					
Exportations hors hydrocarbures	2,7	2,9	3,2	1,9	2,1

Source : Direction Générale de la Douane

TABLEAU : SITUATION MONETAIRE

(y compris caisse d'épargne)

	2 000	2 001	2 002	2 003	*2004
	(En milliards de dinars ; fin de période)				
Avoirs extérieurs nets	**775,9**	**1 310,8**	**1 755,7**	**2 342,6**	**3 119,2**
Banque centrale	774,3	1 313,6	1 742,7	2 325,9	3 109,1
Banques commerciales	1,6	-2,8	13,0	16,7	10,1
Avoirs intérieurs nets	**1 246,7**	**1 162,7**	**1 145,6**	**1 011,8**	**618,9**
Crédits intérieurs	1 671,3	1 648,1	1 845,4	1 803,6	1 514,4
Crédits à l'État (nets)	677,6	569,7	578,6	423,4	-20,6
Banque centrale	-156,4	-276,3	-304,8	-464,1	-915,8
Banques commerciales	737,7	739,6	774,0	757,4	736,9
Dépôts aux CCP et au Trésor	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3
Crédits à l'économie	993,7	1 078,4	1 266,8	1 380,2	1 535,0
Fonds de prêts de l'État	-22,3	-12,7	-36,2	-59,7	-49,0
Engagements extér. à moyen et long terme	-27,6	-24,5	-36,6	-41,9	-49,6
Autres postes (nets)	-374,7	-448,2	-626,8	-690,2	-796,9
Monnaie et quasi-monnaie (M2)	**2 022,5**	**2 473,5**	**2 901,5**	**3 354,4**	**3 738,0**
Monnaie	1 048,2	1 238,5	1 416,3	1 630,4	2 160,5
Circulation fiduciaire (hors banques)	484,5	577,2	664,7	781,4	874,3
Dépôts à vue dans les banques	467,5	554,9	642,2	718,9	1 127,9
Dépôts au Trésor et CCP	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3
Quasi-monnaie	974,3	1 235,0	1 485,2	1 724,0	1 577,5
	(Variation annuelle en pourcentage)				
Monnaie et quasi-monnaie (M2)	13,0	22,3	17,3	15,6	11,4
Monnaie	15,8	18,2	14,4	15,1	32,5
Quasi-monnaie	10,2	26,8	20,3	16,1	-8,5
Avoirs intérieurs nets	-23,0	-6,7	-1,5	-11,7	-38,8
Crédits intérieurs	-16,4	-1,4	12,0	-2,3	-16,0
Crédits à l'État (nets)	-20,1	-15,9	1,6	-26,8	-104,9
Crédits à l'économie	-13,6	8,5	17,5	9,0	11,2
Pour mémoire :	(En pourcentage)				
Ratio de liquidité (M2/PIB)	48,0	58,1	63,9	63,7	61,2
Monnaie/PIB	25,4	29,1	31,2	31,0	35,3
Circulation fiduciaire (hors banques)/PIB	11,7	13,5	14,6	14,8	14,3
Crédits à l'économie/PIB	24,1	25,3	27,9	26,2	25,1
Monnaie/M2	51,8	50,1	48,8	48,6	57,8
Circulation fiduciaire (hors banques)/M2	24,0	23,3	22,9	23,3	23,4
Multiplicateur monétaire	3,7	3,2	3,4	2,9	3,2

Situation provisoire

TABLEAU : INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION

	Pondération (%)	2 000	2 001	2 002	2003	2 004
			(1989 = 100)			
Indices des prix à la consommation 1/						
Alimentation, boissons non alcoolisées	44,1	572,8	604,3	606,0	629,6	652,9
Habillement - Chaussures	11,6	424,0	439,3	443,9	443,8	445,0
Logement - Charges	5,6	607,8	622,4	622,5	633,2	644,1
Meubles et articles d'ameublement	6,8	365,9	373,2	374,8	373,2	372,4
Santé, Hygiène Corporelle	3,4	603,0	644,0	660,5	667,0	666,9
Transports et communication	11,5	483,9	499,9	514,4	543,3	601,1
Éducation, Culture, Loisirs	6,5	461,7	464,5	469,2	470,3	474,2
Divers	10,5	648,2	668,3	707,0	709,5	735,2
Indice général	**100,0**	**534,9**	**557,4**	**565,4**	**580,2**	**600,8**
		(Variation annuelle en pourcentage) 2/				
Indices des prix à la consommation 1/						
Alimentation, boissons non alcoolisées		-0,8	5,5	0,3	3,9	3,7
Habillement - Chaussures		1,4	3,6	1,1	0,0	0,0
Logement - Charges		1,7	2,4	0,0	1,7	1,7
Meubles et articles d'ameublement		0,9	2,0	0,4	-0,4	-0,4
Santé, Hygiène Corporelle		3,6	6,8	2,6	1,0	0,0
Transports et Communication		2,3	3,3	2,9	5,6	10,6
Éducation, Culture, Loisirs		-4,4	0,6	1,0	0,2	0,8
Divers		2,6	3,1	5,8	0,4	3,6
Indice général		0,3	4,2	1,4	2,6	3,6

Source : Office National des Statistiques

TABLEAU : POPULATION ACTIVE EMPLOI ET CHOMAGE

	2 000	2 001	2 002	2003	2 004
	(En milliers ; sauf indication contraire)				
Population active	8 852	9 075	9 305	9 540	9 780
Agriculture	1 185	1 328	1 438	1 565	1 617
Autres secteurs	7 667	7 747	7 867	7 975	8 163
Population effectivement occupée	4 978	5 199	5 462	5 741	5 976
Agriculture	1 185	1 328	1 438	1 565	1 617
Autres secteurs	3 793	3 871	4 024	4 176	4 359
Industrie	499	503	504	510	523
Bâtiment et travaux publics	781	803	860	907	977
Administration	1 435	1 456	1 503	1 490	1 510
Transport et communication, Commerce et services hors Administration	1 078	1 109	1 157	1 269	1 349
Travail à domicile et autres /1	1 263	1 398	1 455	1 537	2 070
Chômeurs	2 611	2 478	2 388	2 262	1 734
(En pourcentage de la population active)	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7

Source : Office National des Statistiques; Services de la Planification

TABLEAU : INDICES DE LA PRODUCTION INDUSTRIELLE DES ENTREPRISES PUBLIQUES

	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004
			(1989 = 100)		
Eau et énergie	171,3	179,9	187,7	200,0	211,6
Hydrocarbures	129,3	128,6	133,8	143,7	145,2
Industries extractives	79,6	77,3	83,1	83,6	82,7
Constructions mécanique et électrique	56,6	62,8	67,2	73,2	74,7
Matériaux de construction	97,1	98,6	104,8	96,8	106,7
Industries chimiques	97,2	94,3	88,8	79,4	77,7
Industries alimentaires	85,5	74,8	60,5	48,1	40,5
Textiles	33,4	28,5	29,6	28,9	24,7
Cuirs et peaux	15,5	15,4	13,0	12,1	13,9
Bois et papier	35,6	30,9	31,2	29,4	29,2
Industries diverses	26,5	27,0	27,3	24,1	25,3
Indice général	**85,2**	**85,0**	**86,2**	**87,0**	**87,8**
Indice général (hors hydrocarbures)	75,0	74,8	75,1	73,8	74,4
Indice général des produits manufacturés	66,8	66,2	65,5	62,9	62,1
			(Variation annuelle en pourcentage)		
Eau et énergie	2,4	5,0	4,4	6,6	5,8
Hydrocarbures	6,4	-0,5	4,0	7,4	1,1
Industries extractives	15,8	-2,9	7,4	0,6	-1,0
Constructions mécanique et électrique	2,2	11,0	7,0	8,9	2,0
Matériaux de construction	7,3	1,6	6,2	-7,6	10,2
Industries chimiques	6,0	-3,1	-5,8	-10,6	-2,2
Industries alimentaires	-9,0	-12,5	-19,1	-20,6	-15,7
Textiles	-15,7	-14,7	3,9	-2,4	-14,5
Cuirs et peaux	-2,5	-0,5	-15,7	-7,3	15,4
Bois et papier	-8,5	-13,1	0,9	-5,9	-0,7
Industries diverses	38,6	1,9	1,3	-11,8	5,1
Indice général	1,7	-0,3	1,4	0,9	0,9
Indice général (hors hydrocarbures)	-0,1	-0,3	0,3	-1,7	0,8
Indice général des produits manufacturés	-1,4	-0,9	-1,1	-3,9	-1,3

Source : Office National des Statistiques

TABLEAU : EXPORTATIONS DES HYDROCARBURES

	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004
Pétrole brut					
Valeur (millions US $)	4 815,1	3 994,4	5 056,1	7 719,7	12 559,7
dont : Rapatriement des bénéfices	852,1	728,4	1 298,8	1 894,5	2 501,8
Volume (millions de barils)	169,1	161,0	200,5	266,2	326,0
(millions de tonnes métriques)	21,4	20,4	25,4	33,8	41,3
Prix d'unité (US $ par baril)	28,5	24,8	25,2	29,0	38,7
Condensat					
Valeur (millions US $)	3 999,6	3 170,2	3 055,3	3 572,4	4 878,2
dont : Rapatriement des bénéfices	178,0	153,8	158,6	144,9	132,1
Volume (millions de barils)	140,2	138,9	131,2	123,2	120,7
(millions de tonnes métriques)	15,9	15,6	14,8	13,9	13,6
Prix d'unité (US $ par baril)	28,5	22,8	23,3	29,0	40,4
Produits pétroliers raffinés					
Valeur (millions US $)	3 282,4	2 736,6	2 493,8	3 018,1	3 029,0
Volume (millions de barils)	107,0	112,0	98,8	98,8	90,1
(millions de tonnes métriques)	13,6	14,2	12,5	12,5	10,0
Prix d'unité (US $ par baril)	30,7	24,4	25,2	30,6	33,6
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)					
Valeur (millions US $)	2 118,6	1 848,5	1 754,9	2 165,7	2 583,3
dont : Rapatriement des bénéfices	139,2	141,0	137,3	156,3	124,9
Volume (millions de barils)	81,8	95,1	94,7	92,9	55,3
(millions de tonnes métriques)	6,8	8,1	8,1	7,9	6,5
Prix d'unité (US $ par baril)	25,9	19,4	18,5	23,3	46,7
Gaz naturel liquéfié (GNL)					
Valeur (millions US $)	3 290,9	3 250,9	2 888,5	3 778,9	3 757,0
Volume (millions de m3)	44,7	43,2	44,7	46,1	40,3
Volume (milliards de BTU)	1 047,8	1 017,0	1 051,6	1 101,7	1 026,5
Prix d'unité (US $ par m3 de GNL)	73,6	75,2	64,7	82,0	93,2
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	3,1	3,2	2,8	3,4	3,7
Gaz naturel (GN)					
Valeur (millions US $)	3 554,7	3 531,3	2 860,6	3 738,5	4 742,9
dont : Rapatriement des bénéfices					359,2
Volume (milliards de m3)	34,3	31,1	31,1	31,7	35,3
Volume (milliards de BTU)	1 294,1	1 174,0	1 172,6	1 196,9	1 338,6
Prix d'unité (US $ par m3)	103,6	113,5	92,1	117,8	134,2
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	2,7	3,0	2,4	3,1	3,5
Recettes totales des hydrocarb.(millions U	**21 061,3**	**18 531,9**	**18 109,2**	**23 993,3**	**31 550,1**
dont : Part des associés de l'entr. nation.	1 169,3	1 023,2	1 594,8	2 195,7	3 117,9
	(En pourcentage du total des exportations)				
Pétrole brut	22,9	21,6	27,9	32,2	39,8
Autres	77,1	78,4	72,1	67,8	60,2
Condensat	19,0	17,1	16,9	14,9	15,5
Produits pétroliers raffinés	15,6	14,8	13,8	12,6	9,6
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)	10,1	10,0	9,7	9,0	8,2
Gaz naturel liquéfié (GNL)	15,6	17,5	16,0	15,7	11,9
Gaz naturel (GN)	16,9	19,1	15,8	15,6	15,0

Source : Ministère de l'Energie

sont planifiées et mises en œuvre sur la base programme Action 21 local qui favorise la pa tion de la population. L'objectif est de sensib les citoyen(ne)s aux problèmes écologiques · favoriser l'émergence de partenariats perfor entre secteur public et secteur privé. Il est pi tirer parti à l'échelon national des enseignen acquis recueillis à Blida.

Développement urbain durable en Algérie

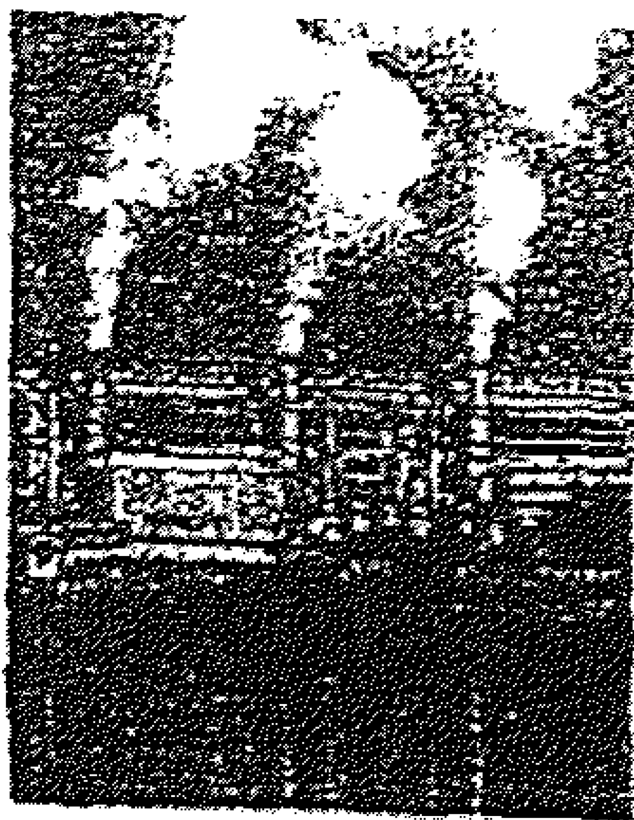
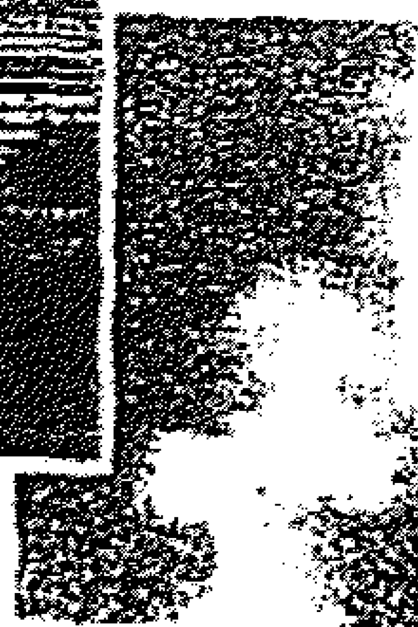
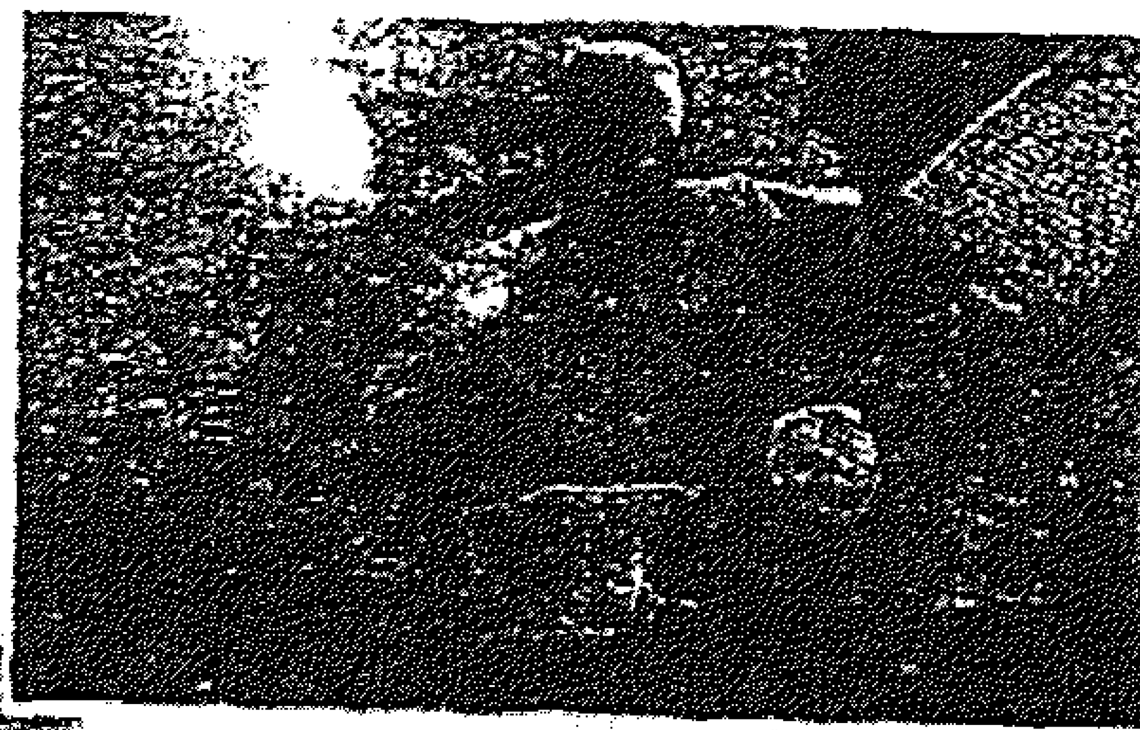
Sous l'effet d'une forte pression démographique, de l'industrialisation rapide et de l'érosion liée aux activités humaines, les limites de la viabilité écologique sont largement dépassées dans la région côtière de l'Algérie. Tout cela porte gravement atteinte à la santé humaine, surtout à celle des groupes de population les plus pauvres. Dans le Plan d'action national pour l'environnement élaboré par la GTZ pour compte de la Banque mondiale, les pertes macro-économiques liées à la pollution en Algérie sont évaluées à env. 3,4 milliards de dollars US par an, soit plus de 7 % du produit national brut.

Le programme « Gestion intégrée de l'environnement en Algérie », lancé en 2001 avec l'appui de la GTZ, est conforme aux objectifs ancrés dans le Plan d'action national pour l'environnement, et comporte plusieurs volets : sur le plan institutionnel, il renforce les capacités du ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement à Alger, mais aussi des institutions qui lui sont rattachées. Dans la région pilote de Blida, une stratégie de développement urbain durable est actuellement à l'essai. Les mesures

Programme pour l'environnement en ·

Bien que confrontée aux mêmes problèmes · giques que ses voisins, la Tunisie, qui est aussi petit pays du Maghreb, a pourtant obtenu les n résultats face à ces problèmes. Aussi la politic l'environnement tunisienne exerce-t-elle un r précurseur pour l'ensemble de la région. Si la a été le premier pays à avoir un ministère de ronnement sur le continent africain, le mérite vient aussi à la Coopération allemande, qui sc depuis 20 ans l'émergence d'institutions envi mentales dans ce pays.

Il y a quelque temps déjà, la GTZ a décid compléter le développement institutionnel cl p.ex. en matière d'assainissement, par une as conseil stratégique plus globale en matière d' ronnement. Les bénéficiaires de ces mesures ministère de l'Environnement, l'Agence natio protection de l'environnement (ANPE), le Ce ternational des technologies de l'environnem Tunis (CITET), l'Agence nationale pour la pro du littoral (APAL) et d'autres institutions. Ains


entre l'Allemagne et la Tunisie un partenariat dynamique faisant intervenir plusieurs Länder comme la Rhénanie-du-Nord-Westphalie, qui y coopère, des fabricants allemands de technologies de l'environnement, qui investissent en Tunisie, et des prestataires de services allemands, qui réalisent des projets en partenariat avec des entreprises tunisiennes. La gestion de l'environnement au sein de l'entreprise doit permettre d'améliorer la compétitivité de l'économie tunisienne.

De plus, la GTZ peut apporter toute la richesse de son expérience dès lors qu'il s'agit d'assurer la mise en application de la «Convention internationale pour la lutte contre la désertification». Le projet est localisé à l'Observatoire du Sahara et du Sahel (OSS), une organisation internationale ayant son siège à Tunis et qui travaille pour 21 pays riverains du Sahara et du Sahel.

Lois anti-pollution en Turquie

La grave crise économique que traverse la Turquie depuis février 2001 a eu pour effet d'aggraver encore les problèmes écologiques induits par une industrialisation et une urbanisation accélérées. Pour nombre d'entreprises ayant échappé à la faillite, la protection de l'environnement n'est même plus une préoccupation secondaire. L'adoption de nouvelles lois anti-pollution est remise à plus tard, et celles qui sont en vigueur sont rarement appliquées. Globalement, la conscience écologique de nombreux décideurs et d'une grande part de la population est encore assez faible.

Un projet soutenu par la GTZ encourage une «approche systémique pour l'environnement» visant à faire en sorte que les acteurs responsables pour l'efficacité de la gestion environnementale au niveau central, provincial et communal coopèrent plus étroitement entre eux. Le projet opère dans les provinces pilotes de Bursa et Mugla. Tandis que le centre industriel des environs de Bursa pollue énormément les rivières et les lacs, la province de Mugla, tributaire du tourisme, souffre de pollutions liées précisément à cette activité. Principal résultat du projet à ce jour : le Parlement turc a voté une loi visant à mettre en place des Directions de l'environnement dans toutes les provinces du pays.

2001	Allocations totales en millions DM	Nombre d'experts expatriés
Algérie	15,3	1
Arabie saoudite	19,7	43
Égypte	26,2	27
Émirats arabes unis	15,1	6
Jordanie	15,1	16
Katar	2,4	3
Koweït	2,2	8
Liban	3,3	7
Malte	0,2	2
Maroc	10,0	7
Oman	0,1	0
Syrie	1,8	1
Territoires palestiniens	7,2	5
Tunisie	12,6	10
Turquie	5,9	6
Yémen	22,5	14
Total	159,6	156

لمحة عن قطاع السكن في الجزائر

منذ منتصف التسعينات، اعتبر قطاع السكن من الأولويات الكبرى في السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة الجزائرية على اعتبار أن إشكالية إنتاج السكن كانت دائما تشكل انشغالا بالغ الأهمية بالنسبة لكافة الحكومات الجزائرية المتتالية.

وبالفعل، فإن ارتفاع النمو الديموغرافي الذي رافقه نزوحا ريفيا معتبرا تضاعف خلال العشرية السوداء بالإضافة إلى التحولات الإجتماعية قد زاد من حدة أزمة السكن، لهذا كان لابد للسلطات العمومية أن تجند موارد هامة من ميزانية الدولة من أجل التصدي لهذه الوضعية و التخفيف من حدتها.

هكذا فبعد سنة ١٩٩٦ أعيد النظر في السياسة المنتهجة، التي كانت تجعل الدولة تتدخل كليا في ميدان بناء السكن وكانت تضمن للعرض العمومي احتكارا شبه كلي، و من ثمة إدخال رؤية جديدة تتلخص في إحلال فكرة الدولة المنظم محل الدولة المتعامل والمحتكر، وهذا ما أدى فيما بعد ذلك إلى تطوير وتنويع صيغ عروض السكن أو الإعانات من أجل ملاءمتها مع مدا خيل العائلات الجزائرية حتى تتم الاستجابة لأكبر عدد من الاحتياجات.

وانطلاقا من المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية ومخططات شغل الأراضي، تم التفكير بالتعاون مع دائرة تهيئة الإقليم في مسعى آخر، يتمثل في تحديد المواقع المحتملة لإنشاء المدن الجديدة للتقليل من الضغط على المراكز الحضرية المكتظة، فظهرت إلى الوجود في السنوات الأخيرة مدينة علي منجلي وماسينيسا بالشرق وعين تموشنت بالغرب إلى جانب مدينة سيدي عبد الله وبوينان ومدينة مناصر مستقبلا.

وفي الوقت نفسه، زاد حجم الإنتاج وتنوع العرض وعرفت البرامج السكنية والمرافق العمومية تحسنا نوعيا وكميـا معتبرا، وفي هذا السياق تم خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ إنجـاز ٦٩٣,٢٨٠ مسكن بمختلف الصيغ، وهذا بمتوسط سنوي يتجاوز ١٣٨,٠٠٠ وحدة.

- ففي مجال السكن الاجتماعي تم إنجاز أكثر من ٢٤٨,١٠٧ مسكنا،
- و ١٥٨,٦٩٢ مسكن خاص بالبناء الذاتي
- و ١٠٧,٢٥٧ مسكن متعلق بصيغة السكن الاجتماعي التساهمي
- و ٤٠,٢٧٨ مسكن أنجز من طرف المرقين العقاريين.
- أما فيما يخص السكن الريفي فقد قدمت الدولة ١٢٨,٩٨٦ إعانة مالية وهذا بقصد التخفيف من النزوح الريفي وتثبيت سكانه بفضل برامج التنمية الريفية باعتبارها برامج تكميلية ترمي إلى النهوض الإقتصادي والاجتماعي بعالم الريف.
- ٥٥,٠٠٠ سكـن بصيغـة البيع عن طريق الإيجار (عدل) ممولة من الخزينة العمومية و ٦٥,٠٠٠ ستنجز لاحقـا وستمول من طرف صندوق الاحتياط والتوفير.

إن الهدف الذي حدده فخامـة رئيس الجمهورية السيـد عبد العزيز بوتفليقـة هـو تسليم مليون وحدة سكنيـة خـلال الخمس سنـوات المقبلـة مما يعني إنجـاز برنامج سنوي يتكون من ٢٠٠,٠٠٠ مسكن في المتوسط على امتداد الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

المعلوماتية والتحديات



تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية.

حيث تبرز المجهودات التي تبذلها الدولة والتي تتمثل في مشاريع وتنظيمات تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة لما تملكه الدولة من كفاءات في هذا المجال. زد على دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية حيث أصبحت المؤسسة الجزائرية أكثر وعيا أن الإعلام يعد وسيلة إنتاجية". ومن جهته أخرى تعتبر السوق الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة في أوج تطورها تزامنا مع نمو متوقع معتبر بالنسبة للثلاث سنوات المقبلة لأهمية السوق الجزائرية في المغرب العربي فيما يخص الإمكانيات.

ويجدر الذكر ان مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للاعلام و الاتصال وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات واعداد البرامج المعلوماتية.

ويجدر الذكر ان مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للاعلام و الاتصال وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات واعداد البرامج المعلوماتية

وتأتي تأكيدات السيد بوجمعة هيشور وزير البريد وتكنولوجيات الاعلام والإتصال في الكلمة التي ألقاها في اليوم الدراسي الخاص بالشراكة من أجل تطوير التكنولوجيات الإعلام والإتصال الجديدة بالجزائر، إنه بعد الثروة النفطية سيصبح قطاع تكنولوجيا الإتصال أهم القطاعات التي ستجلب المستثمرين وكشف أن وزارته لن تدخر جهدا في دعم مسعى تقليص الفجوة الرقمية وإنشاء المجتمع المعلوماتي.

وكشف الوزير أنه سيتم خلال الآجال القريبة وضع أول شبكة داخلية للحكومة ستمكن كل الوزارات من تبادل المعلومات والمراسلات الإلكترونية لغاية الوصول إلى عدم استخدام الورق، وأن تهيئة الأجواء لإنجاز الحكومة المعلوماتية ما زالت جارية على قدم وساق بهدف تقليص المسافة بين المواطن والحاكم والتي ستسمح للمواطن بالإطلاع على القضايا الوطنية التي تهمه.

وتأتي هذه الخطوة بعدما أعلن الوزير عن إنشاء لجنة إلكترونية مكلفة بوضع استراتيجية " الجزائر في هذا المجال" من اجل الانتقال للحكم الإلكتروني في كلمة ألقاها لدى افتتاح أشغال المنتدى حول الخبرة الكورية في مجال الحكم الإلكتروني بحضور سفير جمهورية كوريا في الجزائر، السيد بارك داي ون، أشار السيد هيشور أن رئيس الحكومة هو الذي يترأس هذه اللجنة الإلكترونية.

وبخصوص البرنامج الذي سطرته الوزارة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والخاص بتوفير لكل عائلة جزائرية حاسوبا في المنزل في آفاق ٢٠١٠، أشار الوزير إلى أن ذلك ممكن ما دامت الإرادة موجودة لدى السلطات المعنية، مشددا على أن دخول القرن الـ ٢١ يجب أن يكون متفتحا على الغايات التي تصبو إليها الوزارة قصد إعطاء الجزائر مكانتها بين الدول المتقدمة.

ويبدو أن إنفتاح الجزائر واقبالها نحو العالم التكنولوجي المتطور سيتحقق من خلال إنجاز مشروع المدينة الجديدة الذي سوف يتجسد في انجاز الحضيرة المعلوماتية التي تضم ١٠ مشاريع، منها انجاز فندق ذي خمسة نجوم يحوي على ١٥٦ غرفة وقاعة عرض بـ ٦٠٠ مقعد ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الاعلام والإتصال ومقهى بريدي ومركب تيليكوم يضم مركز التحكم وجناح اداري وغيرها من المشاريع التي سيتم انجازها خلال السداسي الرابع من سنة ٢٠٠٦.

حيث أبدى رئيس الجمهورية رغبة ملحة لإنجاز هذا المشروع الذي انطلقت أشغاله منذ نهاية الثلاثي الأول من السنة الجارية، رغم أن الدراسة وتهيئة كل الظروف كانت قد انتهت في سنة ٢٠٠١. وتعتبر هذه المدينة

بمثابة القلب النابض للمدينة الجديدة حيث سيتم انجازها بمواصفات التوازن البيئي، وهي منارة تكنولوجية بها كل الإبداعات التكنولوجية الجديدة.

وفد وزاري جزائري في ندوة باريس حول التمويل الجديد للتنمية

ستكون الجزائر حاضرة بوفد وزاري في الندوة الدولية حول "التمويل الجديد للتنمية" التي سيفتتحها الرئيس الفرنسي جاك شيراك يوم 28 فيفري بباريس، وتدوم إلى غاية يوم 1 مارس القادم. وهي الندوة التي كانت الجزائر، على لسان الرئيس بوتفليقة، في مقدمة الدول المساندة لها في قمة سبتمبر الماضي للأمم المتحدة.

● ذكر بيان للخارجية الفرنسية "الكيدورسي" أن الندوة التي سيفتتحها الرئيس شيراك ستشارك فيها وفود وزارية رفيعة المستوى من العديد من الدول الأوروبية والإفريقية وأمريكا اللاتينية كانت من بين الموقعين والمساندين لهذا المقترح الذي قدمه في قمة نيويورك الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا. وكانت الجزائر، على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في مقدمة الدول الـ79 التي بدت الفكرة وأعربت عن استعدادها الكامل للمساهمة بمعية نظرائها في مجموعة "النيباد" لتحقيق هذا المقترح الرامي إلى مكافحة الفقر والأمراض الفتاكة في الدول الفقيرة.

هذه الندوة الدولية التي سيشرف على فعالياتها الرئيس الفرنسي والتي ستحضرها وفود وزارية رفيعة المستوى، كما تم التأكيد عليه في تصريح قمة نيويورك" من الدول الموقعة عليه، انعقدت في فرنسا بطلب من هذه الأخيرة التي كانت السباقة للتعبير عن رغبتها في استضافة هذه الندوة على أراضيها قبل نهاية شهر فيفري 2006. المشاركون في هذه الندوة الدولية سيتباحثون طيلة يومين حول الطرق الكفيلة بتجسيد المقترح الفرنسي القاضي بفرض رسم على تذاكر الطائرة في الرحلات الداخلية والدولية تذهب مداخيله إلى صندوق خاص بعنوان محاربة الفقر والأمراض في الدول الفقيرة ودعم عمليات التنمية بها، وذلك في إطار تحقيق أهداف الألفية للأمم المتحدة القاضية بتقليص الفقر مع مطلع 2015.

هذا الرسم على تذاكر الطائرات تختلف قيمته حسب نوعية درجة الرحلة (الدرجة الأولى، درجة الأعمال، الدرجة الاقتصادية) أو بالنسبة لطبيعة الرحلة (داخلية أو دولية) ويتم تحديده من طرف الدول الموقعة على الفكرة حسب تنظيمها التشريعي الوطني (المرور على البرلمان..). وكانت فرنسا، بوصفها صاحبة الاقتراح، سباقة إلى إصدار قانون في شهر ديسمبر الفارط يحدد هذا الرسم الذي سيدخل حيز التطبيق في 1 جويلية القادم وينتظر منه حسب توقعات وزارة المالية الفرنسية جمع حوالي 200 مليون أورو سنويا.

وقد حدد "تصريح قمة نيويورك" سنة 2006 لبداية تطبيق هذا الرسم التضامني على تذاكر الطائرات، وهو ما يعني أن الدول المعنية بعد لم يبق أمامها سوى أقل من عام على إصدار تشريعات لفرض هذا الرسم الجديد على مواطنيها من المسافرين. وبخصوص الجزائر التي التزمت بتحقيق هذا المقترح في قمة نيويورك ذكر بشأنها مدير الضرائب بوزارة المالية، محمد بودربالة، الذي كان، أمس، ضيف فطور الصباح لـ"الخبر"، أن الفكرة لاتزال جديدة ولم تتخذ بعد أي إجراءات بخصوصها. يحدث هذا في وقت يتوفى فيه 5 ملايين طفل سنويا جراء سوء التغذية ويعيش ما يزيد عن 1.2 مليار شخص بأقل من دولار واحد في اليوم، ويوجد 40 مليون شخص مصاب بداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، وهو المرض الذي يتطلب توفير ما يفوق 10 مليار دولار لمكافحته وتوفير العلاج لمرضاه. وهي التحديات التي يراد إيجاد حلول لها من خلال الندوة الدولية حول "التمويل الجديد للتنمية"، التي كانت البرازيل والجزائر وفرنسا وألمانيا في مقدمة الدول الداعمة والدافعة عنها في قمة نيويورك الأخيرة.

تدشين "كرسي احمد بن بلة" للتنمية المستدامه بمستغانم

الأمل قائم لمجابهة "الوحش الليبرالي"

حول الرئيس الأسبق أحمد بن بلة جامعة مستغانم، إلى "منبر عالمي للدفاع عن حقوق الـ90 في المائة من سكان المعمورة، الذين يحصدهم النظام العالمي القائم على استنزاف الثروات وإنتاج وسائل خرابها".

● ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تدشين "كرسي احمد بن بلة للتنمية المستدامة" بجامعة مستغانم، حرص الرئيس الأسبق للجمهورية الجزائرية، وأحد مؤسسي الحركة العالمية لمناهضة العولمة المتوحشة، على تجديد الخطاب الذي تبناه منذ لقاء دافوس الموازي، والمتمثل في إبراز الآثار المدمرة للعولمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. كما حرص على تقديم رفاقه في هذا النضال، وبينهم الأستاذ فرانسوا أوتار، إبريك تو[illegible] [illegible] الثقافة السابقة لجمهورية مالي السيدة أمينة طراوري [illegible] قالت عندما دعيت لإلقاء خطابها، "بفضل بن بلة فهمت ان المقاومة واجب وضرورة، فاذا كان جيل الرئيس ناضل من أجل استقلال شعوبنا، وهو الاستقلال الذي تحقق لكنه يبقى شكليا، فإن المطلوب من جيلنا أن يحقق الاستقلال لكل سكان العالم من سيطرة الغرب".

وتحولت مدينة مستغانم [illegible] إلى مزار للجامعيين، وكذلك السياسيين، حيث شارك كل من الطيب لوح، عبد العزيز بلخادم، عبد القادر خلف، كما استضاف بن بلة رفاقه في السلاح مثل الدكتور نقاش، أحمد برشعيب، الرائد مراد (الولاية الرابعة) وغيرهم، وتجلى نهار أمس خلال الندوة العلمية التي انتظمت بعد الزوال، أن كرسي التنمية المستدامة الذي ساهمت في إنشائه العديد من المؤسسات الرسمية الفرنسية، وكذلك الاتحاد الأوروبي وجامعات أوروبية بالتعاون مع جامعة مستغانم، لن تكون المهمة التي أسس من أجلها سهلة، إذ أن الرئيس أحمد بن بلة قال في خطابه "إنني متأسف لأصارحكم بأنكم أنتم الجامعيون عندنا تتعلمون وتعملون ضد التنمية المستدامة، لأنكم تغرسون في أذهان الطلبة مصطلح المنافسة الذي طرحه آدم سميث. هذا المصطلح هو الذي أباد شعبا بكامله، وهو الجنس الأحمر". وأضاف أن "النظام العالمي الذي يقوده جورج بوش، لن يسمح لأي كان بأن يحقق تنمية انسانية متوازنة وعادلة، لكن الأمل قائم مادامت الأجيال الجديدة في الغرب ذاته ترفض هذا النظام المتوحش".

وتجدر الإشارة إلى أن المفكر السويسري جون زيغلر وجه رسالة اعتذار عن حضور هذا اللقاء، بسبب انشغاله بمهامه في الأمم المتحدة. هذا الصديق الكبير لأحمد بن بلة يوجد من بين تشكيلة المجلس العلمي لكرسي التنمية المستدامة الذي فتحته جامعة مستغانم

307

[يومية الخبر الجزائرية ، عدد الثلاثاء 20 سبتمبر 2005 م، الموافق لـ 16 شعبان 1426 هـ .]

ندوة حول استخدام التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة

التصحّر يتسبب في خسائر تتجاوز 42 مليار دولار

كشف الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، هاما أربا ديالو، بأن بلدان العالم تخسر سنويا 42 مليار دولار بسبب ظاهرة التصحر، وأضاف أن هناك 3000 شخص من أمريكا اللاتينية يغادرون أراضيهم القاحلة إلى أمريكا الشمالية محذرا من مغبة تجاهل الدول لمليار ومائتين مليون شخص مهددة أراضيهم بالتصحر مما يعني توقع هجرة جماعية من الأقاليم المتضررة لا يمكن التحكم فيها باتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية.

● دعا الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى ضرورة أخذ مخاطر التصحر على محمل الجد من خلال إنجاز مخططات تنموية لمواجهته والحد من نتائجه السلبية على البيئة والمجتمع.

وأوصى المشاركون في ختام الندوة العربية حول استخدام العلوم والتكنولوجيا التي احتضنتها مدينة دبي الإماراتية منذ يومين، بإنشاء مركز دولي للمنطقة العربية لفهم الصحراء، ويتولى هذا المركز إصدار تقارير خاصة بوضع الصحراء، وتوسيع التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا.

التوصيات التي حملت اسم "نداء العلماء" شددت على أن العلوم والتكنولوجيا هي عنصر أساسي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين من خلال تطوير التعليم مع إيجاد مصادر متجددة في الطاقة، كما اتفق المشاركون على أن التصحر مشكلة خطيرة تتطلب اجتماعات دورية للبحث في مسألة معالجتها والحد منها، وطالبت الندوة تبني خطة عمل لإجبار الحكومات تخصيص 1% من ميزانياتها لتطوير البحث العلمي.

وقد ناقش المشاركون في فعاليات الندوة العربية حول استخدام العلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة، التي أقيمت على هامش المهرجان الشاتي لثقافات وحضارات شعوب صحاري العالم، آلية وضع أولويات وخطط تنفيذية لزيادة مساهمة التكنولوجيا والعلوم في التنمية المستدامة والسعي إلى رفع مستوى البحث العلمي والتعليم الحالي في المنطقة العربية، وكذا كيفية إيجاد آليات لتوزيع واستخدام الخرائط بالنسبة للمجتمعات العلمية في المنطقة ووضع الحلول للمشكلات المستعصية.

صحاري وكثبان رملية في كوكب المريخ

وعرض مجموعة من العلماء الأمريكيين والأوروبيين مجموعة من الصور الفضائية النادرة عن كوكب المريخ خلال ندوة "صحاري الفضاء في الحاضر والمستقبل"، والتي أقيمت ضمن فعاليات الندوة العلمية للمهرجان الشاتي لحضارات وثقافات شعوب صحاري العالم الذي تنظمه جائزة زايد الدولية بالتعاون مع دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي ومنظمة صحاري العالم. كما عرض الدكتور فاروق الباز، مدير معهد أبحاث الفضاء بجامعة بوسطن، صورا تم التقاطها عام 1961 م خلال مهمات المركبة الفضائية "فايكينغ" إلى المريخ، مشيرا في تصريح لـ"الخبر" إلى وجود تشابه كبير بين كوكب الأرض والمريخ، إلى جانب وجود منطقة جافة في المريخ تشبه كثيرا صحاري إفريقيا ابتداء من جمهورية موريتانيا إلى سلطنة عمان، كما تم الكشف من خلال تلك الصور عن وجود كثبان رملية في المنطقة القطبية من المريخ، وأشار إلى أن مياه كوكب المريخ تتشكل على هيئة أجزاء ثلجية وأن اللون الأحمر يغطي على أجواء الكوكب لذلك سمي بالكوكب الأحمر.

المؤسسات الجزائرية أنتجت 325 ألف طن من المواد السامة الخطيرة

أنتجت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر 325 ألف طن من المواد السامة الخطيرة. حسب تقييم أجهزة المكتب الألماني "ب. س. برلين". وهو ما دفع وزارة الصناعة رفقة وزارة البيئة لإنجاز مركز لدفن المواد السامة التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية. ويجهل لحد اليوم مكان تواجده بالضبط. وكل المعلومات المتوفرة بشأنه تؤكد بأنه سيكون في الشرق الجزائري.

● قامت وزارة الصناعة، منذ سنتين، بإنجاز دراسة جدوى لهذا المصنع، أي مركز دفن المواد السامة، ومع ذلك يجهل العديد من المعنيين بالمشروع بمن فيهم إطارات وزارة الصناعة، باعتبارها صاحبة المشروع، مكان تواجد المركز، حيث أن المعلومات تشير فقط إلى تقريب المسؤولين لجعله في الشرق، بعد أن أكدت دراسات بأن مناطق الشرق الجزائري أنتجت في السنوات الماضية أكبر نسب من المواد السامة، من خلال تمركز العديد من المصانع بها، منها أسميدال والحجار، بالإضافة إلى مصانع أخرى كانت ترمي بنفاياتها سواء في الوديان أو في المنحدرات، مثل مصنع الماركور بعزابة، المتوقف عن الإنتاج منذ عدة سنوات، إلا أن مشكلة نفاياته لم يحسم فيها بعد.

وأشار نائب مدير البيئة والحماية الصناعية على مستوى وزارة الصناعة، أزارق بوعلاء، لـ"الخبر" على هامش اليوم الدراسي الذي نظمته الغرفة الجزائرية للتجارة بفندق الأوراسي بالجزائر، حول موضوع خلق شبكة المؤسسات المغاربية من أجل البيئة، بأن "مشكل هذا الكم الهائل من المواد السامة الموجود في الجزائر لا يمكن لا فرزه ولا حله سوى بدفنه في هذا المركز من أجل تفادي أخطار أكيدة قد تنجم عنه". يحدث ذلك في وقت تسعى فيه العديد من الجهات، أجنبية خاصة، بتحسيس الصناعيين الجزائريين بأهمية إدراج عامل البيئة في كافة مشاريعهم الاقتصادية، وهو ما يقتضي الاستثمار أكثر في هذا المجال بالإضافة إلى اقتناء التكنولوجيا الحديثة لتفادي التلوث.

من جهة أخرى أشار ذات المسؤول إلى وجود العديد من المؤسسات التي لا تزال تنتج مواد سامة ترمى إما في الوديان أو في المرتفعات القريبة من التجمعات السكنية، ويأتي مجمع الورق والسيليلوز في مقدمة هذه المؤسسات، خاصة مركب باب علي التابع له "يجب فعل الكثير من أجل التخلص من التلوث الذي يحدثه هذا المركب"، مشيرا إلى أن المشكل بالنسبة له يكمن في قدم تجهيزاته خاصة المصفاة، مما يؤدي إلى تلويثه للمحيط.

كما أن هذا المصنع يتقاسم مع مصانع مواد التنظيف وكذا مصنع مغنية لإنتاج النشاء نفس المشاكل المتعلقة خاصة باستهلاك كميات كبيرة من المياه، بالإضافة إلى إنتاج هذه المصانع لكميات من المياه الملوثة، علما أن مصنع مغنية يصب في الوادي ويتسبب في تلويث سد بوغرارة.

كما يشير ذات المتحدث إلى أن إدراج البيئة في المشاريع الاقتصادية شرط في إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما دفع بالشراكة التقنية الألمانية بالمبادرة بهذا الملف، حيث تشجع على خلق التنسيق المغاربي من أجل إيجاد إطار قانوني للنظر في المشاكل البيئية التي تطرح على المؤسسات الاقتصادية.

308

يومية الخبر الجزائرية، عدد الخميس 21 أفريل 2005 م، الموافق لـ 12 ربيع الأول 1426 هـ.



POPULATION ET SOCIETE

Démographie et population

Indice synthétique de fécondité

Définition

C'est le nombre moyen d'enfants qu'aurait mis au monde une femme durant sa vie si, au cours de sa période de reproduction, elle avait eu un taux de fécondité conforme aux taux de fécondité par âge pour cette période.

Formule :

$$\sum_{io}^{in} \frac{\text{nb de naissances issues de mères d'âge i}}{\text{Population de femmes d'âge i}}$$

i_o à i_n = période de fécondité.

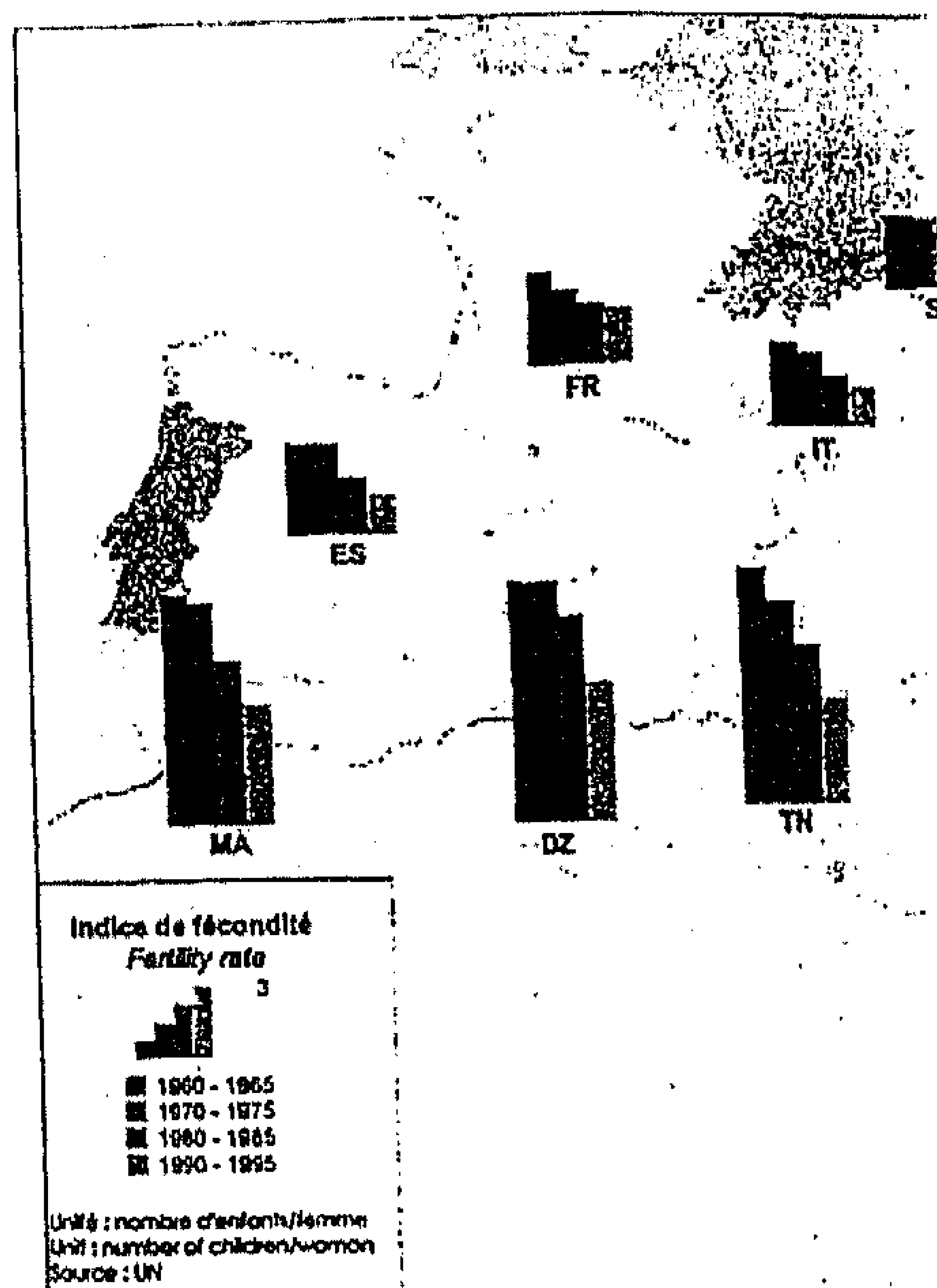
Quand les données sur les naissances sont de bonne qualité, le taux de fécondité par âge est calculé en faisant la somme des taux de fécondité spécifiques de chaque âge. Le taux de fécondité spécifique d'un âge i, résulte de la division du nombre de naissances issues de mères de l'âge i par l'ensemble de la population féminine du même âge. Dans le cas contraire, le taux de fécondité est calculé de manière indirecte, à l'aide des résultats de recensements ou d'enquêtes démographiques.

Dans les pays où l'indice de fécondité est encore élevé, les importantes populations de jeunes sont un défi pour les services de santé, l'éducation et l'emploi. A ce titre, c'est un des principaux indicateurs précurseurs de l'évolution future.

Unité de mesure

Enfants par femme

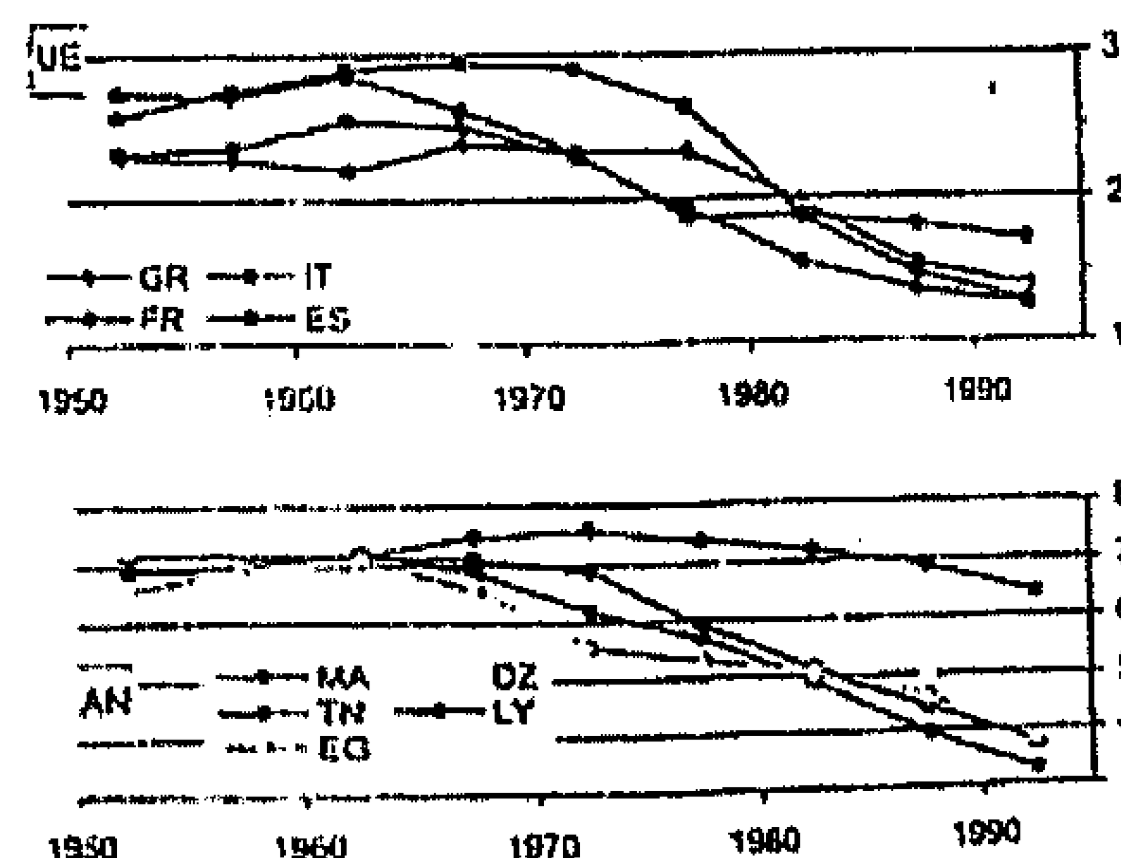
Indice synthétique de fécondité (nb enfants par femme)	ESPAGNE / SPAIN	FRANCE / FRANCE	ITALIE / ITALY	GRECE / GREECE
1950-1955	2,6	2,7	2,3	2,3
1960-1965	2,9	2,9	2,6	2,2
1970-1975	2,9	2,3	2,3	2,3
1980-1985	1,9	1,9	1,6	2,0
1990-1995	1,3	1,7	1,2	1,4

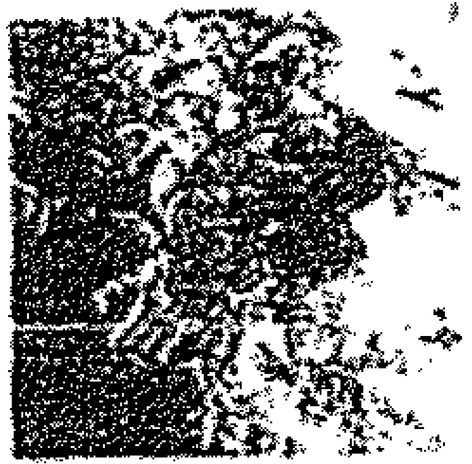


MAROC / MOROCCO	ALGERIE / ALGERIA	TUNISIE / TUNISIA	LIBYE / LIBYA	EGYPTE / EGYPT	GAZA / GAZA
7,2	7,3	6,9	6,9	6,6	7,4
7,2	7,4	7,2	7,2	7,1	8,0
6,9	7,4	6,2	7,6	5,5	7,6
5,1	6,4	4,9	7,2	5,1	7,4
3,8	4,3	3,3	6,4	3,8	8,8

Source : UN, World population Prospects 1996 revision.

Indice synthétique de





POPULATION ET SOCIETE

Niveau de vie, emploi, inégalités sociales, pauvreté, chômage

Nombre de femmes dans la population active pour cent hommes

Définition

Il s'agit du nombre de femmes dans la population active pour 100 hommes. L'indicateur est calculé à partir des pourcentages de femmes dans la population active.

La population active, au sens économique ou " force de travail ", comprend deux composantes : les personnes travaillant et les personnes au chômage. La population active a été définie lors de la treizième conférence internationale du Bureau international du travail (BIT, 1982).

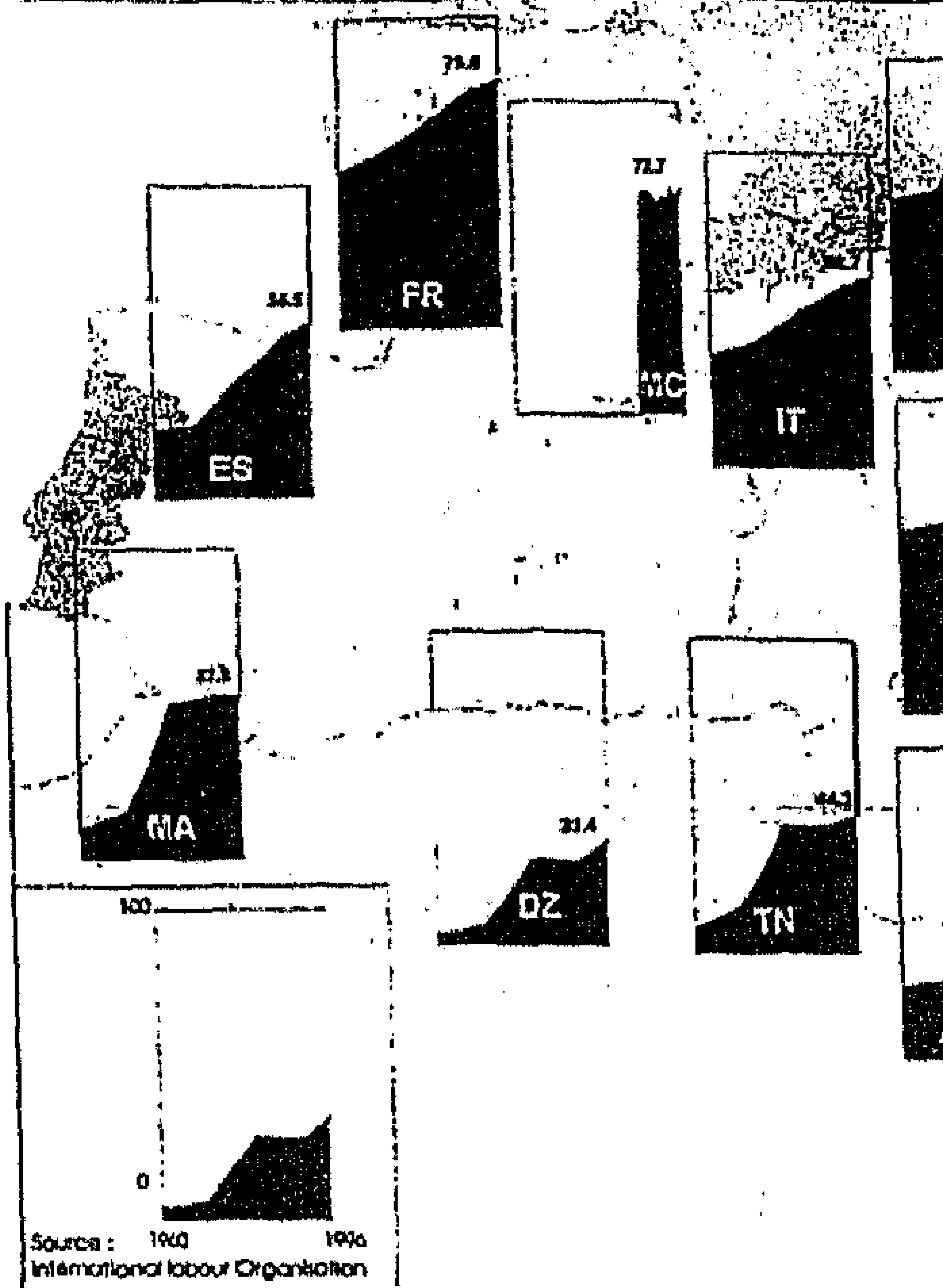
Un nombre peu élevé peut indiquer le faible accès à l'éducation, des inégalités de chance et de traitement, en raison, par exemple, des lois nationales et des pratiques sociales en général.

Un nombre égal à 100 indique l'égalité des accès à l'emploi entre hommes et femmes

Unité de mesure

Nombre pour cent hommes

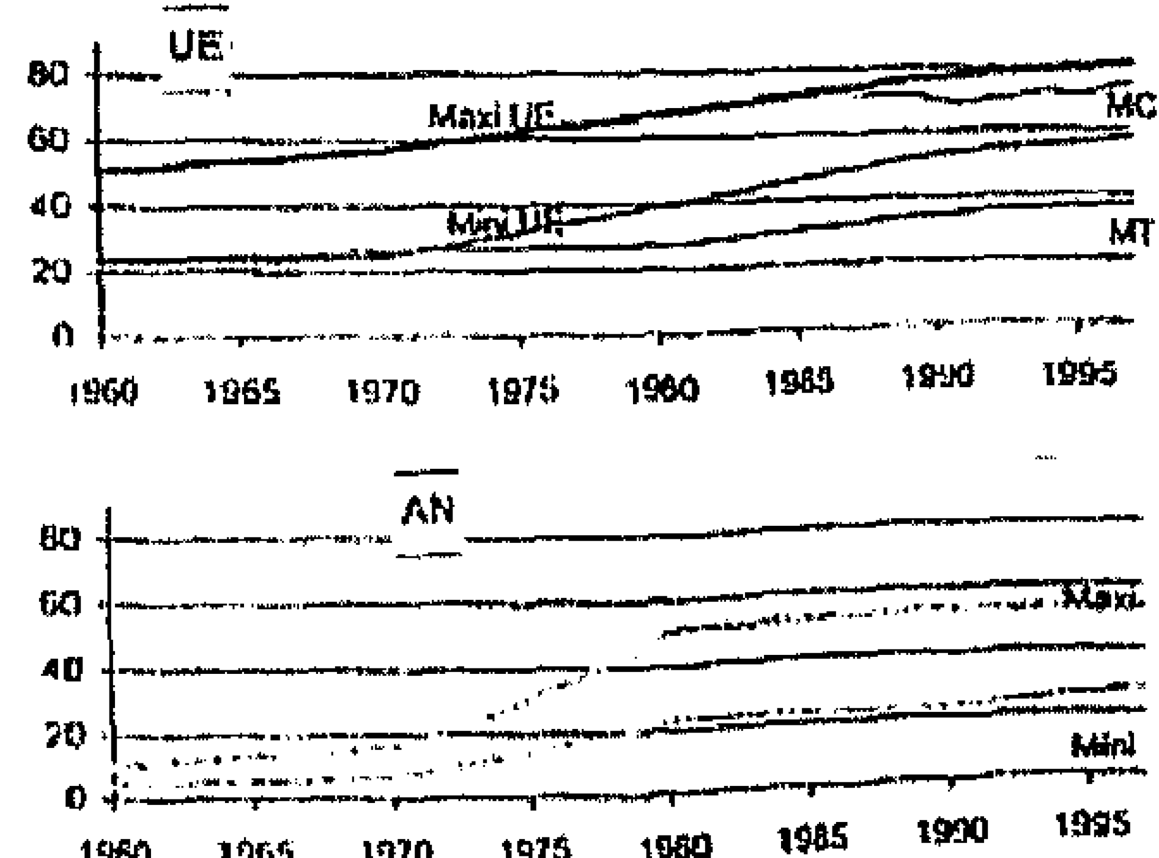
Nombre de [f]emmes pour cent hommes	ESPAGNE	FRANCE	ITALIE
1965	23	53	38
1975	31	62	44
1985	46	72	53
1995	56	70	60
1997	57	61	61
	SPAIN	FRANCE	ITALY



MAROC	ALGERIE	TUNISIE	LIBYE	EGYPTE	GAZA	IS
13	5	11	6	8	-	
31	16	26	14	21	-	
52	27	41	23	37	-	
53	32	44	26	40	-	
53	35	45	26	42	-	
MOROCCO	ALGERIA	TUNISIA	LIBYA	EGYPT	GAZA	IS

Source : ILO, WDI 1998

Nombre de femmes dans la population active pour 100 ho



ÉCHANGES ET COOPÉRATION MÉDITERRANÉENNE

Autres échanges méditerranéens

Taux net de migration

Définition

L'indicateur est calculé en faisant la différence entre le taux d'accroissement de la population d'un pays, et le taux d'accroissement naturel de la population (taux de natalité moins le taux de mortalité), au cours d'une certaine période.

Les migrations jouent un rôle essentiel dans la redistribution démographique. Au niveau international, ce sont l'un des trois importants flux, avec les produits et les capitaux, qui traversent les frontières des Etats. Au sein des pays, les migrations influent sur (et sont influencées par) les évènements économiques, sociaux, environnementaux et politiques. Elles peuvent avoir des origines sociales (recherche d'une autre qualité de vie), politiques (cas des demandeurs d'asile et des réfugiés) et économiques (recherche d'emploi).

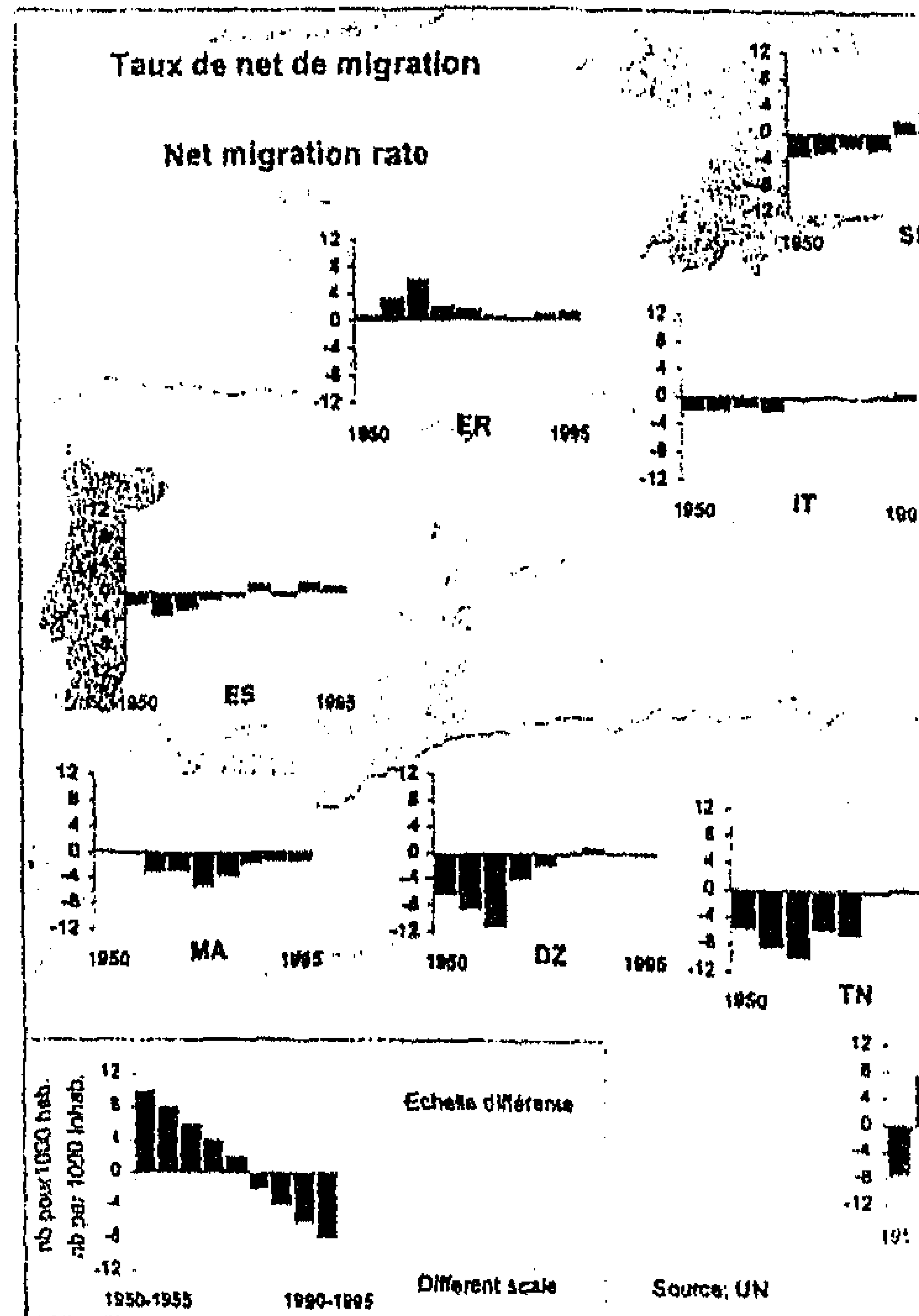
L'indicateur présente le solde positif (flux entrant) ou négatif (flux sortant) des migrations au niveau national, mais ne permet pas de juger de l'origine des immigrés.

Cet indicateur est très lié aux indicateurs relatifs à l'urbanisation et à la démographie.

Unité de mesure

Nombre pour mille habitants

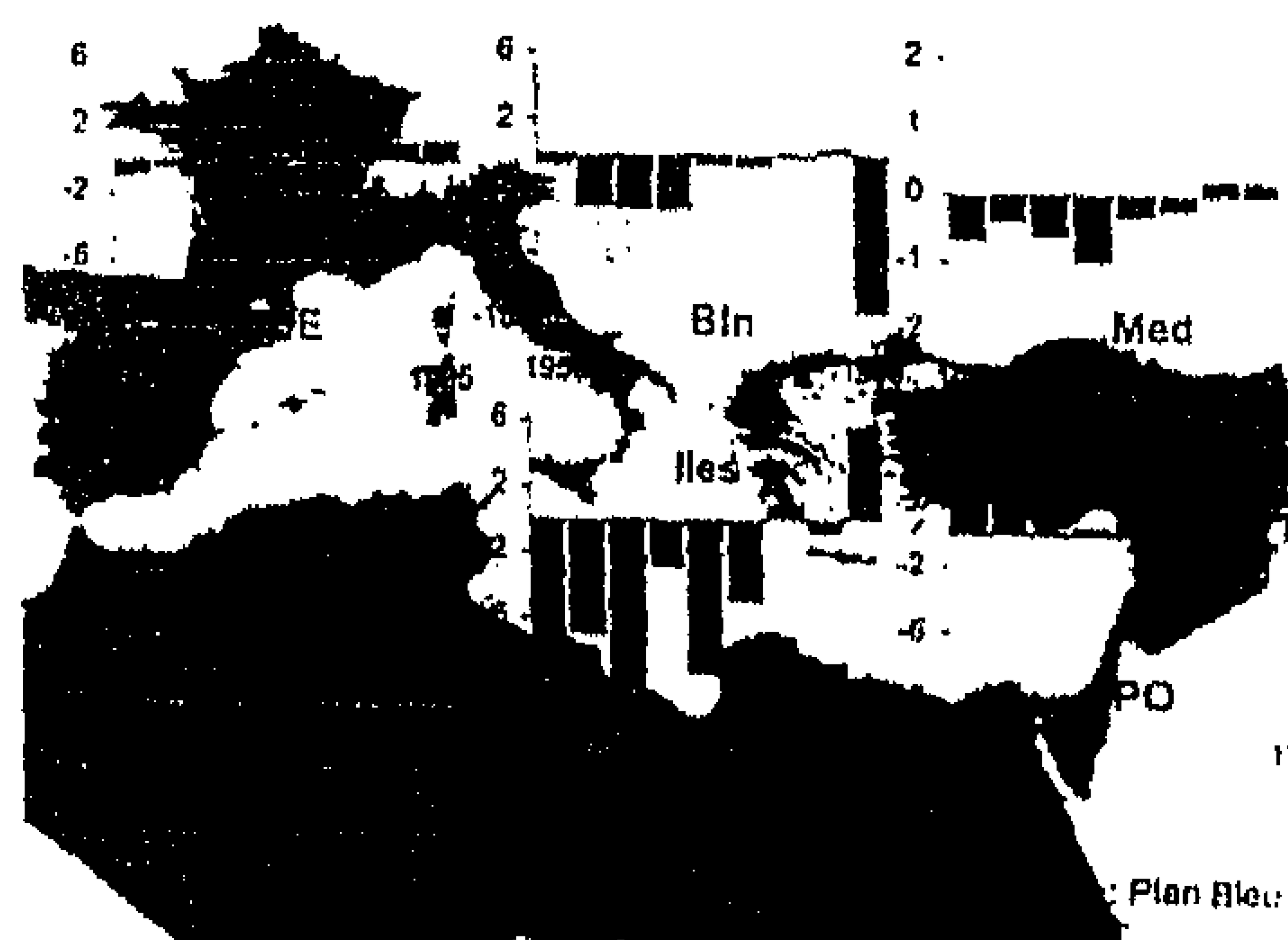
Taux net de migration (nb pour 1000 hab.)		ESPAGNE	FRANCE	ITALIE	G...
	1950-55	-1,8	0,8	-2,0	-
	1960-65	-2,5	6,2	-1,5	-5,0
	1970-75	-0,7	1,7	-0,4	-1,6
	1980-85	-0,7	0,4	0,0	1,3
	1990-95	0,9	1,3	1,0	4,0
		SPAIN	FRANCE	ITALY	GREECE



MAROC	ALGERIE	TUNISIE	LIBYE	EGYPTE	GAZA
0,1	-6,3	-5,9	-7,5	0,0	-4,6
-3,2	-11,2	-10,1	6,3	0,1	-5,1
-5,4	-2,0	-6,7	7,5	-2,9	-4,5
-1,8	0,8	0,4	9,0	-0,7	-8,2
-1,6	-0,3	0,0	0,9	-0,9	0,2
MOROCCO	ALGERIA	TUNISIA	LIBYA	EGYPT	GAZA

Source : United Nations

Évolution de l'indicateur par groupes





Taux brut de scolarisation

Définition

Le taux brut de scolarisation (TBS) est défini, pour une année donnée, comme le ratio entre : le total des effectifs d'élèves inscrits dans un degré spécifique d'enseignement primaire ou secondaire, quel que soit leur âge, et le total de la population ayant le droit et l'âge légal d'entrée à l'école au même degré d'enseignement. Ce taux peut être supérieur à 100 % (redoublants).

Formule :

$$TBS_h^t = \frac{S_h^t}{P_{h,a}^t} \times 100$$

TBS_h^t = Taux de scolarisation au niveau d'éducation h dans l'année scolaire t.

S_h^t = Population scolarisée au niveau d'éducation h dans l'année scolaire t.

$P_{h,a}^t$ = Population du groupe d'âge a qui correspond officiellement au niveau d'éducation h dans l'année scolaire t.

Le taux brut de scolarisation est un indicateur général du niveau de fréquentation de l'enseignement primaire et secondaire. Il constitue dans le même temps, une mesure indirecte du nombre de places disponibles dans les établissements scolaires, et de leur utilisation.

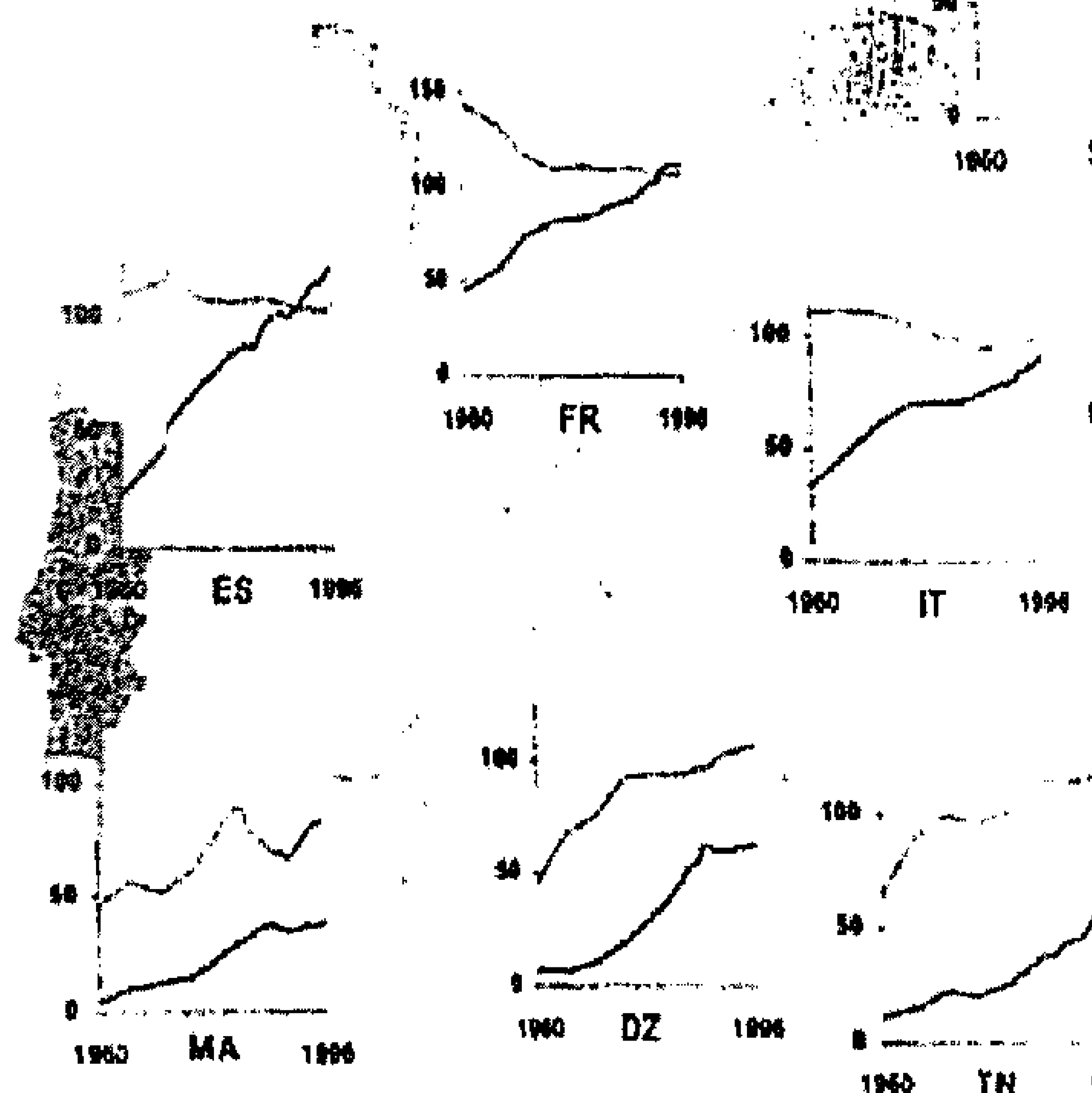
Unité de mesure

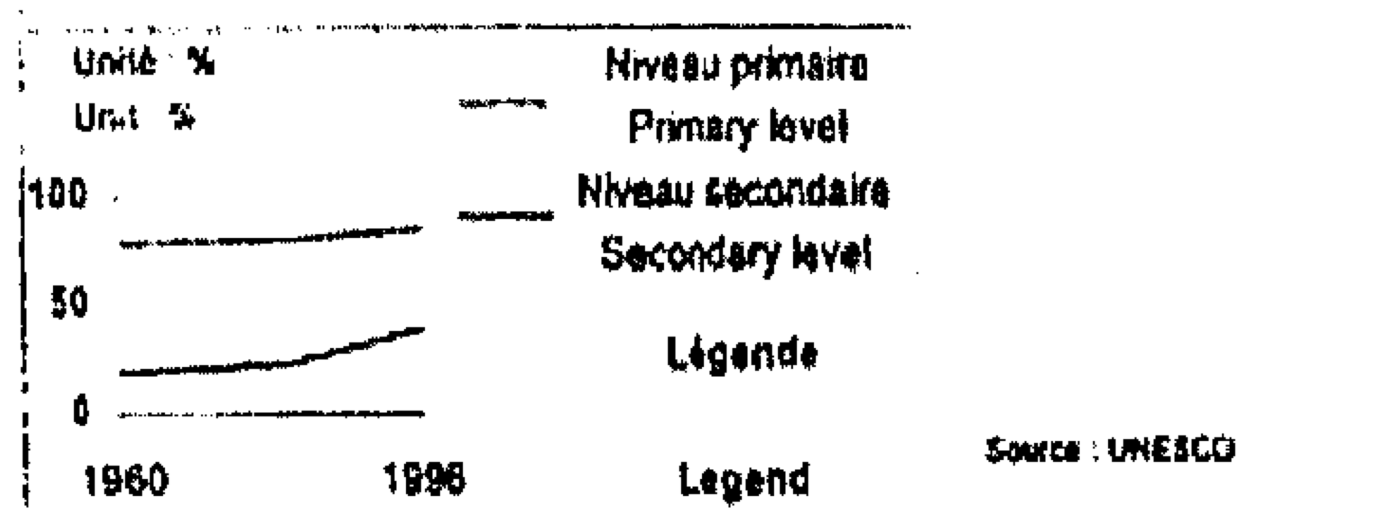
Pourcentage

		SPAIN	FRANCE	ITALY	GREECE
Taux brut de scolarisation du niveau primaire (%)	1960	110	144	111	102
	1970	123	117	110	107
	1980	109	111	100	103
	1990	107	109	97	98
	1996	109	107	100	97
Taux brut de scolarisation du niveau secondaire (%)	1960	23	46	34	37
	1970	56	74	61	63
	1980	87	85	72	81
	1990	105	99	79	93
	1996	125	111	91	98

Taux brut de scolarisation

School enrolment gross ratio





MAROC	ALGERIE	TUNISIE	LIBYE	EGYPTE	GAZA
47	46	66	59	66	.
52	76	100	.	72	.
63	95	102	125	73	.
67	100	115	106	94	.
84	107	114	112	102	-
5	8	12	9	16	.
13	11	23	-	35	.
26	33	27	76	51	.
35	61	45	86	76	.
39	63	66	100	75	.
MOROCCO	ALGERIA	TUNISIA	LIBYA	EGYPT	GAZA

Source UNESCO, 1999



POPULATION ET SOCIETE

Mode de consommation et de production

Nombre de véhicules de tourisme pour 100 habitants

Définition

Cet indicateur se calcule en faisant le ratio du nombre de véhicules de tourisme en service, sur la population totale, multiplié par 100.

Les voitures de tourisme sont celles n'ayant pas plus de 9 places, y compris les voitures de location, les taxis, les jeeps, les breaks et autres véhicules de transport légers à usage mixte.

L'évolution du nombre de véhicules de tourisme permet d'évaluer les exigences en infrastructures routières et de productions de ces mêmes véhicules.

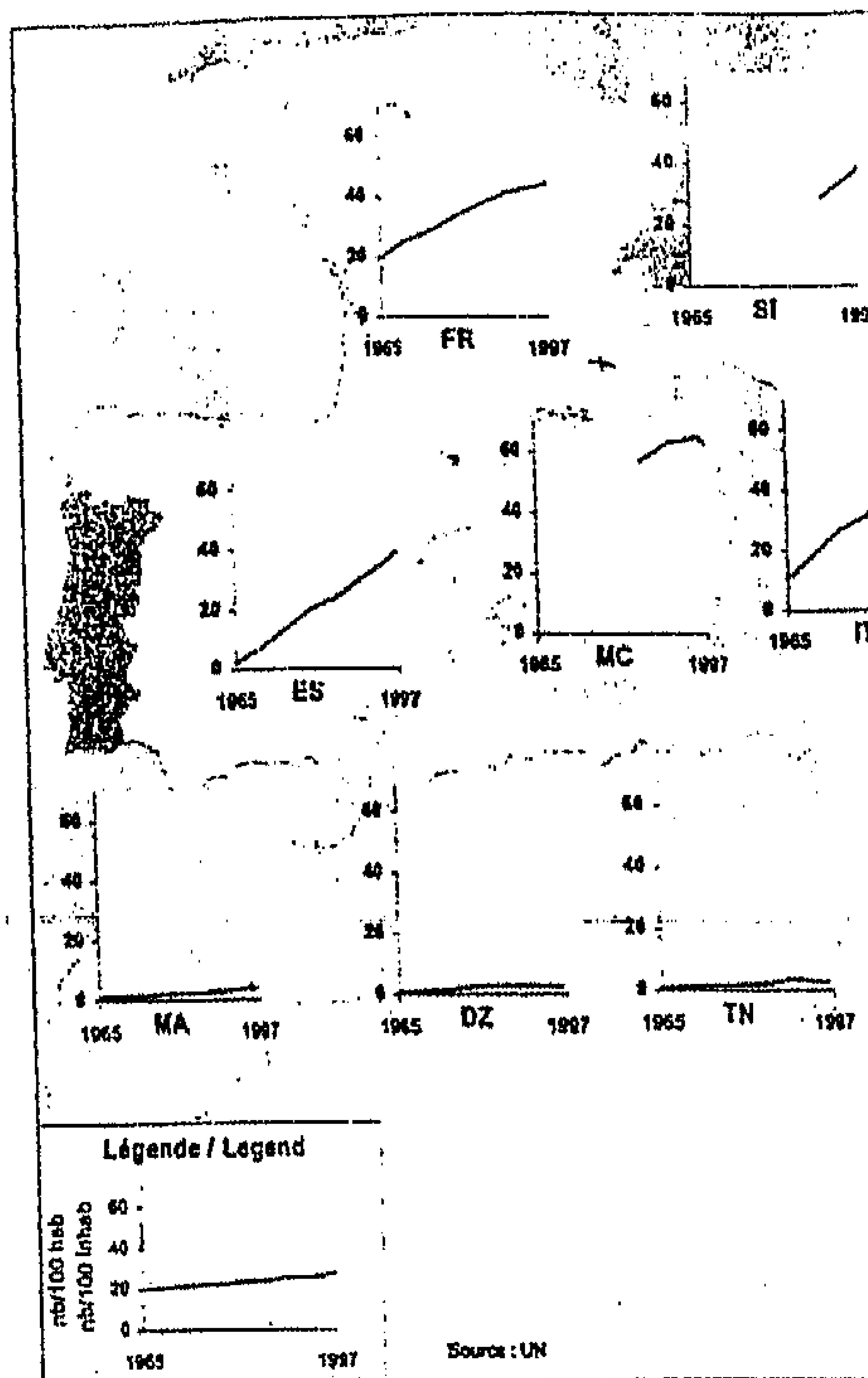
L'augmentation de l'activité économique et l'élévation du niveau de vie ont contribué au développement du transport par la route, des passagers et des biens et des services. Cela provoque la congestion du trafic dans les zones urbaines qui sont progressivement saturées, surtout dans les pays développés et les grandes agglomérations. Les impacts sont nombreux, tant en termes de baisse de la productivité économique, que de dommages à la santé des populations et de dégradation de la qualité de la vie.

Il peut être relié à d'autres indicateurs comme la congestion du trafic, notamment en milieu urbain, et les émissions de particules et de gaz dans l'atmosphère. Les politiques de transports publics urbains peuvent entraîner une baisse de l'indicateur dans le temps.

Unité de mesure

Nombre pour 100 habitants

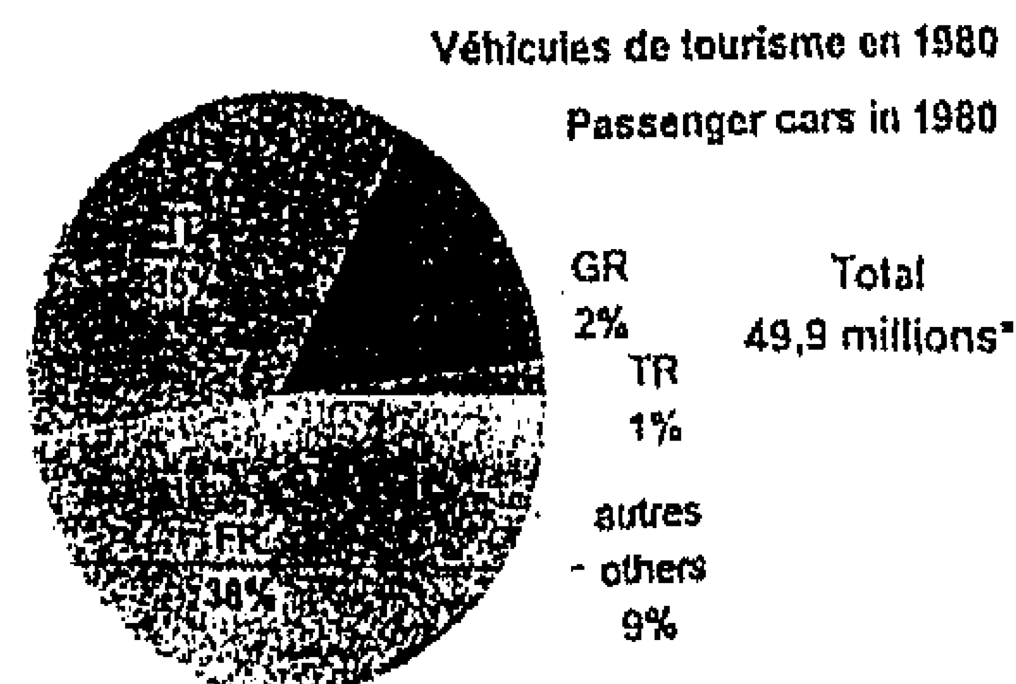
		ESPAGNE	FRANCE	ITALIE	
Véhicules de tourisme pour 100 habitants	1965	3	20	10	
	1975	14	29	27	b
	1985	24	38	40	.13
	1996	38	44	53	22
Véhicules de tourisme en 1996 (x 1000)		15 070	25 682	30 867	2 362
		SPAIN	FRANCE	ITALY	GREECE



MAROC	ALGERIE	TUNISIE	LIBYE	EGYPTE	GAZA
1	1	1	3	0	-
2	2	2	11	1	-
2	3	2	11	2	-
4	3	3	16	2	-
1 018	719	269	872	1 435	
MOROCCO	ALGERIA	TUNISIA	LIBYA	EGYPT	GAZA

Source : UN,1999

Répartition des véhicules de tourisme en Méditerranée, en



* Calculé au Plan Bleu /Calculated by Blue Plan

ESPACES ET TERRITOIRES

Habitat et systèmes urbains

Taux de croissance de la population urbaine

Définition

C'est le taux annuel moyen de variation de la population vivant en zone urbaine, ce taux étant calculé durant une période spécifique : i.

Formule :

$$\left(\sqrt[i]{\frac{\text{Pop. urbaine année n i}}{\text{Pop. urbaine année n}}}-1\right)\times 100$$

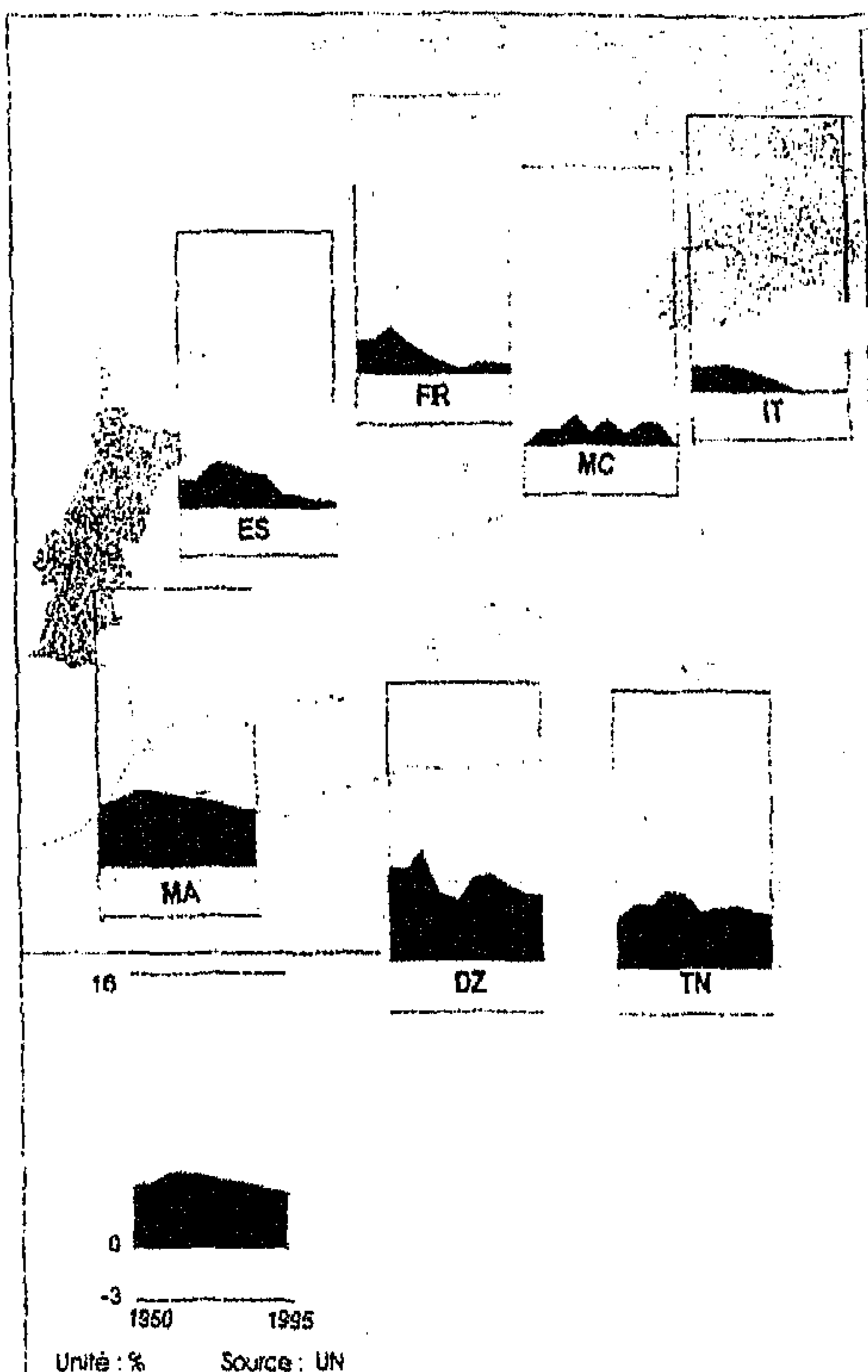
Il n'existe pas de définition internationale harmonisée des zones urbaines. La cohérence de la ventilation entre zones urbaines et zones rurales est problématique. Avec la croissance, les frontières des zones urbaines changent dans le temps.

Les zones urbaines où se concentrent la population, les entreprises et les industries, offrent un potentiel de développement et d'efficience économique. Cependant, un développement urbain trop rapide, mal réparti ou trop important peut conduire à une dégradation du cadre de vie et de l'environnement, ainsi qu'à un déséquilibre territorial qui génère des coûts et des problèmes sociaux croissants.

Unité de mesure

Pourcentage/année

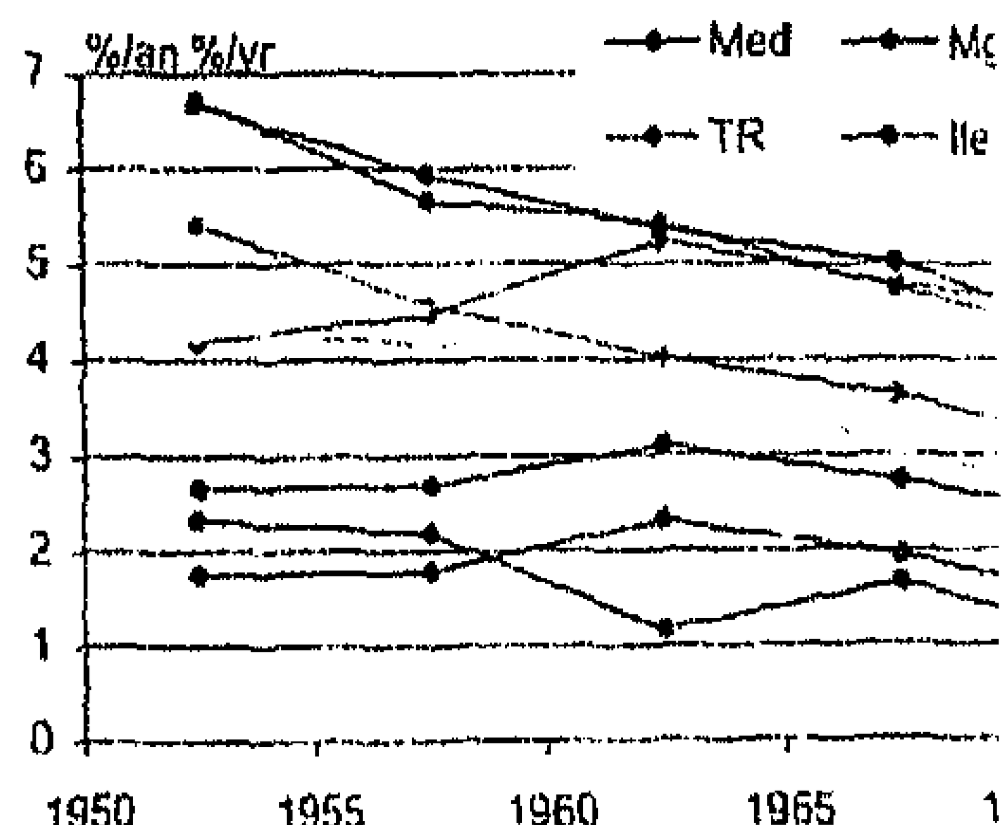
Pop. urbaine 1950 (x1000)		14 526	23 494	25 584	2 821
Pop. urbaine 1995 (x1000)		30 297	43 385	38 113	6 193
Taux de croissance de la population urbaine (% annuel)	1950-1955	1.7	1.9	1.6	2.5
	1960-1965	2.7	2.0	1.6	2.6
	1970-1975	2.1	1.3	1.0	1.6
	1980-1985	0.9	0.3	0.2	0.8
	1990-1995	0.5	0.7	0.0	0.6
		SPAIN	FRANCE	ITALY	GREECE



MAROC	ALGERIE	TUNISIE	LIBYE	EGYPTE	GAZA
2 345	1 948	1 102	191	6 971	121
13 752	15 649	5 567	4 615	27 711	746
3.7	5.5	2.9	4.0	4.3	5.2
4.5	6.4	3.8	7.7	4.0	4.7
4.3	3.5	4.4	10.6	2.5	3.9
3.9	5.1	3.5	6.6	2.6	3.5
3.5	3.9	3.3	4.4	2.3	4.9
MOROCCO	ALGERIA	TUNISIA	LIBYA	EGYPT	GAZA

Source: UN

Evolution de l'indicateur par groupe



أهداف التنمية للألفية 1

الهدف الأول: استئصال الفقر المدقع والجوع [illegible]

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	<2	<0.1	1.0	6	6	4	33	56	94	97	31.1	20.2

أهداف التنمية للألفية

الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	0.81	0.88	1.03	-	0.71	0.50	8	12	1	6

أهداف التنمية للألفية

الهدف الرابع: [illegible]

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	69	49	42	16	43	41	950	97

4 أهداف التنمية للألفية

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية [illegible]

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	32	160	2	2	23	114	87	

أهداف التنمية للألفية

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية [illegible]

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الدول العربية	-	-	-	-	-	-	-	-	546	321
الأراضي الفلسطينية المحتلة	1.6	1.4	0.03	2.8	1.6	3.2	2.8	546	421
الأردن	2.9	3.4	-	2.4	2.8	33.8	31.3	448	421
الإمارات العربية المتحدة	1.3	1.1	0.81	1.3	1.6	33.3	25.4	107	105
البحرين	[illegible]	[illegible]	6.25	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

6 أهداف التنمية للألفية

الهدف [illegible]

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الدول العربية				91		100
الأراضي الفلسطينية المحتلة	97	86	99	100	100	100
الأردن		84		-	-	-
الإمارات العربية المتحدة				-	-	99
البحرين				97		

أهداف التنمية للألفية

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية [illegible]

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الدول العربية	-	-	-	-	-	-		4.3	11.5	1.3		3.1
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	-	100-95	7.2	28.6	4.5		3.1
الأردن	-	-	-	-	-	-	100-95	22.4	75.6	31.5	1.3	13.5
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-	100-95	20.2	73.8	20.3		15.4
البحرين							100-95	3.4	5.4			

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية [illegible]

الفقر البشري وفقر الدخل: البلدان النامية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	دليل الفقر البشري (HPI-1): الترتيب	دليل الفقر البشري (HPI-1): القيمة (%)	احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 (% من المواليد) 2000-2005	معدل الأمية عند البالغين (% من 15 سنة وما فوق) 2001	السكان من دون إمكانية مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%) 2000	الأطفال ناقصو الوزن بالنسبة للعمر (% دون سن الخامسة) 1995-2001	السكان تحت خط فقر الدخل (%): دولار واحد في اليوم 1990-2001	دولاران في اليوم 1990-2001	خط الفقر الوطني 1987-2000	ترتيب دليل الفقر البشري (HPI-1) ناقص ترتيب فقر الدخل
97 الإكوادور	21	11.5	10.7	8.3	15	15	20.7	57.3		21
98 الأراضي الفلسطينية المحتلة			5.7		14	3				
99 سري لانكا	34	18.1	5.1	8.1	33	29				–
103 الرأس الأخضر	40	20.1	7.6	25.1	36	14	6.6	45.4	25.0	10
104 الصين	26	14.2	7.1	14.2	15	10		–	–	–
105 السلفادور	31	17.7	9.9	20.8	22	12	16.1	47.3	4.6	13
106 إيران (جمهورية-الإسلامية)	31	16.4	3.0	22.9	8	11	21.4	45.0	–	14
107 الجزائر	42	22.5	9.3	32.2	11	6	<2	7.3	–	18
							<2	15.1	22.6	26

الأولويات في الإنفاق العام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي) 1990	1998-2000	الإنفاق العام على الصحة (% من إجمالي الناتج المحلي) 1990	2000	الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) 1990	2001	مجموع خدمة الدين (% من إجمالي الناتج المحلي) 1990	2001
101 تركمانستان	–	–	4.6	2.6	–	1.1	–	7.4
102 قيرغيزستان	8.3	5.4	4.7	2.2	–	1.7	–	11.6
103 الرأس الأخضر	–	4.4	–	1.8	–	0.8	1.7	2.6
104 الصين	2.3	2.1	2.2	1.9	2.7	2.3	2.0	2.1
105 السلفادور	1.9	2.3	1.4	3.8	1.3	0.8	4.3	2.8
106 إيران (جمهورية-الإسلامية)	4.1	4.4	1.5	2.5	4.7	4.8	0.5	1.1
107 الجزائر	5.3		3.0	3.0	1.5	3.5	14.2	8.0

1 دليل التنمية البشرية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2001	معدل الأمية لدى البالغين (% من سن 15 وما فوق) 2001	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2000-2001	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2001	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	قيمة دليل التنمية البشرية 2001	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
101 تركمانستان	69.3	98.7*	81*	4,320	0.74	0.91	0.53	0.729	21
102 قيرغيزستان	68.1	97.0**	79	2,750	0.72	0.91	0.55	0.721	16
103 الرأس الأخضر	69.7	74.9	80	5,570	0.75	0.77	0.67	0.727	-18
104 الصين	70.6	85.8	64**	4,020	0.76	0.79	0.62	0.721	-7
105 السلفادور	70.4	79.2	64	5,260	0.76	0.74	0.66	0.719	-13
106 إيران (جمهورية-الإسلامية)	69.8	77.1	64	6,000	0.75	0.73	0.68	0.719	-29
107 الجزائر	69.2	67.8	71*	6,090	0.74	0.69	0.69	0.704	-31

الالتزام بالصحة: المنافذ والخدمات والموارد

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	السكان الذين لديهم إمكانية مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%) 2000	السكان الذين لديهم إمكانية مستدامة للحصول على مرافق صحية محسنة (%) 2000	السكان الذين لديهم إمكانية الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار معقولة (%) 1999	الأطفال في سن عام واحد المحصنون تحصيناً كاملاً: ضد السل (%) 2001	ضد الحصبة (%) 2001	معدل استخدام علاج الإماهة الفموي (%) 1994-2001	معدل انتشار وسائل منع الحمل (%) 1995-2001	حالات الولادة التي تشرف عليها مشرفات صحيات ماهرات (%) 1995-2001	الأطباء (لكل 100,000 شخص) 1990-2002	الإنفاق على الصحة: في القطاع العام (% من إجمالي الناتج المحلي) 2000	في القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) 2000	للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2000
101 تركمانستان	89	85	50-79	98	99	19	67	96	300	2.8	0.8	86
102 قيرغيزستان	100	77	50-79	99	98	13	60	98	288	3.5	2.2	145
103 الرأس الأخضر	71	74	80-94	84	72	–	53	53	17	1.9	0.7	106
104 الصين	40	75	80-94	77	79	29	84	89	167	2.0	3.4	205
105 السلفادور	82	77	80-94	99	97		60	51	121	3.8	5.0	391
106 إيران (جمهورية-الإسلامية)	83	93	80-94	93	96	–	73	–	110	2.7	3.7	356
107 الجزائر	92	89	95-100	97	83	62	64	92	85	3.0	0.6	142

الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية عالمياً

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الأشخاص ناقصو التغذية (% من مجموع السكان) 1998-2000	الأطفال ناقصو الوزن بالنسبة للعمر (% دون سن الخامسة) 1995-2001	الأطفال المنخفضو الطول بالنسبة للعمر (% دون سن الخامسة) 1995-2001	المواليد ناقصو الوزن (%) 1995-2000	الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: البالغون (% من سن 15-49) 2001	النساء (سن 15-49) 2001	الأطفال (سن 0-14) 2001	حالات الملاريا (لكل 100,000 شخص) 2000	حالات السل (لكل 100,000 شخص) 2001	استهلاك السجائر لكل شخص بالغ (المعدل السنوي) 2001
101 تركمانستان		19	31	6	<0.10	150	<100		63	501
102 قيرغيزستان		11	25	6	<0.10	<100		11	88	–
103 الرأس الأخضر		14*	16*	13	–				182	–
104 الصين	9	10	17	6	0.11	120,000	2,000	1	107	1,780
105 السلفادور	14	13	23	13	0.60	6,300	8K	11	36	472
106 إيران (جمهورية-الإسلامية)	5	11	15	7	<0.10	5,000	<750	22	32	291
107 الجزائر	6	6	18	7	0.10*	–		7	21	907

الاتجاهات الديموغرافية

مجموع السكان (ملايين)	معدل النمو السنوي للسكان (%)	سكان الحضر (% من المجموع)	السكان دون سن 15 (% من المجموع)	السكان في سن 65 وما فوق (% من المجموع)	معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة)

دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية

دليل الفقر البشري - 1

دليل الفقر البشري

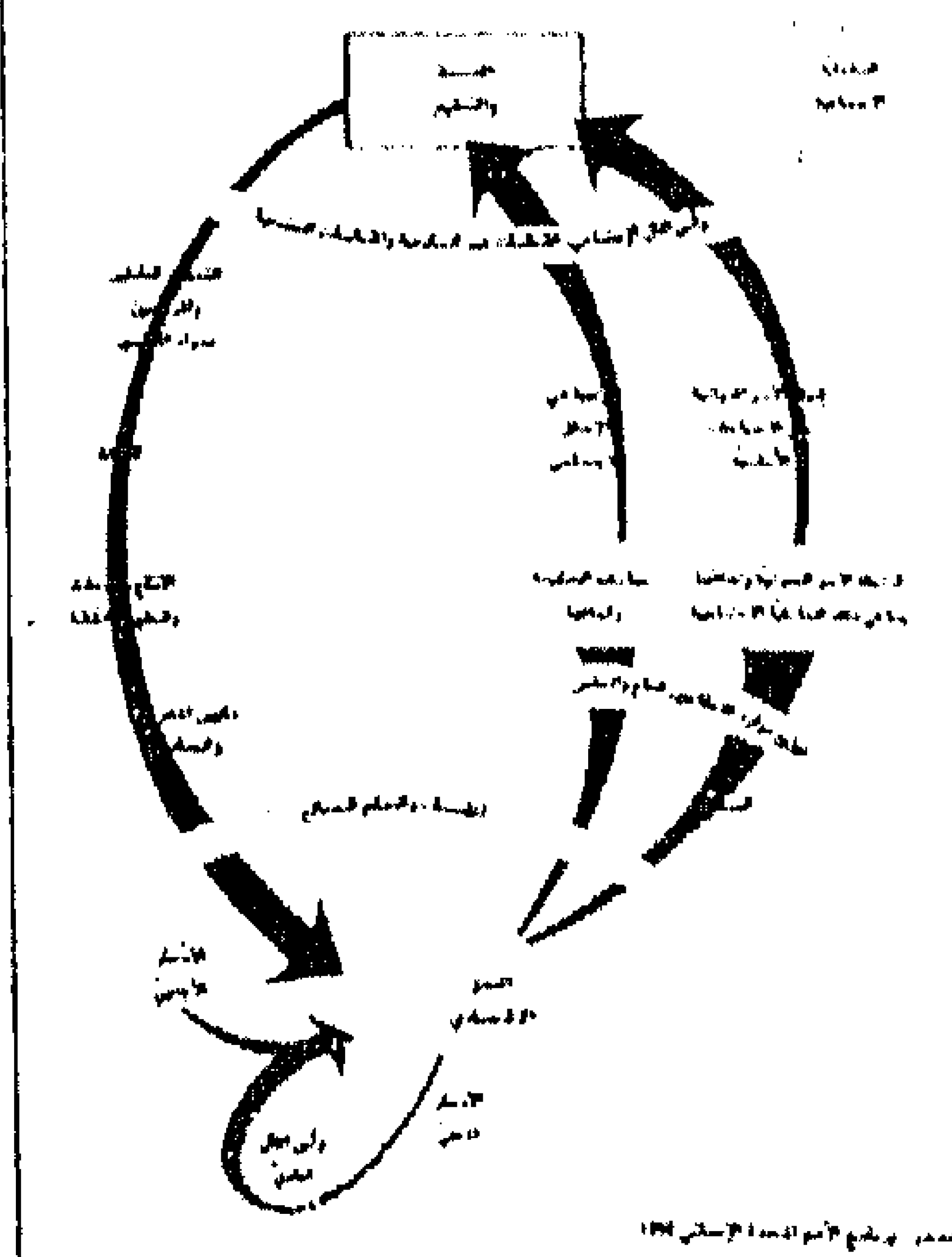
دليل الفقر البشري - 2

دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة

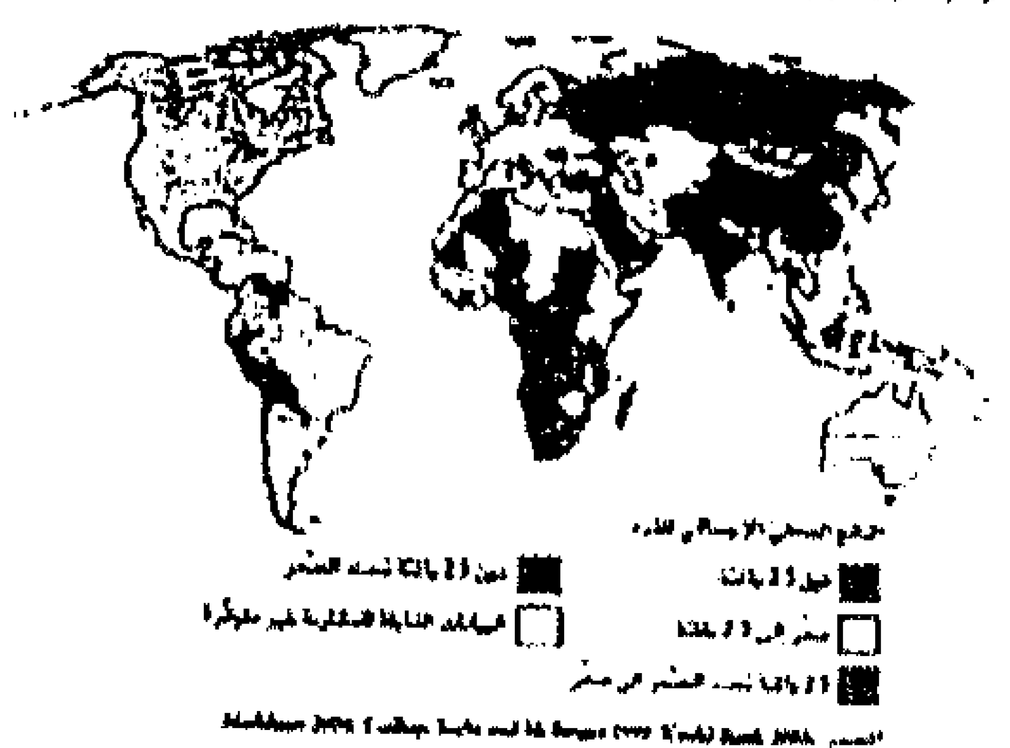
دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة

مقياس تمكين الجنوسة

مقياس تمكين الجنوسة







الجدول 1

معدلات النمو الاقتصادي وفقاً لمجموعات البلدان، 1980-1990

المجموعة	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

Tab. Liste des projets de recherche dans le domaine des déchets

Code	Intitulé du projet	Institution	Montants retenus (million de dinars)
1. 103	Conception d'un générateur pour le traitement des déchets toxiques	Univ Sétif	1,5
2. 104	Centre de stockage des déchets urbains	EPAU	1,0
3. 107	Stockage des déchets industriels toxiques	USTHB	1,0
4. 358	Recyclage et régénération des huiles usagées	ENP-Alger	1,5
5. 152	Etude économique comparée des traitements des déchets et choix entre investissement dans les équipements ou sous-traitances du traitement des déchets.	Univ Mostagan.	1,0
6. 165	Vulnérabilité de l'environnement à la contamination par les métaux lourds dans le grand bassin de Skikda	Univ Annaba	1,0
7. 133	Le lactoserum utilisé comme substrat pour la production de ferment et d'acide lactique.	ENP	1,0
8. 140	Caractérisation et quantification des contaminants chimiques dans les sols non saturés.	C. Univ. Mostagan	1,0
9. 122	Les pesticides périmés en Algérie ou bien Identification des matières actives et valorisation	ENP	1,0
10. 102	Etude et caractères des boues : valorisation agricole	INRA	1,0
11. 131	Contrôle de la pollution organique dans les décharges publiques d'Alger	USTHB	1,5
12. 149	Caractérisation physico-chimique et valorisation des boues résiduaires de la station d'épuration de Sétif	I.N.R.F.	1,0
13. 121	Diagnostic de la pollution du sol et mise au point d'un plan pour le recyclage et la régénération des huiles usagées.	Univ. Annaba	1,0
14. 108	Gestion des déchets industriels : stockage	Univ Skikda	1,0
15. 119	Valorisation du phosphogypse S/produit indus de la production d'Acide phosphor.	UST Oran	1,0
16. 170	Intérêt de la mise au point probiotique à partir du lactosérum dans la lutte antidiarrhéique	Univ de Béjaia	1,0
17. 136	Traitement d'effluents par électro-flottation , électro-coagulation	USTO	1,0

100 projets de recherche ont été mis au point en relation avec les chercheurs de toutes les universités algériennes. Ils sont financés par le Fonds de l'environnement et de dépollution et exécutés par des agences spécialisées. Ces projets de recherche portent sur un montant globale de 105 millions de dinars et traitent des diverses questions de l'environnement

Priorité et N°du Projet	Intitulé du projet	Institution Rattachement	Montant MDA
40. 578	Récolte conservation et semis en pépinière du Pistachier de l'Atlas (Pistacia atlantica). Regrouper avec 5105 et 5106	INA Alger	2,0 aux 3
41. 5105	Etude de Pistacia atlantica dans l'étage bioclimatique aride et semi aride. Inventaire et taxonomie de l'entomofaune. Regrouper avec 578 et 5106	INA	
42. 561	Impact des produits phytosanitaires sur la biodiversité dans les agro-systèmes naturels et cultivés	Univ. Blida	1,0
43. 585	Inventaire taxonomique et microtaxonomique de la flore et de la faune de Sétif	Univ. Sétif	1,0
44. 583	Identification des races de dromadaires en Algérie. Etude biochimique et moléculaire des erythrocytes et des leucocytes	Univ. Chlef	1,0
45. 543	Inventaire taxonomique de la faune flore et dynamique des écosystèmes de la baie de Boumerdes . Elargir a la cote est d'Alger	USTHB	1,0
46. 506	Contribution à l'étude de la biodiversité dans la forêt de « Hakou Feraoun » et caractérisation des espèces rustiques (cultivées) en vue d'une réhabilitation des habitats dégradés du parc de Chréa. Reconstituer l'équipe	USTHB	1,0
47. 315	Evaluation et suivi du niveau d'eutrophisation des barrages	USTHB	1,0
48. 524	Inventaire taxonomique (flore faune Sahara septentrional sud-est Algérie	Univ Ouargla	1,0
49. 520	Caractérisation des polluants chimiques sur la croissance de l'écosystème forestier	INRF. Tizi ouzou	1,0

Tab. : Liste des projets de recherche dans le domaine de l'éducation environnementale

	Titre du projet	Institution	Montants Millions DA
1. 602	Education environnementale dans le primaire	Univ Sétif	1,0
2. 605	Education environnementale en milieu urbain et extra scolaire	USTHB	1,0
3 609	Formation d'éducateurs à l'environnement en milieu saharien	USTHB	1,0
4. 612	Etude et recherche-action en éducation environnementale	Univ. Paris 8 Institut Maghreb Europe	1,0
5. 616	Education environnementale et santé à Sétif	CHU et Univ Sétif	1,0
6. 621	Analyse critique des programmes actuels des sciences de la nature. Actualisation et adaptation aux problèmes de l'environnement	USTHB	1,0
7. 622	Etude et analyse de la conduite des ménages en milieu urbain face à leurs déchets. Cas de la ville de Bel Abbès	Univ. Bel Abbès	1,0
8 623	Intégration des méthodes d'écoconception dans les processus de fabrication en vue de réduire les ponctions sur les ressources naturelles et de protection de l'environnement	Univ. Boumerdes	1,0
9 610	Protection et préservation de l'environnement vis à vis de la pollution et plus particulièrement dans l'utilisation des matières plastiques	ITMPO Univ. Oran	1,0
10. 615	Education environnementale et santé à Sétif	CHU et Univ Sétif	1,0

Tab. Liste des projets de recherche dans le domaine de la pollution atmosphérique

Code	Intitulé du projet	Institution	Montants retenus (million de dinars)
1. A2	Mesure des émissions de polluants automobiles en circulation réelle en Algérie. Constitution de base de données	Univ. BLIDA	1,0
2. A6	Etude de la pollution de l'air par les particules fines PM10 et PM2,5 au niveau de l'agglomération d'Alger	ENP	1,0
3. A8	Pollution atmosphérique par le mercure et évaluation des effets neuropshychiques. Enquête en milieu scolaire de la région de ANNABA et de AZZABA	Univ.ANNABA	1,0
4. A9/10	Etude de la qualité de l'air au niveau de l'agglomération de Constantine	Uni.Constantine	1,0
5. A11	Evaluation du risque induit par une exposition chronique aux polluants organiques persistants, POPs	CHU BAB EL OUED	1,5
6. A12	Dépollution des effluents industriels par oxydation catalytique	Univ. TLEMCEN	1,0
7. A13	Contribution à la diminution du réchauffement climatique par la transformation de deux gaz à effet de serre, CO et CH4	USTHB	1,0
8. A14	Dépollution des gaz d'échappement automobile	USTHB	1,5
9. A15	Intégration des méthodes d'éco-conception dans les processus de fabrication en vue de réduire les ponctions sur les ressources naturelles et protéger l'environnement	Univ. BOUMER- DES	1,0
10. A16	Expertise de la qualité de l'environnement au niveau de la ville d'Alger	CHU Beni-Messous	1,5
11. B1	Jumelage des bio-indicateurs aux réseaux de surveillance et de contrôle de la qualité de l'air (application aux zones industrielles du Nord Est algérien)	Univ. ANNABA	1,0
12. C19	Etude des particules en suspension dans l'air au niveau de la décharge de Oued Smar	ENP	1,0

Tab. Liste des projets de recherche dans le domaine des ressources en eau

N° Code	Intitulé du projet	Institution	Montant (million de dinars)
1. 310	Action participative pour la lutte contre la pollution des effluents en zones désertiques	CREAD	1,5
2. 332	Etude de l'intrusion saline dans les zones littorales et suivi des niveaux de nappes	A.N.R.H	1,0
3. 345	Etude de l'intrusion des eaux marines dans les zones côtières de l'algérois. Application des technologies nouvelles	Univ Blida	1,0
4. 348	Détermination du niveau de pollution organique des eaux superficielles de la région d'Alger. Cas des hydrocarbures et des phénols	USTHB	1,0
5. 349	Traitement des eaux usées et industrielles en vue d'une réutilisation	USTHB	1,0
6. 355	Modélisation du transport des polluants dans les nappes phréatiques	ENP	1,0
7. 380	Biomonitoring des eaux continentales du Nord Est algérien	Univ Annaba	1,0

Liste des projets de recherche dans le domaine de l'aménagement du littoral

Code	Intitulé du projet	Institution	Montant retenu M DA
1. 402	Environnement morpho-sédimentaire : côte jijilienne	USTHB	1,0
2. 409	Mise en place d'un réseau du surveillance des herbiers à Posidonia oceanica dans la baie de Bou Ismail	ISMAL	1,5
3. 407	Utilisation des biomarqueurs pour l'évaluation des tendances spatio-temporel et de l'impact de la pollution marine au niveau du littoral occidental algérien	U. Oran	1,0
4. 413	Baie d'Alger : pollution, environnement, écosystème benthique des fonds meubles	ISMAL	1,0
5. 414	Devenir et incidences des flux de matières continentales enrichissantes et polluantes dans le littoral d'Annaba	U. Annaba	1,0

Tab. Liste des projets de recherche dans le domaine de la biodiversité

Priorité et N°du Projet	Intitulé du projet	Institution Rattachement	Montant MDA
1. 564	Les métaux lourds et les pesticides dans la région N.E. algérienne. Impact sur la santé animale et humaine	Univ. Annaba	1,5
2. 5114	Réalisation d'une banque de gènes d'espèces d'intérêt agronomique, écologique et environnemental	INA	2,0
3. 5100	Influence de la pollution industrielle sur les écosystèmes et détermination des bio-indicateurs de pollution : cas du Lac de Réghaïa.	USTHB	1,5
4. 588	Inventaire et taxonomie des bactéries et des champignons du lac Obeira (El Kala)	Univ. Annaba	1,0
5. 587	Bilan de l'état actuel des connaissances de la flore de végétation et du milieu en Algérie. Réalisation et exploitation d'une banque de données phytoécologique	USTHB	1,5
6. 571	Inventaire, taxonomie, biodiversité et utilisation des micro organismes des milieux extrêmes	Univ. Bejaia	1,0
7. 552	Connaissance et caractérisation des agents phytopatogènes et ravageurs des plantes cultivées	INA	1,5
8. 504	Biodiversité des insectes d'intérêt économique et médical	Univ Constanti	1,0
9. 525	Exploration et exploitation des bactéries des sources salines et chaudes du Sahara	USTHB	1,0
10. 570	Les bactéries de contamination des eaux douces et marines	Univ. Sétif	1,0
11. 559	Biosystématique et bioécologie de la faune littorale, de l'Atlas Tellien et des Hauts plateaux	INA	1,0
12. 554	Etude de la biodiversité montagneuse du centre est-Algérie. Utilisation durable des ressources	USTHB	1,0
13. 586	Intégration des données de télédétection et des données multisources dans un système d'informations El Bayadh Naâma	Univ Mascara	1,0
14. 528	Caractérisation des populations avicoles locales. Inventaire. Conservation des phénotypes	Univ Mostaga	1,0
15. 531	Etude de pollution de l'eau et impact de la pollution sur la biodiversité	Univ Oudjel	1,0
16. 599	Réseau flore, habitats et paysage végétaux de qualité exceptionnelle d'Algérie Nord orientale	Univ Sétif	1,0
17. 550	Champignons de contamination des eaux douces et marines	Univ. Sétif	1,0
18. 561	Inventaire et caractérisation de la végétation cultivée de la région de Mila	Univ. Const	1,0
19. 507	Inventaire de l'avifaune de l'herpétofaune et des champignons de la région d'El Kala - Annaba	Univ. Annaba	1,0

Priorité et N°du Projet	Intitulé du projet	Institution Rattachement	Montant MDA
18. 581	Inventaire et caractérisation de la végétation cultivée de la région de Mila	Univ. Const	1,0
19. 507	Inventaire de l'avifaune de l'herpetofaune et des chiroptères de la région d'El Kala – Annaba	Univ. Annaba	1,0
20. 569	Régénération en conditions naturelles et valorisation industrielle de quelques espèces d'intérêt papetier (Stipa tenacissima, Lygeum spartum, Aristida pungens)	USTO Oran	1,0
21. 576	Inventaire de la biodiversité de certains groupements faunistiques caractérisant des habitats et étude des menaces anthropiques dans le golfe de Bejaia	Univ. Bejaia	1,0
22. 579	Inventaire et utilisation des espèces fourragères herbacées et arborescentes cultivées dans l'alimentation des animaux domestiques	Univ. Blida	1,0
23. 595	Caractérisation de la collection de blé dur et des luzernes de la zone des hautes plaines de l'est algérien	Univ. Sétif	1,0
24. 593	Typologie et dynamique des écosystèmes mise au points de techniques de conservation et de multiplicateurs des espèces ligneuses endémiques et menacées	Univ. Tlemcen	1,0
25. 503	Inventaire taxonomique de la flore de Tlemcen	Univ Tlemcen	1,0
26. 534	Processus de dégradation des écosystèmes forestiers en Oranie	Univ SBA	1,0
27. 509	Etude phytoécologique et biomorphologique de l'Atriplex au Nord de Tlemcen	Univ Tlemcen	1,0
28. 598	Inventaire des plantes médicinales dans le parc national d'El Kala. Etude phytochimique	Univ. Annaba	1,0
29. 568	Inventaire de la diversité biologique des récifs coralliens de la région d'Annaba. Ecologie du corail et de ressources marines exploitées	Univ Annaba	1,0
30. 584	La pollution chimique d'origine industrielle dans la région de Annaba. Effets sur la biomasse des espèces cultivées	Univ Annaba	1,0
31. 5109	Synoptique de la structure des fonctionnements et de l'évolution d'un système économique de type saharien et conséquence sur le milieu	INA	1,0
32. 572	Impact pathologique dans les milieux piscicoles du Nord-Est algérien	Univ. Annaba	1,0
33. 573	Inventaire des espèces végétales conservatrices et réhabilitation des espèces vertes de la wilaya d'Alger	USTHB	1,0
34. 505	Contribution à l'étude de l'arganier (Argania spinosa) aspects biologiques, écologiques et techniques de multiplication. Regrouper avec 530 et 5901	Univ Mascara	
35. 530	Mise au point de techniques de conservation de l'arganier à Tindouf Regrouper avec 505 et 5901	INRF	2,0 aux 3
36. 5901	Mise au point de techniques de multiplication du caroubier et de l'arganier Travailler sur arghanier, Regrouper avec 505 et 530	INA	
37. 538	Inventaire des symbioses rhizobium légumineuses et leur utilisation dans des espaces naturels	USTHB	1,0
38. 551	Structuration et élaboration d'une base de données et cartographie de la flore. Etoffer l'équipe	USTHB	1,0
39. 5106	Contribution à l'étude de la mise en place de protocole de la régénération de Pistacia atlantica en zone aride et semi aride. Regrouper avec 578 et 5105	INA	
40. 578	Récolte conservation et semis en pépinière du Pistachier de l'Atlas (Pistacia atlantica) Regrouper avec 5105 et 5106	INA Alger	2,0 aux 3
41. 5105	Etude de Pistacia atlantica dans l'étage bioclimatique aride et semi aride. Inventaire et taxonomie de l'entomofaune. Regrouper avec 578 et 5106	INA	

المراجع

المراجع باللّغة العربية:

أوّلاً – الكتب:

1. أدمون رباط، الوسيط في القانون الدّستوري العام، الجزء الثّاني،النظرية القانونية في الدّولة وحكمها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1965.
2. السا اسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب،دار الفاضل،دمشق، 1997.
3. السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية،مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1980.
4. جورج قرم، التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى و الثانية، 1981.
5. جورج قرم،التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث، في المنظار التاريخي، دار الطليعة، بيروت،لبنان، 1980.
6. حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001.
7. سعدون بوكابوس،عرض الاقتصاد الجزائري، مطبوعات جامعة الجزائر، سنة 2000.
8. سيلسو فيورتادو، النمو والتخلف،منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1973.
9. رمزي زكي، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي القاهرة، طبعة سنة 1996.
10. روبرت ي. غروس، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، استراتيجية العولمة، كلية ثندربيرد للدراسات العليا لبحوث الإدارة العالمية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
11. روجيه دو هيم، ترجمة سموحي فوق العادة، مدخل إلى الاقتصاد، دار منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1967.
12. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدّولية، الّدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
13. سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، دار النشر، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2004.

14. سهير لطفي، التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978.
15. سهيل بوجي، المجال العربي في الكيانات الدستورية القطرية، تسوية التجزئة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1992.
16. شايف عكاشة، الحضارة الإسلامية بين التطور والتخلف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1994.
17. شميد هايني ستيفن، تغيير المسار: منظور عالمي للأعمال التّجارية والصّناعية حول التّنمية والبيئة، عمان، دار البشير للنّشر والتّوزيع، 1996.
18. صلاح عبّاس، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنّقدي، مؤسّسة النّشر، شباب الجامعة،2005.
19. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
20. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية،1970.
21. عبد القادر رزيق المخادمي، التّلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحدّيات المستقبل، الجزائر، 2000، ديوان المطبوعات الجامعية.
22. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
23. عصام نور، العولمة وآثارها في المجتمع الإسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
24. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1975.
25. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة 1972.
26. علي لطفي، التّنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.
27. فضل على مثنى، الآثار المحتملة لمنظّمة التّجارة العالمية على التّجارة الخارجية والدّول النّامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
28. كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، كلية التربية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2002.
29. مالك بن نبي، مشكلات في العالم الإسلامي، دار الفكر، د- ت.
30. محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977.

31. محمد سعيد رمضان البوطي، من المسؤول عن تخلف المسلمين، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر. د- ت.
32. محمد شفيق، التّنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التّنمية ومشكلات المجتمع، المكتب العلمي، القاهرة، 1987.
33. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية.
34. محمد شفيق، السكان والتّنمية، القضايا والمشكلات، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1996.
35. محمد لخضر بن حسين، دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمان بن خلدون في المقدمة، دار الأديب، الأوراس، 1989.
36. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئي ووسائل الحماية منه، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنيّة، الإسكندرية، 2002.
37. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2001.
38. محمد مدني بوساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشّريعة والنّظم المعاصرة، الرّياض – الجزائر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، دار الخلدونية للنّشر والتّوزيع، 2004.
39. محمد منير حجاب، التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، سنة 1999.
40. مصطفى حسن علي، شركاء في تشويه التّنمية، دراسات انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لإقامة نسق اقتصادي دولي جديد (حالة اليونيدو)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، أفريل 1983.
41. مصطفى كمال طلبة، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، يناير، 2001.
42. مبير وبالدولين، التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة. د – ت.
43. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر،1998.
44. هاني عبيد، الإنسان والبيئة، منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار النشر والتوزيع، 2000.

ثانياً – مؤتمرات وندوات وتقارير دولية:

1. أسامة الخولي، البيئة والتنمية المستندامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدّولية، أبو ظبي، 2002.
2. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المنعقد بنيويورك في الولايات المتحدة في الفترة من 06 إلى 08 سبتمبر 2000.
3. الاتحاد الدّولي للاتّصالات السّلكية واللاّسلكية، عن المخطط الأزرق، مركز الخدمات الجهوية، 2005
4. الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة،إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ‹ إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة ›، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002.
5. البنك الدولي، تقرير التنمية لعام 2003.
6. التقرير النهائي لقمّة الأرض بجوهانسبرغ المنعقدة في الفترة 26-04 سبتمبر 2002.
7. الدّليل الإحصائي السّنوي لمنظمّة اليونسكو، لعام 1996.
8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الدوري، سنة 2000.
9. المرصد الوطني للبيئة والتّنمية المستدامة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، 2003.
10. تقرير أشغال الملتقى الدولي الأول، حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، أفريل 2002 .
11. الوكالة الدّولية للطّاقة A I E، عن المخطط الأزرق، مركز النّشاطات الجهوية، 1996.
12. الوكالة الوطنية للغابات (A N F)، تقرير عن تحليل حوادث الغابات، (1994 – 2004)، وزارة الفلاحة، الجزائر.
13. الوكالة الوطنية للموارد المائية A N R H، تقرير سنة 2001.
14. أندرو جيفريس، تقرير مكتب الدراسات 'أكسفور بزنس غروب'، دليل للاستثمار في الجزائر " إيميير جينغ ألجيريا 2006 ".
15. أوسكار بينو سانتوس، جمعية اقتصاديي العالم الثالث، التقرير النهائي لنّدوة الخاصّة لنادي روما المنعقدة في الجزائر في:25-28 نوفمبر1976.
16. بحوث صادرة عن المعهد العربي للتّخطيط، صفاة، دّولة الكويت، 2005.

17. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التّنمية الإنسانية العربية للعام 2003
18. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التّنمية البشرية لعام 2004.
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، أكتوبر 2003، الأردن.
20. تقرير مديرية التخطيط، المحافظة السامية لتنمية للسّهوب (H C D S)، الجلفة 2005.
21. تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
22. تقرير التّنمية الإنسانية العربية للعام 2004، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.
23. تقرير التّنمية البشرية للعام 2003، أهداف التّنمية للألفية، (تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية)، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.
24. تقرير التنمية لعام 2003، التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير، البنك الدولي.
25. تقرير الدراسات الإستراتيجية (مقارنة بين الجزائر ونيجيريا)، مركز دريد، حسين، القبة.
26. تقرير النشاط، وزارة المالية للسنوات 2000، 2001، 2004.
27. تقرير النشاط، وزارة الطاقة، لستة 2004.
28. تقرير صندوق النقد الدّولي – F M I – لسنة 2004.
29. تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، للعام 2000.
30. تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، للعام 2003.
31. سيّد عويس، المعوقات الثقافية والتنمية، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مايو 1973.
32. الدكتور ماجد بن عبد الله بن مشاري آل سعود، رئيس جمعية الحاسبات السعودية، التقرير النهائي لمؤتمر ' تقنية المعلومات والتنمية المستدامة '، من: 26 إلى: 29 صفر 1427، الرياض، السعودية.
33. صندوق النّقد العربي، التّقرير الاقتصادي العربي الموّحد لعام 2004، أبو ظبي، سبتمبر، 2004.
34. ندوة الخبراء التي نظّمتها اليونسكو في دّولة منغوليا من 19 إلى 23 أوت 1980، التقرير النهائي.

ثالثاً – مقالات ودراسات وأطروحات:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم مناهج إدارة واستخدام الموارد المائية في الزراعة العربية، نوفمبر 2001.
2. بشير مصيطفى، الأداء المتميّز للحكومات من خلال الحكم الصّالح والإدارة الرّاشدة، مداخلة في فعاليات الملتقى الدّولي حول الأداء المتميّز للمنظّمات والحكومات، الذّي عُقِد بجامعة ورقلة يومي: 09/08 مارس 2005، الجزائر.
3. د.كمال رزيق، مقال بعنوان " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.
4. زايري بلقاسم، مداخلة بعنوان "الحكم الاقتصادي الرّشيد والكفاءة الاقتصادية"، ضمن فعاليات المؤتمر الدّولي حول الأداء المتميّز للمنظّمات والحكومات، الذّي عُقِد يومي: 09/08 مارس 2005، بجامعة ورقلة، الجزائر.
5. م.ن هوج، مساهمة التصنيع في التنمية الريفية، دراسة منشورة في مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي،القاهرة، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية، العدد 12، السنة الرابعة، 1980.
6. محي الدين نصرت وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، مقال خاص: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، 1971.
7. مدني بن شهرة، مجلة علوم إنسانية، العدد 18، السنة الثانية، فيفري 2005.
8. نوزاد عبد الرحمن الهيثي،'التّنمية المستدامة في المنطقة العربية '، الحالة الرّاهنة والتحدّيات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية،السّنة الثّالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.
9. زرواط فاطمة الزهراء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، التكاليف الناتجة عن التلوث البيئي – حالة التلوث بالإسمنت لمنطقة رايس حميدو- 1999، جامعة الجزائر.
10. عمار درباس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، التلوث الصناعي بمنطقة الرغاية، 1994.
11. حميدوش علي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الاقتصادي، محاولة تحليل علاقة التنمية بالنمو السكاني وإسقاطها على حالة الجزائر، 1995، جامعة الجزائر.

رابعاً – إحصائيات ومواقع اليكترونية:

1. إحصائيات مصالح رئاسة الجمهورية.(www.elmouradia. dz.)
2. الديوان الوطني للإحصائيات ONS، مصالح التخطيط، إحصائيات 2005.
3. إحصاءات بنك الجزائر، لعام 2005.
4. منظّمة العمل العربية، إحصائيات العمل في البلدان العربية، المجلد 10، القاهرة، 2004.
5. www.ons.dz
6. www. bank-of-algeria.dz
7. www.comite 21. org
8. www.unep.org
9. www.boell-meo.org
10. www.rdfs.net
11. www.escwa.org
12. www.jeunessearabe.info

خامسًا– تصريحات / مجلات وجرائد:

1. تصريح السيّد الوزير حميد تمار من خلال عرض حصيلة الخوصصة في منتدى التلفزيون الجزائري، في حصة تلفزيونية بُثّت يوم 14جانفي2006.
2. تصريح السيدة أنيسة بومدين حرم الرئيس الراحل، ضمن فعاليات الملتقى الرابع عشر للرئيس الراحل هواري بومدين (الإنعاش الاقتصادي، المصالحة الوطنية، التنمية المستدامة)، المنعقد في ولاية الجلفة بالجزائر من:27 إلى: 30 ديسمبر 2004.
3. مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 81، أكتوبر 2001.
4. جريدة الخبر اليومية، العدد: 4534، الموافق لـــ: 15نوفمبر2005.
5. جريدة الخبر اليومية، العدد 4326، الموافق ليوم: 23 فيفري 2005.
6. جريدة الخبر اليومية، العدد 4411، الموافق ليوم: 21 أفريل 2005.
7. جريدة الخبر اليومية، العدد 4542، الموافق ليوم: 20 سبتمبر 2005.
8. جريدة الخبر اليومية، العدد 4638، الموافق ليوم 27 فيفري 2006.
9. جريدة الخبر اليومية، العدد 4658، الموافق ليوم 22 مارس 2006.
10. جريدة الشروق اليومية، العدد 1424، الموافق ليوم 09 جوان 2003.
11. جريدة الشروق اليومية، العدد 1584، الموافق ليوم 15 جانفي 2006.

:*OUVRAGES EN LANGUES ETRANGERES* المراجع باللّغة الأجنبية:

1. AMMOR BELHIMER, LA DETTE EXTÉRIEURE DE L'ALGÉRIE, CASBAH Edition, ALGER, 1998.
2. BEN ACHENHOU.A, Firmes Etrangères et le transfert des techniques vers l ' économie Algérienne, C R E A, Alger, 1977.
3. BEN ACHENHOU.A, Théorie du Développement et N O E I, CREA, Alger 1979.
4. BENISSAD HOCINE, ALGERIE RESTRUCTURATION ET Réformes économiques, O P U, 1994.
5. BENISSAD HOCINE, Economie DE Développement DE L' ALGERIE, 2 éme ed, O P U 1982.
6. BENISSAD HOCINE: LA Réforme Economique en Algérie, 2 éme ed, O P U, 1991.
7. Bulletin du FMI:L'Aboutissement des réformes en Algérie www.fmi.org.
8. CNES Rapport sur la conjoncture du 1ér semestre 1996 page 10.
9. FURTADO CELSO, le nouvel ordre économique mondial, revue de l' association des économistes du tiers monde, Alger.
10. JEAN- Pierre hauet, le développement durable, séminaire sur le développement durable des pays francophones op cit.
11. JEAN-MARIE PERETTI:Ressources humaines et gestion du personnel. Paris 1998.
12. MARKX. K ; THE POVERTY OF PHILOSOPHY. FOURTH PRINTING. MOSCOW ; EX USSR ; 1966.
13. Mhamsadji Bouzidi Nachida « 5 essais sur l ' ouverture de l ' économie Algérienne » 1998.
14. Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS. Bulletin officiel n°6 douzième session page 192.
15. SABINE KUNST: water is life.University HANNOVER.Edition SPRINGER,GERMANY 2002.
16. S.BEDRANI:Agriculture et alimentation en Algérie faiblesse et politique CREAD 1996.
17. UNDP. (1995) Human development report 1995 (NEW YORK), UNDP Publications..

فهرس الجداول

فهرس المحتويات

التنمية المستدامة في البلدان العربية
بين
النظرية والتطبيق

من أجلها القمم والمنتديات العالمية، فتتّضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبّشر والبيئة، والتيّ برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التّنمية البشرية عام ١٩٧٢، ومرورا بقمّة الأرض في ريو دي جانيرو بالبّرازيل حول البيئة والتّنمية عام ١٩٩٢، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن ١٤٧ دولة وحكومة، في سبتمبر ٢٠٠٠، بالتّوقيع على إعلان الألفية، وأكدّوا مجدّداً دعمهم لمبادئ التّنمية المستدامة، ووصولا إلى قمّة جوهانسبرغ التيّ عُقدت في جنوب إفريقيا صيف عام ٢٠٠٢، حول التّنمية المستدامة، فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي بكوالا لامبور بماليزيا حول المعرفة والحكمة عام ٢٠٠٣.

فلم تعد التّنمية المستدامة في الحقيقة، ترفاً فكرياً، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع ثمار ومكاسب التّنمية والثّروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، لشعوب المعمورة قاطبة، حيث أنّ تحقيق التّنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنّمو الاقتصادي فحسب، وإنّما كذلك بالمسائل الاجتماعية الأخرى، وما لم يتّم التّصدي بصورة كاملة لتحوّل المجتمع وإدارة البيئة، إلى جانب النّمو الاقتصادي، فإنّ النّمو في حدّ ذاته سيتعرّض للمخاطر على الأمد البعيد، لذلك تتجلى بوضوح أهميّة الموضوع وأحقيّته في الدّراسة والبّحث.





مكتبة حسن العصرية
للطباعة والنشر والتوزيع



كورنيش المزرعة-مقابل ثكنة الحلو-بناية الحسن سنتر-بلوك (2) ط-4 بيروت - لبنان
تلفاكس: 009611306951-009617920452 -
خليوي: 009613790520 -ص.ب. 14-6501
Email: library.hasansaad@hotmail.com